الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو القاسم سعد الله -الجزائر 2-

كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ

أزمة صائفة 1962م بالجزائر من خلال شهادات المعاصرين

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ:**

كيمة شتواح **أ.د/ عبد الحميد زوزو**

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2-	رئيسا
عبد الحميد زوزو	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2-	مشرفا و مقررا
عبد الرحمان اولاد سيدي الشيخ	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2-	عضوا
كمال حمزي	أستاذ محاضر -أ-	جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2-	عضوا
نجاة بية	أستاذ محاضر -أ-	المدرسة العليا للاساتذة، بوزريعة	عضوا
ميلود ميسوم	أستاذ محاضر -أ-	جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف .	عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

الإهـــداء:

- إلى نموذج الإنسان الجزائري الذي عاش محن الاستعمار، و عانى ويلات التعذيب في السجون الفرنسية، و ظل بعد الاستقلال صامدا مجاهدا في تربيتنا و تعليمنا...

والـــــدي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته؛

- إلى والـــــدتي الكريمة.... زوجـــــي.....إخـــوتي و أخـــواتي.....و جميع أفراد عائلتي ؛

- إلى وحيدي و قرة عيني، إبني " فـــاروق " أدعوا الله أن يباركه و يحفظه و يرعاه؛

- إلى الذين عقدوا العزم أن تحيا الجزائر... شهداءنا الأبرار... و إلى كل المخلصين لهذا الوطن العريـق.

أهدي هذا العـــــمل

كلمة شكر و عرفان:

عرفانا بجهوده المتواصلة في ميدان البحث التاريخي، أتقدم بأخلص شكري و امتناني لأستاذي المشرف **الدكتور عبد الحميد زوزو**، الذي تابع مراحل بحثي بروح علمية عالية و بأستاذية رفيعة، فله مني كل الفضل.

كما أتقدم بأرقى معاني الشكر و العرفان لزوجي المحترم **السيد لعمامرة عبد الحق**، جزاءا لدعمه و إسناده و صبره على مشاق البحث.

و إلى جميع الذين قدموا لي يد المساعدة، من شهود الثورة التحريرية على رأسهم **السيدين لخضر بورقعة و عمار بن عودة**، بالإضافة إلى جميع القائمين على مركز الأرشيف الوطني الجزائري، و مكتبة متحف المجاهد، و مركز أرشيف ولاية سطيف، و كل الزملاء الذين أفادوني بنصحهم و توجيههم.

المقدمة

المقدمة:

تعتبر الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، من أهم و أبرز الأحداث الفاصلة في تاريخ الثورة التحريرية، لأنها وقعت في مرحلة انتقال مسار الثورة نحو تحقيق الاستقلال و إعادة بناء الدولة الوطنية على أنقاض النظام الاستعماري. و إن الأهمية الكبيرة التي فرضتها هذه المرحلة من حيث التأسيس لميلاد هذه الدولة الناشئة، جعلت مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة تسعى لفرض تصوراتها و أفكارها حول آليات الانتقال إلى مرحلة تجسيد الاستقلال الوطني، منطلقة من مكانتها و حجم الدور الذي قامت به أثناء مرحلة التحرير. و انطلاقا من تعدد النخب السياسية و العسكرية داخل الثورة التحريرية، من نخب تقليدية ناضلت سابقا في الحركة الوطنية إلى عناصر ثورية جديدة، فإن التوافق بينها كان من أكبر الصعوبات التي عاشتها جبهةالتحرير الوطني طيلة مراحل الثورة.

و إن كان الفضل الكبير يعود للمجموعة الرائدة التي عكفت على الإعداد و التخطيط لتفجير الثورة، و التي بقيت محافظة على مكانتها من منطلق امتلاكها للشرعية التاريخية، إلا أنها سرعان ما وجدت نفسها وجها لوجه أمام نخب جديدة أفرزها التطور السريع للثورة، حاولت هي الأخرى فرض نفسها من منطلق الشرعية الثورية. و في إطار الصراع بين هاتين الشرعيتين، دخلت الثورة في أزمات عديدة كانت آخرها أزمة صائفة 1962 التي أحدثت شرخا كبيرا في مرحلة البناء الوطني و لا زالت تداعياتها إلى يومنا هذا، ذلك أن نهاية حرب التحرير الوطني سيطر عليها البحث عن السلطة أكثر من الرغبة في تجسيد المبادئ التحررية التي حملها هذا الكفاح،و هي إحدى أسباب المحن التي عاشتها الجزائر المستقلة.

و إن البحث في تفاصيل و حيثيات أزمة صائفة 1962 يعد من المواضيع الصعبة و الشائكة في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، لأن التعمق في أسباب هذه الأزمة و مؤثراتها التاريخية في مسار التاريخ الجزائري المعاصر، يتطلب التعمق أكثر في فهم مختلف المراحل التي مرت بها جبهة التحرير الوطني من حيث تطور تنظيماتها و قوانينها الداخلية و نخبها السياسية و العسكرية، خاصة إذا تعلق الأمر بتتبع هذه التطورات من خلال شهادات المعاصرين، لأن ذلك يدفع الباحث لبذل المزيد من الجهود في جمعها ثم اتباع منهج معين لاستقرائها، لأن الشهادة التاريخية مهما كانت أهميتها فهي تخضع للذاتية في أغلبها.

و رغم ذلك فإن توظيف هذه الشهادات من قبل الباحثين في تاريخ الثورة الجزائرية يعد حسب رأينا من الضرورات الملحة، خاصة إذا تعلق الأمر بحداثة الوقائع التاريخية التي لا تفصلنا عنها سوى سنوات

قليلة، كموضوعنا الذي نحن بصدد دراسته، ففي أغلب الأحيان تمدنا شهادات بعض معاصري الأحداث بتفاصيل هامة لا نجدها في الروايات المدونة، و قد تجمع على نفي أو تأكيد بعض الحقائق التي كان يتم تداولها بعلتها لسنوات عديدة، لذلك فاختياري لدراسة موضوع أزمة صائفة 1962 من خلال شهادات معاصري أحداثها، يندرج ضمن المسعى الذي يهدف إلى الاستفادة من الكم المعتبر للشهادات و المذكرات الشخصية لشهود الثورة التحريرية الذين بدأوا منذ عقدين من الزمن يخرجون عن صمتهم و يساهمون في إحياء الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري، و نظيف لهذا الهدف الرئيس أهدافا أخرى نلخصها فيما يلي:

أسباب اختيار الموضوع :

تعددت الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذه الدراسة الأكاديمية ألخصها فيما يلي:

- الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع، من حيث أنه يعالج مرحلة حاسمة في تاريخنا الوطني كانت الانطلاقة لمرحلة ما بعد الثورة أو مرحلة الحسم التاريخي لهذه الثورة و ما تطلبته من تكثيف للجهود بغية تجسيد طموحات و آمال الشعب الجزائري على مختلف الأصعدة.
- الفضول العلمي الذي يستهوي كل متخصص في مجال البحث العلمي بشكل عام و البحث التاريخي بشكل خاص لا سيما إذا تعلق الأمر بالتاريخ الوطني.
- تجربتي المتواضعة في ميدان البحث حول تاريخ الثورة التحريرية من خلال أطروحتي للماجستير، التي تناولت من خلالها المبادئ التنظيمية للثورة التحريرية، و التي جمعت في خضمها العديد من شهادات الفاعلين التاريخيين و اطلعت على بعض الوثائق، أبرزها محاضر جلسات كل من المجلس الوطني للثورة لفترة(1962.1960) و الحكومة المؤقتة لسنة 1959 و التي طرح خلالها المجتمعون من قادة الثورة مختلف تصوراتهم حول تسيير مقاليد الحكم لمرحلة ما بعد الاستقلال و هي تفيدنا في الوقوف عند إرهاصات أزمة صائفة 1962.
- توفر رصيد علمي و مصادر حول الموضوع سواء المكتوبة أو الشفوية، أبرزها مساهمات المعاصرين لفترة الثورة بتدوين مذكراتهم أو الإدلاء بشهاداتهم، خاصة الذين عايشوا هذه الأزمة و كانوا أطرافا بارزين فيها سواء من القادة السياسيين أو العسكريين.
- إخراج تاريخ الثورة الجزائرية من قالب السرد الممل في المناسبات إلى ميدان البحث العلمي الجاد بأقلام محايدة من جيل الاستقلال، فما كتب حول أزمة صائفة 1962 يبقى بأقلام من كانوا قريبين من الأحداث و متأثرين بإحدى أطراف الصراع، لذلك لا يمكن التسليم بكل ما كتبوه و اعتباره الحقيقة التاريخية المطلقة.

- الرد على ادعاءات المدرسة التاريخية الاستعمارية، التي أسالت الكثير من الحبر حول التاريخ الداخلي للثورة الجزائرية خاصة حول صراعات القادة و أزمة صائفة 1962، و إن كانت غالبية هذه الكتابات تتميز بالطابع العلمي و الأكاديمي إلا أنها تتضمن قراءات غير موضوعية لتاريخ الثورة مما زاد في تقزيم و تشويه دور و مكانة ثورة نوفمبر في تحرير الشعب الجزائري.
- نظيف لهذه الدوافع و الأهداف، المسؤولية العلمية الملقاة على عاتق كل مهتم بتاريخ الثورة الجزائرية في إخراج و استجلاء كل ما هو مسكوت عنه إلى ميدان البحث العلمي، و ذلك بتقييم المادة التاريخية المتوفرة لدى الباحث و إخضاعها للنقد الموضوعي دون الانسياق وراء الاعتبارات الشخصية و السياسية.

الإشكالية:

من خلال إحاطتي بمختلف جوانب الموضوع و استقرائي لبعض شهادات من عاصروا الأحداث و كانوا أطرافا بارزين فيها، توصلت في الأخير إلى طرح إشكالية رئيسية تتمحور حول قضية مركزية تتمثل في "أزمة صائفة 1962 بالجزائر بين المؤثرات التاريخية و التطورات المستقبلية للثورة الجزائرية"و تندرج تحتها إشكاليات فرعية هي:

- ما هي طبيعة هذه الأزمة، هل كانت أزمة صراع على السلطة للظفر بكرسي الحكم بدافع حب الوطن و التفاني في بناء و تشييد مؤسساته، أم كانت أزمة اختلاف في الرؤى و المفاهيم حول طبيعة الحكم فأدت إلى التصادم بين مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة.

- ما هي الجذور التاريخية لهذه الأزم، هل كانت وليدة المرحلة الانتقالية للثورة، أم تمتد جذورها إلى المراحل السابقة و هل كان لبعض القرارات و المبادئ القيادية الصادرة إبان الثورة التحريرية دور في تداعيات هذه الأزمة.

- كيف كانت حقيقة أحداث هذه الأزمة و تطوراتها، و من هم أبرز أطرافها، و هل كان لبعض الجهات الخارجية دور في مناصرة و تدعيم بعض أطراف الصراع.

- كيف تم حسم الأزمة عسكريا و ما هي حقيقة المواجهات على أرض المعركة، و كم كانت حصيلة القتلى.

- كيف كانت تداعيات الأزمة لمرحلة ما بعد الاستقلال على مختلف الأصعدة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

- إلى أي مدى ساهمت شهادات معاصري أحداث الأزمة في استجلاء الحقائق التاريخية.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة للبحث، اتبعت المنهج التاريخي الوصفي لسرد المادة العلمية و تدوين الأحداث التاريخية، و المنهج التحليلي لشرح و تحليل و تفسير المادة الخبرية. و بما أنني سأعتمد بالدرجة الأولى على شهادات المعاصرين، فإنني سأستعين بمنهج النقد التاريخي لتمحيص و غربلة و استجلاء الحقائق التاريخية، و على المنهج المقارن لمطابقة هذه الشهادات بما تضمنته نصوص الوثائق من جهة، و مقارنتها ببعضها البعض من حيث روايتها لنفس الأحداث، من جهة أخرى. و قد كان هدفي الأسمى من وراء اتباعي لهذا المنهج هو الإسهام في الكشف عن الثغرات الكثيرة التي لا تزال تعتري الكثير من الكتابات التاريخية حول الثورة التحريرية.

عرض الخطة:

قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول أسبقتها بمدخل و أردفتها بخاتمة و مجموعة من الملاحق ذات علاقة مباشرة بالموضوع. ألقيت في المدخل نظرة على أهم الشهادات التي تناولت أزمة صائفة 1962 صنفتها إلى صنفين المذكرات الشخصية و باقي الشهادات المنشورة سواء في شكل مؤلفات أو حوارات في مختلف وسائل الإعلام، و ذلك حتى أضع القارئ أمام حجم و أهمية الشهادات الصادرة حول الموضوع.

أما الفصل الأول، فقد بحثت فيه عن أسباب الأزمة و جذورها التاريخية، و ذلك من خلال آراء بعض الفاعلين في الثورة من قادة سياسيين و عسكريين، ثم من خلال آراء الباحثين و المؤرخين الذين كتبوا حول الوضوع. استخلصت في المبحث الأول الذي خصصته لآراء الفاعليين الثوريين ثلاثة أسباب رئيسية أجمع أغلبهم على ذكرها، حيث أكدوا على أن افتقار الثورة لقيادة جامعة ثم قرارات الصومام و ما أحدثته من جدل و خلافات بالإضافة إلى استقرار القيادة خارج الوطن، كانت جميعها أسبابا رئيسية لبروز أزمة القيادة السياسية التي تحولت إلى مواجهة عسكرية في صيف الاستقلال. أما المبحث الثاني الذي تناولت فيه آراء الباحثين و المؤرخين، فقد استخلصت من آرائهم ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل أولا في افتقار ثورتنا لبرناج واضح المعالم يحدد مختلف الجوانب التنظيمية للثورة، ثانيا ضعف و عجز الهيئة التنفيذية للثورة في فرض سلطتها على جميع الأطراف، و السبب الثالث يتمثل في صعود جيل عسكري جديد استطاع في ظل الصراع بين مختلف النخب داخل الثورة من فرض سلطته و التطلع للفوز بالشرعية.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه إرهاصات الأزمة التي ظهرت عقب توقيع اتفاقيات إيفيان و وقف إطلاق النار، ليفسح المجال إلى بروز أطرافها بعد إطلاق سراح مساجين الوفد الخارجي، حيث خصصت المبحث الأول لموقف هيئة الأركان العامة من مشروع المفاوضات، محاولة الوقوف عند الأسباب الحقيقية لاعتراض الهيئة على هذا المشروع، أما المبحث الثاني فخصصته لبروز أولى أطراف الأزمة و محاولة تموقعها ضمن تحالفات، مركزة الدراسة على ذلك التقارب و التحالف التاريخي بين هيئة الأركان العامة و أحمد بن بلة. و في المبحث الأخير تناولت المساعي التي قامت بها كل من الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة في استقطاب الولايات بالداخل و اختلاف مواقف هذه الأخيرة من الأزمة.

و بما أن مؤتمر طرابلس و ما شهده من تضارب في الآراء و المفاهيم، كان الانطلاقة الفعلية لأزمة الشرعية التاريخية للثورة الجزائرية، فقد خصصت له الفصل الثالث، الذي تناولت فيه مشروع البرنامج و كيف تمت مناقشته، مستعينة في ذلك بمحاضر اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس خلال شهر جوان 1962 ثم تضارب آراء قادة الثورة حول طبيعة القيادة و توجهاتها السياسية و الفكرية، و ما انجر عن هذا النقاش من جدال حاد أدى إلى انسحاب الحكومة المؤقتة من المؤتمر.

أما الفصل الرابع فخصصته للتطورات التي شهدتها الأزمة بعد فشل مؤتمر طرابلس و موقف الولايات بالداخل، حيث خصصت المبحث الأول للاتفاق الذي وقع بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري الفرنسية و كيف أثر على علاقات الأطراف المتصارعة، أما المبحث الثاني فتناولت فيه الاجتماع التاريخي الذي عقدته ولايات الداخل بزمورة و كيف أثرت قراراته في تصاعد حدة الصراع، خاصة عندما أقدمت الحكومة المؤقتة على إقالة هيئة الأركان العامة. و في المبحث الثالث تتبعت الطريقة التي تجسدت من خلالها التحالفات على أرض الواقع استعدادا للمواجهة، محاولة استخلاص إمكانيات كل تحالف لمعرفة موازين القوى.

و بما أن المواجهات العسكرية كانت إحدى أهم تطورات هذه الأزمة، فقد خصصت لها الفصل الخامس، حيث تناولت إعلان تحالف مجموعة تلمسان عن تأسيس المكتب السياسي، و ما انجر عن ذلك من ردود أفعال و تطور للأحداث، أبرزها السيطرة على قسنطينة و احتلالها من قبل قوات العربي بالرجم المدعم من قبل هيئة الأركان العامة. و رغم الاتفاق الذي حدث بين المتصارعين يوم 2 أوت، إلا أن المواجهات ما فتئت أن تجددت بين الولاية الرابعة المدعمة من قبل الولاية الثالثة و قوات هيئة الأركان العامة الزاحفة على العاصمة، و هي في حقيقة الأمر تعتبر المرحلة الحاسمة للأزمة التي لا زالت لم تكتب بتفاصيل أحداثها، لذلك فقد عملت قدر المستطاع على رصد و تحليل مختلف شهادات الفاعلين في هذه الأحداث

من عسكريين و سياسيين، خاصة الذين قادوا المعارك كالطاهر الزبيري مثلا و لخضر بورقعة و غيرهم. و في آخر هذا الفصل تطرقت للكيفية التي تم من خلالها توقيف الاقتتال بين الأطراف المتصارعة، ثم انتخاب المجلس التأسيسي و تشكيل أول حكومة للجزائر المستقلة.

أما الفصل السادس، فناقشت فيه انعكاسات الأزمة و تداعياتها لمرحلة ما بعد الاستقلال، و كيف أثرت على مختلف الأصعدة، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و في الأخير ختمت الدراسة باستعراض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، و إنني لا أعتبرها نتائجا قطعية، و إنما توصلت إليها على ضوء ما توفر لدي من مصادر، و قد تظهر مستقبلا وثائق و دراسات جديدة تظيف أو تصحح ما توصلت إليه من نتائج، خاصة و أن الموضوع ما يزال بكرا، و هناك من صانعي أحداثه و معاصريها لا يزالون بيننا و قد يقدمون حقائق جديدة حول الأحداث المدروسة.

مصادر البحث و مراجعه:

تعددت المصادر و المراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذا البحث، يمكنني تصنيفها إلى ما يلي:

- **شهادات المعاصرين لأزمة صائفة 1962**: و أقصد هنا شهادات الفاعلين التاريخيين الذين كانوا أطرافا في هذه الأزمة كبن يوسف بن خدة، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، الطاهر الزبيري و غيرهم، بالإضافة إلى شهادات الذين عاصروا الأحداث و شهدوا تطوراتها عن قرب كبعض المناضلين السياسيين، و بعض العسكريين الذين أقحموا في المواجهات العسكرية كضباط و جنود جيش التحرير الوطني. و قد اتخذت هذه الشهادات أشكالا متعددة، سواء في شكل مذكرات شخصية لهؤلاء الشهود أو في شكل حوارات منشورة في مختلف وسائل الإعلام، أو تم جمعها من قبل بعض الباحثين المختصين في تاريخ الثورة، كالشهادات التي جمعها محمد عباس في كتبه. و ربما الشهادات التي أفادتني كثيرا و زودتني بتفاصيل مهمة عن الموضوع خاصة فيما يتعلق بالمواجهات العسكرية، كانت شهادة كل من الطاهر الزبيري، لخضر بورقعة، الشاذلي بن جديد، خالد نزار عبد الرحمان كريمي المدعو سي مراد.

أما التطورات السياسية للأزمة، فقد استقيتها من شهادة علي هارون من خلال كتابه المعنون بصيف الفتنة،و بن يوسف بن خدة من خلال كتابه L'Algerie a L'Indépendance la Crise de 1962. بالإضافة إلى شهادة كل من أحمد بن بلة، محمد بوضياف، علي كافي، عمر بوداود، الطاهر الزبيري و غيرها.

و على الرغم من أهمية هذه الشهادات كمصدر في تسجيل الأحداث و المواقف المعاشة، فإنها تصطبغ بوجهات نظر شخصية، و تنظر للأحداث من زوايا مختلفة، و تؤول المواقف بحسب توجهاتها السياسية و الإيديولوجية، و عليه فإنني لم أغفل استقراء مادتها التاريخية بحذر و مقاربتها بما هو متوفر لدينا من مصادر أخرى.

– الوثائق الأرشيفية:

و تتمثل في محاضر مختلف دورات المجلس الوطني للثورة، و محاضر إجتماعات الحكومة المؤقتة، و وثائق وزارة خارجيتها المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري. و تكمن أهمية هذه الوثائق في مساعدتنا على استخلاص أسباب الأزمة و جذورها التاريخية، خاصة محضر اجتماع العشرة و دورة طرابلس جوان 1962، كما نجد ضمن هذه الوثائق العديد من الرسائل و التقارير، أهمها التقرير الذي رفعه ضباط هيئة الأركان العامة للجهة الغربية عقب إقالة هيئة الأركان العامة، بالإضافة إلى الرسالة التي بعث بها القادة المساجين لتحديد موقفهم من الأزمة.

– الوثائق المنشورة:

اعتمدت في هذه الدراسة على العديد من الوثائق المنشورة، أهمها الوثائق التي نشرها مبروك بلحسين في كتابه Le Courrier Alger- le Caire 1954-1956 و التي أفادتني في معرفة الجذور التاريخية للأزمة، إلى جانب الوثائق التي نشرها محمد حربي في كتابه Les Archives de la Révolution Algérienne و التي أمدتني بمعلومات حول تطور الأزمة و موقف الولايات منها. كما نجد في مذكرات الفاعلين التاريخيين العديد من الوثائق التي تتعلق ببعض جوانب الأزمة، كالوثائق التي ألحقها علي كافي بمذكراته، و بن يوسف بن خدة بكتبه.

– الأطروحات و الدراسات العلمية الموثقة:

مع كثرة الأطروحات الجامعية التي تناولت مواضيع الثورة التحريرية الجزائرية، إلا أننا لا نكاد نعثر على أطروحة تناولت موضوع أزمة صائفة 1962 في الجامعات الجزائرية، و إن وجدت أبحاث حول الموضوع إلا أنها لم تتطرق لمختلف جوانبه، خاصة فيما يتعلق بأسباب الأزمة و انعكاساتها على مرحلة ما بعد الاستقلال.

أما بخصوص الدراسات العلمية الموثقة، فقد استفدت من كتابات محمد حربي أبرزها جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة و الواقع، إلى جانب كتاب جيلبار مينيي حول التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني، سليمان الشيخ في كتابه الجزائر في الحرب و بنيامين ستورا من خلال مؤلفه تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، كما استعنت بالعديد من المقالات التي حوتها الدوريات.

نظيف لهذه المصادر كلها، مختلف وسائل الإعلام للفترة المدروسة والتي تتبعت تطورات الأزمة، سواء المكتوبة كالجرائد و نذكر على سبيل المثال جريدة لوموند الفرنسية و جريدة العلم التونسية، أو المسموعة و المرئية كعديد الأشرطة المنشورة عبر موقع اليوتوب، و التي تتضمن خطابات بن بلة و تصريحات بعض أطراف الأزمة، إلى جانب بعض الأفلام الوثائقية التي قامت بتسجيل الأحداث.

صعوبات البحث:

لم يكن البحث في الموضوع بالأمر السهل و الهين و ذلك لسببين، يتمثل السبب الأول في تشعب أحداث الموضوع و قلة المادة التوثيقية حوله لمقارنتها بشهادات المعاصرين، أما السبب الثاني فيتمثل في صعوبة الاتصال بالكثير من هؤلاء المعاصرين، و إحجام الذين اتصلت بهم عن إيفائي بإجابات مقنعة، حيث كانت شهاداتهم عامة لم أستطع بأي حال من الأحوال توظيفها لخدمة الموضوع و إثرائه.

و لعل أكبر صعوبة واجهتها هي تمحيص المادة خاصة فيما يتعلق بالشهادات و مقارنتها ببقية المصادر. فقد تطلب مني ذلك الكثير من التريث و الحذر و الاهتداء إلى المادة التاريخية الصحيحة.

و في الأخير لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إخراج الرسالة على الشكل الذي هي عليه، أذكر على رأسهم أستاذي الفاضل الدكتور عبد الحميد زوزو المشرف على هذه الدراسة و الذي لم يدخر أي وسع في توجيهي و نصحي. كما أنوه كذلك بالمساعدات التي حضيت بها من قبل بعض شهود الثورة التحريرية، أذكر على رأسهم السيد لخضر بورقعة و عمار بن عودة، بالإضافة إلى بعض زملاء الدراسة و التدريس. و في الختام، لا أزعم أنني استوفيت الموضوع حقه من جميع جوانبه، و لكن حسبي أنني بذلت جهدا، مع مسؤولياتي الكبيرة تجاه العائلة و مهنة التدريس، و عانيت التجربة و مارستها بكل صعوباتها ومشاقها.

المدخل:

لمحة عن شهادات المعاصرين حول أزمة صائفة 1962

مدخل: لمحة عن شهادات المعاصرين حول أزمة صائفة 1962

تتعدد مصادر البحث في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، من وثائق أرشيفية يحتويها كل من الأرشيفين الجزائري و الفرنسي[1] إلى وثائق مطبوعة و منشورة، كالنصوص و التقارير و المناشير و المراسلات، إلى الشواهد المادية المتمثلة في المعتقلات و السجون و المخابئ السرية و مراكز التعذيب و غيرها . و لعل أهم المصادر المتعلقة برواية وقائع حرب التحرير من حيث تطورها السياسي و العسكري تكمن في شهادات المعاصرين لهذه الأحداث، سواء كانت هذه الشهادات منشورة في شكل مذكرات شخصية لبعض الذين شاركوا في صنع الأحداث التاريخية، أو في شكل شهادات شفوية أدلى بها أصحابها لبعض الجهات المتخصصة في جمع الشهادات، أو لبعض وسائل الإعلام المسموعة منها و المرئية و المكتوبة.

قد ينفي البعض فاعلية الرواية الشفوية في التدوين التاريخي والاستناد إليها كمصادر، انطلاقا من عدة عوامل تتحكم في شخصية الراوي، كالذاتية و النسيان و تضخيم بعض الوقائع و إخفاء البعض الآخر، لكن إن تذكر هؤلاء بأن أغلب الوثائق المدونة كانت في الأصل روايات شفهية، سيتراجعون عن أحكامهم و يقرون بأهمية الرواية الشفهية من حيث أنها مصدرا مهما للمعرفة التاريخية، فهي تعمل أحيانا على تزويد الباحث و المؤرخ بمعلومات جديدة لا نجدها في الرواية الرسمية، و قد تضيف التفاصيل للأحداث المذكورة، و في أحيان كثيرة تعطي تفسيرات واضحة حول أحداث هامة لم يتم التفصيل فيها من قبل الوقائع المدونة. لذلك فالاهتمام بالتاريخ الشفهي و جمعه و تدوينه يساهم في تسجيل الأحداث حسب واقعها الفعلي مما يسمح بتوثيقها ثم تقديمها كمصدر للباحثين و المؤرخين. فمن هذا المنطلق أضحت الشهادة التاريخية لمعاصري الثورة التحريرية الجزائرية تمثل إحدى أهم المصادر الهامة التي يعتمد عليها الباحث لمعرفة تفاصيل كثيرة حول العديد من الأحداث التي تم تقديمها بشكل سطحي من قبل الرواية الرسمية أو

[1] يعتبرالأرشيف الفرنسي من أهم المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الثورة الجزائرية و هو معروف بتسمية أرشيف الجزائر، فتح أبوابه للباحثين سنة 1992، يشتمل على خمسة آلاف علبة بملفات تغطي الفترة الواقعة ما بين 1945 و 1964، و هي من إنتاج الجيش الفرنسي العامل في الجزائر على اختلاف مستوياته، تتضمن العديد من المواضع الخاصة بالتطور السياسي و العسكري للثورة خاصة فيما يتعلق بالحرب النفسية و العمليات العسكرية الكبرى. أنظر: عبد الحميد زوزو، مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة، العدد 110. 111، الجزائر ،1995، ص15.13

بشكل مزيف من قبل الرواية الكولونيالية، خاصة ما تعلق منها بالتاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني، و الذي تشكل أزمة صائفة 1962 إحدى أهم فصوله المحورية.

و ربما الأمر الذي زاد في أهمية الروايات الشفهية لحرب التحرير، هو قلة الوثائق التاريخية التي تتحدث عن هذا الجانب من تاريخ الثورة الجزائرية، فعامل السرية الذي لازم الثورة طيلة مراحلها تطلب عدم الإبقاء على أية وثيقة مكتوبة خشية وقوعها في أيدي السلطات الاستعمارية، ففي أغلب الأحيان كان يضطر قادة الثورة إلى إتلاف وثائقهم بهدف الحفاظ على هذه السرية، مثلما فعل بن يوسف بن خدة مثلا بوثائق لجنة التنسيق و التنفيذ أثناء مداهمة قوات المظليين للعاصمة عقب إضراب الثمانية أيام 1957[1] فالوثائق التي استطاعت القوات الاستعمارية الحصول عليها أثناء الكمائن و المعارك، استغلت استغلالا كبيرا لضرب الثورة و تشويه قادتها، نذكر على سبيل المثال الوثائق التي وجدت بحوزة زيغوت يوسف عند استشهاده و التي استغلها الصحفي سارج برومبارجر في كتابه " المتمردون الجزائريون" الصادر سنة 1958، بالإضافة إلى الوثائق التي وجدت لدى الشهيد عميروش و التي استغلها كلود بايا في كتبه، أهمها وثيقة محاضر اجتماع العقداء الأربعة سنة 1958، التي أبرز من خلالها الصراعات التي كانت قائمة بين قادة الداخل و جهازهم التنفيذي بالخارج.[2]

هكذا إذن و في ظل حصولها على بعض الوثائق، بدأت الكتابات الفرنسية تهتم بالتاريخ الداخلي للثورة، في حين بقي هذا التاريخ ممنوعا من التداول في جزائر الاستقلال. و بصفة عامة كان تاريخ الثورة التحريرية تحت الوصاية الرسمية لنظام الحكم الذي أدى إلى إبراز بعض الأحداث و التعتيم على البعض الآخر، و ذلك كله بحجة اجتناب الفتنة و الحفاظ على الوحدة الوطنية. لكن في واقع الأمر فقد ساهمت هذه السياسة في تعطيل الدراسات التاريخية حول الثورة التحريرية[3] و جعل السواد الأعظم من الشباب

[1] رابح لونيسي، منهج التعامل مع الشهادات و المذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا، مجلة عصور، عدد7.6 جوان ديسمبر2005، ص23

[2] Serge Bromberger, Les Rebelles Algériens, Librairie Plon, Paris 1958.P68-72 Claude paillat, Dossier secret de l'Algérie, Presses de la cite, Paris 1962, P149-170.

[3] منذ1962 و لمدة ثلاثة عقود تقريبا كان التطرق للمواضيع الخاصة بالثورة التحريرية من المحظورات التي تعمل على نشر الفتنة، و إن وجدت محاولات في هذا الميدان فهي في أغلبها لشخصيات تاريخية مناهضة لنظام الحكم آنذاك، نذكر على سبيل المثال مذكرات أحمد بن بلة التي أملاها على الصحفي

يعزفون عن الاهتمام بتاريخهم، كما أدت إلى إحجام و تخوف الكثير من صانعي الأحداث عن الإدلاء بشهاداتهم و الكتابة عما عايشوه من وقائع الحرب، و هو الأمر الذي فسح المجال واسعا أمام مؤرخي المدرسة الاستعمارية لتشويه تاريخنا و النيل من قادة ثورتنا.

لكن بعيدا عن كتابات هؤلاء، توجد هناك مؤلفات لمؤرخين فرنسيين تم تقديمها في شكل بحوث أكاديمية، و لا يمكن للباحث الجزائري الاستغناء عنها كونها اعتمدت على الوثائق المودعة بالأرشيف الفرنسي، خاصة مصلحة تاريخ الجيش البري الفرنسي، و استطاعت إلى حد كبير تحري الموضوعية في الكتابة، نذكر على سبيل المثال الباحثة سيلفيي تينو التي كتبت عن العدالة الفرنسية إبان حرب التحرير و التي أصبح كتابها مرجعا فيما يخص المعتقلات، و رافايال برانش حول التعذيب، و جون لوك إينودي حول مجازر 17 أكتوبر 1961 . نظيف لهؤلاء كتابات بعض الجنود البسطاء الذين شاركوا في عمليات التعذيب، و الذين قدموا شهاداتهم في شكل معالجة نفسية بعد الاحساس بالذنب و الألم[1].

لكن بعد أحداث أكتوبر 1988 و بروز الانفتاح حول حرية الرأي، بدأت تظهر أولى الكتابات لتأريخ وقائع حرب التحرير، كانت في عمومها عبارة عن مذكرات و شهادات لشخصيات فاعلة في الثورة، أولاها كانت مذكرات الرائد لخضر بورقعة الصادرة عن دار الحكمة سنة 1990 تحت عنوان" شاهد على اغتيال الثورة"، و التي أثارت ضجة كبيرة لأنها تناولت العديد من القضايا المسكوت عنها سابقا كقضية الإيليزي مثلا، و بعض الأحداث التي شهدتها الجزائر في مرحلة الاستقلال، كتمرد حسين آيت أحمد على نظام بن بلة، و محاولة رئيس الأركان الطاهر الزبيري الانقلاب على الرئيس بومدين، و كيف تعرض الشاهد لمختلف أنواع التعذيب في سجون بومدين، و هي القضية التي أثارت انتقادات الكثيرين من مناصري البومدينية. و رغم ذلك كانت هذه الشهادة فاتحة و دعما للعديد من المذكرات و الشهادات التي صدرت

روبير ميرل سنة 1965 و نشرت في فرنسا أي بعد انقلاب بومدين عليه، حيث أبرز من خلالها دوره البارز في تفجير الثورة التحريرية من خلال انخراطه المبكر في العمل المسلح و قيادته للمنظمة الخاصة، و كأنه يوجه رسائل غير مباشرة لنظام بومدين الذي كان يتحاشى الخوض في ذكر هذه المرحلة من تاريخ الحركة الوطنية التي لا تذكره. و في فرنسا دائما نشر كل من محمد لبجاوي و فرحات عباس شهادتهما، الأول بعنوان حقائق عن الثورة الجزائرية و الثاني بعنوان الاستقلال المصادر.

[1] راجع مقال للباحث مولود عويمر بعنوان: الثورة الجزائرية في الدراسات الأكاديمية الفرنسية، على الموقع الالكتروني:
www:\\is-sec.org/cc/register.php ?do=register

بعدها، نذكر على سبيل المثال مذكرات اعبيدي الحاج لخضر قائد الولاية التاريخية الأولى بعنوان" قبسات من ثورة نوفمبر" و مذكرات علي كافي تحت عنوان" من المناضل السياسي إلى القائد العسكري" و كتابات بن يوسف بن خدة و غيرها من الشهادات.و إن تعددت أهداف هؤلاء الشهود في الخروج عن صمتهم[1] إلا أن كتاباتهم أمدت الباحثين في تاريخ الثورة التحريرية بمعلومات قيمة عن مختلف مراحل الثورة، كما قامت بالرد على العديد من مؤرخي المدرسة الاستعمارية، و بالتالي بدأت الدراسات التاريخية حول الثورة التحريرية تشهد تطورا ملحوظا، حيث أنجزت العشرات من الرسائل الجامعية المتخصصة في هذا المجال عالجت العديد من المواضيع بما فيها التاريخ الداخلي للثورة.

و لعل ما حفزني على البحث في موضوع الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، هو صدور العديد من المذكرات و الشهادات لصانعي أحداث هذه المرحلة الهامة من تاريخ الثورة التحريرية، كبعض وزراء الحكومة المؤقتة و قادة الولايات التاريخية و كبار الضباط في جيش التحرير الوطني، أو الذين عاصروا الأزمة وكانوا على علاقة مباشرة ببعض أطرافها، كالمناضلين الذين عملوا في مختلف المصالح سواء بالجزائر أو خارجها، بالإضافة إلى مذكرات و شهادات بعض الشخصيات الأجنبية التي كانت أطرافا غير مباشرة في الأزمة.

و في واقع الأمر فإن التعامل مع هذه المصادر يحتم على الباحث اتباع منهج معين للدراسة، فمثلا يجب عليه التمييز بين الشهادة المكتوبة و الشهادة الشفوية، و يضع في الحسبان أن الثانية أكثر مصداقية من الأولى لأنها تأتي بعفوية، بالإضافة إلى صعوبة مراقبة ما يصرح به صاحبها، إلا أنها شحيحة من حيث المعلومات عكس المكتوبة. كما يجب عليه التمييز بين شهادات القادة و شهادات مختلف الشرائح الاجتماعية البسيطة، لأن القادة يلجأون في غالب الأحيان إلى المناورة و المغالطة و ذلك بتبرير مواقفهم حتى و إن كانت خاطئة، في حين تتميز شهادات الشرائح البسيطة بالعفوية و الحياد.كما أن الرواية الشفهية عرضة للتغيير و التبديل و الانسان معرض للنسيان، و قد تخونه الذاكرة أو يخلط بين الأحداث، أو

[1] تعددت أهداف الذين نشروا شهاداتهم، حيث أراد البعض منهم استخدام الثقل التاريخي في الصراع السياسي القائم آنذاك، و أراد آخرون إبراز دورهم البطولي أثناء الثورة، في حين رغب البعض في تقديم شهادتهم لخدمة التاريخ و المؤرخين.

ينحاز لجهة أو رأي أو فكر معين، لذلك لابد من دراسة الراوي نفسه، فيتحول بذلك المؤرخ إلى المحقق الذي يستجوب الشهود من أجل بلوغ الحقيقة التاريخية.

و لكي يقترب الباحث من هذه الحقيقة، يجب عليه جمع أكبر عدد ممكن من الشهادات حول الحدث، و من أطراف متناقضة مع القيام بنقد كل واحدة منها ثم المقارنة بينها و إبراز أوجه الاتفاق و أوجه الاختلاف بين أصحاب هذه الشهادات حول الحدث الذي نقوم بالبحث حوله، ثم مقارنة هذه الشهادات بوثائق خاصة بالحدث أو قريبة منه إن وجدت، و في الأخير نحاول استخراج مدى الإجماع على الواقعة و تفسيرها، فإن تم الإجماع من الأطراف المتصارعة و المتناقضة حولها يكون الباحث قد اقترب من الحقيقة التاريخية، و إن كان عكس ذلك، يخضع أصحاب هذه الشهادات للنقد، حتى يتبين الذين هم أقرب إلى الموضوعية من الذين هم بعيدين عنها[1].

فإذا جئنا إلى إعطاء لمحة عن المذكرات و الشهادات التي تحدثت عن أزمة صائفة 1962 نجد أنفسنا أمام صنفين بارزين، يتمثل الصنف الأول في المذكرات الشخصية للفاعلين التاريخيين. أما الصنف الثاني فيتمثل في باقي الشهادات المنشورة سواء في شكل كتب أو حوارات أو مقالات و غيرها. و ما يلفت الانتباه، حول هذه المذكرات و الشهادات هو أن الأوائل الذين أدلوا بشهاداتهم أو قاموا بنشرها كانوا من الجناح المنهزم، أي الذين تم إقصاؤهم من طرف الجناح المنتصر في مرحلة الاستقلال كبن يوسف بن خدة مثلا، أو الذين اختاروا المعارضة السياسية كبوضياف.

- **المذكرات**: تمثل المذكرات الشخصية للفاعلين التاريخيين مادة جد خصبة لاستقصاء الوقائع التاريخية، نذكر على سبيل المثال مذكرات الرائد لخضر بورقعة أحد القادة البارزين للولاية الرابعة التي دخلت في مواجهة عسكرية مع جيش الحدود الزاحف على العاصمة، حيث يقدم لنا الشاهد من خلال هذه الشهادة التي نشرت سنة 1990 تفاصيل كثيرة عن أحداث كان يتم تناولها سابقا بشكل سطحي، كسرده لأحداث بعض المعارك التي شارك فيها خلال المواجهات العسكرية لهذه الأزمة، نذكر مثلا معركة قصر البخاري التي وقعت بين قوات الولاية الرابعة تحت قيادة بورقعة و قوات جيش الحدود القادم من الغرب

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص25

باتجاه العاصمة، كما أمدنا بمعلومات عن مساعي طرفي الصراع في محاولتهما استقطاب الولايات الداخلية خاصة الولاية الرابعة التي كانت تسيطر على العاصمة، و لعل الأهم الذي نجده في هذه المذكرات هو تداعيات أزمة صائفة 1962 و انعكاساتها على مرحلة ما بعد الاستقلال، حين أشار الشاهد إلى المعارضة السياسية التي ظهرت مبكرا في الجزائر و التي كان من بين المشاركين فيها.

في سنة 1999 أصدر علي كافي أحد القادة البارزين للولاية الثانية التاريخية مذكراته. و انطلاقا من أنه كان شاهدا على انفجار الأزمة في مؤتمر طرابلس بحكم منصبه كعضو في مكتب المجلس الوطني للثورة، فقد أمدنا بمعلومات قيمة عن ملابسات التحضير لهذا المؤتمر و سير أشغاله. و في حقيقة الأمر فإن ما ذكره كافي كان يتطابق تماما مع وثيقة محاضر هذا الاجتماع التاريخي، و فضلا عن هذا أمدنا ببعض المعلومات عما كان يجري في كواليس الاجتماع و التي لا نجدها في وثيقة المحاضر، كما أشار إلى قضية الدعم المصري لتحالف بن بلة هيئة الأركان انطلاقا من كونه رئيسا للبعثة الديبلوماسية في القاهرة. و لعل الأهم الذي تضمنته مذكرات علي كافي هي الوثائق المنشورة في شكل ملاحق، و التي أشارت إلى أسباب و خلفيات الأزمة نذكر مثلا محضر اجتماع أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة بتاريخ 28.27 نوفمبر 1961 و الذي أشار إلى بعض أسباب الأزمة و خلفياتها، بالإضافة إلى الرسالة التي رفعها أعضاء هذا المكتب للقادة المساجين يطالبونهم بإيجاد حل للأزمة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، و فضلا عن هذا نجد في مذكرات كافي العديد من المراسلات و التقارير و محاضر اجتماعات الولاية الثانية و التي نستطيع أن نستخلص منها بعض المعلومات حول جذور الأزمة.

في نهاية التسعينيات و في خضم الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر، قام خالد نزار بنشر مذكراته تحت عنوان" مذكرات اللواء خالد نزار" حيث خصص الجزء الأكبر منها لهذه الأزمة، و في إطار حديثه عن مشاركته في الثورة التحريرية بعد فراره من الجيش الفرنسي و التحاقه بجيش التحرير الوطني، أمدنا بمعلومات هامة عن جيش الحدود و مختلف تنظيماته بالجهة الشرقية، كما تطرق للخلاف الذي كان قائما بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة. و لعل الأهم الذي تضمنته مذكرات خالد نزار فيما يتعلق بأزمة صائفة 1962، هو روايته لبعض التفاصيل المهمة حول عملية دخول جيش الحدود إلى الجزائر، بحكم مشاركته كضابط في هذا الجيش، و ما تبعها من اعتراضات من قبل بعض الولايات، حيث تحدث عن

إحدى المعارك التي وقعت بين الطرفين المتصارعين و هي معركة "جبل ديرة " التي حسمت الصراع و رجحت كفة الانتصار لصالح جيش الحدود.

في سنة 2008 يصدر العقيد الطاهر الزبيري آخر قادة الأوراس التاريخيين مذكراته، و انطلاقا من أنه كان أحد الأطراف الفاعلين في الأزمة، فقد خصصها بفصل منفرد تحت عنوان" الانتصار الضائع " تطرق فيه إلى مؤتمر طرابلس، حيث أمدنا بمعلومات جديدة حول اجتماع هام وقع بين الولايات الأولى و الثانية و الثالثة قبيل انعقاد هذا المؤتمر، كما تحدث عن الانقسامات التي كانت بين قادة الثورة خاصة بين الزعماء المساجين الذين أطلق سراحهم بعد وقف إطلاق النار، ثم عن التحالفات التي تشكلت مبكرا قبيل لقاء طرابلس. و انطلاقا من أن الطاهر الزبيري كان من بين أبرز حلفاء بن بلة، فقد حاول تبرير انحيازه لهذا التحالف، كما اجتهد في توضيح قضية تصويته بالوكالة و رفض الحكومة المؤقتة ذلك، و ما انجر عنها من تأزم في العلاقات و انسداد في سبل الحوار. و إن حمل الطاهر الزبيري خيار المواجهة العسكرية للولاية الرابعة التي منعت جيش الحدود من دخول العاصمة، إلا أنه أمدنا بمعلومات إضافية عن المواجهات العسكرية التي حدثت بين الطرفين خاصة و أنه تولى قيادة إحدى الفيالق الهامة المكلفة بالزحف على العاصمة من الجهة الشرقية.

و حول عملية دخول جيش الحدود إلى الجزائر و ما تبعها من مواجهات عسكرية، تمدنا مذكرات النقيب عبد الرحمان كريمي المدعو سي مراد بمعلومات جديدة حول إحدى المعارك التي وقعت بين الطرفين بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة و التي كان سي مراد قائدا عليها. كما أشار إلى تفاصيل اجتماع مهم وقع في منطقته و هو ما يعرف باجتماع الأصنام الذي ناقش الأزمة و حاول تقديم بعض الاقتراحات لحلها. و من بين ثنايا الوثائق المهمة التي ألحقها سي مراد بكتابه، نجد نصا لرسالة رفعها قادة الولاية الرابعة إلى الرئيس أحمد بن بلة مؤرخة بيوم 4 جانفي 1965، و هي تفيدنا في استخلاص بعض تداعيات الأزمة لمرحلة ما بعد الاستقلال.

في نفس الموضوع دائما، يقدم لنا الشاذلي بن جديد من خلال مذكراته الصادرة سنة 2011 معلومات إضافية عن المحاولات المبكرة لهيئة الأركان العامة في السيطرة على الولايات الداخلية، حيث كان

الشاذلي أحد الضباط الذين كلفوا بهذه المهمة، التي روى تفاصيلها إلى أن ألقي عليه القبض من طرف قوات الولاية الثانية. كما أشار الشاذلي إلى حادثة إحتلال قسنطينة من طرف قوات جيش الحدود المدعمة من قبل قوات العربي برجم المنشق عن قيادة الولاية الثانية. و عند تطرقه لمرحلة الاستقلال، أمدنا الشاذلي بمعلومات هامة عن نتائج الأزمة خاصة على الصعيد السياسي، حين أشار إلى قضية شعباني و حركة 19 جوان 1965 و محاولة الطاهر الزبيري الانقلابية.

في سنة 2007 نشر عمر بوداود، مذكراته تحت عنوان" من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل " تحدث من خلالها على تاريخه النضالي الطويل الذي بدأه من حزب الشعب الجزائري مرورا بالمنظمة شبه العسكرية ليصبح بعد اندلا ع الثورة أحد القادة البارزين لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب ثم بفرنسا. و انطلاقا من أن عمر بوداود كان عضوا في مكتب المجلس الوطني للثورة، فقد كان شاهدا على حيثيات و ملابسات انعقاد مؤتمر طرابلس جوان 1962 الذي أدى إلى انفجار الأزمة، خاصة الجلسة الأخيرة التي ترأس مداولاتها، فهو يروي تفاصيل المناقشات و يبين كيف فض الاجتماع قبل نهايته. و الشيء الملفت حول هذه المذكرات و الذي أضاف الجديد حول موضوع دراستنا هو محاولة عمر بوداود الوقوف عند أسباب الأزمة و جذورها التاريخية، ثم تحديده للمسؤوليات و النتائج المترتبة عن ذلك.

و حول مؤتمر طرابلس و تشكل التحالفات، تمدنا مذكرات مصطفى مراردة بن النوي القائد بالنيابة للولاية الأولى التاريخية و عضو المجلس الوطني للثورة، بمعلومات إضافية عن الأحداث التي سبقت انعقاد المؤتمر، ثم عن حيثيات اللقاءات التي جمعته ببعض القادة في كواليس الاجتماع. بعدها يواصل روايته للنتائج المترتبة عن تعليق الاجتماع مشيرا إلى تحالفه مع جماعة تلمسان.

كما تفيدنا مذكرات عبد الرحمان فارس التي قدمها تحت عنوان " الحقيقة المرة "، بمعلومات قيمة عن نشاط الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كان رئيسا عليها، حين روى تفاصيل الاتفاق الذي تم بين جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري الفرنسية، ثم عملية انتقال السلطات و الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية. و في آخر هذه المذكرات أشار فارس إلى بعض تداعيات الأزمة على مرحلة ما بعد الاستقلال.

إلى جانب هذه المذكرات التي هي لأشخاص كانوا أطرافا بارزين في الأزمة و ساهموا في صنع أحداثها، نشير إلى نوع آخر من المذكرات، و هي لشخصيات عايشت هذه الأحداث عن قرب و سجلت آراءها و انطباعاتها عما حدث، نذكر على سبيل المثال مذكرات المناضل محمد حربي الذي حاول من خلالها تحليل أسباب الأزمة و التطرق لبعض الأحداث التي عايشها عن قرب من خلال عمله في وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة. كما نشير إلى مذكرات أحمد طالب الابراهيمي الذي كان مناضلا بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، و الذي أمدنا من خلال ملازمته للزعماء المساجين بمعلومات قيمة عن موقف هؤلاء من الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، حيث أشار إلى المساعي التي قام بها هواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة لاستقطاب هؤلاء الزعماء. و في إطار تشكل التحالفات، أشار إلى محاولة مجموعة تلمسان استمالة والده الشيخ البشير الإبراهيمي و موقف هذا الأخير من ذلك. و في الجزء الأخير من هذه المذكرات حاول الإبراهيمي استخلاص النتائج المترتبة عن هذه الأزمة.

هناك أيضا مذكرات لبعض الضباط العسكريين الذين شهدوا أحداث الأزمة و كتبوا عنها، نذكر مثلا مذكرات حسين بن معلم الذي كان قائدا لأحد معسكرات جيش الحدود، و الذي روى بعض الأحداث المتعلقة بالأزمة خاصة الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، كما حاول البحث في أسباب الأزمة ثم استخلاص النتائج المترتبة عنها.

نظيف لهؤلاء شهادات بعض المجاهدين الذين شاركوا في صنع الأحداث كجنود بسطاء، و دونوا ما شاهدوا من أحداث في مذكراتهم، نذكر مثلا شهادة المجاهد عمر شيدخ العيدوني، أحد مجاهدي المنطقة الثانية للولاية الثانية، و الذي نشرها تحت عنوان" مملكة الفلاقة "، حيث روى بعض التفاصيل عن انقسام الولاية الثانية، و مساعي هيئة الأركان العامة لجر المنطقة الثانية لتحالفها. كما نذكر مذكرات حمود شايد، أحد ضباط جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية، الذي نشرها تحت عنوان" دون حقد و لا تعصب، صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة "، حيث تطرق من خلالها إلى بعض الأحداث التي شهدتها الحدود الغربية في إطار الأزمة بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة، كما أشار في خاتمة هذا الكتاب إلى بعض الأحداث المتعلقة بأزمة صائفة 1962، محاولا إعطاء بعض التحليلات حول الأسباب العميقة لهذه الأزمة.

إلى جانب مذكرات الجزائريين، تفيدنا مذكرات بعض القادة العرب الذين كانوا على علاقة مباشرة بالثورة الجزائرية، بمعلومات قيمة عن بعض المسائل المتعلقة بالأزمة، نذكر مثلا مذكرات الملك المغربي الحسن الثاني و مذكرات محمدعثمان الصيد رئيس الوزراء الليبي.

ـ الشهادات:أما الشهادات فهي عديدة و متنوعة، منها ما أصدرها أصحابها في شكل كتب، و منها ما تم نشرها في شكل حوارات، و منها ما تم نقلها عبر مختلف وسائل الاعلام.

بالنسبة للشهادات المنشورة في شكل كتب، نذكر شهادة كل من بن يوسف بن خدة و علي هارون الصادرتين بنفس العنوان تقريبا و الذي يتمحور حول أزمة صائفة 1962، حيث صدرت الشهادة الأولى باللغة الفرنسية تحت عنوان: "L'Algerie à L'Independance, La Crise de 1962" أما الثانية فصدرت في بداية الأمر باللغة الفرنسية ثم ترجمت للغة العربية تحت عنوان" خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62 ". حاول بن خدة من خلال كتابه التركيز على تحليل أسباب الأزمة و جذورها التاريخية، مع ذكره لبعض الأحداث لكن بشكل مختصر، و انطلاقا من أنه كان طرفا رئيسيا في الصراع، فقد حاول تبرير بعض مواقفه و قراراته، خاصة قرار انسحابه من مؤتمر طرابلس.

أما علي هارون، فقد حاول من خلال كتابه تتبع مختلف المراحل التي مرت بها الأزمة، منطلقا من مؤتمر طرابلس الذي حضر أشغاله كممثل لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وصولا إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة و تأسيس حكومة بن بلة. و ما يلفت انتباهنا حول هذا الكتاب، هو محاولة علي هارون تحليل الأزمة من المنطلق القانوني، نذكر على سبيل المثال معالجته لقضية التصويت على المكتب السياسي، التي أدت إلى انفجار الأزمة في لقاء طرابلس، ثم تحليله لمحضر 7 جوان 1962 الذي تستند إليه جماعة تلمسان في إثبات شرعيتها.

إلى جانب هاذين الكتابين، تفيدنا شهادة فرحات عباس من خلال كتابيه " الاستقلال المصادر" و " تشريح حرب" بمعلومات إضافية عن الأحداث التي عايشها في خضم الأزمة، أهمها تحالفه مع مجموعة تلمسان، ثم تجربته على رأس أول جمعية وطنية تأسيسية.

كما يدعمنا محمد لبجاوي، الذي نشر الأحداث التي عايشها خلال الثورة التحريرية، من خلال كتابه " حقائق عن الثورة الجزائرية "، بمعلومات مهمة عن الأزمة التي انفجرت في مؤتمر طرابلس، ثم دعمه لتحالف مجموعة تلمسان، مركزا على أحداث مرحلة ما بعد الاستقلال، و التي نستطيع أن نستخلص من خلالها بعضا من نتائج الأزمة، أبرزها الصراع الذي حدث بين محمد خيضر الأمين العام لجبهة التحرير الوطني و الرئيس بن بلة.

و حول قضية المفاوضات التي كانت محل خلاف و جدل بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، يفيدنا رضا مالك من خلال شهادته المنشورة تحت عنوان" الجزائر في إيفيان " بحقائق جديدة حول تشكل التحالف الذي جمع بين بن بلة و هيئة الأركان العامة.

إلى جانب هذه الشهادات، التي هي لشخصيات سياسية كانت على علاقة مباشرة بالأحداث، نشير إلى شهادة العديد من ضباط جيش التحرير الوطني الذين شهدوا المواجهات العسكرية التي حدثت أثناء الأزمة، نذكر على سبيل المثال شهادة عبد الرزاق بوحارة أحد ضباط جيش الحدود و الذي كان على رأس أول فيلق عسكري يدخل الجزائر، من خلال كتابيه " " الذين روى فيهما أحداثا كثيرة تتعلق بالأزمة، و هي الأحداث نفسها التي تحدث عنها زميله عبد الحميد الابراهيمي في كتابه" في أصل الأزمة الجزائرية " و الذي حاول من خلاله الوقوف عند أسباب الأزمة التي عاشتها الجزائر في التسعينيات، و ذلك بالرجوع إلى المرحلة الانتقالية التي كانت فاصلا بين مرحلة الثورة و مرحلة بناء الدولة، معتبرا بأن الطريقة التي وصل من خلالها تحالف بن بلة وقيادة الأركان للسلطة في الجزائر، كانت بمثابة الانحراف الأول الذي مهد للعديد من الأزمات التي انفجرت فيما بعد من خلال أحداث أكتوبر1988 .

و من جهته، حاول محمد تقية أحد ضباط الولاية الرابعة، من خلال شهادته التي قدمها في شكل دراسة أكاديمية تحت عنوان" الجزائر في الحرب"، تقديم تحليل تاريخي للأزمة التي عاشتها الجزائر في صيف استقلالها، و ذلك من خلال بحثه عن أسبابها و جذورها التاريخية.

إلى جانب شهادات هؤلاء الضباط الجزائريين، تفيدنا شهادة بعض المناضلين من الوطن العربي و الذين قدموا الدعم للثورة الجزائرية، ببعض المعلومات حول الموضوع، نذكر على سبيل المثال شهادة فتحي

الديب ضابط المخابرات المصرية من خلال كتابه" عبد الناصر و ثورة الجزائر" إلى جانب المناضل الليبي الهادي المشيرقي في كتابه" قصتي مع ثورة المليون شهيد".

أما عن الشهادات التي نشرت في شكل حوارات، نذكر الحوار المطول الذي جمع بين هواري بومدين و لطفي الخولي، و الذي نستطيع من خلاله استخلاص بعض المعلومات المتعلقة بالأزمة، خاصة فيما يتعلق بنتائجها، حين تحدث بومدين مثلا عن أخطاء بن بلة في تسييره لشؤون البلاد، و حين حاول تقديم تصوره للمجتمع الاشتراكي في الجزائر، أمدنا بومدين بمعلومات هامة عن سياسته الاقتصادية خاصة عن الثورة الزراعية، و التي نستطيع من خلالها استخلاص بعض النتائج المتعلقة بالناحية الاقتصادية، كما نشير إلى الحوار الذي دار بين بلعيد عبد السلام و الأستاذين محفوظ بانون و علي الكنز من خلال الكتاب الذي نشر باللغة الفرنسية تحت عنوان" " و انطلاقا من أن بلعيد عبد السلام كان عضوا بارزا في الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على تسيير المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، فقد أمدنا بمعلومات هامة عن هذه المرحلة التي شملتها الأزمة، نذكر على سبيل المثال حقيقة و خلفيات الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، ثم الاتفاق الذي وقع بين جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري الفرنسية و كيف أدى إلى تعميق الخلافات بين الأطراف المتصارعة.

أما أحمد بن بلة، ففي حواره مع الصحفي أحمد منصور و الذي تم نشره في شكل كتاب بعنوان" "الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر " الصادر سنة 2007، فقد كشف عن الكثير من القضايا التي ظلت طي الكتمان، و انطلاقا من أن بن بلة كان من الأطراف البارزة في أزمة صائفة 1962، فقد حاول تبرير بعض المواقف و إثبات البعض الآخر، نذكر على سبيل المثال قضية تحالفه مع هيئة الأركان العامة، و علاقته بالحكومة المصرية، ثم إعلانه للمكتب السياسي, و غيرها من القضايا الهامة التي تخص فترة حكمه للجزائر. كما نجد في آخر هذا الكتاب مجموعة من المقالات معظمها لشخصيات تاريخية قامت بالرد على شهادة أحمد بن بلة، و هي تحمل في طياتها بعض المعلومات حول أزمة صائفة 1962.

إلى جانب هذه الشهادات، لاحظنا في الآونة الأخيرة قيام بعض المهتمين بتاريخ الثورة التحريرية بجمع العديد من الشهادات و نشرها في شكل كتب نذكر على سبيل المثال كتابات محمد عباس " ثوار عظماء " " نداء الحق " " خصومات تاريخية "، التي حملت في طياتها العديد من الشهادات لشخصيات عاشت أحداث الأزمة كالطاهر الزبيري، علي كافي، علي منجلي، مبروك بلحسين و غيرهم.

كما نجد في الصحف الوطنية العديد من الحوارات لشخصيات ساهمت في صنع هذه الأحداث أو عايشتها عن قرب، نذكر مثلا شهادة ياسف سعدي، الرائد عزالدين، بلعيد عبد السلام، عمار بن عودة، دحو ولد قابلية, شريف مهدي و غيرهم. و أحيانا نعثر على شهادات لبعض المجاهدين الذين عايشوا الأحداث عن قرب، خاصة الذين كانوا جنودا عاديين في كلا طرفي الصراع.

أما في المجال السمعي البصري، فقد حظيت الثورة الجزائرية باهتمام الكثير من القنوات التلفزيونية، خاصة الفرنسية منها، التي أنجزت حولها العديد من البرامج الوثائقية، و ما يهمنا حول موضوعنا نذكر البرنامج الذي أعده المؤرخ الفرنسي بنيامين ستورا حول أزمة صائفة 1962 من خلال قناة فرونس2 و الذي استجوب من خلاله العديد من الشخصيات الفاعلة في الأزمة، نذكر مثلا آيت أحمد، الرائد عز الدين، صالح بوبنيدر، عبد الرزاق بوحارة، علي هارون و غيرهم.

الفصل الأول

أسباب الأزمة و جذورها التاريخية

1. من خلال آراء بعض الفاعلين في الثورة

1.1 – قرارات الصومام و مبادئه تؤسس للصراع حول القيادة

2.1 – غياب قيادة متجانسة على رأس الثورة

3.1 – استقرار القيادة خارج الوطن

2. من خلال طروحات الباحثين و المؤرخين

1.2 – افتقار الثورة لبرنامج واضح المعالم

2.2 –الصراع بين النخب العسكرية و ظهور جيل عسكري جديد

3.2– ضعف و انقسام الجهاز التنفيذي للثورة

إن المتتبع لمرحلة النضال و الكفاح المسلح الجزائري، تستوقفه أزمتان كبيرتان هما، أزمة حزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) سنتي 1953 و 1954 و أزمة الاستقلال سنة 1962، و إن استطاعت الأزمة الأولى إحداث تجاوزها الإيجابي بانطلاق الكفاح المسلح، و ذلك بالتحاق معظم أطراف الصراع بثورة الفاتح من نوفمبر، فإن الأزمة الثانية فشلت في تحقيق هذا التجاوز، و فتحت المجال أمام نزاع حاد بين مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة. فما هي طبيعة هذه الأزمة. هل كانت أزمة اختلاف في الأفكار و التصورات بين النخب المتعددة التي تشكل المجموعة الثورية، أم كانت صراعا حول القيادة و الفوز بالسلطة في الدولة المستقلة.

قبل الإجابة على هذه التساؤلات، نحدد أولا الإطار الزماني لهذه الأزمة، إذ هي تشمل الأحداث التي تمتد من ليلة السابع جوان 1962 حين توقفت أشغال آخر اجتماع للمجلس الوطني للثورة بطرابلس، و تمتد إلى يوم 5 سبتمبر1962 تاريخ وقف إطلاق النار بين قوات جيش الحدود المدعمة من قبل الولاية الأولى و الخامسة و السادسة و جزء من الولاية الثانية و بين مجاهدي الولاية الرابعة المدعمين من قبل مجاهدي الولاية الثالثة[1].

و هناك من الباحثين من يقسم الإطار الزماني لهذه الأزمة إلى مرحلتين رئيسيتين. تمتد المرحلة الأولى من نهاية شهر ماي تاريخ انطلاق أشغال مؤتمر طرابلس و تنتهي عند الإعلان الرسمي للاستقلال يوم 5 جويلية 1962 . أما المرحلة الثانية فتبدأ من الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي يوم 22 جويلية 1962 و تمتد إلى تاريخ إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي[2].

هذا عن الإطار الزماني للأزمة، أما فيما يتعلق بطبيعتها، فقد اعتبر بن يوسف بن خدة، أحد أبرز أطراف هذه الأزمة، بأن الفتنة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، لم تكن أزمة اختلاف إيديولوجي أو عقائدي، بل كانت أزمة أخلاقية سببها روح اللامسؤولية و المغامرة التي طغت على نزعة المصلحة

[1]Amer Mohand Amer, Le Front de libération national à l'été 1962 : le Pourquoi d'une Crise, http://colloque-algerie.ens-lyon.fr/communication.php3?id_article=253

[2]DILMI Messaoud, Le FLN-ALN après le cessez-le-feu : La Transition douloureuse du mouvement révolutionnaire à l'Etat national, Revue des Etudes Historiques, Périodique publié par le département d'histoire-Université d'Algé 2,N° 15-16, Année 2013,P3

العامة، و هو يستند في ذلك إلى التوافق الذي حدث بين القادة حول برنامج طرابلس، حين تمت المصادقة عليه بالإجماع في مؤتمر طرابلس، مع أنه كان يحمل أفكارا و تصورات تتناقض مع قناعة الكثير منهم. بينما احتد النقاش و وجهت الاتهامات لبعضهم البعض بمجرد البدء في مناقشة قضية القيادة. أما عن كونها أزمة أخلاقية، فيبرر بن خدة ذلك بالطريقة التي تم من خلالها الانقلاب على حكومته من طرف قوات جيش الحدود المدعمة من قبل أحمد بن بلة، و يستند كذلك على النتائج التي تمخضت عن هذه الأزمة، خاصة منها المتعلقة بسياسة الإقصاء التي اعتمدها المنتصرون لإبعاد خصومهم من جهة و حتى بعض حلفائهم من جهة أخرى، مثلما فعل بومدين أثناء انقلابه على بن بلة في 19 جوان 1962[1].

نفس التحليل تقريبا يقدمه سعد دحلب أحد أبرز وزراء الحكومة المؤقتة و الذي ظل متمسكا بشرعيتها، حيث يعتبر بأن الطموحات الشخصية عند بعض القادة و حبهم المفرط للزعامة دفعهم إلى تجاوز الهيئة التشريعية و الوصول للسلطة بالقوة العسكرية. و قد أرجع سعد دحلب الأزمة إلى غياب التخطيط لمرحلة و قف إطلاق النار و مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث يقول:"... لم نهتم كثيرا بما بعد وقف إطلاق النار و ما بعد الاستقلال. و هذا تقصير من المجلس الوطني للثورة الذي كان مبدئيا يتكلف بإعداد سياستنا، و كذا تقصير من الحكومة المؤقتة... لقد كنا نقود حربا سياسية للاستقلال كانت تفرض علينا وحدة تامة في التصدي للعدو. فكل نقاش إيديولوجي لم يكن له إلا أن يفجر جميع اختلافاتنا و تناقضاتنا..."[2]

و من جهته يرى عمر بوداود بأن الأزمة التي هزت الجزائر في صيف استقلالها، كانت تجسيدا للخلافات العميقة التي كانت بين قادة الثورة و التي تعود جذورها إلى مؤتمر الصومام. فعند اقتراب وقف إطلاق النار كانت القيادة تفتقر للوحدة و الانسجام، حيث كان العقداء الثلاثة الذين يمارسون السلطة الحقيقية داخل الحكومة المؤقتة، منقسمين فيما بينهم، و حتى الوزراء المساجين لم يكونوا عل توافق. و بالتالي لم تعد القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني قيادة حقيقية. و عليه فالجهة التي كانت تتميز بهيكلة أحسن و التي تملك القوة بين أيديها هي التي فازت بالسلطة. و قد نفى عمر بوداود وجود مجموعتين كانتا تتصارعان من أجل الظفر بالسلطة أثناء أزمة صائفة 1962، بل كانت مجموعة تراهن على القوة من أجل

[1]BENYOUCEF BEN KHEDDA, La Crise de 1962, Edition Dahlab, Alger 1997, P154.

[2] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل اسقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر 1986، ص 168

الاستحواذ عليها، في حين اعتقدت المجموعة الأخرى، و كانت هي الخاسرة، أنه لا ينبغي الوصول إلى السلطة إلا في إطار احترام القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني و للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية.[1]

أما سليمان الشيخ، فيرى بأن الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها كانت أزمة صراع حول السلطة باسم الشرعية الوطنية، فكلا طرفي الصراع كان يدعي لنفسه هذه الشرعية، و يسعى لفرض نفسه من خلال المجلس الوطني للثورة. و يستند سليمان الشيخ في تحليله هذا، إلى تكون تحالفات غير متجانسة خلال هذه الأزمة بين شخصيات متنافرة من حيث الأفكار و التوجهات، و هو ما يثبت طبيعة الصراع على أنه كان يدور حول الفوز بالسلطة في الجزائر المستقلة[2].

نفس التحليل تقريبا ذهب إليه محمد حربي، معتبرا بأن جبهة التحرير الوطني لم تكن تشكل قوة منسجمة، حيث تميز كفاحها بالمساومات و النزاعات الشخصية و التنافس حول اقتسام السلطة، لذلك فأزمة 1962 كانت تمثل المآل الطبيعي لمختلف التناقضات التي شهدتها جبهة التحرير الوطني طيلة مسارها التحرري.[3]

و في نفس السياق دائما، يعتبر علي هارون بأن الفتنة التي عاشتها الجزائر في صيف استقلالها و التي كادت أن تدخل البلاد في حرب أهلية، كانت في حقيقتها سباقا و تنافسا من أجل كرسي السلطة غذته المصالح و الطموحات الشخصية لدى هؤلاء المتنافسين، و هو يرى بأن اختراق القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني و للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائري و عدم احترامها خاصة في مؤتمر طرابلس، كانت من بين الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة[4].

---

[1] عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، ترجمة، أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007،ص 221 235

[2] سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة، محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 486

[3] محمد حربي، حياة تحدي و صمود، مذكرات سياسية 1945. 1962، ترجمة، عبد العزيز بوباكير و علي قسايسية، دار القصبة، الجزائر، 2004،ص386

[4] علي هارون، خيبة الانطلاق أو صيف 1962، ترجمة، الصادق عماري و آمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 140

هذا عن طبيعة أزمة صائفة 1962، أما عن أسبابها و جذورها التاريخية، فقد تتبعناها من خلال آراء المعاصرين للأزمة من فاعلين تاريخيين و شهود كانوا قريبين من الأحداث، ثم من خلال أطروحات الباحثين و المؤرخين.

1. من خلال آراء بعض الفاعلين في الثورة:

من خلال تتبعنا لشهادات العديد من القادة الفاعلين في الثورة التحريرية حول الأسباب التي أدت إلى اصطدام قادة الثورة في المرحلة الانتقالية خلال صائفة 1962 توصلنا في الأخير إلى استخلاص ثلاثة أسباب رئيسية، يتمثل السبب الأول في قرارات الصومام خاصة منها مبادئه الرئيسية "أولوية السياسي على العسكري و الداخل على الخارج" التي أثارت جدلا كبيرا بين القادة و فتحت الباب أمام إشكالية الشرعية الثورية، أما السبب الثاني فيتمثل في غياب قيادة منسجمة و قادرة على فرض سلطتها و قراراتها طيلة سنوات الكفاح. و في الأخير كان لاستقرار هذه القيادة خارج الوطن تأثير كبير في إحداث الانقسامات و زرع الانشقاق بين هذه القيادة و الولايات بالداخل.

1.1 – قرارات الصومام و مبادئه تؤسس للصراع حول القيادة:

تتفق آراء معظم الفاعلين في الثورة التحريرية الجزائرية من قادة سياسيين و عسكريين أن الجذور التاريخية لأزمة صائفة 1962 و التي كانت في جوهرها صراعا حول القيادة و الظفر بكرسي السلطة في أول حكومة للجزائر المستقلة، تعود للمرحلة الأولى من حرب التحرير حين بدأت تلوح في الأفق بعض الخلافات الأولية بين قائدين بارزين هما أحمد بن بلة الذي كان على رأس الوفد الخارجي بالقاهرة، و عبان رمضان المسؤول السياسي لجبهة التحرير الوطني بالعاصمة[1].و قد تطورت هذه الخلافات إلى صراع حقيقي عقب انعقاد مؤتمر الصومام الذي زادت قراراته في تعميق هذه الخلافات.

[1] كان للثورة الجزائرية عند انطلاقها وفد يمثلها بالخارج مقره بالعاصمة المصرية القاهرة. و قد كان يضم كلا من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر و محمد بوضياف. كانت مهمة هذا الوفد هي حشد الدعم المادي و المعنوي للثورة. وبحكم العلاقة المتميزة التي كانت تربط بن بلة و الرئيس المصري جمال عبد الناصر بدأت وسائل الإعلام العربية تظهر بن بلة و كأنه زعيما للثورة الجزائرية، و هو الأمر الذي أثار حفيظة القادة بالداخل على رأسهم شخصية عبان رمضان الذي التحق بالجهاز السياسي للثورة في مارس 1955 بالعاصمة، و بعد اعتقال قائدها رابح بيطاط أصبح عبان رمضان القائد الفعلي لهذه المنطقة، حيث ساهم في تنظيمها و عمل على ربط اتصالاته بمختلف المناطق و بالوفد الخارجي تحديدا الذي اتهمه بالتقصير في تأدية مهامه منتقدا طريقة و أسلوب عمله خاصة محاولة الحكومة المصرية إبراز بن بلة كزعيم للثورة الجزائرية. لمعرفة تفاصيل

حقيقة إن مؤتمر الصومام يعتبر حدثا تاريخيا بارزا في الثورة التحريرية الجزائرية، حيث نجح في إعطاء النشاط الثوري ما كان في حاجة له من تنظيم و هيكلة، و ذلك بتوحيد المفاهيم الإدارية و تحديد المهمات السياسية و العسكرية و ضبط المسؤوليات و رسم إطار عام للمبادئ التنظيمية و القوانين العسكرية[1]. كما يعود له الفضل في تحديد العلاقة بين النشاط الثوري و الجماهير الشعبية، حيث نص ميثاقه على دور مختلف الشرائح الاجتماعية في حركة الكفاح من فلاحين و عمال و طلبة و تجار، كما لم يغفل دور المرأة حيث أشاد بإمكانياتها الثورية. و فضلا عن هذا، استطاع المؤتمر أن يجمع شمل مختلف التيارات السياسية الوطنية على اختلاف أفكارها و مبادئها في جبهة واحدة، كما عمل على نقل الأداء الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي الموجه، و ذلك بإخضاع كل الأطراف، الولايات بالداخل و وفد جبهة التحرير بالخارج، إلى قيادة مركزية هي لجنة التنسيق و التنفيذ التي اتخذت من العاصمة مقرا لها. و لإضفاء الصفة الديمقراطية على هذه القيادة تم إنشاء هيئة تشريعية للثورة هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اختير أعضاءه من مختلف التيارات السياسية للحركة الوطنية سابقا(مركزيين، علماء، إتحاد ديمقراطي للبيان الجزائري).

لكن رغم الطابع الشمولي الذي تميزت به قرارات الصومام، إلا أن بعض مبادئه التنظيمية المتعلقة بأولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج، قد أحدثت تباينا كبيرا في مواقف القادة و أثارت جدلا كبيرا بينهم استمر إلى نهاية حرب التحرير ليتجسد أخيرا في أزمة صائفة 1962 و في هذا يعلق علي كافي بقوله:"... لقد أحدث قرار أولوية السياسي على العسكري تصدعا كبيرا في صفوف الثورة. حيث أصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير و آخر يقول أنا من جبهة التحرير... كما تكرست الخلافات بين الداخل و الخارج، و تبلورت الأطماع و عادت الانقسامات و مخلفات ما قبل الثورة..."[2]

الخلافات بين بن بلة و عبان رمضان راجع الرسائل المتبادلة بين عبان و الوفد الخارجي و التي نشرها مبروك بلحسين في كتابه: Le Courrier ALGER- LE CAIRE 1954-1956 , CASBAH Editions , Alger, 2000

[1] عمل مؤتمر الصومام على إحداث تغيير كبير في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني الذي تم تحويله إلى جيش نظامي دون أي تغيير في تركيبته الاجتماعية أو في شروط الانخراط، حيث حدد الرتب في المناصب العسكرية و فرض اللباس الموحد و حدد نصوصا تشريعية تتعلق بالقضاء و المحاكم العسكرية

[2] علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962 ، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، ص104.

لقد أعطيت تفسيرات مختلفة حول مبدأي أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج و كانت في مجملها صادرة عن فريقين، الفريق الذي ثمن توجه الصومام و مبادرة كل من عبان رمضان و العربي بن مهيدي[1]. و الفريق الذي عارض هذا التوجه و رفض تطبيقه فيما بعد.

من الفريق الأول، أمامنا شهادة كل من بن يوسف بن خدة و سعد دحلب الذين عينا ضمن القيادة السياسية المنبثقة عن مؤتمر الصومام و هي لجنة التنسيق و التنفيذ، حيث يعتقد بن خدة بأن أولوية السياسي على العسكري مبدأ اعتمدته جميع الثورات و الحكومات، لذلك أكده مؤتمر الصومام حتى يبين بأن الهدف الأساسي لثورتنا هو سياسي، و يظيف بأن الاعتماد على هذا المبدأ كان يتمثل في السعي لتجاوز التراكمات السلبية التي تمخضت عنها المرحلة الأولى من الثورة و التي كانت نتاج التراجع الكبير للإشراف السياسي على النشاط الثوري[2]. و يشاطره في هذا الرأي سعد دحلب حيث يقول:"... بالنسبة لأولوية السياسي على العسكري أعتبرها مسألة بديهية. فقضيتنا سياسية و هي ذات علاقة متواصلة مع أهداف سياسية... فما كان يجب أن تعرف جبهة التحرير هذا النوع من الصراع...."[3].

و على النقيض من ذلك يذهب الفريق الثاني إلى القول بأن التأكيد على هذا المبدأ يعود إلى شخص عبان رمضان الذي كان يطمح إلى افتكاك السلطة من القيادات العسكرية ووضعها في أيدي السياسيين باعتباره محسوبا منهم، خاصة أن أغلب العناصر المشكلة للجنة التنسيق و التنفيذ هم من السياسيين و أغلبهم من المركزيين المتهمين من قبل مؤسسي جبهة التحرير الوطني بالإصلاحيين و المتخلفين عن ركب الكفاح المسلح[4].

لكن عندما نعلم أن الذين حضروا مؤتمر الصومام و صادقوا على هذا المبدأ كانوا في معظمهم من العسكريين، يجعلنا لا نساير هذه المجموعة في طرحها. و عليه فإن الدافع الأقرب إلى الموضوعية في التأكيد

---

[1] كان كل من عبان رمضان و العربي بن مهيدي يؤمنان بضرورة إشراك مختلف الشرائح الاجتماعية في الحركة الثورية، كما كانا يطمحان إلى تثمين البعد السياسي للكفاح الثوري من خلال تكريس وجود جبهة التحرير الوطني إلى جانب جيش التحرير الوطني، أي حاولا إيجاد جهاز سياسي يشرف على الأداء العسكري، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تكن تتماشى مع غالبية القادة العسكريين

[2] Ben youcef ben khedda,Abane-Ben M'hidi: Leur apport à la Révolution Algérienne, Edition Dahleb,Alger 2000, P31.

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص31.

[4] علي كافي، المصدر السابق، ص102.

على هذا المبدأ، يكمن في الظرف السياسي الذي كانت تمر به الثورة آنذاك، حيث كانت هناك اتصالات جد متقدمة مع السلطة الفرنسية لذلك تطلب الأمر ضرورة منح الفرصة للعمل السياسي. و من جهة أخرى كان لابد من إضفاء غطاء سياسي على العمليات الحربية التي تعد بمثابة وسيلة ضغط في يد المفاوض الجزائري

و هي بالفعل الإستراتيجية التي سعى كل من عبان رمضان و العربي بن مهيدي إضفاءها على النهج الثوري للكفاح الجزائري، و التي تتطابق في حقيقة الأمر مع أي حركة ثورية في العالم، إلا أن الظروف التي لازمت الانتقال إلى هذه الاستراتيجية خاصة منها المتعلقة بطبيعة العلاقات بين القادة الفاعلين في الثورة، جعلت من هذا المبدأ فاتحة لخلافات عميقة بين القادة السياسيين و العسكريين للثورة و أصلت للفتنة الكبرى التي حدثت في صائفة 1962.

فأولوية السياسي على العسكري، اعتبرت من قبل بعض العسكريين إقصاءا للقادة الأوائل الذين خططوا للفاتح من نوفمبر و الذين كانوا يتمتعون بالصفة العسكرية لاعتبارهم من قدماء المنظمة الخاصة، لذلك كانت هناك معارضة شديدة من قبل بعض هؤلاء المؤسسين على هذا المبدأ، نذكر معارضة بن بلة و رفاقه من الوفد الخارجي لتوجه الصومام بصفة عامة و لهذا المبدأ بصفة خاصة[1]. فأولوية السياسي، حسب اعتقادهم، قد سمحت بوصول بعض القادة السياسيين ذووا التوجه الإصلاحي إلى قيادة جبهة التحرير الوطني و هم الذين كانوا في السابق يعارضون مشروع الكفاح المسلح، و يقصد هنا جماعة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و العلماء و المركزيين. و بذلك فقد فتح هذا المبدأ الباب أمام إشكالية الشرعية الثورية، و فاضل بين القائد السياسي و القائد العسكري مع أن الثورة عند انطلاقها لم تفرق بين القائدين[2]، و في غالب الأحيان كان القائد العسكري يقوم بالمهام السياسية. و عليه فإن تبني هذا المبدأ و محاولة فرضه كتصور جديد للثورة عقب مؤتمر الصومام، قد خلق فجوة كبيرة في العلاقات بين القادة

[1] تجسدت معارضة بن بلة للصومام من خلال الرسالة التي بعث بها للهيئة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني و التي انتقد من خلالها مبادئ الصومام التي اعتبرها حيادا عن مبادئ أول نوفمبر. كما لقيت قرارت الصومام معارضة شديدة من قبل بعض قادة الأوراس النمامشة و كذلك القاعدة الشرقية. لمعرفة التفاصيل حول الموضوع، راجع بحثنا المقدم لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة بعنوان" المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية" تحت إشراف الدكتور عبد الحميد زوزو، جامعة بوزريعة، الجزائر العاصمة، 2002.

[2] أحيانا يصعب على الباحث في تاريخ الثورة الجزائرية التمييز بين القائد السياسي و نظيره العسكري. فالثورة و منذ انطلاقها لم تميز بين الصفتين بنصوص أو قوانين متفق عليها. و ظل الأمر كذلك طيلة مرحلة الكفاح، فعلى مستوى قيادة الولايات مثلا، لم يكن بالإمكان الفصل بين صلاحيات العقداء كقادة سياسيين و تلك التي تظهرهم كقادة عسكريين.

السياسيين، و الذين كانوا في معظمهم ممن التحقوا متأخرين بركب الكفاح، و بين القادة العسكريين، الذين كانوا في غالبيتهم من المؤسسين للفاتح من نوفمبر. و قد تطورت الخلافات و سوء الفهم بين الطرفين إلى حد اتهام أحد السياسيين و المنظرين لهذا المبدأ و هو القائد عبان رمضان بمحاولته التفرد بزعامة الثورة و انتهى به الأمر إلى تصفيته من طرف رفقائه العسكريين في ظروف غامضة[1].

هذا عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، أما مبدأ أولوية الداخل على الخارج، فقد أثار هو الآخر جدلا كبيرا بين القادة و تعددت التفسيرات حوله بين مؤيد و معارض لإقراره. فالمؤيدون اعتبروا بأن الأولوية في اتخاذ القرار تعود للقيادة بالداخل أي لجنة التنسيق و التنفيذ. أما القادة المتواجدون بالخارج و على رأسهم الوفد الخارجي بالقاهرة فمهمتهم تقتصر على التعريف بالقضية الجزائرية و الدعم اللوجستي للثورة، و مهما كان دورهم هذا أساسيا فهو مرتبط بالكفاح المسلح بالداخل. أما المعارضون لهذا المبدأ فقد أوعزوا ذلك إلى محاولة قادة الداخل و على رأسهم عبان رمضان إقصاء أعضاء الوفد الخارجي و إبعادهم عن القيادة التنفيذية للثورة، منطلقين في ذلك من علاقات التوتر و الخلافات و الاتهامات المتبادلة التي كانت بين قيادة العاصمة و الوفد الخارجي بالقاهرة.

على العموم، مهما كانت نوايا مقرري الصومام حول إقرارهما لأولوية السياسي على العسكري و الداخل على الخارج، إلا أن هاذين المبدأين يبدوان من الناحية المنطقية أنهما كانا يتماشيان مع الضرورات التي كان يتطلبها الأداء الثوري في تلك الفترة، فأولوية الداخل على الخارج كانت من المبادئ التي تم الاتفاق عليها عند تفجير الثورة مثلما تؤكده غالبية الشهادات، أبرزها شهادة محمد بوضياف التي أكد من خلالها إتفاق مفجري الثورة على هذا المبدأ[2]. أما أولوية السياسي على العسكري، فهي تعبر عن طبيعة أي حركة تحررية اختارت الحل العسكري من أجل حل قضية سياسية، و لعل الظروف الإقليمية التي انعقد فيها مؤتمر الصومام خاصة منها التفاوض مع تونس و المغرب، حتمت على الثورة الجزائرية أن تولي الأهمية للجانب السياسي لتدعيم الحل العسكري. إلا أن صياغة هاذين القرارين بشكل مطلق دون شرح أو تفسير، فتحا

[1] لا زالت قضية عبان رمضان تثير الجدل و الاتهامات بين الفاعلين في الثورة التحريرية إلى يومنا هذا، فبعد إصدار علي كافي لمذكراته و التي اتهم من خلالها عبان رمضان بالخيانة، ثم شهادة أحمد بن بلة لقناة الجزيرة، خرج في الآونة الأخيرة دحو ولد قابلية، أحد المناضلين البارزين في جهاز استخبارات الثورة، بشهادة وصف فيها عبان رمضان بالرجل العنيد الذي يطمح لفرض آرائه على الجميع. أنظر: شهادة دحو ولد قابلية لجريدة الشروق ليوم 2015/10/31.

[2] أنظر شهادة بوضياف لجريدة الشعب يوم 16 نوفمبر 1988.

الباب أمام تأويلات متعددة إنحصرت في معظمها في دائرة صراع الأشخاص و هو ما فتح الباب أمام أزمات عديدة ستشهدها الثورة خلال سنوات التحرير آخرها أزمة صائفة 1962 التي كانت نتائجها بالغة التأثير على مرحلة الإستقلال مثلما سنرى لاحقا.

و إن حاول المجلس الوطني للثورة في دورته الأولى بالقاهرة أوت 1957 تدارك هذه المعضلة، و ذلك بإلغاء أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري، إلا أن الصراعات ما فتأت تتعاظم داخل الجهاز التنفيذي للثورة(لجنة التنسيق و التنفيذ) لتنتهي إلى تصفية أحد قادتها السياسيين و هو عبان رمضان, فيتم التأسيس مرة أخرى لأولوية العسكري على السياسي التي دافع عنها القادة العسكريون خاصة منهم المؤسسين للفاتح من نوفمبر و نقصد هنا كلا من كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف.

و عليه، فرغم أن مؤتمر الصومام، قد حاول إخضاع العمل الثوري للمنطق العقلاني من خلال إعادة صياغة الشرعية الثورية ببعدها السياسي، إلا أنه فشل في لجم الخصومات الشخصية و أوجد على أكثر من مستوى الإطار القانوني الذي يسمح لهذه الخصومات التي كانت غير مرئية قبل ذلك، بالتكتل و التأثير في مجريات الأحداث كما تسبب من ناحية أخرى، في تشتيت صفوف القادة الذين حاول التأسيس لتوحيدهم، لأن ردود الفعل الاحتجاجية على الظروف التي انعقد فيها و المقررات التنظيمية التي انتهى إلى تقريرها، سرعان ما اتجهت إلى وضع مسألة التنافس حول المواقع القيادية للثورة في جوهر اعتراضاتها.

2.1. غياب قيادة متجانسة على رأس الثورة (تحليل مبدأ القيادة الجماعية):

إن ما يميز الثورة التحريرية الجزائرية عن بقية الثورات في العالم أنها لم ترتبط بقائد معين. فالمبدأ المتفق عليه عند الانطلاقة كان التسيير الجماعي للكفاح. و لعل الدافع الرئيسي وراء التأكيد على هذا المبدأ، مثلما تؤكده شهادة محمد بوضياف، هو الاعتبار من أزمة القيادة و آفة الزعامة التي كانت من بين الأسباب الرئيسية لانشقاق حركة انتصار الحريات الديمقراطية "حزب الشعب الجزائري"، فتجربة العمل السياسي السابقة، بينت لمفجري الثورة كيف يمكن للانقسامات و التطلعات الفردية للقادة أن تعصف بالحركة النضالية، ففي هذا الصدد يؤكد بوضياف:"... إن إنشاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل كان استجابة لهذا الهدف، الذي يرجى منه وضع حد لمفهوم القائد التاريخي...سنتخلص من زعامة مصالي

الفردية، و نرسخ دعائم قيادة جماعية. و لن أفكر أبدا في الزعامة و كل من تسول له نفسه الاستحواذ عليها فسيلقى نفس المصير الذي يلقاه كل أناني مغرور، و الثورة المنتصرة بالشعب ستبقى للشعب..."[1] و إن كانت حماية الثورة لا تتم إلا بتطبيق هذا المبدأ حسب بوضياف، فإن ديدوش مراد كان يرى العكس، فالقيادة الجماعية حسب رأيه ستفتح الأبواب لجميع الأفراد و الجماعات لتسيير الحركة، و في مقدمتهم الذين حاربوا الاتجاه الثوري. و يظيف بأن نجاح أي عمل ثوري، يتطلب ضرورة وجود زعيم بارز يحضى بقاعدة شعبية عريضة.[2]

إذن من خلال هاتين الشهادتين نستخلص بأن مبدأ القيادة الجماعية لم يكن متفق عليه من قبل جميع المؤسسين للفاتح من نوفمبر، بل الظروف و طبيعة الأشخاص هي التي حتمت الإجماع على هذا الاختيار، فجميعنا يعلم بأن أعضاء مجموعة الإثنين و العشرين كانوا جميعهم مناضلين في التنظيم السري و الشبه العسكري لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية" حزب الشعب الجزائري" أي أنهم لم يكونوا معروفين لدى القاعدة النضالية، لذلك فاختيار أحدهم زعيما للثورة قد يفشل حركة الكفاح و لا يشجع الشعب الجزائري على الالتفاف حول قائد يجهله. و عليه فإن فكرة وضع زعيم أو قائد على رأس الثورة تكون قد طرحت و نوقشت بين القادة المفجرين[3]، لأن جميع حركات التحرر في تلك الفترة كانت معروفة بزعيمها[4] لكن المعلومات و الشهادات حول كيفية الاتفاق على تجاوز هذه الزعامة و تبني مبدأ القيادة

---

[1] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون،الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1947. 1954 ، ط1، ج3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص407.

[2] . أدلى ديدوش مراد بهذا الرأي للشيخ الحسين بن الميلي في أوت 1954. و هذا الأخير نقل الشهادة لمحمد حربي بقوله:"... في صائفة 1954 طلب مني ديدوش مراد، و قد كان قلق جدا حول دفع الشعب الجزائري وراء رجال مجهولين عنه، أن أقنع بوضياف بإعلان الانتفاضة تحت راية مصالي. فسعيت إلى ذلك، لكن بوضياف قابل الاقتراح بالرفض الجازم، و في سنة 1968 ذكرني بوضياف قائلا: لو استجبت لطلبك الذي عرضته علي سنة 1954 لما حصلت كل هذه الخسارة..." و نفس هذه الشهادة نقلها الحسين بن الميلي لمحمد زروال. أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت: نجيب عياد، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص158،157 و محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، دار هومة، الجزائر، 2010، المرجع السابق، ص73.

[3] حدثني عمار بن عودة أحد أعضاء مجموعة الإثنين و العشرين في لقاء أجريته معه يوم 4 سبتمبر 2015، أنهم ناقشوا فكرة وضع قائد للثورة إلا أنهم في الأخير فضلوا العمل بمبدأ الإجماع مثلما هو معمول به في المجتمع الأوراسي.

[4] تشير بعض الروايات إلى المساعي التي قام بها مفجروا الثورة لإقناع بعض الشخصيات كي تقود حركة الكفاح، حيث اتصل كل من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد و كريم بلقاسم بمحمد الأمين دباغين أحد المناضلين و الثوريين الأوائل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، إلا أنه رفض المشاركة في عمل لم يسبق له أن استشير فيه.

الجماعية، قليلة جدا خاصة منها ما يتعلق بكيفية تسيير الثورة في إطار هذه القيادة الجماعية و الضوابط و الآليات التي تتحكم في ذلك.

على العموم حاول مفجروا الثورة ابتكار هذا النوع من التسيير و فقا للظروف التي أملتها تلك المرحلة، معتقدين بأنه أمثل أسلوب لقطع الطريق أمام الطموحات الشخصية نحو الزعامة الفردية، و من ناحية أخرى فإن هذا المبدأ كان يمثل استجابة لنوايا تقاسم القيادة على قدم المساواة بين القادة المؤسسين. لكن السؤال المطروح، هل فعلا تم العمل بهذا المبدأ، و إلى أي مدى تم الالتزام به سواء في الداخل أو في الخارج.

إن الوقائع التاريخية لسنوات الحرب خاصة في مرحلتها الأولى(1954.1956) تبين بأن العمل بمبدأ القيادة الجماعية كان نظريا فقط، فقادة المناطق الذين كانوا يسيرون مناطقهم بمبدأ اللامركزية كانوا في أغلب الأحيان يصدرون القرارات و يتخذون المواقف دون عرضها على الجماعة[1]. حسب شهادات مفجري الثورة، فإن التنظيم الذي تم اتخاذه عند الانطلاقة كان حلا مؤقتا في انتظار عقد اجتماع موسع بالعاصمة خلال شهر فيفري 1955 ، إلا أن تسارع الأحداث و صعوبة الاتصال بين القادة و استشهاد بعضهم (ديدوش مراد) و اعتقال البعض الآخر(مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط) حال دون ذلك[2].

في ظل هذه الظروف، خاصة الفراغ القيادي بالعاصمة بعد اعتقال قائدها رابح بيطاط، وجد عبان رمضان نفسه مكلفا بشؤون تنظيم هذه المنطقة تحت قيادة اعمر أوعمران القائد بالنيابة لبيطاط. و قد كان الإنشغال الأكبر لعبان هو التأسيس الفعلي لجبهة التحرير الوطني حتى تكون حركة سياسية قادرة على استلام المشعل من أحزاب ما قبل الثورة و الحلول في محلها، حيث كان مقتنعا بأن جيش التحرير الوطني الذي ولد في الميدان بمبادرة من لجنة الستة،قد واصل تطوره بإشراف قادة المناطق، و أن الوقت قد حان لتأكيد حضور الجبهة في الميدان[3].

---

[1] نظرا لشساعة القطر الجزائري، فقد منح لقادة المناطق العمل بمبدأ اللامركزية، أي حريتهم في اتخاذ بعض القرارات الضرورية في إطار تنظيمهم للكفاح بمناطقهم، إلا أن اللامركزية فتحت المجال فيما بعد للمبادرة الفردية التي تتناقض في جوهرها مع مبدأ القيادة الجماعية.

[2] شهادة بوضياف لجريدة الشعب16 نوفمبر1988 و كذلك شهاة عمار بن عودة لمجلة أول نوفمبر، العدد 108،109.

[3] الهاشمي جيار، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه و مره، ت: حضرية يوسفي، مؤسسة أناب الجزائر 2014، ص65

إذن استطاع عبان أن يرتقي بشكل سريع إلى القيادة و شكل ما عبر عنه في رسائله بالإدارة السياسية بالعاصمة. هذه الإدارة كانت في نظره أشبه بسلطة أو قيادة مركزية مكلفة بالإشراف و التنسيق بين مختلف المناطق بالداخل و كذا بوفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، إنطلاقا من المبدأ المتفق عليه عند الإنطلاقة و هو أولوية الداخل على الخارج[1].

أما أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، فمن منطلق أنهم كانوا من بين أعضاء لجنة التسعة التي قامت بالإعداد للكفاح المسلح، فقد كانوا يشكلون قيادة موازية لنظرائهم بالداخل، و منحوا لأنفسهم حق القيام ببعض المبادرات السياسية. مما خلق نوعا من الانعزال و سوء الفهم بين الطرفين.و لعل الرسائل التي كانت متبادلة بين عبان رمضان من الداخل و الوفد الخارجي بالقاهرة خير دليل على انعدام قيادة منسجمة للثورة في مرحلتها الأولى. فبتصفحنا لمضامينها يبدو جليا ذلك الفراغ التنظيمي في تحديد المسؤوليات و العلاقات بين القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني بالعاصمة و أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة[2].

فبعد أن تلقى عبان رمضان منشورا من الوفد الخارجي تحت توقيع" بن بلة ممثل جيش التحرير بالقاهرة " اعتبر ذلك مؤشرا على التطلع للزعامة الفردية، فقام بالرد عليهم في رسالة مؤرخة بيوم 4 نوفمبر1955 مؤكدا على أن بن بلة و زملاءه ليسوا مسؤولين عن جيش التحرير الوطني في القاهرة و لا يحق لهم اتخاذ أي قرار يخص مستقبل الثورة، فهم مجرد مناضلين في المهجر. و اشترط أن تكون علاقتهم بالوطن العربي من خلال لجنة تحرير المغرب العربي التي تضم خيضر و آيت أحمد، لأن بن بلة و بوضياف مكلفان فقط بربط علاقة الوفد بقادة الداخل[3].

[1] لا نملك معلومات دقيقة عن كيفية تعيين عبان رمضان بالعاصمة ثم منحه تلك الصلاحيات التي أهلته ليؤسس نواة لقيادة مركزية. و عليه فإن الفراغ التنظيمي الذي ميز الثورة عند الانطلاقة و الغموض في تحديد مفهوم واضح لمبدأ التسيير الجماعي، كان من بين الأسباب الرئيسية التي أسست لأزمات عديدة ستعيشها الثورة في مراحلها اللاحقة، و التي أسست لأزمة صائفة 1962

[2] لمرفة المزيد راجع: Mabrouk BELHOUCINE, Le Courrier ALGER- LE CAIRE 1954-1956

[3] IBID,P109

استمرت العلاقات المتوترة بين الوفد الخارجي و القادة بالداخل طيلة المرحلة الأولى للثورة، خاصة بين شخصيتي بن بلة و عبان رمضان[1] و قد كانت في مجملها اتهامات متبادلة بين الطرفين حول حدود صلاحيات كل طرف في اتخاذ القرارات باسم الثورة. فمضامين الرسائل التي كانت متبادلة بين الجزائر و القاهرة في الفترة من سبتمبر1955 إلى جويلية1956 تكشف لنا عن فشل العديد من المساعي التي قام بها الطرفان لإجراء اتصالات مع الحكومة الفرنسية و بعض الوسطاء غير الرسميين و هو ما يثبت غياب قيادة فعلية تتحدث باسم الثورة في الأوساط الخارجية [2] ففي هذا الصدد يعلق بن يوسف بن خدة بقوله:"... واجهت قيادة جبهة التحرير الوطني المشتتة بين الجزائر و القاهرة مشكلا عويصا، هو مشكل التماسك و الانسجام، و قد كانت الثورة في أمس الحاجة إلى هاذين العنصرين، لأن المطلوب آنذاك كان النطق بلسان واحد و تجنب التناقضات حول مسائل أساسية كانت جبهة التحرير ستواجهها إن عاجلا أم آجلا منها على سبيل المثال كيفية تصور التفاوض دون المساس بالوحدة السياسية للحركة الثورية[3].

أما على المستوى الداخلي، فلم يستطع الطرفان الوصول إلى اتفاق بخصوص عقد أول مؤتمر للثورة و هو مؤتمر الصومام. ففي الفترة التي كان فيها عبان رمضان و رفاقه يحضرون لانعقاد هذا المؤتمر، كان أعضاء الوفد الخارجي منشغلون بمهام أخرى[4]و هو ما يثبت عدم التوافق و الانسجام بين قادة الثورة خاصة فيما يتعلق بالأمور المصيرية. و قد أثارت هذه القضية مشكلا كبيرا بين الطرفين، خاصة بعد أن رفض أعضاء الوفد الخارجي الاعتراف بشرعية المؤتمر و بالقيادة المركزية المنبثقة عنه (لجنة التنسيق و

---

[1]كان بن بلة يحضى بمعاملة خاصة في الأوساط المصرية، حيث كان يقدم قي وسائل إعلامها كزعيم للثورة الجزائرية، و هو الأمر الذي أثار استنكار عبان رمضان، ففي الرسالة التي بعث بها إلى القاهرة بتاريخ 14 نوفمبر و رد فيها التلميح إلى معارضة سياسة بن بلة بعبارة".. السيد يظن نفسه من الآن جمال عبد الناصر"... بلحسين، المصدر السابق، ص 109.108

[2]كانت رسائل عبان رمضان إلى الوفد الخارجي تلح على عدم المبادرة بالاتصال بالحكومة الفرنسية قبل الحصول على اعتراف صريح منها بجبهة التحرير الوطني. لكن جبهة التحرير الوطني آنذاك لم تكن تمثل قيادة سياسية فعلية أي أنها لم تكن مهيأة للشروع في المفاوضات

[3]BEN KHADDA, Abbane-BEN MHIDI, OP.CIT, P 59

[4]في إطار الإعداد للمؤتمر شرع عبان رمضان في مراسلة الوفد الخارجي إبتداءا من ديسمبر1955 مؤكدا على أهمية عقد اجتماع عام لكافة المسؤولين داخل الوطن مشيرا إلى ضرورة حضور ممثلين عن هذا الوفد. في هذه الأثناء كان هؤلاء يكثفون من مساعيهم لحضور الندوة المغاربية المزمع عقدها يوم 22 أكتوبر1956. و يطمحون لعرض فكرة تشكيل حكومة جزائرية، ففي الرسالة التي بعث بها خيضر إلى عبان رمضان بتاريخ 16 أوت1956 أي قبل أربعة أيام من انعقاد مؤتمر الصومام، ورد ما يلي:"... يجب أن نناقش قضية تشكيل الحكومة قبل أكتوبر 1956 و لتحقيق ذلك لابد أن يتم لقاء بيننا في أقرب وقت ممكن..." هذه الرسالة تثبت جليا تباين اهتمامات قادة الثورة حول تصورهم لجهاز أو هيئة تقود الثورة وفق مبدأ القيادة الجماعية. أنظر: بلحسين، المصدر السابق، ص 195.194

التنفيذ)، حيث اعتبر بن بلة بأن إدراج أسماء بعض المركزيين السابقين كبن خدة و سعد دحلب ضمن هذه القيادة يعد إقصاءا للمؤسسين التاريخيين[1].

أما بوضياف، فقد عارض فكرة إنشاء هذه القيادة بقوله:"... أما مؤتمر الصومام فقد علمت بنتائجه فقط و كان بوصوف مسؤول المنطقة الخامسة خلفا لبن مهيدي قد تلقى رسالة من هذا الأخير يطلب وكالة من مجلس المنطقة للحديث باسمهم في المؤتمر. و قد استشارني بوصوف في الأمر فكان رأيي: إذا كانت الوكالة بهدف تكوين لجنة تنسيق بالداخل على غرار الوفد لتسهيل العمل فلا مانع من ذلك. أما إذا كان الأمر يتعلق بتكوين قيادة مركزية للثورة، فالوقت لم يحن بعد. و قد سبق و أن اتفقنا قبيل إعلان الثورة على مبدأ اللامركزية إلى أن تبلغ الثورة مستوى معينا من التطور..."[2]. إذن أمام هذه المعارضة، نستخلص بأن مؤتمر الصومام ورغم الجهود التي قام بها في مختلف النواحي التنظيمية، لم يستطع تأسيس قيادة منسجمة تحضى بالإجماع بين مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة، فلجنة التنسيق و التنفيذ التي كانت تعتمد على الجماعية في التسيير، لم تستطع تجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع خاصة بعد خروجها من الوطن و استقرارها بالقاهرة.

و إن حاول مؤتمر المجلس الوطني للثورة الذي انعقد بالقاهرة في أوت 1957، تجاوز بعض العقبات من خلال توسعة العضوية في لجنة التنسيق و التنفيذ[3]، و إلغاء مبدأي أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج، إلا أن أزمة القيادة بقيت قائمة، بل ازدادت تعقيدا عندما حاول القادة العسكريون في هذه اللجنة تغليب العسكري على السياسي.[4]

---

[1] وردت معارضة أحمد بن بلة للصومام من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الهيئة التنفيذية لجبهة التحرير الوطني، حيث أكد من خلالها خطورة القرارات المتخذة و طالب بإعادة النظر فيها قبل نشرها. أنظر إلى نص الرسالة عند: Mohamed Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, Edition jeune Afrique, Paris 1981, P168

[2] بوضياف في حديث لجريدة الشعب 16 أكتوبر1988

[3] تمت توسعة العضوية في لجنة التنسيق و التنفيذ من 5 أعضاء إلى 14 عضوا. خمسة شرفيون" بوضياف، بن بلة، آيت أحمد، بيطاط، خيضر" و تسعة أساسيون منهم أربعة سياسيين" عبان رمضان، فرحات عباس، لامين دباغين، عبد الحميد مهري" و خمسة عسكريون هم قادة الولايات الخمس" محمود شريف قائد الأولى، بن طوبال قائد الثانية، كريم قائد الثالثة، أوعمران قائد الرابعة، بوصوف قائد الخامسة". راجع وثيقة ممحاضر اجتماع القاهرة منشورة عند محمد حربيفي كتابه أرشيف الثورة التحريرية، ص175.

[4] يظهر تفوق العسكريين على السياسيين من خلال اقتسامهم للوظائف الأساسية، حيث أشرف محمود شريف على المالية، أوعمران على التسليح و التموين، كريم على القوات المسلحة، بن طوبال الداخلية، بوصوف الاتصالات العامة و الاستخبارات. في حين أبعد عبان رمضان من مهام القيادة

و بذلك فتح عهد جديد في قيادة الثورة التحريرية هو عهد الثلاثي كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بو صوف الذين كانوا يملكون السلطة الحقيقية في اتخاذ القرارات رغم وجود الهيئة التشريعية و هي المجلس الوطني للثورة.

كان هؤلاء الثلاثة يستمدون سلطتهم من رصيدهم التاريخي فهم أعضاء سابقون في لجنة الإثنين و العشرين التاريخية و أحدهم و هو كريم بلقاسم كان عضوا في لجنة الستة. ضف إلى ذلك كانت لهؤلاء الثلاثة السلطة على ولاياتهم الأصلية فهم الذين قاموا بتعيين قادة هذه الولايات[1].

في الواقع لم تكن لجنة التنسيق و التنفيذ قيادة جماعية من الناحية العملية، كان ذلك في الظاهر فقط، أما على أرض الواقع فالسلطة كانت للعسكريين الذين تعاظم نفوذهم بعد اغتيال منافسهم الأول عبان رمضان في نهاية سنة1957 و حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة.[2]بقيت الجماعية مبدءا نظريا، فرغم تعيين رئيس لها، إلا أن صلاحياته لم تكن تتجاوز ما كان يقره الوزراء الثلاثة " كريم، بن طوبال، بوصوف" الذين ظلوا أولي الأمر و النهي في الحكومة المؤقتة، حيث بقيت القطاعات الحيوية بين أيديهم، القوات المسلحة لكريم، و الداخلية لبن طوبال، و الاستخبارات و الاتصالات العامة لبوصوف، و بالتالي تعاظمت الأزمات داخل هذه الحكومة و دخلت الثورة في فراغ قيادي ابتداءا من سبتمبر 1959 إلى جانفي 1960[3].

و بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثانية(ديسمبر1959. جانفي1960) تمكن هؤلاء الثلاثة من اختزال مبدأ القيادة الجماعية إلى قيادة مصغرة تسمى "اللجنة الوزارية للحرب" التي كانت

ليكلف بمهمة تحرير جريدة المجاهد، أما بقية السياسيين، فقد كلف عباس فرحات بالدعاية الدولية، لامين دباغين بالشؤون الخارجية و عبد الحميد مهري بالشؤون الاجتماعية. أنظر: Ben KHEDDA, La Crise de 1962, OP.CIT,P134

[1]ضمانا لتفوقهم، قام العسكريون الثلاثة بتعيين نوابهم و أصدقائهم لخلافتهم على رأس الولايات: بن طوبال عين علي كافي في قيادة الولاية الثانية، كريم عين عميروش لقيادة الولاية الثالثة و بوصوف فوض جزءا من سلطاته للرائد بومدين و بعد تعيينه في لجنة التنسيق و التنفيذ أصبح نائبه بومدين عقيدا و قائدا رسميا للولاية الخامسة. أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، ترجمة، كميل قيصر داغر، دار الحكمة، بيروت، 1983، ص172.

[2]لم يكن تأسيس الحكومة المؤقتة يوحي باحترام مبدأ القيادة الجماعية، و الدليل على ذلك عدم استشارة قادة الداخل حول تشكيلها، فمبادرة التحضير لهذا المشروع كانت محصورة في نطاق ضيق على مستوى قيادة لجنة التنسيق و التنفيذ، حيث عمد كل من كريم و بن طوبال و بوصوف على إنشاء لجان مصغرة لدراسة هذا المشروع عقب انعقاد مؤتمر طنجة في أفريل 1958 و الذي أعلن تزكيته للفكرة في إحدى توصياته. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص225.

[3]عمر بوداود، المصدر السابق، ص217

مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة أركان عامة. وقد حاولت هذه اللجنة أن تبرز كقيادة سياسية عليا إلا أنها تعرضت لانتقادات شديدة من طرف قادة جيش الحدود[1].

و بذلك تحول مبدأ القيادة الجماعية إلى عائق أمام اتخاذ القرارات الحاسمة بفعل صعوبة تحقيق الاتفاق بين القادة، لأن غياب القائد الكارزمي أدى إلى انقسام القيادة الثورية إلى تكتلات و جماعات نافذة و مراكز متعددة للسلطة تتنافس فيما بينها في حروب صغيرة غير معلنة في إطار حرب تحريرية كبرى[2].

ففي هذا الصدد يقدم لنا الطيب بو لحروف الذي كان ممثلا للجزائر بروما شهادة بقوله:"...كان البعض من المسؤولين السويسريين قد عرضوا علي الوساطة الرسمية من طرف الحكومة السويسرية بين الحكومة المؤقتة و بين الحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات بشأن المشكلة الجزائرية، فسافرت إلى تونس لأنقل الفكرة إلى قيادة الثورة و كان لخضر بن طوبال هو أول من لقيته، و بعد أن عرضت عليه المشروع المذكور أجابني قائلا: إنني لا أستطيع أن أجيبك إجابة رسمية فأنت تعرف أن للثورة رؤوسا كثيرة يجب الأخذ برأيها كلها..."[3]. و من جهته، يرى حسين بن معلم أن تسيير أي مؤسسة بعدة مسؤولين هو أمر عديم الفعالية، فلو كان للثورة الجزائرية قائد مطاع، لجنبها الوقوع في الكثير من الأزمات، بما فيها أزمة.[4] 1962

و حسب عمر بوداود، فإن العمل بمبدأ القيادة الجماعية كان من أجل تحقيق التوازن بين القادة، لأنه في جوهره كان يتنافى و العمل بمبدأ الأغلبية أو الفردية في اتخاذ القرار من داخل المجموعة القيادية. و بالتالي فإن هذا المبدأ لم تكن تفرضه ضرورة تقاسم قيادة الثورة بصورة ديمقراطية بقدر ما كان وسيلة لتركيز تلك القيادة بيد مجموعة من القادة، حيث يقول:"... لقد تمكن بعض الأفراد من البروز، لكن لم تبرز جماعة منسجمة، مسيرة من طرف زعيم لا ينازعه أحد، قادر على التمسك بمصير البلاد..."[5].

---

[1] كافي، المصدر السابق، ص257

[2] عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004، ص27.

[3] نقل هذه الشهادة محمد زروال في كتابه الآنف الذكر، ص74

[4] مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص254

[5] مذكرات عمر بوداود، المصدر السابق،ص222

وخلاصة القول، فإن الظروف الخاصة و المتسارعة التي تم من خلالها الإعداد للكفاح المسلح، لم تتح للقادة المؤسسين مناقشة جميع القضايا التنظيمية، و وضع تصور واضح المعالم لمختلف المراحل اللاحقة للثورة، خاصة في ما يتعلق بالمبادئ و الهيئات القيادية. و لكي يجنبوا الثورة داء الزعامة الفردية، فضلوا أن يكون التسيير جماعيا. إلا أن هذا الاختيار لم يستطع أن يصمد أمام التطور السريع للكفاح، بل أصبح عائقا في وجه العديد من القضايا المصيرية على رأسها قضية التفاوض. كما أن هذه الجماعية قد فتحت المجال لظهور عدة أطراف و زعامات في المرحلة الانتقالية للثورة، كانت جميعها تطالب بشرعيتها في السلطة، فدخلت في صراعات معلنة شكلت ما يعرف بفتنة صيف 1962 التي سنتناول أحداثها في الفصول القادمة.

و قد اعترف محمد بوضياف، المدافع الأول عن القيادة الجماعية، في شهادة له بعد الاستقلال بالآثار السلبية المترتبة عن هذا المبدأ بقوله:"...إن الثورة لو كان لها قائد واحد، لدخلت إلى البلاد و هي موحدة الكلمة كما كان الأمر بالنسبة إلى زعامة الحبيب بورقيبة في تونس و علال الفاسي في المغرب، اللذين ساهما بزعامتهما الفردية في توحيد شعبيهما. و ذلك على العكس من القيادة الجماعية في الجزائر التي انفجرت عن أزمة قادتها كثيرون و زعماؤها أكثر من ذلك. فهذا بن يوسف بن خدة يدعي القيادة لنفسه في مدينة الجزائر و هذا محمد بوضياف و بلقاسم كريم يدعيان الأمر لهما في تيزي وزو، و هذا أحمد بن بلة يفرض إرادته على الجميع انطلاقا من مدينة تلمسان...".[1]

3.1 ـ إستقرار القيادة خارج الوطن:

تتفق معظم شهادات الفاعلين في الثورة التحريرية، على أن استقرار القيادة خارج الوطن كان من بين الأسباب التي زادت في تعميق الخلافات و إثارة الأزمات بينها و بين الولايات بالداخل لتتطور إلى اصطدام عسكري في صيف الاستقلال.و في واقع الأمر فإن قضية بقاء القيادة بعيدا عن أرض الكفاح كانت من بين القضايا الرئيسية التي طال النقاش حولها في معظم اجتماعات المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة، حيث كانت محل أخذ و رد بين فريقين من القادة. الفريق الأول الذي يرى بأن استقرارها

[1] نقل هذه الشهادة محمد زروال في كتابه الآنف الذكر،ص 74

بالخارج يعد من الحلول الناجعة لحشد الدعم العالمي و تحقيق النصر الديبلوماسي الذي بدوره يدعم الكفاح العسكري. أما الفريق الثاني فيرى بأن قيادة أي حركة تحررية يجب أن تستقر داخل الوطن و تكون على اتصال مباشر بواقع الكفاح، و قد ألح هذا الفريق مرارا على ضرورة دخول هذه القيادة إلى الوطن.

و قبل أن نستعرض انعكاسات استقرار القيادة خارج الوطن على واقع الكفاح بالداخل و كيف أدى ذلك إلى الاصطدام في صيف الاستقلال، نشير إلى أن هذا الاستقرار لم يكن مبدءا متفقا عليه عند الانطلاقة، فمعظم الشهادات تؤكد بأن مفجري الثورة التحريرية ركزوا اهتمامهم على العمل الميداني في الداخل و اتفقوا على مبدأ أولوية الداخل على الخارج، أي أن تتم قيادة الثورة من داخل الوطن و لا ترتبط بأي جهات خارجية، أما الوفد الخارجي بالقاهرة فحددت مهامه بجمع السلاح و البحث عن مختلف السبل لإدخاله للداخل. و كما مر بنا سابقا، فقد كانت هناك رسائل وجهها عبان رمضان لأعضاء الوفد الخارجي يذكرهم فيها مرارا بضرورة احترام مبدأ أولوية الداخل على الخارج.

و من مظاهر تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع، نجاح قادة الداخل في عقد أول مؤتمر للثورة بقلب الوطن، رغم الحصار المكثف للجيش الفرنسي. و قد تمكن هذا المؤتمر من وضع قيادة للثورة ذات هيئتين، هيئة تشريعية هي المجلس الوطني للثورة و هيئة تنفيذية هي لجنة التنسيق و التنفيذ.

و في إطار العمل باستراتيجية الصومام، أي نقل الكفاح من الأرياف إلى المدن و تكثيف العمل الفدائي بها خاصة بالعاصمة، تمكنت قوات المظليين من ملاحقة خلايا جبهة التحرير الوطني بالقصبة، و ألقت القبض على أبرز قادة لجنة التنسيق و التنفيد و هو العربي بن مهيدي في فيفري 1957.[1]

هذه الظروف التي مرت بها الثورة في خضم ما يعرف بمعركة الجزائر، دفعت ما تبقى من أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى مغادرة الوطن، و حرصا منهم على الوصول إلى الخارج سالمين، انقسموا إلى مجموعتين، حيث

[1] زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة، محمد ساري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014

انتقل عبان و دحلب إلى الغرب باتجاه المغرب الأقصى و منه إلى تونس، أما كريم و بن خدة فانطلقا نحو الشرق عن طريق القبائل ثم الولاية الثانية باتجاه تونس[1]. فهل كان هذا الخروج الاضطراري مؤقتا أم نهائيا.

حسب محمد لبجاوي، فإن خروج لجنة التنسيق و التنفيذ في نظر عبان رمضان ما هو إلا سبيل مؤقت "... بعد ذلك سأدخل إلى الجزائر في أسرع وقت ممكن لقيادة الكفاح بجانب الجنود و المناضلين...".[2] ومن جانبه يقول محمد تقية، أن لجنة التنسيق و التنفيذ قررت البقاء في الخارج لفترة محدودة تماشيا مع الظروف التي تسمح بذلك. لكن ما أن استقر عناصرها هناك حتى رفضوا العودة إلى أرض الوطن، رغم إلحاح المجلس الوطني للثورة على ضرورة رجوعهم..".[3]

على العموم، بعد أن اجتمع شمل أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ بتونس، بدؤوا في استئناف نشاطهم، و كان أول عمل قاموا به هو الدعوة لانعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة في شهر أوت 1957 بالقاهرة. و حسب غالبية الشهادات، فإن الفترة التي تم فيها الإعداد لهذا الإجتماع، صاحبتها العديد من التحالفات و الاتهامات المتبادلة بين القادة العسكريين و نظرائهم السياسيين. فعبان رمضان و منذ وصوله إلى تونس لم يتوقف عن توجيه انتقاداته للعسكريين خاصة كريم و بوصوف واصفا إياهم بالدكتاتوريين. و من جهتهم لم يتوقف هؤلاء عن اتهام عبان بمحاولته فرض سلطته على الثورة[4].

في ظل هذه الصراعات صمم العسكريون على إقصاء عبان رمضان و زميليه بن خدة و دحلب من العضوية في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية و التي ستتم المصادقة عليها في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة. و تشير وثيقة مناقشات هذا الاجتماع، إلى لقاء مسبق وقع بين القادة العسكريين و هم كريم بلقاسم، بوصوف، بن طوبال، محمود شريف، اعمر أوعملان، عمار بن عودة، ادريس، عمارة بوقلاز، محمد لعموري) يوم 2 أوت 1957 دعا إليه كريم بلقاسم، تمت فيه مناقشة الخلاف القائم بين أعضاء لجنة

[1]Yves Courriere , La Guerre d'Algerie, Tome 3, l'heure des Colonels, édition Rahma, Alger.1992,p14

[2]محمد لبجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، دون دار و مكان للنشر، 1971، المرجع السابق، ص185.

[3]Mohammed TEGUIA, l'Algerie en guerre, OPU , Alger, P228

[4]محمد لبجاوي، المصدر السابق، ص185.

التنسيق و التنفيذ كما تم فيه التطرق للوضع الراهن للثورة الجزائرية في الداخل و الخارج، و في الأخير اتفق الجميع على إعادة تشكيل لجنة تنسيق و تنفيذ جديدة أقصي منها عبان و بن خدة و دحلب[1].

هذا الإقصاء لقي نقاشا مطولا خلال جلسات مؤتمر المجلس الوطني للثورة التي انطلقت يوم 22 أوت و استمرت إلى يوم 28 أوت[2] ، حيث ندد به كل من محمد لمين دباغين و فرحات عباس و عبد الحميد مهري، و بعد أخذ و رد تمت إعادة تثبيت عبان رمضان ضمن لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية[3].

لكن المتصفح لمحاضر جلسات هذا المؤتمر، يستنتج بأن النقاشات دارت في معظمها حول قضية الأشخاص، أي إقصاء البعض و إعادة تثبيت البعض الآخر في تشكيلة الهيئات القيادية (لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة)، في حين تم إغفال قضايا هامة و أساسية، خاصة قضية خروج القيادة خارج الوطن، حيث لم ترد أي إشارة أو مبادرة لمحاولة إعادتها إلى الداخل، بل جاءت قرارات هذا المؤتمر لتساوي بين الداخل و الخارج بصيغة" ليس هناك من أولوية للسياسي على العسكري و لا فرق بين الداخل و الخارج " و إلى جانب هذا القرار، عمل المؤتمر على توسيع عضوية المجلس الوطني للثورة ليضم أربعة و خمسين عضوا، كما اعتبر القادة المساجين" بن بلة، خيضر، بوضياف، آيت أحمد، بيطاط" أعضاء في لجنة التنسيق و التنفيذ، و في الأخير تم التأكيد على الهدف العاملللثورة الجزائرية و هو" تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اشتراكية لا تتناقض مع مبادئ الإسلام".[4]

من خلال هذا القرار يبدو و كأن الجميع قد قرر الاستقرار خارج الوطن و الإشراف على تنظيم الثورة بعيدا عن معاقل الكفاح، و هذا بالفعل ما ستثبته الأحداث اللاحقة لحرب التحرير، فمنذ استقرار لجنة التنسيق و التنفيذ بالخارج سنة 1957 ظلت الهيئات القيادية التي أتت من بعدها سواء السياسية (الحكومة المؤقتة) أو العسكرية (هيئة الأركان العامة) بعيدة عن أرض الوطن، و استمر ذلك إلى إعلان الاستقلال سنـــــة 1962 . و لقد أحدث هذا الأمر خلافات عميقة بين هذه الهيئات و الولايات بالداخل،

---

[1] راجع وثيقة مناقشات المؤتمر، منشورة في شكل ملحق ببحثنا الآنف الذكر، ص176

[2] حضر هذا المؤتمر أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى جانب قادة عسكريون و هم: بن طوبال، بوصوف، بومدين، سليمان دهيلس، ابراهيم مزهودي، عمار شريف، عمار بن عودة، عمارة بوقلاز، و قادة سياسيون هم: عباس فرحات، توفيق المدني، أحمد فرنسيس، لمين دباغين، بن يحي، الثعالبي، امحمد يزيد، عبد الحميد مهري

[3] أنظر لوثيقة مناقشات المؤتمر، المصدر نفسه.

[4] Mohammed Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne,P176

حيث شعرت هذه الأخيرة بالعزلة، فكانت تطالب مرارا بعودة الإطارات و الجنود المرابضين بالحدود إلى داخل الوطن.

موازاة مع الصراع الذي كان قائما بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، كانت القوات الفرنسية تخطط بكل ما لديها من وسائل لفصل الداخل عن قيادته بالخارج، و ذلك من خلال إنشائها لخط موريس المكهرب على طول الحدود الشرقية الجزائرية.[1] أمام هذا الوضع حاولت لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية، إيجاد حلول ناجعة لتزويد الداخل بالأسلحة، و ذلك بتشكيل لجنة تنظيم عسكرية تقوم بتوحيد الفيالق المتواجدة عند الحدود و تعمل على تدمير خط موريس. تم تقسيمها إلى قسمين، قسم بالحدود الشرقية تحت قيادة محمدي سعيد و آخر بالحدود المغربية أسندت قيادته للهواري بومدين.[2]

و رغم الجهود المبذولة، خاصة من طرف القسم الغربي، إلا أن هذه اللجنة لم تستطع تحقيق أهدافها المسطرة، فقد فشلت في مواجهة الخطوط المكهربة و لم تستطع ربط الاتصال بالداخل و تزويده بالسلاح، فانتهى الأمر بتجميد نشاطها، وبذلك ازدادت عزلة الولايات و دخلت في مرحلة عصيبة، استدعت انتقال بعض القادة و الضباط إلى الخارج لجلب السلاح نذكر على سبيل المثال سفر العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة إلى تونس و محاولته التعرف على أسباب هذه المشكلة، و من بعده العديد من ضباط الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة أمثال عبد الرحمان ميرة، علاوة بن بعطوش، يزيد بن يزار و غيرهم[3]. و قد كانت لهؤلاء انطباعات سلبية تجاه القيادة الخارجية التي عجزت في إمداد الثورة بالأسلحة و المؤن.

---

[1] يمتد هذا الخط من الجنوب إلى الشمال، ينطلق من حدود وادي سوف مرورا بتبسة و سوق اهراس وصولا إلى مدينة عنابة. عرضه يتراوح من 6 إلى 25 متر و ارتفاعه مترين. يتكون من شبكة أسلاك محاطة بحقول ألغام مضادة، و مدعمة برادارات و أبراج مراقبة ، و حسب غالبية الشهادات و التقارير، فقد أحدثت هذه الخطوط القطيعة بين الداخل و الخارج، كما كانت سدا منيعا أمام تزويد الثورة بكل ما تحتاجه من أسلحة و مؤن. أنظر: لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تحرير، الصادق بخوش، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص20 .

[2] كان مركز هذا القسم بالناظور على الحدود المغربية، يساعد الهواري بومدين في قيادته كل من سليمان دهيلس و قايد أحمد. أما القسم الشرقي فمركزه بغار الدماء على الحدود التونسية، يساعد محمدي سعيد في قيادته كل من العقيد محمد لعموري ممثل الولاية الأولى، عمار بن عودة ممثل الولاية الثانية و عمارة بوقلاز ممثل القاعدة الشرقية. حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 181

[3] Yves Courrière, OP.CIT, P90.

و في هذا الصدد يقول الطاهر بو دربالة أحد المسؤولين العسكريين للولاية الثانية، أنه منذ نهاية سنة 1957 لم يصل أي سلاح من القاعدة الشرقية إلى الولاية الثانية أقرب الولايات إليها. في حين كان الجيش هناك يملك أحدث الأسلحة[1].

كما أن التقرير الذي أرسله اعمر أوعمران، المكلف بالتسليح و التموين إلى لجنة التنسيق و التنفيذ في 8 جويلية 1958، يبين بوضوح مدى تأثير استقرار القيادة بالخارج عن واقع الكفاح بالداخل "...إن الظرف خطير، فحرب التحرير الجزائرية التي نالت إعجاب الجميع في وقت قصير، تراوح الآن مكانها، بل هي في تراجع... إن الجيش الفرنسي قد كيف تكتيكه مع الحرب الثورية و سبب خسائر جسيمة لجيش التحرير، إغلاق الحدود اتضحت فاعليته و تسبب في اختناق الداخل... لقد غابت الروح الثورية لدى جميع القادة، و حلت محلها البيروقراطية و روح التحالفات و الجهوية... إن الوضع أخطر من أن نضيع وقتنا في الاعتبارات الشخصية. إننا لسنا ثوريين حقيقيين، لأن العمل الثوري يتطلب وضع استراتيجية تتناسب مع كل مرحلة...".[2]

و نفس الإشارة تقريبا نجدها في تقرير فرحات عباس، حين أكد على ضرورة انتهاج طريقة جديدة للعمل تكون على اتصال دائم و مستمر بالثورة في الداخل[3]، و تبعه بن طوبال بتقرير مطول حول تدهور ظروف المقاتلين بالداخل، و ذلك بإشارته إلى توقيف عملية إدخال الأسلحة إلى الولايتين الرابعة و الخامسة و إلى الصعوبات التي يواجهها جيش التحرير في المدن.[4]

[1] يتضح أن مشكلة تسليح الولايات الداخلية خلال هذه الفترة لا تكمن في عدم توفر الأسلحة، و إنما ترجع إلى صعوبة تمريرها عبر الخطوط المكهربة، حيث أكد فتحي الديب من خلال الوثائق، أنه في النصف الثاني من سنة 1958 تم تسليم العقيد أوعمران كميات معتبرة باستطاعتها تسليح جيش حديث. لكن أغلبها لم يتم إدخاله إلى الجزائر و بقي مكدسا في مخازن تونس و ليبيا. أنظر: فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص376

[2] Mohammed Harbi, les Archives de la Révolution Algérienne, P189-193.

[3] Harbi, IBID, P149

[4] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص185

هكذا إذن، و حسب هذه التقارير، فقد كانت هناك عزلة شبه كلية للولايات بالداخل عن قيادتها المركزية بالخارج، و هو الأمر الذي أعاد مرة أخرى ذلك الصراع الذي شهدته الثورة في مرحلتها الأولى بين الداخل و الخارج و الذي انتهى باختطاف أعضاء الوفد الخارجي في 22 أكتوبر1956.

و في ظل صعوبة الاتصال بين الداخل و الخارج خاصة في نهاية 1957، أرغم بعض قادة الداخل على إصدار بعض القرارات الهامة دون الرجوع للجنة التنسيق و التنفيذ، مثلما فعل العقيد عميروش أثناء مؤامرة الزرق، حين التبس عليه التمييز بين الخونة و المناضلين الحقيقيين في إصداره لأحكام الإعدام[1].

رغم تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر1958، إلا أن مشكلة الإشراف على الولايات بالداخل ظلت قائمة. و أمام هذه العزلة، لجأ بعض قادة الداخل إلى محاولة الاحتجاج و التنديد بأداء هذه الحكومة، مثلما فعل العقيد محمد العموري في حركته الانقلابية، و من بعده العقداء الأربعة (عميروش، سي الحواس، امحمد بوقرة، الحاج لخضر) في اجتماعهم التاريخي نهاية 1958 . و إن المتصفح لمطالب كل من العموري و العقداء الأربعة، يتضح جليا ذلك الانفصام في العلاقة بين الولايات بالدخل و قيادتهم بالخارج، فمن بين الاتهامات التي وجهها العموري و زملاءه للحكومة المؤقتة، استئثارهم بالسلطة و اتخاذهم لقرارات هامة تخص مستقبل الثورة دون الرجوع لأعضاء المجلس الوطني، كما نددوا بعجزها في تمرير الأسلحة للداخل[2].

[1] خطط لمؤامرة الزرق ضباط المكتب الخامس المتخصص في الحرب النفسية. نذكر منهم العقداء، قودار، لوكورنو، بيجار و النقيب ليجي. كان هدفهم إحداث الشقاق في صفوف المجاهدين و تحول بعضهم إلى عملاء و خونة. فبعد خروج قيادة الثورة عقب معركة الجزائر، ظهر أشخاص خونة يرتدون ملابس زرقاء ساعدوا أجهزة استخبارات العدو في اكتشاف الخلايا السرية لجبهة التحرير الوطني حتى قضي على 90 من هذا النظام بالعاصمة. بعد ذلك نقل المكتب الخامس نشاطه إلى الولاية الثالثة في شهر ماي 1958 ، لكن في خلال بضعة أشهر استطاع قادة هذه الولاية اكتشاف المؤامرة و محاكمة الخونة، فكانت النتيجة مقتل العديد من المشتبه بهم، اختلفت المصادر في تقدير أعدادهم. أنظر: عبد الحيظ آمقران، مذرات من مسيرة النضال و الجهاد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1982، ص 149 ـ 151

[2] لمعرفة التفاصيل حول قضية العموري، راجع فتحي الديب، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ص 406-408، مذكرات علي كافي، ص218
Mohamed Harbi, Le Complot l'Amouri, la Guerre d'Algérie et les algériens1954-1962, Ed Armand Colin, Paris, 1997, p150-162

أما العقداء الأربعة، فقد طالبوا بضرورة إدخال الإطارات و الجنود المتواجدين بالخارج، و إبلاغ قادة الولايات بمختلف القضايا التي تخص الثورة، و ذلك من خلال إرسال التوجيهات و الأخبار بانتظام، مؤكدين على ضرورة احترام مبدأ القيادة الجماعية. كما طالبوا بمراجعة ميثاق 20 أوت، و هم يقصدون بذلك التأكيد على مبدأ أولوية الداخل على الخارج. لمعرفة التفاصيل حول قضية العقداء الأربعة[1]،هذه المطالب، اعتبرتها الحكومة المؤقتة مؤامرة خطيرة ضد شرعيتها، لأنها تضمنت نقدا لاذعا لسياستها، لذلك سارعت للقضاء على حركة العموري و محاكمة أبرز مدبريها. أما العقداء الأربعة، فقد انتهت قضيتهم باستشهاد أغلبهم في ربيع 1959 و هم العقداء عميروش، سي الحواس و امحمد بوقرة. و هذا ما جنب الحكومة عواقب مواجهتهم[2].

و رغم ذلك بقيت الأزمة بين الداخل و الخارج قائمة بل ازدادت تفاقما، و هذا ما تبرزه لنا محاضر كل من اجتماع العشرة و الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة. فمن خلال تدخلات المشاركين في كلا الاجتماعين، كان هناك إلحاح شديد من قبل قادة الولايات، خاصة من طرف العقيدين لطفي و علي كافي، على ضرورة عودة القيادة إلى داخل الوطن، و عندما تمت المصادقة على إنشاء هيئة أركان عامة للجيش ، برزت الخلافات مرة أخرى حول تحديد مقر هذه الهيئة، هل تقود العمليات العسكرية من داخل الوطن، أم تشرف عليها من وراء الحدود. و بعد أخذ و رد ونقاشات مطولة تخللتها العديد من الانقطاعات، قرر المجلس الوطني للثورة دخول هذه الهيئة إلى الداخل حالما تنتهي من مهمتها في تنظيم الوحدات المقاتلة بالحدود[3].

في هذه الأثناء كانت القوات الاستعمارية تحكم سيطرتها على طول الشريط الحدودي مع تونس، حيث دعمت خط موريس المكهرب بخط إضافي و هو خط شال الذي كان أكثر قوة و فعالية، و بذلك ازداد انعزال القيادة بشكل شبه تام عن الداخل و بقي قرار المجلس الوطني للثورة حبرا على ورق. و حسب

[1] أنظر إلى وثيقة إجتماع العقداء الأربعة من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 منشورة بمذكرات علي كافي، ص372. 380، و شهادة اعبيدي الحاج لخضر بمجلة أول نوفمبر، العدد 110. 111، نوفمبر، ديسمبر1989، ص41

[2] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص197.

[3] راجع وثيقتي إجتماع العشرة أوت 1959 . ديسمبر 1960 و دوريتي المجلس الوطني للثورة سنتي 1960 و 1961بالأرشيف الوطني الجزائري

شهادة علي كافي، فإن هذا القرار جاء متأخرا عن أوانه و كان من المفترض أن يتخذ قبل إنشاء السدود المكهربة[1].

في النصف الثاني من سنة 1960 أصبح جيش الحدود يمثل القوة المسلحة الأساسية للجبهة، في حين تراجع دور جيش التحرير في الداخل أمام عمليات الجنرال شال و قلة التسليح. و لعل العوامل التي أهلت جيش الحدود لبلوغ هذه المكانة، تكمن في عملية تنظيمه و تأطيره التي تكفل بها جيل جديد من الضباط على رأسهم الهواري بومدين قائد هيئة الأركان، حيث تمكنوا من القضاء على الفوضى و الولاءات المحلية و الجهوية التي كانت سائدة في السابق، و أحلوا محلها نظام الجيوش التقليدية القائم على روح الانضباط و الولاء للمؤسسة المركزية[2].و رغم ذلك لم يستطع هذا الجيش النظامي و المجهز بأحدث الأسلحة من اجتياز الحدود وإمداد الداخل بالأسلحة و الإطارات. بل اقتصر دوره على تكثيف الهجمات على المواقع الحدودية بهدف تخفيف الضغط على الجبال.

و أمام ضعف و انقسام الحكومة المؤقتة، منحت هيئة الأركان العامة الفرصة لنفسها كي تتطلع للسلطة، حيث شنت سلسلة من الانتقادات في حق وزراء هذه الحكومة في مقدمتهم الثلاثي كريم، بن طوبال و بوصوف الذين كانوا يشرفون على هيئة الأركان من خلال اللجنة الوزارية للحرب. فكان رد هذه الأخيرة استصدار قرار من الحكومة يلزم أعضاء قيادة الأركان بدخول الأراضي الوطنية قبل 31 مارس 1961[3]. رغم هذا القرار المحرج لقيادة الأركان إلا أنها لم تمتثل إليه، و ظلت تقدم الذرائع و الحجج لبقائها بالخارج، فدخولها للأراضي الوطنية سيفقدها السيطرة على جيش عريض بالحدود قوامه 30 ألف جندي، و بالفعل فقد لعبت هذه القوات دورا بارزا في الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، فبعد وقف إطلاق النار مباشرة، بدأت هذه القوات تحضر نفسها لدخول الجزائر، فاصطدمت بجيش التحرير في الداخل ليتطور الأمر إلى مواجهة دموية بين الطرفين، سنتناول تفاصيلها في الفصول القادمة.

---

[1] مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص258

[2] لمعرفة المزيد حول جهود هيئة الأركان العامة في تنظيم جيش الحدود و تأطيره أنظر: الشاذلي بن جديد، مذكرات، ج1(1929 ـ 1979) تحرير، عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص 149 ـ 155. مذكرات حسين بن معلم، المصدر السابق، ص 195 ـ 203.

[3] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص223.

و قد أرجع لخضر بن طوبال، تفوق هيئة الأركان العامة في أزمة صيف 1962 إلى القرار الذي اتخذته لجنة التنسيق و التنفيذ باستقرارها خارج الوطن، حيث يرى بأن هذا الاستقرار كان واحدا من الأسباب المباشرة التي ساعدت بومدين على انتزاع السلطة من العسكريين الثلاثة [1]و من جهته اعتبر بن خدة استقرار القيادة خارج الوطن، كان يتنافى و مبادئ الصومام التي أقرت بأولوية الداخل على الخارج، لأنها سمحت ببروز بيروقراطية سياسية و عسكرية استطاعت أن تسيطر على زمام السلطة في 1962

وعليه فما يمكن قوله في نهاية هذا المبحث، أن غياب القيادة الثورية عن معاقل الكفاح، و استقرارها بالخارج، خلق نوعا من التناقض و التفاضل بينها و بين القيادة الداخلية، و قد أدى هذا بدوره إلى صراع حاد بينهما حول الشرعية الثورية، فالولايات، كانت تطالب بشرعيتها من خلال كفاحها المرير و مواجهتها المباشرة مع العدو طيلة سنوات الكفاح. أما القيادة الخارجية، فقد كانت تطالب هي الأخرى بهذه الشرعية من خلال حضورها على الصعيد الدولي كممثل و ناطق باسم الثورة و الشعب الجزائري. و في ظل هذا التناقض دخل الطرفان في مواجهة مسلحة للظفر بهذه الشرعية.

2. من خلال طروحات الباحثين و المؤرخين:

يرى الباحثون و المؤرخون بأن الانقسامات التي ميزت الأشهر الأولى التي سبقت إعلان الاستقلال، كشفت بوضوح عن تلاحم هش بين مختلف القوى الوطنية التي يفترض أنها انصهرت في أتون الحرب داخل بنية جبهة التحرير الوطني و جناحها العسكري جيش التحرير الوطني، فما أن نالت الجزائر استقلالها حتى عصفت الطموحات الفردية بالتوجه الجماعي الذي قامت عليه مبادئ الثورة. ثم دخلت الأطراف المتنازعة في صراع دموي كاد أن يدخل الجزائر في حرب أهلية، لولا حكمة و تعقل البعض من قادة الثورة. و عليه فالأسباب العميقة للأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، لخصها معظم الباحثين في ثلاثة أسباب رئيسية، يتمثل السبب الأول في افتقار ثورتنا لبرنامج واضح المعالم يحدد صلاحيات مختلف الهيئات القيادية و يخطط لكيفية الانتقال نحو تأسيس الدولة المستقلة. أما السبب الثاني فيتلخص في عجز الجهاز التنفيذي للثورة في فرض سلطته مع أنه كان صاحب الشرعية خلال المرحلة الانتقالية. و أخيرا فإن الصراع الذي

[1] محمد زروال، المرجع السابق، ص62

شهدته مختلف النخب السياسية و العسكرية داخل جبهة التحرير الوطني، سمح ببروز جيل جديد من العسكريين استطاع في خضم هذه الصراعات، التمكين لنفسه و الفوز بالشرعية.

1.2 ـ افتقار الثورة لبرنامج واضح المعالم:

لقد كشفت أزمة صيف 1962، عن عجز جبهة التحرير الوطني في حل الأزمات الداخلية للثورة التحريرية بطريقة ديمقراطية، و عليه فالأسباب العميقة لهذه الأزمة تكمن أساسا في طبيعة و أداء هذه الجبهة ، التي كانت بمثابة الهيئة الجامعة لمختلف التيارات الوطنية.

و حسب ما ذهب إليه معظم الباحثين و المؤرخين، فإن التحالفات التي فرضتها حرب التحرير لم تكن في حقيقة الأمر سوى تحالفات مرحلية ظرفية بين عناصر متنافرة جمعتها مقتضيات الحرب من أجل استرجاع السيادة الوطنية. فمع التطور السريع للثورة، لم تستطع هذه الجبهة أن تؤسس حزبا متجانسا من حيث الهيكلة و التنظيم، و لم تهتم بتحديد بنياتها لتعمل كحزب له قيادة و نشاط معين و له نظام مستقل يتقيد به جميع المناضلين و له مذهب عقائدي للتوجه و سلطة قومية عليا يحتكم إليها الجميع[1].

فطيلة أيام الحرب، لم يكن للجبهة وجود ملموس بوصفها حركة سياسية، كانت موجودة كمرجعية وطنية فقط، أما في الميدان فلم تستطع أن تبرز ككيان تنظيمي و سياسي متميز، فالمحافظون السياسيون في مختلف مستويات القيادة كانوا في الوقت نفسه ضباطا في جيش التحرير، و كان التنظيم القاعدي المدني المتمثل في المجالس الشعبية خاضعا للتنظيم العسكري، أما على مستوى الخارج فقد كانت جبهة التحرير تابعة للسلطة التنفيذية، حيث كانت مصالحها تابعة لوزارة الداخلية تحت إشراف بن طوبال و من بعده كريم بلقاسم.[2]

فرغم التحاق عناصر عديدة من تيارات الحركة الوطنية بجبهة التحرير الوطني، إلا أنه لم يحدث ذلك الاندماج بمفهومه السياسي و التنظيمي، حيث ظلت العلاقات بين القيادات التقليدية القديمة و

---

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ت، حنفي بن عيسى، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص384 . سليمان الشيخ، ص486

[2] صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة 1956 . 1965، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006،ص169 .

القيادات الجديدة داخل جبهة التحرير الوطني معقدة و يشوبها الحذر[1] فالتيار المهيمن في قيادتها كان من الراديكاليين المنتمين إلى جيل أول نوفمبر، و هو حريص كل الحرص على عدم جعل باقي القيادات المنحدرة من الأحزاب التي لم تشارك في تأسيس الجبهة، من تقلد المناصب الاستراتيجية في الثورة، حيث استعملت كفاءتهم و خبرتهم في المهام الديبلوماسية و التقنية فقط، فمثلا كان فرحات عباس يمثل الجبهة في العالم لكنه من دون سلطة، و كذلك الأمر بالنسبة لمحمد يزيد وزير الإعلام و أحمد توفيق المدني وزير الثقافة و غيرهم.[2]

إن هذا التناقض و عدم الانسجام الذي لازم جبهة التحرير الوطني طيلة سنوات الحرب، يعود أساسا إلى الظروف الخاصة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد هذه الجبهة، ففي ظل الأزمة التي حدثت بين السياسيين في حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجد المناضلون القدماء في الجناح العسكري للحزب بأن المخرج الوحيد لهذه الأزمة يكون بإعلان الكفاح المسلح رغم قلة الامكانيات، و بالتالي فقد ساهموا في إنقاذ الحركة و تحويلها من حركة صدام بين الجزائريين إلى جبهة عريضة ضد العدو ضمن حركة تحررية واسعة النطاق. و رغم وضوح مبادئ هذه الحركة، عندما فتحت أبواب الالتحاق بالثورة أمام جميع الجزائريين على اختلاف مشاربهم و انتماءاتهم السياسية، إلا أن مفجري الثورة من قدماء المنظمة الخاصة، كانوا ينظرون بعين الريبة لباقي المناضلين من التيارات الأخرى الذين التحقوا متأخرين بركب الكفاح، و بالتالي كان العسكريون في مختلف المراحل اللاحقة للثورة هم أصحاب القرار، و هذا ما أدى بدوره إلى انصهار جبهة التحرير الوطني ضمن التنظيم العسكري و هو جيش التحرير الوطني.

و من جهة أخرى، فإن الظرف المتسارع الذي أدى إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني، لم يسمح لمفجريها بصياغة برنامج مشترك يكون بمثابة المرجعية التي تحتكم إليها جميع الأطراف في حالة الأزمات. وقد لاحظنا سابقا، كيف أثر هذا الفراغ في إثارة الخلافات بين الوفد الخارجي في القاهرة و قيادة جبهة التحرير الوطني بالعاصمة، حين لم يجد الطرفان قانونا مرجعيا يعودان إليه في تحديد صلاحيات و سلطات كل منهما. و إن حاول قادة الثورة سد هذا الفراغ من خلال بعض التعليمات و المناشير، التي تم توزيعها في

[1] توفيق المديني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بيروت، 1997، ص98

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص171

المرحلة الأولى للثورة، إلا أن الغموض و التداخل في الصلاحيات ظل قائما، خاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقة مثلا بين جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير.

أثناء انعقاد مؤتمر الصومام، حاول القادة المجتمعون معالجة الأخطاء التنظيمية السابقة، و ذلك بوضع قواعد جديدة لتوجيه النشاط الثوري نحو تحقيق أهدافه، فكان الاتفاق على إنشاء هيئات سياسية عليا للثورة. هيئة تشريعية(المجلس الوطني للثورة) تكون بمثابة البرلمان الذي يبت في المسائل التي تخص مستقبل الثورة،و هيئة تنفيذية(لجنة التنسيق و التنفيذ) تكون بمثابة السلطة المركزية التي يتم الرجوع إليها في مختلف القرارات التنظيمية التي تتعلق بالكفاح.

و إن حاولت هاتين الهيئتين التأسيس لقيادة ثورية مركزية تقوم على الأسس التنظيمية و القانونية، إلا أنها لم تستطع فرض شرعيتها على مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة، حيث لقيت معارضة شديدة من قبل الوفد الخارجي و المناطق الشرقية التي لم تحضر مؤتمر الصومام، و بالتاليفإن افتقاد القيادة التنفيذية لإجماع مختلف الأطراف الفاعلة للثورة جعلها رهينة للصراعات داخل الأجهزة التنفيذية المتعاقبة على الثورة حتى الاستقلال.

وحسب غالبية الباحثين و المؤرخين فإن الطريقة التي تم من خلالها اختيار أعضاء كل من لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة لم تكن تتوافق مع النصوص التي أصبحت تحدد طبيعة العلاقة بين الجهازين التشريعي و التنفيذي، لأن تلك النصوص كانت تعطي صلاحيات تعيين لجنة التنسيق و التنفيذ للمجلس الوطني للثورة. لكن ما حدث في الصومام كان العكس، فالسلطة التنفيذية هي التي قامت بتعيين أعضاء المجلس الذين سيتولون مراقبتها و توجيهها[1].

و حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، بقي الغموض و الضبابية هما السمتان البارزتان في تحديد العلاقات بين مختلف الهيئات القيادية. و هو الأمر الذي زاد في تعميق الخلافات بينها، و لم يستطع المجلس الوطني للثورة،

[1] لا نملك معلومات دقيقة عن الكيفية التي تم من خلالها تعيين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة، لكن يبدو، من خلال الشهادة التي قدمها لي عمار بن عودة، أن صاحب المبادرة في الإعداد لمؤتمر الصومام (قيادة العاصمة) هو من تكفل بقضية التعيين. و يذكر المؤرخ جيلبار مينيي أن النقاش حول تعيين الأعضاء كان شديدا في جلسات الصومام، حيث حدثت مواجهة بين بن مهيدي المؤيد لفكرة انضمام عناصر من باقي تيارات الحركة الوطنية التي التحقت بالثورة، و بين بن طوبال الذي أصر على أن يتم تشكيل المجلس من بقايا مجموعة الإثنين و العشرين. أنظر:
Gilbert Meynier, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Editions CASBAH, Alger 203, P194

باعتباره الهيئة التشريعية، النظر في هذه الخلافات و حسمها، إلا بعد استنجاد الحكومة المؤقتة بقادة الولايات العسكريين الذين التقوا في اجتماع العشرة التاريخي. و حسب محاضر هذا الاجتماع[1]، فقد لاحظ الجميع غياب مرجعية يحتكمون إليها، كما ناقشوا طويلا مسألة الغموض في المبادئ التنظيمية و التداخل الكبير في صلاحيات هيئات الثورة، و في الأخير أكدوا على ضرورة ملئ هذا الفراغ بقانون أو دستور يحدد العلاقات بين مختلف المؤسسات. و بالفعل تم تكليف لجنة خاصة تقوم بتحرير قوانين أساسية لجبهة التحرير الوطني و للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية، تمت المصادقة عليها في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة التي انعقدت بطرابلس في الفترة من ديسمبر 1959 إلى جانفي1960.

تضمنت هذه القوانين في ديباجتها شرحا مطولا لجبهة التحرير الوطني و لعلاقتها بجيش التحرير الوطني، و حاولت توضيح العلاقة التكاملية في الانتماء إلى كل منهما بالنسبة لكل من المناضلين و المقاتلين، و انتهت الديباجة إلى تقرير أن جبهة التحرير هي"مرشد الأمة و محرك الثورة" و أنها هي التي تقود الكفاح المسلح بفضل جيش التحرير الوطني انطلاقا من التفويض الذي كان يتمتع به المجلس الوطني للثورة الجزائرية باعتباره القيادة السياسية لجبهة التحرير الوطني[2].رغم الجهود التي قام بها محرروا هذه القوانين بهدف سد الفراغ و إنهاء العمل بسلطة الأمر الواقع التي فرضتها الثورة منذ اندلاعها، إلا أنها أبقت على التداخل المطلق في العلاقة بين جبهة التحرير و جيش التحرير، حيث ورد في المادة الثالثة من القانون الأساسي للجبهة ما يلي:"جيش التحرير الوطني جزء لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني. كل جندي مناضل في الجبهة، و كل مناضل في الجبهة يمكن أن يصبح جنديا"[3]لا فرق إذن بين الحزب السياسي و الجهاز العسكري. و من ناحية أخرى المجلس الوطني هو الهيئة القيادية للجبهة أي له صلاحيات تعيين

[1]يعتبر اجتماع العشرة أطول اجتماع في تاريخ الثورة التحريرية، دام أكثر من أربعة أشهر من 11أوت إلى 16ديسمبر1959، أثيرت خلاله مختلف الصراعات و الخلافات التي تمتد جذورها حتى مؤتمر الصومام، فلم يعد الأمر مناقشة أزمة الحكومة المؤقتة فحسب، بل تعداه إلى طرح قضايا عديدة مثل علاقة جبهة التحرير الوطني بجيش التحرير، صلاحيات المجلس الوطني للثورة و علاقته بالحكومة المؤقتة، تنصيب قيادة على رأس الجيش و غيرها من القضايا التي كان من الأجدر أن تكون قد حسمت قبل هذا التاريخ. للمزيد من المعلومات إرجع إلى وثيقة هذا الاجتماع بالأرشيف الوطني الجزائري.

[2]راجع النصوص الكاملة لهذه القوانين بالملحق رقم (1)

[3]المصدر نفسه، ص 229.

أعضاء الحكومة و هي مسؤولة أمامه، و ما دامت الأغلبية فيه للعسكريين فالسلطة التنفيذية تصبح تابعةلجيش التحرير و امتدادا له[1].

و بناءا على ما ذهب إليه جيلبار مينيي، فإن القوانين الداخلية لجبهة التحرير و للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية لم تحسم في مسألة تعيين قيادة سياسية للثورة، لأنها أبقت على التداخل المطلق في العلاقة بين جبهة و جيش التحرير، و عندما أكدت على استمرارية الدور المحوري للجبهة في مرحلة الاستقلال لم تقدم تفصيلا في المسائل المتعلقة بمواقع و مراتب القيادة في صفوفها[2].

و يرى بعض المؤرخين أن هذه القوانين لم تكن مشروعا جديدا بقدر ما كانت تعديلا طفيفا للنصوص التي جاءت بها مقررات الصومام، لأنها عادت للخوض في المفاهيم التي ترتبط بتعريف المناضل و المقاتل و لم تقدم إضافات جديدة عما جاءت به منشورات و بيانات قيادة العاصمة فيسنتي 1956.1955[3].

و ربما الجديد الذي نلمسه من خلال هذه القوانين هو تحديدها للعلاقة بين المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية في المرحلة الأخيرة من الثورة، و لكيفية الانتقال من النظام القديم إلى الدولة الجديدة. و رغم ذلك بقيت حبرا على ورق و هذا ما يبينه لنا ذلك الجدل الذي طفى على السطح مرة أخرى بين قادة الثورة في اجتماعاتهم اللاحقة داخل المجلس الوطني للثورة، خاصة في دورته الأخيرة بطرابلس في جوان 1962 حين اختلف المجتمعون في تحديد كيفية الانتقال إلى تأسيس الدولة الجزائرية المستقلة.

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 51. عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 ـ 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر، 2006، ص 427.

[2] Gilbert Meynier, OP.CIT, P362

[3] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 427.

2.2 ـ الصراع بين النخب العسكرية داخل جيش التحرير الوطني(بروز نخبة عسكرية جديدة):

شهدت الثورة التحريرية الجزائرية صراعات عديدة بين مختلف النخب، أبرزها ذلك الصراع الذي حدث بين النخب السياسية التي كانت تمثل كبار القادة السياسيين المحسوبين على التيار المعتدل للحركة الوطنية، و النخب العسكرية التي كانت تمثل الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية و التي كان لها الفضل في الإعداد للكفاح المسلح. و قد بدأت الإرهاصات الأولى لهذا الصراع في شكل تهم متبادلة بين قيادة جبهة التحرير الوطني بالعاصمة تحت زعامة عبان رمضان و الوفد الخارجي بالقاهرة تحت زعامة أحمد بن بلة، حيث كان يرى هذا الأخير، بأن المناصب القيادية العليا للثورة الجزائرية يجب أن يتقلدها المؤسسون التاريخيون للفاتح من نوفمبر، و عليه فصعود عناصر من السياسيين الذين التحقوا متأخرين بالثورة إلى أعلى الهرم القيادي كان من بين أهم المسائل التي أثارت خلافات عميقة بين هؤلاء السياسيين، الذين يعتقدون بأن جبهة التحرير الوطني ليست ملكية لأي شخص، و بين نظرائهم العسكريين الذين يستندون على الشرعية التاريخية لاحتكار الزعامة الثورية انطلاقا من مبدأ أسبقيتهم في المبادرة بتفجير العمل المسلح دون غيرهم من النخب السياسية داخل الحركة الوطنية.

كان عبان رمضان من أبرز القادة السياسيين في حلبة هذا الصراع، حيث دافع باستماتة عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري من منطلق أن السياسي يخطط و يصيغ الأفكار و العسكري ينفذ. و قد لاحظنا كيف استطاع إقناع زملائه العسكريين في مؤتمر الصومام على العمل بمبدأ أولوية السياسي على العسكري، إلا أن طريقة تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع سرعان ما أدت إلى تأليب هؤلاء العسكريين ضد عبان، فتصريحات هذا الأخير و انتقاداته اللاذعة لتصرفات بعضهم، جعلته في موضع الاتهام و عجلت بإزاحته من على رأس الجهاز التنفيذي للثورة(لجنة التنسيق و التنفيذ)

فبعد انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957 بدا واضحا تفوق العسكريين في اتخاذ القرارات الحاسمة، و ذلك من خلال إلغاء العمل بمبدأ أولوية السياسي على العسكري، حيث أصبحت الأغلبية في تشكيلة لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية هي للعسكريين. و بهذا الشكل انتقل صنع القرار إلى العقداء الخمسة كريم، بوصوف، بن طوبال، اعمر أوعمران و محمود شريف. أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة، و هو الأمر الذي أثار غضب عبان رمضان الذي هدد

بدخول الجزائر و كشف خبايا الصراع متهما العقداء بالامتيازات و الانحراف عن الثورة و مبادئها، و قد انتهى به الأمر إلى تصفيته في ظروف غامضة أواخر شهر ديسمبر 1957[1].

في الفترة من 1957 إلى 1960 كانت السلطة الفعلية بيد العقداء الثلاثة كريم، بوصوف و بن طوبال، حيث كانت لهم كامل الصلاحية في تعيين قادة الولايات و مساعديهم في عضوية المجلس الوطني للثورة و هذا ما شكل في جوهره بداية التأسيس لما عرف فيما بعد بظاهرة العصب و تعدد الولاء في القيادة الخارجية للثورة و التي أدت بدورها للوصاية الشخصية المباشرة لعناصر نافذة في الخارج على قادة الداخل[2].

و يذهب محمد حربي للقول بأنه ابتداءا من أوت 1957 لم تعد في القيادة الثورية اتجاهات سياسية بل جماعات، حيث حلت المصالح الشخصية محل العلاقات السياسيةو يشاطره جيلبار مينيي في التحليل حيث يعتبر بأن السمة البارزة لعهد العقداء الثلاثة هي شخصنة العلاقات، حيث لم تعد هناك اتجاهات و صراعات سياسية بمعنى الاختلاف على الاستراتيجية و التوجهات السياسية، بل أصبحت القيادة عبارة عن جماعات تتصارع في شكل زمر من أجل تدعيم المواقع و الاحتفاظ بها[3].

كان هؤلاء الثلاثة يستمدون سلطتهم من رصيدهم التاريخي، فبوصوف و بن طوبال كانا عضوين في لجنة الإثنين و العشرين التاريخية أما كريم بلقاسم فكان عضوا بارزا في لجنة الستة. و فضلا عن هذا، كان هؤلاء الثلاثة يسيطرون على أهم المواقع القيادية في أجهزة الثورة. فكريم بلقاسم كان القائد الفعلي لجيش التحرير الوطني فهو المسؤول عن الشؤون الحربية و عين فيما بعد وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، و فضلا عن هذا كانت تدين له كل من الولاية الثالثة و الرابعة بالولاء. أما بوصوف فكان يتحكم في وزارة التسليح و الاتصالات العامة التي تضم حوالي 1400 مجاهد تحت إمرته في الخارج يراقب عبرها كل تحركات القادة، كما ضمن أيضا ولاء الولاية الخامسة له و جيش الحدود الذي لعب دورا كبيرا في

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر،2000، ص 19

[2] رياض الصيداوي، صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، جريدة رسالة الأطلس، تصدر عن دار الأطلس للصحافة و النشر، باتنة، العدد 295، جوان 2000.عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص445

[3] أنظر: محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص172، Meynier, OP.CIT,P365

إنشائه و تسليحه. أما بن طوبال، فقد كان وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة و هو يستمد نفوذه من ولاء الولاية الثانية له و سيطرته على أجهزة جبهة التحرير الوطني في الخارج[1].

إن ما يميز العلاقة بين العقداء الثلاثة هي أنهم كانوا يشكلون تحالفا قويا لمنع بقية عناصر النخب السياسية الوطنية من تولي زمام الثورة، و من جانب آخر لم يكن أي أحد منهم يسمح للآخر بالارتقاء في سلم القيادة، فقد كانوا حريصين أشد الحرص على إحداث التوازن فيما بينهم عندما كان أي عنصر منهم يسعى نحو القيادة الفردية. لذلك نجدهم يختارون شخصا بعيدا عنهم لرئاسة الحكومة المؤقتة يكون بمثابة الرئيس الشرفي، أما السلطة الحقيقية فترجع إليهم بحجة أنهم عقداء يمثلون جيش التحرير، فعندما تفاقمت أزمات الحكومة المؤقتة، لجأ هؤلاء إلى تجميدها في صيف 1959 و هو ما يثبت فعلا قوتهم و نفوذهم في قيادة الثورة. إلا أن هذا النفوذ ما فتئ يتراجع أمام معطيات جديدة أعادت صياغة العلاقات بينهم و بين أطراف جديدة حلت بالساحة الثورية.

ـ تراجع مكانة العقداء الثلاثة(كريم، بن طوبال، بوصوف)

تعددت أطروحات الباحثين و المؤرخين في تحديد الأسباب التي أدت إلى تراجع دور و مكانة العقداء الثلاثة كريم، بوصوف و بن طوبال في قيادة الثورة التحريرية. و إن كانت غالبية الكتابات تربط هذا التراجع بصعود جيل عسكري جديد على رأس قيادة جيش الحدود مع مطلع سنة 1960، إلا أن الأسباب العميقة لهذا التراجع عند البعض، تكمن في التنافس الخفي الذي كان بين هؤلاء العقداء من جهة، و في تحالف اثنين منهم و هما بوصوف و بن طوبال ضد الطموحات الشخصية المتزايدة لكريم بلقاسم من جهة أخرى[2]. و قد بدأت الملامح الأولى لهذا التحالف عندما عزم كريم بلقاسم على إعادة تنظيم جيش الحدود و ذلك بإنشاء قيادة للعمليات العسكرية على مستوى الحدود الشرقية و الغربية اقترح لقيادتهما كلا من محمدي سعيد و صادق دهيليس الذين كانا من نوابه القدامى في منطقة القبائل، و هو الأمر الذي رفضه كل من بوصوف و بن طوبال رفضا قاطعا. و لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهم إلا بحل وسط يقضي بإسناد قيادة العمليات الشرقية إلى العقيد محمدي سعيد يساعده كل من العقداء محمد

[1] رابح لونيسي، المرجع السابق، ص26 . 27

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 38 . رياض الصيداوي، جريدة رسالة الأطلس، المرجع السابق، العدد 296.

العموري و عمارة بوقلاز و عمار بن عودة، و أوكلت قيادة الهيئة الغربية إلى العقيد هواري بومدين يساعده صادق دهيليس[1].

كانت قيادة جيش التحرير هي الرهان الحقيقي في الصراع بين العقداء الثلاثة، لذلك نجدهم يسعون لتعزيز مواقعهم بإرسال وحدات من الولايات التي كانت تحت إشرافهم من قبل للاستقرار عند الحدود الشرقية بالنسبة للولايتين الثانية و الثالثة، و عند الحدود الغربية بالنسبة للولاية الخامسة، و بمأن كريم بلقاسم كان المسؤول الأول عن الناحية العسكرية، إلا أن بن طوبال و بوصوف كانا يرفضان أي محاولة منه لتوحيد الجيش. و قد بدأت مكانة كريم بلقاسم في التراجع على إثر الفشل الذي شهدته قيادة العمليات العسكرية للحدود الشرقية[2] ، ثم إخفاقه في تحقيق مشروعه الإصلاحي الذي حاول تنفيذه تحت إشراف الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[3]، لذلك لم يستطع الصمود أمام انتقادات باقي أعضاء الحكومة المؤقتة، خاصة من قبل بوصوف و بن طوبال.و من بعض قادة الولايات كعلي كافي مثلا[4]. و قد مهدت هذه الانتقادات إلى إلغاء وزارة القوات المسلحة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر1959. جانفي1960.

هكذا إذن، فقد كريم بلقاسم جميع الأسباب التي كانت ستجعله القائد الأول للثورة التحريرية، و لم يحالفه الحظ حتى في الولايات التي كانت تسانده، فابتداءا من صيف 1958 بدأ دور الولايتين الثالثة و

---

[1] Amar HAMDANI, KRIM BELKACEM, Le Lion des djebels, Ed Dahlab, Alger, 193, P212

[2] بعد فترة وجيزة من انطلاق مهام لجنة العمليات العسكرية، شهد قسمها الشرقي اضطرابات كبيرة انتهت إلى تجميدها و معاقبة أعضائها، و تكمن أسباب هذه الاضطرابات في انقسام الجيش بين عدة زعامات. لأن القسم الشرقي كان يضم جنودا من مختلف المناطق، الولاية الأولى، الثانية، الثالثة، القاعدة الشرقية، و كانوا لا يمتثلون إلا للقائد الذي ينتسب إلى ولايتهم، فانتشرت بذلك روح الإقليمية و الولاءات الشخصية. أنظر: محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص181

[3] قدم كريم بلقاسم مشروعا إصلاحيا لإعادة تنظيم جيش الحدود، اعتمد فيه على خبرة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأسهم الرائد إيدير. و قد كان هذا المشروع يهدف إلى إيجاد الخطط الكفيلة لمواجهة السدود المكهربة التي تقف حائلا أمام عبور قوافل السلاح نحو الولايات. و رغم الجهود التي بذلها كريم بلقاسم لتحقيق هذه الأهداف، إلا أن المشروع مني بفشل ذريع، و ذلك بسبب المعارضة الشديدة التي واجهها من قبل قدماء المقاتلين أمثال عبد الرحمان بن سالم و عمار بن عودة الذين شنوا حملة واسعة من الانتقادات في حق الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، مما اضطر كريم بلقاسم إلى إبعاد مدير ديوانه الرائد إيدير. لمعرفة تفاصيل أكثر حول هذا المشروع راجع: Meynier, OP.CIT,P316

[4] لم يكن علي كافي يعترف بقيادة الأركان الشرقية و اعترض على قيام كريم بتعيين محمدي سعيد قائدا عليها، ثم تطور الخلاف إلى قطيعة بين القائدين، حيث توقف علي كافي عن الرد على رسائل كريم و برقياته، لأنها حسب تقديره لم تكن منسجمة مع الواقع السائد في الداخل. للمزيد راجع، حربي، الأسورة و الواقع، المرجع السابق، ص198، مذكرات كافي، المصدر السابق، ص249

الرابعة يتراجع أمام ضربات الجنرال شال، حيث استشهد ثلاثة من القادة الذين كان كريم بلقاسم يعول عليهم في الحفاظ على مكانته، و هم العقداء، عميروش و سي الحواس و سي امحمد بوقرة[1]

لم يكن وضع كل من بن طوبال و بوصوف يختلف كثيرا عن المصير الذي آل إليه كريم بلقاسم من خلال تجربته في وزارة القوات المسلحة. فالارتقاء السريع للهواري بومدين في الولاية الخامسة من خلال تحقيقه لنتائج إيجابية على رأس قيادة الهيئات العسكرية عند الجبهة الحدودية الغربية، أدى إلى تراجع المكانة التي شيدها بوصوف منذ 1956 في هذه الولاية. فقد نجح بومدين في التخلص من الوصاية التي كانت تجعل منه مجرد فرد من أفراد جماعة بوصوف التي كان يعتمد عليها في منافسة كل من كريم بلقاسم و بن طوبال، ثم اتجه إلى وضع تنظيم عسكري صارم يرتكز على الولاء المطلق للقائد و على فرض رقابة شديدة على الأتباع عن طريق وسائل الاتصالات التي أقامها بوصوف في القواعد الخلفية الغربية[2].

ففي هذا الصدد، يرى عبد الكريم حساني أحد القادة البارزين في جهاز مخابرات بوصوف، أن السبب الرئيسي لتراجع مكانة هذا الأخير تعود إلى تواجده وزيرا في الحكومة المؤقتة، فقد ساهم ذلك في عزله عن الجيش، كما أن إحكام بومدين قبضته على قيادة الأركان لعب دورا كبيرا في تغيير موازين القوى[3].

أما بن طوبال، فرغم النجاح الذي حققه على مستوى وزارة الداخلية، إلا أنه لم يستطع تحقيق طموحاته و التغلب على منافسيه كريم و بن طوبال. و قد كانت خطبه الحماسية التي كان يلقيها في أوساط إطارات جيش الحدود، و التي اعتمد فيها على الأفكار الشمولية التي تمجد القوة و الانضباط، من بين العوامل التي مهدت لصعود جيل عسكري جديد استطاع في الفترة من 1960 إلى1962 التفوق على بن طوبال نفسه و على باقي زملائه من النخب العسكرية التقليدية[4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق،ص 39 . 40

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 392391

[3] نقل عبد الكريم حساني لقاءا جرى بينه و بين بوصوف مباشرة بعد انعقاد المجلس الوطني للثورة و تعيين بومدين قائدا للأركان بقوله: "... بعد انعقاد مجلس الثورة، اعترف لي سي عبد الحفيظ أنه فقد وزنه داخل مؤسسات الثورة لصالح بن بلة و تمنى له التوفيق. كنت أنتظر أن يصدر منه أمرا بالوقوف إلى جانبه، و لكنه بدا عليه بعض من الاستسلام للأمر الواقع..." أنظر: شهادة عبد الكريم حساني لجريدة الشروق يوم: 2010/10/12.

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 474

ـ صعود جيل عسكري جديد (هيئة الأركان العامة):

شكل كل من اجتماع العشرة و الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، منعطفا جديدا في التنافس حول قيادة جيش التحرير الوطني، لأنهما شهدا بداية تراجع مكانة العقداء الثلاثة الذين سيطروا على مقاليد القيادة التنفيذية للثورة التحريرية في سنوات 1957.1960، على حساب جيل جديد من القادة العسكريين الذين ترأسوا أول هيئة قيادية عسكرية موحدة لجيش التحرير و جيش الحدود و هي هيئة الأركان العامة.

تمت المصادقة على تأسيس هذه الهيئة في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة المنعقدة في الفترة من ديسمبر1959 إلى جانفي 1960، حيث اختير لقيادتها العقيد هواري بومدين، نظرا للكفاءة التي أبداها في تنظيم قيادة العمليات الغربية، يساعده كل من علي منجلي و قايد أحمد و عز الدين زراري[1]. و حسب محاضر اجتماع العشرة، الذي ناقش بإسهاب فكرة تأسيس هذه الهيئة، فقد حدث خلاف شديد بين القادة العسكريين حول عدد أفرادها و مجال صلاحياتها و مهامها ومكان تواجدها. حيث اعتبر هواري بومدين، بأن هيئة الأركان يجب أن تمثل السلطتين السياسية و العسكرية معا و هو الأمر الذي رفضه كل من بوصوف و بن طوبال، حيث اقترح هذا الأخير بأن تكون الهيئة مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية مذكرا بالمشاكل التي تعاني منها المناطق الحدودية، و ضرورة تدخل هذه الهيئة لحلها[2].

أما عن مكان تواجدها، فقد طالب كل من علي كافي و اعبيدي الحاج لخضر بضرورة دخولها إلى الداخل لتشرف على العمليات العسكرية و على تمرير الأسلحة إلى كافة الولايات[3] إلا أن هذا الاقتراح لم يلق التجاوب من قبل غالبية المجتمعين، فالأهم في هذا اللقاء، الذي دام لأكثر من مائة يوم، هو محاولة كل طرف من الأطراف الفاعلة داخل جيش التحرير التمركز في المواقع القيادية العليا، حيث برز جليا الصراع بين قدماء العسكريين الذين يتزعمهم كريم بلقاسم و العسكريين الجدد تحت زعامة هواري بومدين.

---

[1] Yves Courriere , La Guerre d'Algerie, Tome 3, l'heure des Colonels, OP.CIT, P586

[2] جلسة يوم 13 أكتوبر1959, (Fiche N° 14)

[3] جلسة 14 أكتوبر1959 (Fiche N° 14)

و قد استطاع هؤلاء الوقوف أمام طموحات العقداء الثلاثة الذين كانوا يخططون لإلغاء الحكومة المؤقتة و تعويضها بهيئة ثورية مصغرة[1] و بعد أخذ و رد بين الطرفين خلال هذا الاجتماع ثم في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، تم الإبقاء على الحكومة المؤقتة كجهاز تنفيذي مع بعض التعديلات، بينما تم إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب تضم كلا من كريم، بوصوف و بن طوبال تقود الجيش بواسطة هيئة الأركان العامة[2].

و قد اعتقد العقداء الثلاثة أنهم، و من خلال هذه اللجنة الوزارية، سيستطيعون محاصرة هيئة الأركان العامة و منعها من التحول إلى سلطة عسكرية يصعب التحكم فيها، إلا أن مساعيهم باءت بالفشل، ففي فترة قصيرة، استطاعت هذه الهيئة تثبيت نفسها كقيادة عسكرية فعلية لجيش الحدود، حيث تمكنت من إخضاعه لسلطتها و وضعت حدا لمعظم الاضطرابات التي كانت تشهدها الجهة الشرقية[3].

و حسب غالبية المؤرخين و الباحثين، فإن روح الانضباط و أساليب التكوين التي اعتمدتها هيئة الأركان العامة في تنظيمها لجيش الحدود، كانت من بين أهم العوامل التي حققت نجاحها في الميدان. كما كان لشخصية قائدها هواري بومدين المعروف بكفاءته العسكرية دور كبير في كسب الإطارات و الضباط و تطويعهم لسلطته حتى تحول إلى أكثر قادة الثورة مكانة و هيبة بين رفاقه و في أوساط جنوده[4].و قد كانت خطته التنظيمية تهدف إلى تحويل جيش الحدود إلى جيش نظامي و محترف يخضع في تأطيره و تكوينه إلى ضباط ذوي كفاءة مهنية و روح انضباطية صارمة، لذلك سعى للاستفادة من خبرة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و من ضباط الأكاديميات العربية نذكر منهم عبد الحميد الإبراهيمي و عبد الرزاق بوحارة، و حتى من المحكوم عليهم بالإعدام في مؤامرة العموري أمثال عبد الله بلهوشات و محمد

---

(1). احتد النقاش حول هذه القضية في جلسة يوم 15 أكتوبر، حيث وجه بومدين اتهاما للعقداء الثلاثة باحتكار السلطة، فأدى هذا إلى انقطاعهم عن المناقشة. أنظر إلى وثيقة اجتماع العشرة، المصدر نفسه Fiche N° 14

(2)كان تعيين العقداء الثلاثة ضمن اللجنة الوزارية المشتركة للحرب، يعتبر كحل وسط لتنافسهم حول قيادة جيش التحرير الوطني و الذي استمر لأربعة سنوات، فلا أحد منهم كان يسمح للآخر بتعيينه على رأس هيئة الأركان العامة، لذلك تم السماح لعناصر جديدة بتقلد هذا المنصب. و من جانب آخر أراد العقداء الثلاثة، من خلال اللجنة الوزارية للحرب، التموقع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، أي ضمان السلطتين العسكرية و التنفيذية معا.Gilbert Meynier, OP.CIT, P363

(3)سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 476

(4) Ania Francos et J.P.Séréni, Un Algérien nommé Boumediène, Edition stock, Paris 1976, P85

الشريف مساعدية، حيث كلفهم بمهمة تنظيم جيش التحرير الوطني بالجنوب[1].

و على عكس تجربة كريم بلقاسم في تنظيمه للجيش و التي اعتمد فيها على خطة الرائد إيدير الفاشلة[2]، كان الهواري بومدين شديد الحرص على مراعاة مكانة قادة الوحدات و الفيالق الذين كانوا يتمتعون بسمعة كبيرة في أوساط جنودهم على الرغم من عدم امتلاكهم لمؤهلات عسكرية إحترافية، حيث اعتمد على ترقية الضباط الجدد دون المساس بمكانة هؤلاء[3] و بذلك استطاع أن يكون جيشا منسجما و منضبطا يدين له بالطاعة و الولاء. و فضلا عن ذلك، كان هذا الجيش يتبنى أفكارا و مبادئ ترسخ فيه شعورا ثقيلا بالمسؤولية تجاه الثورة و توجهاتها المستقبلية[4].

بعد نجاحها في توحيد جيش الحدود و إخضاعه لسلطتها، بدأت هيئة الأركان العامة تطمح لدخول حلبة التنافس على السلطة في الدولة المستقلة، خاصة بعد انطلاق مسار المفاوضات. و لتحقيق أهدافها، كان عليها أن تتخلص من وصاية اللجنة الوزارية للحرب التي تعتبر نواة السلطة الفعلية في الحكومة المؤقتة. و قد كانت انقسامات هذه الأخيرة و الخلافات العميقة بين أعضائها من بين أهم الدوافع التي شجعت هيئة الأركان العامة على المضي في تحقيق مشروعها، حيث بدأت في شن سلسلة من الانتقادات تجاه هذه الحكومة متهمة إياها بالانحراف عن التوجهات الثورية الأصيلة و بتورطها في مفاوضات لحل القضية الجزائرية وفق النموذج التونسي، و غيرها من الاتهامات التي كانت في الأصل موجهة بالدرجة الأولى للعقداء الثلاثة، إلا أن هؤلاء و في ردهم على هيئة الأركان، كانوا دائما يذكرونها بامتناعها عن تطبيق قرار

---

[1] حربي،الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص217.

[2] عرف عن الرائد إيدير الذي كان ضابطا سابقا للجيش الفرنسي، إزدراءه لقدماء المجاهدين الذين كان يرى بأنهم في أمس الحاجة لإعادة التأهيل، و محاباته لنظرائه من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، لذلك لم يستطع تطبيق مشروعه أمام معارضة الوحدات المرابطة عند الحدود و التي كانت تابعة في أغلبيتها للقاعدة الشرقية و للولايتين الأولى و الثانية. أنظر: محمد حربي، حياة تحد و صمود، المصدر السابق، ص303

[3] رغم احترافية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، إلا أن هيئة الأركان العامة لم تمنحهم المناصب القيادية، فقد كانت استراتيجيتها تتمثل في الاستفادة من خبرتهم فقط، حيث تم تعيينهم بالمكتب التقني و بمراكز التدريب، في حين عهدت قيادة مناطق العمليات للضباط القدامى أمثال الشاذلي بن جديد، عبد الرحمان بن سالم، صالح السوفي و غيرهم. أنظر: حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق،ص218

[4] إستلهمت هيئة الأركان العامة إيديولوجيتها من أفكار فرونز فانون، الذي يعتبر بأن الحرب الثورية تعتمد على طبقة الفلاحين و ترتكز على الجماهير المضطهدة تحت الحكم الاستعماري. أنظر: Ania Francos et J.P.Séréni, Un Algérien nommé Boumediène, P87

الحكومة المؤقتة الذي يلزمها بدخول الأراضي الوطنية في أجل أقصاه 31مارس1961 [1] و هو القرار الذي كان يشكل إحدى أهم نقاط الضعف بالنسبة لهيئة الأركان العامة، إلا أن هذه الأخيرة استطاعت الإفلات منه و ذلك من خلال توجيه أنظار المقاتلين نحو الحملة الدعائية التي شنتها ضد الحكومة المؤقتة بعد انطلاق مسار المفاوضات.

و قد تطورت الطموحات السياسية لقيادة الأركان العامة، عندما طالبت في ربيع 1961 بضرورة تعيين قيادة سياسية عليا للثورة، و ذلك بهدف وضع سلطة تعلو على الحكومة المؤقتة التي تضم خصومها السياسيين، كما كانت تحاول توسيع العضوية في المجلس الوطني للثورة لكي يشمل ضباط جيش الحدود[2].

هكذا إذن، استطاع هذا الجيل الجديد من الضباط العسكريين الذين لم تكن لديهم أي انتماءات سياسية قبل انطلاق الكفاح المسلح، من فرض وجودهم على الساحة الثورية، و بفضل كفاءتهم في التنظيم من جهة، و استغلالهم لنقاط ضعف قدامى العسكريين من جهة أخرى، تمكنوا من الصعود سريعا إلى قمة هرم جيش التحرير الوطني، و نصبوا أنفسهم حماة للشرعية الثورية التي كانت محل صراع بين القادة الفاعلين في الثورة.

3.2 ـ ضعف و انقسام الجهاز التنفيذي للثورة (لجنة التنسيق و التنفيذ و الحكومة المؤقتة):

إن ما يميز الثورة التحريرية الجزائرية، هي أنها تطورت و بشكل سريع، من مشروع ثوري تبنته فئة قليلة من الشبان الثوريين إلى حركة تحرير وطنية منظمة استطاعت أن تؤسس هيئات سياسية مؤقتة، و جهازا تنفيذيا كان له الدور الكبير في الحفاظ على خصوصية الثورة و حمايتها من أي وصاية خارجية من دول الجوار[3] و أقصد هنا الدور الفعال و الحضور الديبلوماسي الذي كان للحكومة المؤقتة في المحافل الاقليمية و الدولية، و الذي أكسب القضية الجزائرية المزيد من الدعم المادي و المعنوي.

---

[1] كان هذا القرار محرجا لقيادة الأركان العامة المصممة على البقاء في الخارج، فهي في حالة امتثالها للأمر ستدخل البلاد و تفقد بذلك السيطرة على جيش الحدود، و في حالة الرفض ستسيئ إلى سمعتها في أوساط الجنود لأنها ستظهر بمظهر الرافض للكفاح في الداخل. أنظر: صالح بلحاج، المرجع السابق، ص60

[2] عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص403

[3] كانت كل من تونس و المغرب يسعيان لجر الثورة نحو الحلول الاعتدالية. و ذلك بمحاولة الضغط على قيادة الثورة من أجل العدول عن تشكيل حكومة مؤقتة لصالح فكرة القبول بالمفاوضات مع الجمهورية الفرنسية الخامسة. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 362

لكن رغم هذا الدور الذي لعبه الجهاز التنفيذي للثورة(الحكومة المؤقتة) على الصعيد الخارجي، إلا أن حضوره على الصعيد الداخلي كان ضئيلا، فاستقرار الحكومة المؤقتة بالمنفى و من قبلها لجنة التنسيق و التنفيذ منذ 1957، جعلهما في شبه قطيعة عن مجريات الكفاح بالداخل، و هو الأمر الذي ولد نوعا من الصراعات بينها و بين الولايات الداخلية، و ربما الذي زاد في حدة هذه الصراعات هو ضعف الجهاز التنفيذي و انقسام أعضائه في معالجة مختلف القضايا التي تخص الثورة. و لعل المواجهة التي حدثت في المرحلة الانتقالية كشفت بوضوح عن عدم قدرة الحكومة المؤقتة على فرض نفسها كقيادة شرعية، و جعل مختلف الأطراف المتصارعة تتقيد بما تمليه قوانينها الخاصة، و عليه فمن بين الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة في صائفة 1962، كما يذهب إليه غالبية الباحثين و المؤرخين هو ضعف الجهاز التنفيذي(الحكومة المؤقتة) و فشله في المحافظة على سلطته، رغم أنه كان صاحب الشرعية غداة وقف إطلاق النار.

لقد كان تأسيس جهاز تنفيذي للثورة الجزائرية من بين المسائل الملحة التي فرضتها ظروف الكفاح. فاتساع نطاق الثورة و شموليتها، دفع بقادة الثورة إلى ضرورة التفكير في إيجاد هيئة تتكفل بالإشراف و التنسيق بين مختلف المناطق، و بالفعل كان من بين أهم قرارات مؤتمر الصومام هو إنشاء أول جهاز تنفيذي للثورة تحت تسمية لجنة التنسيق و التنفيذ. و في إطار تأديتها لمهامها، اصطدمت بالعديد من العقبات، أبرزها تلك المعارضة التي واجهتها من قبل أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة، و بعض المناطق الشرقية التي لم تحضر مؤتمر الصومام. و مثلما مر بنا سابقا، اضطرت هذه اللجنة، أمام الرد العنيف للمظليين بالعاصمة، إلى مغادرة الوطن في ربيع 1957 و الاستقرار بتونس.

إن المتتبع لمسار تطور الجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، من لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى إلى الحكومة المؤقتة الثالثة، يلاحظ بأن هذا الجهاز، لم يكن يشكل قيادة منسجمة لها كامل السلطات في اتخاذ القرارات، ففي غالب الأحيان كانت هذه القرارات تصدر عن فئة معينة داخل هذا الجهاز. فوسط لجنة التنسيق و التنفيذ الأولى[1]، لم يكن هناك توافق بين أعضائها، خاصة بين شخصيتي عبان رمضان و كريم

[1] كانت صلاحيات اللجنة مثلما أقرها مؤتمر الصومام واسعة و متعددة، فقد أوكلت إليها مهمة الاشراف الميداني على توزيع وحدات جيش التحرير الوطني و على الأجهزة السياسية و العسكرية للثورة، كما كانت لها صلاحيات تحديد المهام في الخارج على مستوى وفد القاهرة و فيديرالية جبهة التحرير بفرنسا. كذلك كانت للجنة التنسيق و التنفيذ لجان فرعية متعددة في مجالات الدعاية و الأخبار و الشؤون الاقتصادية.

بلقاسم[1]. و لعل الطريقة التي تم من خلالها الإعداد لأول دورة للمجلس الوطني للثورة، تبين بوضوح اللجوء نحو سياسة الإقصاء و اتخاذ القرارات من خارج المؤسسات[2].

و قد تجسدت هذه السياسة مباشرة بعد اجتماع القاهرة، من خلال التحالف الكبير للقادة العسكريين الثلاث، الذين أقدموا على إزاحة أهم منافس لهم و هو عبان رمضان في نهاية سنة 1957. و رغم ذلك، بقيت الانقسامات و التحالفات هي السمة البارزة داخل لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية المنبثقة عن اجتماع القاهرة[3]، حيث كانت منقسمة فيما بينها إلى ثلاث مجموعات، المجموعة الأولى تضم كريم مع أوعمران و محمود شريف. المجموعة الثانية تضم بوصوف مع بن طوبال. و المجموعة الثالثة تضم السياسيين عباس فرحات، لمين دباغين و عبد الحميد مهري[4].

في ظل هذه الظروف، كانت لجنة التنسيق و التنفيذ مطالبة بالإشراف على الولايات بالداخل و إمدادها بما تحتاجه من أسلحة و مؤن، و بإعادة تنظيم الوحدات المقاتلة عند الحدود، إلا أن لجوء القوات الاستعمارية إلى إنشاء خط موريس المكهرب عند الحدود الشرقية، أعاق هذه اللجنة في تأدية مهامها، فطفت على السطح مرة أخرى تلك الخلافات التي كانت بين الداخل و الخارج، حيث شهدت الولايات الداخلية في النصف الثاني من سنة 1958 أزمة تسليح خانقة دفعت ببعض القادة إلى التوجه نحو القواعد الخلفية في تونس و المغرب مرورا بالسدود المكهربة بحثا عن السلاح، مثلما فعل العقيد عميروش مثلا. أما عن الوحدات المتواجدة بالحدود، فرغم الجهود التي قام بها كريم بلقاسم من خلال إنشاء هيئات عسكرية

---

[1] بدأت العلاقات تتوتر بين الطرفين في أول اجتماع للجنة التنسيق و التنفيذ الذي انعقد في جويلية1957 بالخارج، حيث ندد عبان بطريقة و أسلوب بوصوف و نائبه بومدين في تسييرهما للولاية الخامسة واصفا إياهما بالدكتاتوريان، و هو الأمر الذي أثار غضب كريم بلقاسم و جعله يوجه تحذيرات متكررة لعبان. أنظر: Amar HAMDANI, KRIM BELKACEM, Le Lion des djebels, P195.

Mabrouk BELHOUCINE, Le Courrier ALGER- LE CAIRE 1954-1956, P63

[2] تتفق غالبية الدراسات على أن الفترة التي تم فيها الإعداد لدورة المجلس الوطني للثورة المزمع عقدها بالقاهرة في أوت 1957 قد تخللتها العديد من الاجتماعات المصغرة التي كان يخطط من خلالها القادة العسكريون الكبار لإقصاء بعض القادة السياسيين من الجهاز التنفيذي على رأسهم عبان رمضان، و في هذا الصدد يذكر جيلبار مينيي تفاصيل اجتماع غير رسمي وقع بضواحي العاصمة التونسية ضم كبار القادة العسكريين على رأسهم كريم، بن طوبال، بو صوف، أوعمران، محمود شريف و غيرهم. أنظر: Gilbert Meynier, Op.CIT, P341

[3] بعد اجتماع القاهرة تم توسيع العضوية في لجنة التنسيق و التنفيذ إلى تسعة أعضاء. لكن السلطات العليا كانت بأيدي كريم و بن طوبال و بوصوف، حيث تولى الأول مهام قيادة القوات المسلحة و الثاني مهام الداخلية، و الثالث الاستعلامات و الأخبار.

Amar HAMDANI, OP.CIT, P209

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص23

للإشراف على جيش التحرير الوطني، إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة بل ساهمت تجربته في ظهور بؤر توتر في العلاقات بين القادة العسكريين أصبحت فيما بعد من الأسباب الرئيسية لقيام حركات احتجاجية على الجهاز التنفيذي للثورة[1].

أمام هذه العقبات الميدانية، ركزت لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية نشاطها على تدويل القضية الجزائرية، خاصة بعد أحداث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري1958، حيث كان للوفد الجزائري حضور قوي في مؤتمر طنجة المنعقد ما بين 27 إلى 30 أفريل من نفس هذه السنة و الذي شجع قادة الثورة على تأسيس حكومة مؤقتة للثورة الجزائرية[2].

رغم الأهمية البالغة لتأسيس هذه الحكومة على الصعيد الدولي، إلا أن هذا الإجراء لم يغير شيئا في المجالات الأخرى، فمشكلة تسليح الداخل ظلت قائمة، و السلطة داخل هذا الجهاز بقيت تحتكرها نفس المجموعة، فالقطاعات الحيوية عادت للعقداء الثلاثة، القوات المسلحة لكريم و الداخلية لبن طوبال و الاتصالات العامة لبوصوف. كان هؤلاء يستمدون سلطتهم من رصيدهم التاريخي. و إن كانوا متحدين حول الاحتفاظ بالسلطة إلا أنهم كانوا منقسمين حول مسألة الزعامة، أي من يكون القائد الأول للجبهة. كان كريم يريد الزعامة لنفسه من منطلق أنه كان ضمن لجنة الستة، و كان بوصوف و بن طوبال يرفضان له ذلك، بحجة أن المؤسسين الحقيقيين للجبهة هم الحاضرون في اجتماع الإثنين و العشرين التاريخي و الذي كان كريم غائبا عنه[3].

من جانب آخر، كان السياسيون داخل الحكومة، منقسمين فيما بينهم، حيث كانت الخلافات على أشدها بين قدماء المركزيين و الأعضاء السابقين في حزب البيان، فالمركزيون كانوا من أشد المعارضين لتعيين فرحات عباس على رأس الحكومة، و هم ينتظرون الفرصة المواتية لإبعاده[4].

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 38 ، عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص183

[2] إسماعيل دبش، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 106 . 107.

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 34

[4] ذهب غالبية المؤرخين إلى أن تعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة كان بمثابة حل وسط للتنافس حول القيادة، خاصة بعد بروز طموحات كريم بلقاسم في ترؤسها. Gilbert Meynier, OP.CIT,P212، سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 90،

Yves Courriere ,l'heure des Colonels, P326

خلال سنة 1959 كانت الحكومة عاجزة عن التقرير و المبادرة، و الذي يثبت عجزها هو فشلها في حل أزماتها الداخلية، آخرها أزمة "عميرة علاوة[1]التي أدت إلى انسداد الحوار بين وزرائها مما دفعهم للاستنجاد بقادة الولايات، و قد كان العقداء الثلاثة هم أصحاب المبادرة في ذلك، خاصة كريم بلقاسم الذي كان يدعو لضرورة تأسيس قيادة تنفيذية للثورة و قد وجد الفرصة سانحة في ظل هذه الحادثة.

هكذا إذن، فوضت الحكومة المؤقتة كبار القادة العسكريين لحل أزماتها منهية بذلك مبدأ العمل من داخل المؤسسات. و قد التقى هؤلاء العسكريون في اجتماع العشرة التاريخي، الذي ناقش العديد من القضايا أبرزها أزمة الحكومة المؤقتة، حيث اقترح العقداء الثلاثة تشكيل لجنة تنفيذية تقوم مقام هذه الحكومة[2]، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق التجاوب من قبل غالبية المجتمعين[3]و بالتالي تم الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة الثانية في اجتماع المجلس الوطني للثورة ديسمبر. جانفي1960[4]و الإبقاء على فرحات عباس رئيسا لها[5].

رغم هذه الصفة التمثيلية، التي حازت عليها الحكومة المؤقتة من قبل الهيئة التشريعية للثورة، إلا أنها ظلت تعاني من الانقسامات، حيث شرعت العناصر المركزية بالتشكيك في قدرة فرحات عباس على مواصلة طريق التفاوض و التسوية السياسية . و من جهة أخرى، سعى العقداء الثلاثة إلى استعادة مكانتهم التي بدأت تتراجع على حساب قادة هيئة الأركان العامة، مستعملين في ذلك مختلف الأساليب التي زادت

[1]عمل علاوة عميرة مناضلا ضمن بعثة جبهة التحرير الوطني ببيروت. و كان من أشد المعارضين لتعيين فرحات عباس على رأس الحكومة، لذلك انطلق في كيل الاتهامات و الانتقادات لبعض أعضاء الحكومة، بعد فترة وجد نفسه خاضعا للاستجواب من طرف مصالح بوصوف، و بعد هذا الاستجواب وجد عميرة ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة. أكد عباس فرحات أن الحادث كان انتحارا إلا أن لمين دباغين الصديق الحميم لعميرة شكك في الأمر و طالب بفتح تحقيق في الحادث. و قد تأزمت العلاقات بين وزراء الحكومة المؤقتة، و استغلت مختلف الأطراف هذه الحادثة لتحقيق مآرب شخصية، على رأسهم كريم بلقاسم الذي استغل الوضع لخلافة عباس.

[2]أنظر محاضر إجتماع العشرة، المصدر السابق، جلسة 5 أكتوبر 1959.

[3]حاول العقداء الثلاثة فرض اقتراحهم على الجميع، أي إلغاء الحكومة المؤقتة و تعويضها بهيئة مصغرة شبيهة بلجنة التنسيق و التنفيذ، إلا أن اقتراحهم رفض و تعرضوا لانتقادات شديدة خاصة من طرف بومدين و لطفي و علي كافي. و من هنا يمكننا القول بأن اجتماع العشرة كان بمثابة انقلاب للعسكريين على أنفسهم.

[4]انعقد هذا الاجتماع بالعاصمة الليبية طرابلس، دامت مداولاته 33 يوما. و حسب وثيقة محاضره، فقد كان اجتماعا صاخبا طرحت خلاله مختلف القضايا الشائكة أبرزها قضية القيادة. خلال المناقشات وجهت انتقادات كثيرة لكريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، و بدا واضحا تراجع مكانة العسكريين التقليديين الذين كانوا يسيطرون على الوضع منذ 1957 على حساب جيل جديد من الضباط.

[5]كان كريم بلقاسم يطمح لرئاسة هذه الحكومة، لكن في ظل صراعه مع بن طوبال و بوصوف لم يكن في وسعه فعل ذلك. و يرى البعض بأن إعادة تثبيت فرحات عباس هو تحذير من غالبية أعضاء المجلس للعقداء الثلاثة الذين كانوا يصبون للسيطرة على القيادة. سعد دحلب، المصدر السابق، ص125.

في زعزعة مكانة و مصداقية الحكومة المؤقتة. و قد امتد هذا الوضع حتى إلى الوزراء المساجين، الذين انقسموا إلى فريقين، فريق يضم بن بلة، محمد خيضر و بيطاط، و فريق آخر يضم محمد بوضياف و حسين آيت أحمد.

بعد صعود المركزيين إلى رئاسة الحكومة المؤقتة عقب الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة في أوت 1961 و التي عينت بالإجماع بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة الثالثة، بقيت الانقسامات و التحالفات هي السمة البارزة داخل هذه الحكومة، خاصة بعد بروز طموحات هيئة الأركان العامة في تأسيس قيادة تنفيذية جديدة مكان الحكومة المؤقتة. و رغم محاولات رئيسها بن يوسف بن خدة الحفاظ على شرعيتها المستمدة من المجلس الوطني للثورة، إلا أنه لم يفلح في ذلك، واصطدم في المرحلة الانتقالية للثورة بمعارضة شديدة تمثلت في تحالف أحمد بن بلة، أحد أبرز وزراء هذه الحكومة، مع هيئة الأركان العامة. و هو التحالف الذي زاد في إضعاف الحكومة المؤقتة و تشتيت صفوفها، مثلما سنرى لاحقا.

الفصل الثاني

وقف إطلاق النار وبروز أطراف الأزمة

1 – توقيع اتفاقيات ايفيان و موقف هيأة الأركان العامة

2 – تقارب هيأة الأركان ومساجين الوفد الخارجي

1.2- تحالف هيأة الأركان و أحمد بن بلة

3– مساعي أطراف الصراع لدى الولايات بالداخل

1.3- مساعي هيئة الأركان العامة

2.3- مساعي الحكومة المؤقتة

مع توقيع اتفاقيات إيفيان و إعلان وقف إطلاق النار، بدأت العلاقات بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة تتخذ أبعادا جديدة من الخلافات، ففي الوقت الذي كانت الحكومة المؤقتة ترى نفسها بأنها صاحبة الشرعية خلال المرحلة الانتقالية، كانت هيئة الأركان العامة تخطط لكسب القادة المساجين المفرج عنهم، حيث استطاعت أن تعقد تحالفا مع أحمد بن بلة أحد أبرز المؤسسين التاريخيين. و عندما سعت للسيطرة على الولايات بالداخل اصطدمت بمعارضة الحكومة المؤقتة، التي كانت قد مهدت هي الأخرى لفرض شرعيتها على الداخل و كسب بعض الولايات إلى صفها، و من هنا بدأت تبرز الأطراف الرئيسية للأزمة.

1-توقيع اتفاقيات إيفيان و موقف هيأة الأركان العامة:

في المراحل الأخيرة للمفاوضات التي انتهت بتوقيع اتفاقيات ايفيان، كانت العلاقات بين هيأة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة قد وصلت إلى طريق مسدود. فإلى جانب الخلافات القديمة التي كانت بين الطرفين، شكلت قضية التفاوض مع فرنسا إحدى أهم نقاط الصراع و زادت في تعميق الخلافات خاصة مع مطلع 1962 حين بدأت تلوح في الأفق بوادر الاتفاق بين الحكومة المؤقتة و فرنسا.

وإن كانت السلطة هي جوهر الصراع بين الطرفين, ففي جريهم وراءها كانوا ينطلقون من مواقف ايديولوجية مختلفة. فهيأة الأركان العامة ترى بأن حل القضية الجزائرية يكمن أولا في إلحاق الهزيمة العسكرية بالجيش الإستعماري. وعليه فإن التفاوض مع العدو يعد تنازلا خطيرا و نوعا من الخيانة التي يجب التصدي لها[1] . أما الحكومة المؤقتة فترى في استحالة الحل العسكري بمفرده, و بناءا على ما نص عليه بيان أول نوفمبر في إمكانية قبول مبدأ التفاوض و السلم, فإن التفاوض يعد الحل الأمثل أمام الجزائريين و ذلك حتى لا تعطى لفرنسا فرصة توظيف الخلافات الداخلية لإجهاض الثورة[2]. و حسب ما ذهبت إليه معظم الدراسات[3] فإن هيأة الأركان العامة التي كانت تفضل الحل العسكري، لم تكن تعارض مبدأالسلم و

[1] محمد حربي, جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة و الواقع, المرجع السابق, ص 234

[2] بن يوسف بن خدة, اتفاقيات ايفيان، المرجع السابق، ص26

[3] أنظر إلى كل من : محمد حربي, الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص240، صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة 1962.1965، ط1 ، دار قرطبة، الجزائر 2006، ص61،

التفاوض[1] لكنها كانت تريد الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة لوضعها على كرسي الاتهام فتبدو هي في نظر الشعب الجزائري المدافع الوحيد عن تطلعاته الوطنية. هذا من جهة, و من جانب آخر كان بومدين و جماعته يرون بأن أي نجاح ديبلوماسي للحكومة المؤقتة سيمدها بدعم شعبي, و هو ما سيقطع الطريق أمامهم للظفر بالسلطة. و عليه فإن قضية المفاوضات قد زودت هيأة الأركان بفرص أكبر لمهاجمة الحكومة المؤقتة منذ أن بدأت الاتصالات الأولى في مولان جوان 1960 إلى التوقيع على اتفاقيات ايفيان في مارس 1962, حيث انتقدت الأسلوب الذي اتبعته هذه الأخيرة في إدارة المفاوضات.و شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لإجرائها[2] و نسبت إليهم النية في إبرام سلام مع فرنسا يتنافى مع السيادة الوطنية، و يؤدي إلى حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا، مؤكدة على ضرورة حسم المسائل الداخلية قبل الدخول في المفاوضات[3]. و هي تقصد تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة المؤقتة بشأن السلطة على الولايات، لأن إقرار سلطتها على هذه الأخيرة معناه أنها ضمنت لنفسها السلطة في الجزائر المستقلة[4]، فهي كانت تطمح إلى توحيد جيش الحدود و الولايات ضمن قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني متميزة عن الحكومة المؤقتة و مقيمة عند الحدود[5].

---

[1] في شهادة بلعيد عبد السلام أثناء حواره مع علي الكنز و محفوض بانون، يقول بأن المفاوضات مع الفرنسيين كانت من أهم عوامل تغذية الأزمة بين الحكومة المؤقتة و هيأة الأركان. فقد كان بومدين و رفاقه يخشون أن يؤدي أي اتفاق مع الفرنسيين إلى إبراز دور خصومهم لا سيما العسكريين الثلاث (كريم، بن طوبال، بوصوف) واحتمال استغلال هذا الدور لكسب مواقع على حسابهم. لذا كان بن خدة متخوفا من استئناف المفاوضات، لكن بومدين يسر له سبيل الخروج من هذا المأزق، حيث قال له بصريح العبارة : "... إذا وجدت الفرصة مواتية للتفاوض فلا تتردد فإذا توصلتم إلى اتفاق من المحتمل أن ننقد بعض بنوده لكن هذا لايعني أننا نرفضه ، فنحن لسنا أطفالا..."

Mahoud Bennoune, Ali El-Kenz, Le Hasard et l'Histoire, Entretiens avec Belaid Abdesselam, Tome1, Enag Editions, Alger1990, P176

[2] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص61

[3] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 236

[4] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص63

[5] نوقشت قضية إيجاد قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني في اجتماع العشرة الذي انعقد نهاية سنة 1959 واستمرت جلساته لمدة ثلاثة أشهر . و هو يعتبر من بين الإجتماعات الحاسمة في الثورة التحريرية. وإن كان الهدف الرئيسي من عقده هو النظر في أزمة الحكومة المؤقتة و محاولة إيجاد حل لها من طرف العسكريين العشرة (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بو صوف، لخضر بن طوبال، هواري بومدين، محمدي سعيد، اعبيدي الحاج لخضر، علي كافي، العقيد لطفي، صادق دهيلس، سعيد يازوران) إلا أن جلساته الطويلة تجاوزت هذا الهدف و طرحت عدة قضايا و أفكارا معظمها تتعلق بمسألة القيادة. وقد بدا واضحا طموح بومدين في جعل هيأة الأركان تحتفظ بالسلطتين العسكرية و السياسية معا، كما اقترح في إحدى مداخلاته ضرورة تأسيس قيادة قادرة على الإعداد لمرحلة ما بعد الحرب. أنظر إلى جلستي يومي 13 و 14 أكتوبر لاجتماع العشرة، الأرشيف الوطني الجزائري

هذا ما يفسر انسحابها من الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس في أوت 1961 حين تم رفض الإقتراح الذي تقدم به بومدين لأعضاء المجلس والقاضي بإيجاد هيأة تعين الحكومة المؤقتة و تشرف على نشاطاتها تتألف من القادة الثلاثة لهيأة الأركان يضاف إليهم العسكريون الثلاثة في الحكومة المؤقتة و يكون مقرها عند الحدود[1].

إذن فدخول الحكومة المؤقتة في المفاوضات مع فرنسا يعد عقبة في طريق هيأة الأركان لتحقيق طموحاتها. لأن وجود المفاوضات كان معناه احتمال نجاحها عاجلا أم آجلا، و هذا بدوره يطرح مسألة السلطة و الأشخاص الذين سيشرفون على إبرام التسوية التي قد تؤدي إليها، و هؤلاء الأشخاص سيكونون في موقع متقدم لممارسة السلطة بعد الاستقلال بصفتهم الممثلين الشرعيين للجزائريين.

لذلك ترافقت الاتصالات الأولى مع الحكومة الفرنسية بتزايد الانشقاق بينها و بين هيأة الأركان[2] فبعد محادثات مولان التي جرت بين 25 و 29 جوان 1960، تعرضت الحكومة المؤقتة و رئيسها آنذاك فرحات عباس لانتقادات شديدة من طرف بومدين و رفاقه الذين عابوا عليها الانفراد بالمبادرة و عدم استشارة الأطراف الأخرى[3].

و رغم إلتزام الحكومة المؤقتة بضرورة إشراك ممثلين عن هيأة الأركان في المفاوضات الرسمية التي ستجرى بإيفيان في ماي 1961، إلا أن هذه الأخيرة تماطلت في الرد و اشترطت بأنها لن تقوم بتلبية طلب الحكومة إلا إذا تلقت أمرا مكتوبا في الموضوع[4]. و بذلك تطورت الخلافات بين الطرفين وازدادت لهجة هيأة الأركان حدة، حين اتهمت وزراء الحكومة المؤقتة بابتعادهم عن مبادئ الثورة، و بأنهم أصبحوا بيروقراطيين أكثر منهم وطنيين[5]. وحسب رضا مالك الناطق الرسمي للوفد الجزائري ، فإن هيأة الأركان قد رفضت إجراء المفاوضات على الأراضي الفرنسية، و اعتبرت قبول الحكومة المؤقتة بهذا الأمر يعد تنازلا خطيرا، كما اتهمت هذه الأخيرة بالتخلي عن شرط الاستقلال المسبق حين وافقت على تقرير المصير.

---

[1] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، ص46 .47

[2] Gilbert Meynier, OP.CIT, page 225

[3] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، مطابع عمار قرفي(باتنة) الجزائر(بدون تاريخ)، ص 25

[4] محمد حربي، حياة تحدي و صمود، مذكرات سياسية1945.1962، ت: عبد العزيز بوباكير و علي قسايسية، دار القصبة، الجزائر 2004، ص377

[5] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص476

لذلك فعند تلقي قايد أحمد أمر المشاركة مع زميله علي منجلي كان جوابه في النهاية "....إنني أطيع لكنني لا أشارك الرأي...."[1]. من خلال هذا الرد نستخلص بأن هيأة الأركان لا تعارض مبدأ التفاوض إلا أنها لا تتحمل المسؤولية فيما سينجر عن هذه المحادثات، و هي بذلك تريد وضع الحكومة المؤقتة على محك الانتقاد . و قد كان لحادثة الطيار الفرنسي الأثر الكبير في تعميق الخلافات بين الطرفين. و تتلخص هذه الحادثة في قيام قوات هيأة الأركان بإسقاط طائرة فرنسية بالحدود الشرقية و أسر طيارها. و بما أن الحادث وقع فوق الأراضي التونسية، فقد تدخلت الحكومة الفرنسية لدى حكومة بورقيبة تطالبها بإعادة الطيار، فتدخلت هذه الأخيرة بدورها لتطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة بذلك. وأمام إصرار هيأة الأركان على عدم إطلاق سراح الأسير، قامت حكومة تونس بفرض حصار تمويني على الحدود[2].

تجاه هذا الوضع المستعصي، اجتمع كل من بوصوف وزير التسليح و الاتصالات و بن طوبال وزير الداخلية مع بومدين على انفراد. و بعد ساعات من النقاش تنازل هذا الأخير و سلم الأسير[3]. و للتعبير عن رفضهم لسياسة الحكومة المؤقتة و مواقفها، قدم كل من بومدين وقايد أحمد و علي منجلي استقالتهم يوم 15جويلية1961[4]. أرفقوها بمذكرة مطولة[5] إلى رئيس الحكومة المؤقتة، طرحوا من خلالها جميع الأسباب و الوقائع التي أدت بهم إلى إصدار هذا القرار. مبرزين بأن توقيف مهامهم من قيادة الجيش لا يعني هروبا من المسؤولية. بل هو يكشف بوضوح عن الأخطاء الخطيرة المرتكبة باسم الثورة و المتمثلة في روح التعصب و اللامبالات متهمين في دلك الحكومة المؤقتة بضعفها و التوائها في اتخاذ القرارات المصيرية و ببروز الطموحات الشخصية بين أعضائها و التي أدت إلى إنكار المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الثورة و هو الجماعية. و في الأخير طلب أعضاء هيأة الأركان من الحكومة المؤقتة ضرورة إشراك جميع

[1] رضا مالك، تاريخ المفاوضات السرية1962.1956 ،ت: فارس غصوب، دار الفارابي، لبنان و المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر2003 ، ص161.160

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص260

[3] يروي الرائد عز الدين أحد نواب بومدين في قيادة الأركان، تفاصيل حادثة الطيار الفرنسي في شهادة قدمها لجريدة الخبر يوم 3جويلية2012

[4] محمد حربي، حياة تحد و صمود، المصدر السابق، ص377

[5] أنظر إلى نص هذه المذكرة المنشور بكتاب أرشيف الثورة الجزائرية لمحمد حربي، ص332.322

أعضاء المجلس الوطني للثورة و المساجين الخمسة في مختلف القضايا المطروحة[1].

بعد استلامه لهذه المذكرة، رفض فرحات عباس الاستقالة، مشيرا إلى أن الوضع العسكري لا يسمح بأي تراجع. لكن أعضاء هيأة الأركان اعتبروا قرارهم هذا لا رجعة فيه و رحلوا جميعا إلى ألمانيا[2]. ولكي يضمنوا ولاء أكثر من 20 ألف مقاتل عمدوا إلى تشكيل قيادة بالوكالة تضم كلا من عبد الرحمان بن سالم، موسى بن أحمد، و عبد العزيز بو تفليقة[3].

بهذه الاستقالة إذن، انسحب العضوين الممثلين لهيأة الأركان من الوفد المفاوض الذي كان بصدد دخول جولة جديدة من المحادثات في لوغران يوم 20 جويلية 1961[4]. و رغم استقالتهم، إلا أن بومدين و رفاقه كانوا حاضرين بقوة في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة التي انعقدت في شهر أوت 1961 و التي كان في جدول أعمالها موضوعان أساسيان هما المفاوضات و مسألة القيادة[5].

فبعد أن قدم فرحات عباس استراتيجية حكومته "..خوض الحرب كما لو أنها وحدها ستتيح لنا الانتصار، و القيام بالعمل الديبلوماسي كما لو أنه وحده سيسمح لنا بتحقيق أهداف معركة الشعب الجزائري..." و تقريرا عن سير المفاوضات الرسمية في ايفيان يعد اعترافا عمليا بالحكومة المؤقت، ثم قدم أسباب قطع الحوار في لوقران[6]، حتى انتصب كل من علي منجلي و قايد أحمد متهمين الحكومة بالميوعة و الانحراف[7]. أما بومدين فقد طالب كريم بلقاسم بتقديم شرح مفصل عن آفاق المحادثات مع فرنسا[8] و ذلك بهدف إضعاف هذا الأخير إلا أن الأغلبية في المجلس كانت تدافع على ضرورة

---

[1] المصدر نفسه، ص331

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص258

[3] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص236

[4] Gilbert Meynier, OP.CIT, P627

[5] أنظر إلى وثيقة محاضر هذا الاجتماع بالأرشيف الوطني الجزائري، Fiche N° 30

[6] رضا مالك، المصدر السابق، ص218،219

[7] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص236

[8] رضا مالك، المصدر السابق، ص219

الوصول إلى تسوية[1]. و بذلك فشلت محاولة هيأة الأركان في اجهاض مشروع التفاوض. و كان فشلها الكبير عندما لم تستطع فرض تصورها حول مسألة القيادة و القاضي بتوحيد الجيش الخارجي و الولايات تحت سلطة عليا يكون مقرها عند الحدود. لأن أهم نقطة أثيرت في الجلسات المخصصة لمناقشة قضية القيادة هي ضرورة دخول القيادة إلى داخل الوطن[2]، و هو الأمر الذي كانت ترفضه هذه الهيأة، وبذلك اختارت الانسحاب مرة أخرى، حيث غادر أعضاؤها المجلس (بومدين، منجلي، قايد أحمد) ما عدا الرائد عز الدين[3] و التجأوا مرة أخرى إلى ألمانيا خشية توقيفهم، ثم التحقوا بتونس و استأنفوا رغم استقالتهم قيادة الجيش الذي كان يتبنى أطروحاتهم[4]. في حين تواصلت أشغال الدورة و اختتمت بتعيين حكومة جديدة يرأسها بن يوسف بن خدة مكان رئيسها السابق فرحات عباس[5] ، حيث عادت وزارة الشؤون الخارجية المكلفة بملف المفاوضات إلى سعد دحلب[6] بدل كريم بلقاسم الذي تولى بدوره وزارة الداخلية[7].

و هكذا لم يستطع المجلس الوطني للثورة، رغم جلساته المطولة، من حل الأزمة بين الحكومة المؤقتة و هيأة الأركان، فابتداءا من شهر سبتمبر1961 انطلقت جولة ثانية من الصراع بين الطرفين، و ذلك عندما حاولت الحكومة المؤقتة تجزئة قيادة الجيش إلى قيادتين، واحدة بمراكش و أخرى بتونس، لكنهافشلت

[1]محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص236

[2]في جلسة يوم 19 أوت، أرجع كل من علي كافي، عمر أوصديق، عمار بن عودة و الرائد عز الدين أسباب الخلافات بين قادة الثورة في الداخل و نظرائهم في الخارج إلى سنة 1957 حين استقرت لجنة التنسيق و التنفيذ بالخارج و تبعتها الحكومة المؤقتة، لذلك اقترحوا ضرورة دخول القيادة و استقرارها بأرض الوطن. أنظر إلى محاضر جلسات المجلس الوطني للثورة دورة أوت 1961، Fiche N°30

[3]اعتبر الرائد عز الدين في شهادته بأن هيأة الأركان قد ذهبت بعيدا في معارضتها للحكومة المؤقتة، لذلك رفض الانسحاب من الإجتماع، و كان من مناصري فكرة العودة إلى أرض الوطن. أنظر إلى نص هذه الشهادة بجريدة الخبر 3جويلية2012 .

[4]محمد حربي، حياة تحد و صمود، المصدر السابق، ص 379

[5]تعرض فرحات عباس في هذه الدورة لانتقادات عديدة، حيث اتهم بالضعف و روح الإصلاح، خاصة من طرف المركزيين على رأسهم بن خدة، و من طرف المؤسسين للفاتح من نوفمبر على رأسهم كريم بالقاسم الذي اشترط بأنه سينسحب من الحكومة إذا ما أعيد تعيين عباس. أنظر إلى رضا مالك، المصدر السابق، ص 223

[6]كان سعد دحلب العضو السابق في لجنة التنسيق و التنفيذ، يحضى باحترام غالبية أعضاء المجلس بما فيهم قائد هيأة الأركان، حيث كان يشكل رفقة بن خدة قيادة سياسية متجانسة تقود التفاوض إلى نهايته و تعقد اتفاقا لوقف إطلاق النار. أنظر للمصدر نفسه، ص 222

[7]كان كريم بالقاسم يطمح لمنصب رئيس الحكومة، إلا أنه رفض من قبل غالبية أعضاء المجلس خاصة من طرف قيادة الأركان

أمام معارضة ضباط الجيش، الذين لم يمتثلوا لأوامرها وظلوا متمسكين بالطاعة لقادتهم السابقين في هيئة الأركان العامة[1].

بعد هذا الفشل، سعت الحكومة إلى جعل الولايات تقطع علاقتها مع هيأة الأركان. و في نفس الوقت عرضت على النقيب موسى بن أحمد منصب القيادة العامة للجيش[2]. و إن نجح هذا الأخير في إثارة معسكر الدار البيضاء على الهيأة، إلا أن قوة هذه الأخيرة و انضباطها حالا دون استتباب الأمر للحكومة المؤقتة، التي أصبح موقفها سيئا أمام الضباط الذين اتهموها بانتهاك الشرعية[3].

بعد هذه الأحداث، بدا واضحا الإنفصال التام لهيأة الأركان عن الحكومة المؤقتة، و عجز هذه الأخيرة في بسط سيطرتها على الجيش، مثلما يؤكده لنا التقرير[4] المرسل من طرف أعضاء مكتب المجلس الوطني للثورة[5] إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 28نوفمبر1961، و الذي نددوا من خلاله بتأخر الحكومة في تطبيق قرارات الدورة الرابعة للمجلس، خاصة فيما يتعلق بتعزيز جيش الداخل بالأسلحة و المال و الإطارات. و في آخر هذا التقرير انتهوا إلى القول بأن الحكومة لم تعد تسير عمليا جيش التحرير الوطني و نفوذها على باقي الجهاز في الخارج ليس أقل مما كان عليه في الماضي. لذلك ناشدوها ضرورة ممارسة سلطتها على جميع أجهزة الثورة، محملينها كامل المسؤولية في ذلك[6].

من جهته ندد أوعمران كذلك، في رسالة بعث بها إلى مكتب المجلس الوطني للثورة في نفس هذا الشهر، بالخلافات الحادة القائمة بين القادة، و بالبيانات الاصلاحية للحكومة المؤقتة، التي رأى بأنها خروج عن قرارات اجتماعات المجلس الوطني للثورة سنوات 1959، 1960، .1961[7]

---

[1] إلتزم ضباط جيش الحدود بتأييدهم المطلق لقادتهم في هيأة الأركان، فبعد استقالة هذه الأخيرة قام ضباط الحدود الغربية بتحرير مذكرة نددوا من خلالها بسياسة الحكومة المؤقتة. و نفس العمل قام به نظراءهم في الحدود الشرقية و الذين طالبوا بعودة بومدين على رأس قيادة الأركان. أنظر إلى مذكرات الشاذلي بن جديد، المصدر السابق ، ص 160

[2] محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة و الواقع، ص238 ، و لمعرفة المزيد حول قضية موسى بن أحمد، إرجع لشهادة هذا الأخير على موقعه الخاص المدعم بوثائق:http://www.commandant-moussa.com و انظر كذلك للملحق رقم (2)

[3] أنظر إلى نص المذكرة التي رفعها ضباط الحدود الغربية بعد استقالة هيأة الأركان العامة، منشورة في شكل ملحق ببحثنا الآنف الذكر ص187-194

[4] نص هذا التقرير منشور بمذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص274-278

[5] يضم هذا المكتب كلا من محمد الصديق بن يحي، علي كافي، عمر بوداود

[6] علي كافي، المصدر السابق، 278

[7] أنظر إلى نص هذه الرسالة منشور بمذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص280

رغم هذه التنديدات، لم تستطع الحكومة المؤقتة فرض نفوذها على الجيش. فمع مطلع 1962 جعلت هيأة الأركان من نفسها قيادة موازية لها في تونس[1] و خوفا من تعريض مسار المفاوضات للخطر، خاصة بعد استئناف المحادثات مع فرنسا، لم تستجب الحكومة المؤقتة لمساعي كريم بالقاسم في جعل مجلس الوزراء يتخذ عقوبات ضد الهيأة[2].

فبعد توقف الاتصالات في لوغران بسبب قضية الصحراء واتخاذ الوفد الجزائري لمبادرة الانسحاب، استأنفت المحادثات في مدينة بال السويسرية يوم28 أكتوبر1961 . ثم تلاها لقاء دحلب جوكس في9 ديسمبر1961 و الذي أكد فيه وزير الخارجية سعد دحلب على استحالة التفكير في وقف اطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جدية. وأخيرا تقاربت وجهات النظر بين الطرفين في محادثات ليروس من11 إلى19 فيفري1962، فتم تحرير النصوص التي تتضمن أسس الاتفاق المقبل في ايفيان[3] للمصادقة عليها. و بطبيعة الحال لن يصادق الوفد الجزائري ما لم يعرض الإتفاق على المجلس الوطني للثورة، باعتباره الهيأة السياسية العليا المخولة بالنظر في قضايا السلم و التفاوض مع العدو. وعليه قامت الحكومة المؤقتة بدعوة هذا الأخير لاجتماع طارئ بطرابلس دام من 22 إلى27 فيفري1962[4].

حسب سعد دحلب[5] مقرر جلسات هذا الاجتماع، فإن غالبية أعضاء المجلس استحسنوا فكرة السلام و وقف اطلاق النار وصادقوا على ما نصت عليه الاتفاقيات بما فيهم القادة المساجين[6] إلا أن أعضاء هيأة الأركان عارضوا هذه التسوية . حيث برر بومدين هذه المعارضة في النقاط التالية:

---

[1]محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص239

[2]محمد حربي، حياة تحدي و صمود، المصدر السابق، ص380

[3]للاستزادة حول تفاصيل المحادثات الجزائرية الفرنسية و نصوص الاتفاقيات بين الطرفين. أنظر : رضا مالك، الجزائر في ايفيان، المرجع السابق. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، المرجع السابق. سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، المصدر السابق.

[4]محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص241

[5]سعد دحلب، المصدر السابق، ص150

[6]قبيل الدعوة لهذا الاجتماع، انتقل كل من بن طوبال و كريم بالقاسم إلى سجن أولنوى لعرض شروط التفاوض على القادة المساجين (أحمد بن بلة، محمد بوضياف، آيت أحمد حسين، محمد خيضر، رابح بيطاط) و قد نال موافقة هؤلاء على النصوص الأساسية للإتفاق. أنظر : رضا مالك، المصدر السابق، ص، 256 . و في الشهادة التي قدمها بن بلة لأحمد منصور يقول:"...نحن وافقنا على الإتفاق و أقررنا به ، لكني شخصيا لم أكن موافقا على كل البنود، لكني وافقت في ذلك الوقت حرصا على الصالح العام الذي كان يقتضي ذلك..." أنظر: أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت،ص 171

. تنقية الأجواء الداخلية قبل الدخول في المحادثات مع فرنسا؛

. كانت هيأة الأركان بعيدة عن مجريات هذه المحادثات؛

. ترفض الهيأة أن يكون تقرير المصير من صنع الفرنسيين؛

. نص الاتفاقيات غير كامل و غير كاف[1].

بالإضافة إلى هذه الملاحظات طالبت الهيأة بضرورة حضور مناضل خبير بالشؤون الاقتصادية لمناقشة المسائل المتعلقة بالبترول و شروط استغلاله من طرف الفرنسيين، فكان لها ذلك عندما كلف خليفة لعروسي بهذه المهمة. ورغم محاولة هذا الأخير تبيان نقاط الضعف حول هذه المسألة، إلا أنه لم يستطع إقناع أعضاء المجلس[2] فكان التصويت بالأغلبية لصالح مشروع التفاوض، ما عدا أربعة أصوات كانت معارضة و تتمثل في صوت كل من بومدين، منجلي، قايد أحمد و مختار بوعيزم عضو مجلس الولاية الخامسة[3].

حسب محمد حربي، فإن موقف هيأة الأركان من اتفاقيات ايفيان كان مرتبطا بخلافها مع الحكومة المؤقتة أكثر من ارتباطه بمحتوى تلك الاتفاقيات[4]، فهيأة الأركان بحكم موقعها كانت تعلم استحالة تحقيق الانتصار العسكري في الميدان إلا أنها أرادت توظيف التنازلات التي ستقدمها الحكومة المؤقتة للجنرال ديغول من أجل إضعافها و التشكيك في نواياها و من ثمة إظهار نفسها بمظهر المدافع الوحيد عن مصالح الشعب و الوطن[5].

قبيل وقف إطلاق النار شنت هيأة الأركان حملة دعائية ضد الحكومة المؤقتة قادها الرائد أحمد قايد من مركز تدريب الإطارات بملاق، حيث أدان إتفاقيات ايفيان و وصفها بأنها مصالحة مخجلة على

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 296

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص151

[3] انظر الى شهادة الرائد عز الدين، المصدر السابق

[4] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص241

[5] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص84

حساب الثورة، ثم دعا إطارات جيش التحرير إلى عدم القبول بهذا الإذلال، لأن الشعب في اعتقاده سيطالب الجيش بالحساب و لن يطالب سياسيي الفنادق الضخمة ويقصد بذلك وزراء الحكومة المؤقتة[1].

وفي هذا الصدد يقول الشاذلي بن جديد في مذكراته بأن هيأة الأركان قامت و منذ شهر فيفري بحملة تحسيسية[2] في صفوف جيش الحدود أبرزت من خلالها مخاطر الاتفاقيات و نتائجها الوخيمة على مستقبل البلاد، و حسب الشاذلي دائما، فإن تلك الحملة كانت مدروسة بدقة و وفق استراتيجية تهدف إلتقديم الحكومة المؤقتة في صورة المتخاذل و في الوقت نفسه تبيان الأطماع الاستعمارية الجديدة للأوساط الحاكمة في فرنسا. و بالموازاة مع ذلك لم تتوقف الفيالق المرابطة على طول الحدود من مهاجمة الخطوط المكهربة، و كان ذلك رسالة واضحة لفرنسا و للحكومة المؤقتة بأهمية و دور الجيش[3]. و إن اعترف الشاذلي ضمنيا بالحملة الدعائية(التحسيسية)، لهيأة الأركان ضد الحكومة المؤقتة و التي أنكرها الكثير من قادة و ضباط جيش الحدود كخالد نزار مثلا[4] إلا أنه قدم مبررات هذه الحملة من خلال نقده لبعض بنود اتفاقيات إيفيان خاصة ما يتعلق بالتنازل على قواعد عسكرية في المرسى الكبير و عين يكر، شروط التعاون مع المحتل السابق ووضعية الأقلية الأوربية[5] وقد ذهب خالد نزار إلى القول في مذكراته بأن هيأة الأركان كان بإمكانها، لو استمرت الحرب، أن تحطم كل المنشآت العسكرية التي كانت متواجدة في مثلث القالة ، عنابة ، سوق اهراس، و بذلك تضعف العدو في الميدان و تجعله يدخل المفاوضات من موقع المنهزم[6].

لكن بالنظر إلى معطيات تلك المرحلة التاريخية و واقع الكفاح بالداخل، فإن مسألة إضعاف العدو من وراء السدود المكهربة يبدو أمرا في غاية الصعوبة. و عليه فإن اعتراض هيأة الأركان على مشروع المفاوضات و دعوتها لتأجيله، ثم انتقاداتها اللاذعة لمحتوى اتفاقيات ايفيان لم تكن سوى مناورة كانت تهدف من ورائها إلى إضعاف الحكومة المؤقتة واستقطاب القاعدة الشعبية بالداخل.

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص477

[2] أطلق الشاذلي على هذه الحملة مصطلح " تحسيسية " لكنها كانت في حقيقة الأمر حملة دعائية واسعة

[3] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص173.172

[4] مذكرات خالد نزار، المصدر السابق، ص47

[5] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص173

[6] مذكرات خالد نزار، المصدر السابق، ص49

2- تقارب هيئة الأركان و مساجين الوفد الخارجي:

لم يكن القادة المساجين بالسجون الفرنسية بمنأى عن التطورات الحاصلة على الساحة الثورية خاصة ما يتعلق بالأزمة الداخلية بين الحكومة المؤقتة و هيئة الاركان. و بحكم الوزن التاريخي الذي كان يتمتع به هؤلاء المساجين خاصة شخصيتي أحمد بن بلة و محمد بوضياف، فإن إقحامهم في هذه الأزمة كان الهدف الرئيسي الذي سعت إليه هيئة الأركان العامة.

فبعد تقديم استقالتها في جويلية1961، قامت الهيأة بإرسال نسخة إلى القادة المساجين بهدف تحكيمهم في صراعها مع الحكومة المؤقتة. إلا أن هؤلاء قدموا جوابا يتسم بالحكمة و الحذر، حيث طلبوا من هيأة الأركان بأن تتراجع عن استقالتها و أن تطرح انشغالاتها امام الهيآت العليا للثورة. وأضافت الرسالة المؤرخة في 25جويلية1961 :"...مهما كانت انتقاداتكم للحكومة المؤقتة مبررة، فلا يجوز في هذه الظروف الراهنة أن تتجاوز الإنذار بالخطر القادر على تدارك وضع بدلا من أن يزيد في ترديه..."[1].

في هذا الاطار تتفق معظم الشهادات و الدراسات[2] على أن افتقار هيئة الأركان العامة للشرعية التاريخية[3] كان الدافع الرئيسي لسعيها لدى القادة المساجين لكسب تحالفهم و من ثمة تقوية مواقفها أمام الحكومة المؤقتة، مستغلة بذلك علاقات التوتر و عدم الرضا التي كانت بين هذه الحكومة و القادة المساجين، ففي الرسالة التي بعث بها هؤلاء إلى المجلس الوطني للثورة في دورته المنعقدة خلال شهر أوت سنة 1961، وردت العديد من الملاحظات و الانتقادات لأداء الحكومة المؤقتة خاصة فيما يتعلق بقضية إشراكهم في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تخص مصير و مستقبل الثورة[4].

---

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص245،246

[2] رياض الصيداوي، صراعات النخب، المرجع السابق.رابح لونيسي،الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين،المرجع السابق ،ص53، 54 الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر2008، 276

[3] لم يناضل هواري بومدين في الحركة الوطنية، التحق بالثورة في المغرب سنة 1956 قادما اليها من القاهرة في مهمة كلفه بها أحمد بن بلة و تتمثل في مرافقة شحنة من الأسلحة المصرية. أما علي منجلي فكان من مناضلي حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و التحق بجيش التحرير بعد 20 أوت 1955، في حين كان قايد أحمد عضوا سابقا في قيادة حزب الاتحاد الديمقراطي.

[4] أنظر الى نص هذه الرسالة ، الملحق رقم 3

وقد بدأت أولى مساعي هيئة الأركان في الاتصال بهؤلاء القادة المساجين مع نهاية 1961، عندما زارهمأحد معاوني بومدين و هو عبد العزيز بوتفليقة[1] الذي كلف بمهمة عرض تفاصيل الأزمة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة و تقديم اقتراحات الهيئة لحلها[2].

وحسب غالبية شهادات[3] الذين كانوا على علاقة مباشرة بالأحداث فان هيئة الأركان كانت تراهن على شخصية محمد بوضياف لما يتمتع به من رصيد تاريخي ثري خاصة الدور البارز الذي قام به في الإعداد للفاتح من نوفمبر ويتمتع بشرعية أكبر من كريم بالقاسم عدوها اللدود[4] إلا أن بومدين غير وجهته في نهاية المطاف وفضل التحالف مع بن بلة.

و في تقديم تفسيراتهم حول هذا التغيير إختلفت الشهادات، فأحمد طالب الإبراهيمي، الذي كان مقربا من المساجين، يعزو الأسباب إلى رفض بوضياف لعرض التحالف لأنه كان في اتصال مع كريم بالقاسم و لم يكن يريد الطعن في شرعية الحكومة المؤقتة التي كان عضوا فيها[5]. نفس الأسباب تقريبا قدمها محمد حربي، حيث ركز على مسألة تحالف بوضياف مع كريم لسد الطريق أمام بن بلة[6] أما عيسى بوضياف فيرجع أسباب رفض أخيه لهذا التحالف، إلى أن هذا الأخير كان يخشى التحالف مع العسكريين، و عندما علم بن بلة بهذه الاتصالات سعى لنسج علاقة مع هيئة الأركان، مشيرا إلى أن بومدين ظل يفضل التحالف مع بوضياف حتى بعد إطلاق سراحه[7] وحسب شهادة علي كافي، فقد كان لعبد العزيز

---

[1] زار بوتفليقة القادة المساجين بشكل سري تحت إسم مستعار و هو إدريس بو خرط، و كان ذلك في ديسمبر 1961. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 282. كما ينقل رضا مالك تفاصيل هذه الزيارة من لقاء أجراه مع عبد العزيز بو تفليقة في 13 جوان 1989. أنظر: رضا مالك، المصدر السابق، ص245.247

[2] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص244

[3] أنظر: مذكرات كافي، ص282، مذكرات الزبيري، ص276، مذكرات أحمد طالب الابراهيمي، ص134. و نشير هنا إلى الاتصالات المبكرة التي كانت بين بومدين و بوضياف في الفترة من 1960-1961، من خلال الرسالة التي بعث بها بومدين لبوضياف لعرض تحالفه عليه و التي أشار إليها كل من أحمد طالب الابراهيمي و عيسى بوضياف. أنظر أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري، ج1 أحلام و محن 1932 . 1965، دار القصبة، الجزائر 2006، ص134، و عيسى بوضياف في شهادته للخبر الأسبوعي المنشورة بكتاب محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر2010، ص81

[4] محمد حربي، حياة تحد و صمود، المصدر السابق، ص378

[5] الإبراهيمي، المصدر السابق، ص134،135

[6] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص243

[7] أنظر شهادة عيسى بوضياف، المصدر السابق، ص81

بوتفليقة دور كبير في جعل بومدين يغير تحالفه من بوضياف إلى بن بلة، حين وصف الأول بالصارم و العنيد[1].

فمن خلال قراءتنا لتفاصيل اللقاء الذي جمع بين عبد العزيز بو تفليقة و القادة المساجين، و الذي نقله رضا مالك عن شهادة لبوتفليقة نفسه، نجد بأن هذا الأخير و أثناء نقاشه مع القائدين لمس مرونة و توافقا من بن بلة خاصة من خلال قوله: ".. عندما يقع خلاف بين السياسيين و جيش التحرير الوطني فأنا مع جيش التحرير لأنني كنت دائما مع الكفاح المسلح..." في حين لاحظ تصلبا و عنادا من بوضياف الذي لم يظهر تعاطفه مع هيأة الأركان[2]. و عليه فإن لمبعوث هيأة الأركان جانب من التأثير على بومدين و إقناعه بتغيير الحليف، ظف إلى ذلك فإن الخطة التي قدمها عبد العزيز بوتفليقة لحل الازمة[3] قد حضيت باستحسان من طرف بن بلة و خيضر و بيطاط[4].

و حول هذا التحالف، يقدم الشاذلي بن جديد شهادته بقوله: ".. كان بومدين يشق طريقه نحو السلطة بهدوء و صمت، لكنه كان يدرك جيدا أنه ليس معروفا كرجل سياسي و لا يتمتع بالدعم الكافي في الولايات الداخلية، لذلك أخذ يبحث عن رجله ...كنا نحن ضباط الجيش نعرف أنه أجرى اتصالات بالسجناء الخمسة في قصر أولنوى و عرض عليهم تصوره للخروج من الأزمة باقتراحه إنشاء مكتب سياسي و تقديم برنامج لما بعد الاستقلال. و لعب بومدين على التناقضات بين السجناء و على إذكاء الخلافات الشخصية بينهم، و اختار التحالف مع بن بلة، لأن محمد بوضياف رفض أن يكون تحت رحمة العسكر ..."[5].

و خلاصة القول، فإن التوافق الذي حدث بين بومدين و بن بلة كانت تمليه مصالح لطموحات مشتركة بينهما للظفر بالسلطة. فهيأة الأركان كانت في أمس الحاجة لواجهة سياسية ثورية راهنت في بداية الأمر على بوضياف. و عندما تعذر عليها ذلك وجدت في مساعي بن بلة للتقارب منها بديلا آخر، اما

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص183

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص247

[3] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص244

[4] أكد بن بلة في حواره مع أحمد منصور تعاطفه مع هيأة الأركان منذ حادثة الطيار. أنظر: أحمد منصور، المصدر السابق، ص170

[5] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص177

بن بلة فعلاقته المتوترة مع الحكومة المؤقتة[1] جعلته يطمح للاطاحة بها و قد وجد في مشروع هيئة الأركان العامة و المتمثل في إنشاء مكتب سياسي للجبهة متميز عن الحكومة المؤقتة أفضل سبيل لتنفيذ ذلك خاصة و أن هيئة الأركان كانت تملك القوة العسكرية[2].

إن التقارب الكبير الذي شهدته العلاقة بين التاريخيين الثلاثة على رأسهم بن بلة و هيئة الأركان العامة مع مطلع سنة 1962 شكل أول خطوة باتجاه ظهور ما يعرف بتحالف بن بلة و هيئة الأركان الذي تمكن من إزاحة الحكومة المؤقتة من السباق نحو السلطة و نجح في فرض قيادة جديدة لجبهة التحرير الوطني قبل أسابيع قليلة من الإعلان عن الاستقلال. فما هي مظاهر تجسيد هذا التحالف.؟

بعد الاعلان الرسمي عن وقف اطلاق النار عشية 18 مارس 1962 تم اطلاق سراح القادة المساجين يوم 19 مارس 1962 وفي يوم 20 مارس إلتقى هؤلاء بأعضاء الوفد المفاوض في سويسرا حيث انقلب كل من بن بلة و خيضر عن مواقفهم المؤيدة لمسار المفاوضات و اندفعوا نحو كيل الاتهامات و الشتائم لهذا الوفد[3].

وخلال إقامتهم المؤقتة بسويسرا، يروي لنا فتحي الديب جانبا من العلاقات المتوترة التي كانت سائدة بينهم خاصة بين أحمد بن بلة و بوضياف، حيث لاحظ تجنب هذا الأخير الاندماج مع زملائه[4] و هي نفس الملاحظة التي قدمها اعبيدي الحاج لخضر الذي كان ضمن الوفد الذي كلف باستقبال الزعماء

[1] رغم أن بن بلة كان نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة إلا ان علاقته ببقية الوزراء كان يشوبها الحذر خاصة تجاه الباءات الثلاث و المركزيين (بن خدة و دحلب) ففي شهادته لأحمد منصور انتقد بن بلة سياسة الحكومة المؤقتة خاصة متابعتها لملف المفاوضات مع فرنسا متهما إياها بالحيلولة دون إشراكه و زملائه المساجين في هذا الملف حيث يقول:" ...كانت هناك نوايا غير جيدة تجاهنا من قبل بعض الأطراف التي كانت في الخارج، فبعد مؤتمر الصومام و رغم أن عبان قتل عام 1957 إلا أن هناك أطرافا في الخارج كانت تتعمد عدم اشراكنا حتى أنهم حينما عقدوا إتفاقا مع الفرنسيين لم تكن لنا مشاركة ..."، أنظر الى: أحمد منصور المصدر السابق، ص161، 162.

[2] كانت هيئة الأركان تمثل قوة عسكرية محكمة التنظيم، حيث استطاعت هيكلة جيش الحدود الى مصالح إدارية و قواعد للتكوين و التدريب في ملاق وقرن الحلفاية و الكاف و غار الدماء و غيرها. وقد كانت هذه المصالح و المعسكرات تضم في مجموعها حوالي 5000 إطار في جويلية 1962. أنظر: Gilbert Meynier.OP.CIT, P321

[3] حربي، الاسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص245

[4] فتحي الديب، المصدر السابق، ص568

الخمسة في المغرب الأقصى[1] و في أول اجتماع للحكومة بكامل أعضائها،الذي انعقد بالرباط يومي 22 و 23 مارس، جدد بن بلة هجومه على المركزيين واتهمهم بمحاولة مصادرة الثورة. و بعدما أثار الحاضرون الموضوع الأساسي الذي انعقد من أجله الاجتماع، و هو النظر في قضية النزاع مع هيأة الأركان العامة، طالب بن بلة بضرورة الدعوة لاجتماع المجلس الوطني للثورة[2] و قد كان يهدف من وراء هذا الطلب إلى جعل المجلس يزكي المشروع الذي اقترحته هيأة الأركان و المتمثل في تأسيس مكتب سياسي لجبهة التحرير متميز عن الحكومة المؤقتة[3].

من جهتها سعت هيأة الأركان لاستمالة القادة الخمسة، حيث قام بومدين بدعوتهم لزيارة قيادة الأركان العامة بوجدة يوم 25 مارس[4]. و في الخطاب الذي ألقاه بن بلة بدا واضحا موقفه الرافض لأداء الحكومة المؤقتة و لاتفاقيات إيفيان و هو ما أثار استياء بوضياف و آيت أحمد اللذين كانا متمسكين بمبدأ التضامن الحكومي.

و قد سجل المتتبعون لخطاب بن بلة[5] و للكلمة التي ألقاها بومدين الكثير من التوافق الإيديولوجي، كالتأكيد على الثورة و الإصلاح الزراعي و الجيش، و هو الأمر الذي عارضه بوضياف بشدة و رأى بأن مثل هذه التصريحات سابقة لأوانها و أنه ينبغي الإنتظار إلى أن تتضح الرؤية قبل مخاطبة الجماهير[6].

لم يكن الخلاف بين القادة الخمسة مرضيا لقيادة الأركان، فقد كان بومدين و نوابه ينتظرون موقفا موحدا من طرف هؤلاء تجاه الحكومة المؤقتة، أي كانوا يطمحون إلى تحقيق مشروعهم في الوصول

---

[1] اعبيدي الحاج لخضر، قبسات من ثورة نوفمبر1954 كما عايشها، كتبها، الطاهر حليس، مطبعة الشهاب، الجزائر بدون تاريخ، ص192

[2] HAMDANI, OP.CIT, P284

[3] رياض الصيداوي، المرجع السابق، ص11

[4] قبل تلبية الدعوة طلب بوضياف و آيت أحمد ضمانات من قائد الاركان و هي أن يعامل الضيوف جميعا على قدم المساواة. لكن رغم الموافقة التي أعطيت لهما، قام مساعداه عبد العزيز بوتفليقة و أحمد مدغري أثناء تنظيم حفل الإستقبال بإعطاء الأوامر من أجل الهتاف باسم بن بلة وحده أنظر: Gilbert Meynier, OP.CIT, P646

[5] يؤكد بن بلة انحيازه لهيأة الاركان بقوله: ".. أذكر أني في خطابي الذي ألقيته في وجدة انتقدت و خالفت آراء الحكومة المؤقتة، و كنت منحازا إلى حد ما إلى جهود بومدين ..." أنظر : شهادة بن بلة لأحمد منصور، المصدر السابق، ص177

[6] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص95

إلى السلطة تحت مباركة القادة التاريخيين فإذا بهم يسجلون انقسامات عميقة بينهم، لاسيما بين آيت أحمد و بوضياف من ناحية و بن بلة من ناحية أخرى[1]. و قد ازدادت الهوة بين هذين الطرفين إثر الزيارة التي قام بها بن بلة إلى مصر يوم 30 مارس . و هو الأمر الذي رفضه بوضياف رفضا قاطعا و امتنع عن مرافقته، معتبرا زيارته للقاهرة سابقة لأوانها و هي تكرس للتحالف مع مصر على حساب تونس[2]. أما آيت أحمد فوافق على تلبية هذه الدعوة مراعاتا لوحدة الصف داخل الحكومة المؤقتة. لكن قيام بن بلة بتحوير نص يتعلق بفلسطين كان قد أعد بصورة جماعية أثار غضب آيت أحمد، و يتمثل هذا النص في تصريح بن بلة:"... الثورة العربية في الجزائر جاهزة لتجنيد مائة ألف مقاتل في المعركة لتحرير فلسطين..."[3].و على عكس بومدين كان قايد أحمد و منجلي ينظران لانقسامات القادة الخمسة دليلا على انعدام أي بديل سياسي للحكومة المؤقتة. و يبقى الخيار الوحيد في هذه الظروف هو الاستعداد لأخذ السلطة باللجوء إلى استعمال القوة ضد الحكومة المؤقتة و البحث عن حلفاء داخل الولايات[4].

في 14 أفريل إنتقل بن بلة إلى تونس والتقى ببورقيبة و قال مقولته الشهيرة"...نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب...." دون أي تمهيد أو سبب ظاهر لذلك. و قد فسر بن بلة مقولته هاته على أنها كانت مقصودة و هي رسالة لبورقيبة الذي كان يؤيد جماعة الحكومة المؤقتة ضد هيأة الأركان[5]. بعد يومين من هذه الزيارة، قدم بوضياف و كريم إلى تونس . و قد كان في استقبالهما جميع الوزراء الجزائريين و التونسيين ما عدا بن بلة الذي تعمد التغيب[6] ، كما سجل غيابه عن الاجتماع الذي دعا إليه بن خدة يوم 17

---

[1]Belaid Hadjem, L'Algerie de 1962, de l'indépendance à la course au pouvoir, Edition CHIHAB, Algerie 2013, P 36

[2]في تقديم تبريراته لهذه الزيارة يقول بن بلة"...كنت أرى أن الزيارة الأولى يجب ان تكون لمصر، لأني كنت أنتمي للعروبة، و الذي كان يمثل العروبة في ذلك الوقت كانت مصر و جمال عبد الناصر..." أنظر شهادته لأحمد منصور، المصدر السابق، ص183

[3]Gilber Meynier.OP.CIT , P646

[4]في لقاء لمحمد حربي بعلي منجلي صرح له هذا الاخير بان بن بلة ليس هو الرجل المناسب لتلك الظروف. أنظر: محمد حربي، حياة تحد و صمود، المصدر السابق، ص381.

[5]أحمد منصور، المرجع السابق، ص185. و حول هذه الحادثة، يروي الشاذلي بن جديد الذي كان من بين الضباط الذين كلفوا باستقبال القادة الخمسة في تونس، أن بورقيبة و بمجرد سماعه لهذه العبارة التي أثارت حفيظته، انتفظ و هم بالنزول من المنصة . لقد كان تصوره للعروبة مختلفا، فقد فهم من عبارة بن بلة أن هذا الأخير يلمح إلى تحالفه مع عبد الناصر على حسابه. و يظيف الشاذلي بأن بورقيبة اعترف له بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية بأنه لم يكن يثق في بن بلة و كان يفضل التعامل مع كريم و بن خدة. أنظر: مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص178

[6]Gilber Meynier.OP.CIT , P646

أفريل ، والذي كان سيناقش مختلف المسائل المتعلقة بعملية انتقال السلطة بعد الإستفتاء ، لينتقل في نفس هذا اليوم لزيارة جيش الحدود. فانتقال السلطة حسب رأيه لا يمكن أن تتم إلا من خلال دعوة المجلس الوطني للثورة. و هو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة [1].

إذن في الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار إلى انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس، برزت ثلاثة أطراف رئيسية للأزمة، كل طرف كان يرى بأحقيته في اعتلاء السلطة لمرحلة ما بعد الاستقلال وقد كانت لهذه الأطراف مواقف سياسية مختلفة لحل الأزمة نلخصها فيما يلي:

. الحكومة المؤقتة:

رغم الانقسامات الحاصلة في صفوفها، كانت الحكومة المؤقتة خلال هذه الفترة لازالت تتمتع بالشرعية، خاصة بعد إشرافها على مشروع التفاوض و توقيعها لاتفاقية وقف إطلاق النار. لذلك بقيت متمسكة بالسهر على احترام اتفاقيات ايفيان وتطبيقها، و التصدي لجميع الأطراف التي تريد عرقلتها. و قد كان تصورها لانتقال السلطة يتمثل في إرجاء مناقشة هذه القضايا إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي، الذي تعود إليه كامل الصلاحيات . لذلك نجدها ترفض جميع الاقتراحات المطالبة بانعقاد المجلس الوطني للثورة خلال هذه المرحلة. فمناقشة مسألة انتقال السلطة خلال هذا المجلس قد يتسبب في الإطاحة بها و تعويضها بقيادة جديدة مثلما كانت تصبو إلى ذلك هيأة الأركان العامة و بن بلة.

. هيأة الأركان العامة:

خلال هذه الفترة، كانت هيأة الأركان تسعى لإظهار نفسها بمظهر المدافع عن طموحات و آمال الشعب الجزائري خاصة عن شريحة الفلاحين . و هي ترفض الاعتراف بشرعية مؤسسات الثورة على رأسها الحكومة المؤقتة العاجزة، حسب رأيها، عن السير بالثورة في الاتجاه الصحيح . و قد كان تصورها لعملية انتقال السلطة يتمثل في عقد ندوة للإطارات تعمل على إنشاء قيادة جديدة، أي إلغاء الحكومة المؤقتة و تكوين سلطة يكون قوامها الجيش. وعلى عكس اقتراحات منجلي و قايد أحمد الرامية إلى تأسيس سلطة

[1] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص270

عسكرية، كان هواري بومدين يفضل اقتسامها مع السياسيين لذلك نجده يسعى للتقارب من القادة التاريخيين المفرج عنهم.

أحمد بن بلة:

منذ حادثة اعتقاله و زملائه، ظل بن بلة يدافع عن أحقية مؤسسي الفاتح من نوفمبر في اعتلاء المناصب القيادية للثورة، لذلك فهو يشكك في جميع الذين التحقوا متأخرين بركب الكفاح. عارض سياسة عبان رمضان و قرارات الصومام معتبرا إياها حيادا عن مبادئ الثورة، و رفض صعود قدماء المركزيين إلى لجنة التنسيق و التنفيذ ، كما انتقد سياسة أحدهم و هو بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة.

كانت أفكاره و توجهاته تتفق إلى حد كبير مع أفكار و توجهات بومدين قائد الأركان، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية و الاقتصادية، و لعل التوافق الأكبر بين القائدين كان حول ضرورة تشكيل قيادة جديدة مكان الحكومة المؤقتة تكون بمثابة إدارة أو مكتب سياسي. وإن كان بومدين لايثق في شرعية المجلس الوطني للثورة، إلا أن بن بلة صمم على دعوة هذا الأخير للإنعقاد.

3- مساعي أطراف الصراع لدى الولايات بالداخل:

كانت الولايات بالداخل تشكل الركيزة الأساسية للثورة الجزائرية. فهي التي كانت تواجه العدو في الميدان. وبحكم استقرار الهيئة التنفيذية للثورة بالخارج، كانت عملية تسيير شؤون هذه الولايات أمرا صعبا و ازدادت صعوبته أكثر مع تواجد السدود المكهربة. لذلك فقد وجد قادة الداخل أنفسهم أمام إشكاليات كبرى في تسيير بعض شؤون مناطقهم و اتخاذ بعض القرارات الحاسمة[1]. ولعل المشكلة الرئيسية التي عانى منها الداخل و بحدة هي مشكلة التسليح. فرغم المساعدات الهامة التي كانت تتلقاها الثورة التحريرية من الدول الصديقة إلا أن الكفاح بالداخل ظل يشكو قلة التسليح و السبب الرئيسي في ذلك يكمن في صعوبة تمريره عبر الأسلاك المكهربة[2].

وقد شكلت قضية التسليح إحدى أهم نقاط الخلاف بين الولايات بالداخل و الهيئات القيادية للثورة بالخارج حيث بلغ الأمر بقادة الداخل خاصة في إطار العمليات العسكرية المكثفة للجنرال شال إلى توجيه

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص124

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص376

اتهاماتهم للحكومة المؤقتة بتقصيرها في تأدية مهامها و بعجزها في الإشراف على الكفاح بالداخل[1].

ورغم مناقشة قضية انعزال الداخل عن القيادة بالخارج في مختلف دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلا أن المشكل ظل قائما إلى نهاية حرب التحرير. ولم يستطع أن يجنب ولايات الداخل تبعات الأزمة التي وقعت بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة. بل أضحى الداخل بمثابة الورقة الرابحة و الطريق المعبد نحو الظفر بالسلطة لكلا طرفي الصراع. وفي هذا الإطار تنقل لنا الشهادات المساعي الحثيثة لكل من الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة في استقطاب بعض ولايات الداخل.

1.3- مساعي الحكومة المؤقتة:

ففي هذا الصدد يذكر بورقعة في مذكراته وصول عدد من الإطارات بشكل مفاجئ الى الولاية الرابعة ليلة وقف إطلاق النار وهم الرائد عزالدين، عمر اوصديق، العقيد صادق دهيليس، بوعلام أوصديق، علي لونيسي و موسى شارف، زعموا أنهم مبعوثين من قبل الحكومة المؤقتة و بأمر من رئيسها بن خدة على أن يطلعوا قادة الولاية الرابعة بفحوى الخلافات التي انفجرت بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة، كما أظهروا قرارا من إمضاء بن خدة يخول فيه للرائد عز الدين مسؤولية الإشراف على منطقة الجزائر و تحويلها الى منطقة مستقلة[2]. ورغم تحفظ الولاية الرابعة و ارتيابها حول عمر أوصديق و الرائد عزالدين[3] إلا أنها قبلت بهذا القرار، خاصة و أن الأوضاع التنظيمية بالعاصمة كانت جد متردية. وبذلك شرع الرائد عز الدين و مساعدوه في عملية إعادة تنظيم أدت إلى تكوين قيادة للمنطقة ووضع هياكل إقليمية بها[4].

---

[1] نشير هنا إلى اجتماع العقداء الأربعة (العقيد عميروش ممثل الولاية الثالثة ، الحاج لخضر ممثل الأولى، امحمد بوقرة ممثل الرابعة، سي الحواس ممثل السادسة) من 6 إلى 12ديسمبر 1958، الذي ناقش قضية قلة التسليح و التموين محملا الحكومة المؤقتة كامل المسؤولية في ذلك. للإطلاع على تفاصيل هذا الإجتماع إرجع إلى بحثنا المقدم لنيل شهادة الماجستير، المرجع السابق، ص85 ـ 90

[2] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، تحرير الصادق بخوش، ط1، دار الحكمة، الجزائر 1990، ص86 و نشير هنا إلى أن مدينة الجزائر و منذ الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة قد استعادت وضعها الذي سبق مؤتمر الصومام فأصبحت منطقة سادسة في الولاية الرابعة التي أعادت تنظيمها في النصف الثاني من 1960

[3] تعود أسباب هذا الارتياب حسب محمد حربي الى تورط عمر أوصديق في قضية المؤامرة الزرقاء فإلى وقف إطلاق النار لم يكن قادة الولاية الرابعة قد فهموا بعد أن الأمر يتعلق بعملية اختراق من قبل الاستخبارات الفرنسية، و نفس الأسباب يؤكدها يوسف الخطيب في شهادته لقناة البلاد. أنظر:حربي، الأسطورة و الواقع ،ص240. شهادة يوسف الخطيب لقناة البلاد الجزائرية من خلال برنامج و صنعوا الحدث يوم: 2016/02/13.

[4] لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص87

قام عز الدين و نوابه إذا بعمل تنظيمي ممتاز. لكن ما أن أدرك خصومهم في الداخل و الخارج أن المقصود هو إحياء المنطقة المستقلة بإيعاز و رعاية من الحكومة المؤقتة حتى تحول الأمر إلى نزاع عجزت الحكومة نفسها عن التحكم فيه. إذ وجد خصومها في الخارج فرصة أخرى للتشهير بمناوراتها. ولم تستحسن الولاية الرابعة تصرفها لأن العاصمة كانت تابعة لها و كان إخراجها من دائرة اختصاصها الإقليمي بعد محاولة الاستيلاء على قيادة الولاية معناه أن الحكومة المؤقتة لا تثق في قادتها و إطاراتها[1].

و في هذا الإطار دائما قام وزير الداخلية كريم بلقاسم بمساعي حثيثة لكسب دعم الولايات بالداخل. حيث أمضى الأيام الأخيرة من مارس و الأولى من أفريل متنقلا بين سويسرا و روما قابل خلالها مبعوثين من الولايتين الثالثة و الرابعة.وقد كان تركيزه على الولاية الثالثة انطلاقا من أنه كان قائدا عليها، حيث كشفت إحدى مراسلاته مع قادة هذه الولاية و المؤرخة في 2 أفريل 1962 دعوته الصريحة لهذه الولاية بتدعيم الحكومة المؤقتة[2].

2.3- مساعي هيئة الأركان العامة:

هذا عن مساعي الحكومة المؤقتة. أما هيئة الأركان العامة فقد سارعت هي الأخرى لاستقطاب الولايات الشرقية و تحديدا الولاية الثانية و ذلك لما لها من أهمية إستراتيجية في انتشار قوات جيش الحدود بشرق البلاد. ولما كانت هذه الولاية تدين بالطاعة و الولاء لقائدها السابق لخضر بن طوبال ولازالت تعترف بشرعية الحكومة المؤقتة، فقد خططت هيئة الأركان العامة لإضعاف معارضتها و ذلك بإرسال مجموعة من الضباط إلى هذه الولاية وهم النقيبان الشاذلي بن جديد و الهاشمي هجرس و الملازمان محمد عطايلية و محمد الصالح بشيشي وفي هذا الصدد يروي لنا الشاذلي بن جديد في مذكراته تفاصيل عبوره الحدود و دخوله تراب الولاية الثانية حيث يقول:" في مثل هذه الأوضاع المشوبة بالغموض كلفني هواري بومدين بمهمة لدى قادة الولاية الثانية لإقناعهم بضرورة تجنب المواجهة و تفادي سفك الدماء وسلمني علي منجلي كمية من السلاح هدية لقادة الولاية الثانية ... كانت المهمة هي تحضير دخول الجيش الى التراب الوطني، حيث كلفت عبد القادر عبد اللاوي بالاشراف على المنطقة الأولى الواقعة بين خطي شال

[1] صالح بلحاج ، المرجع السابق ،ص 83

[2] Belaid Hadjem, OP.CIT, P35

و موريس و صالح بوشقوف على المنطقة الثانية و محمد الصالح بشيشي على المنطقة الممتدة بين سوق اهراس و حمام النبايل...[1].

حسب الشاذلي دائما فإن الجو كان متوترا في وحدات الولاية الثانية حيث قدم جنود من قالمة و بدأو يطلقون النار على الفصيلة التي كان يقودها محمد الصالح بشيشي مما اضطر هذا الأخير على الانسحاب[2].

تزامنت مهمة هؤلاء الضباط مع تحضير الولاية الثانية لمشاركتها في مؤتمر المجلس الوطني بطرابلس. لكن موقفها كان واضحا من الأزمة، حيث أكد قائدها صالح بوبنيدر و عبد المجيد كحل الراس رفضهما لسلطة قيادة الأركان و طالبوا بإدماج فيالق الحدود في ولاياتها الأصلية[3].

و من أجل التصدي لمطامح هيئة الأركان في الولاية، بادرت قيادة هذه الأخيرة بعقد جمعية طارئة موسعة شارك فيها قادة كل الأقسام و إطارات الولاية، حيث اتخذت سلسلة من القرارت أهمها المصادقة على اتفاقيات إيفيان و احترام المؤسسات التي أنشأتها الثورة، أي المجلس الوطني و الحكومة المؤقتة مؤكدين على وجوب استمرارها بعد الاستقلال إلى أن يتم تنظيم مؤتمر للجبهة، و أخيرا رفضوا الاعتراف بسلطة قيادة الأركان[4] .

بالرغم من تأكيد المجتمعين على أن موقف ولايتهم يرمي إلى حماية الشرعية من الخطر الذي يهددها و ليس تأييد جماعة ضد أخرى[5] فإن قراراتهم صبت بشكل واضح في صف الحكومة المؤقتة التي أصبح بإمكانها أن تعتمد على دعم الولايتين الثانية و الثالثة. وفي هذا الإطار ينقل لنا كل من علي كافي و الطاهر الزبيري تفاصيل اجتماع عقد بجبل بوعنداس في ضواحي سطيف جمع كلا من قادة الولايات الأولى و الثانية و الثالثة. و إن اختلف الشاهدين حول صاحب المبادرة للدعوة لهذا اللقاء إلا أنهما اتفقا حول

[1] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص179-181
[2] المصدر نفسه، ص181
[3] المصدر نفسه، ص182
[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص101
[5] مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص286

النقاط التي تمت مناقشتها. وكانت أهمها قضية موقف ولايات الداخل من أزمة السلطة و المشاركة في مؤتمر المجلس الوطني للثورة[1].

وقد انتقد العقيد صالح بوبنيدر و بشدة قيادة الأركان معتبرا إياها أكبر المخاطر بما تسببت فيه من فوضى في الخارج و التغرير بوحدات جيش التحرير الوطني المجمدة على الحدود الجزائرية، معتبرا أن مسؤوليها لم يبذلوا أي جهد لإيصال السلاح إلى الداخل، و رفض بوبنيدر أن يكون بن بلة ضمن قيادة الدولة الجزائرية المستقلة، واقترح على رفاقه إدانة هيئة الأركان العامة و الإلحاح عليها بإطلاق سراح جنود الحدود و تمكينهم من الالتحاق بولاياتهم الأصلية. أما فيما يتعلق بالمشاركة في مؤتمر المجلس الوطني للثورة، فقد أكد الزبيري عزمه على السفر إلى تونس ثم طرابلس، أما بوبنيدر فبقي مترددا، في حين قرر العقيد محند ولحاج قائد الولاية الثالثة مشاركة أعضاء ولايته عن طريق الوكالة[2].

تزامنا مع هذه المساعي بالداخل كانت الحكومة المؤقتة تسعى و بشتى الطرق لإضعاف هيئة الأركان. ففي أواخر مارس قامت بقطع التموين الذي كان مخصصا لجيش الحدود و بعد ما اكتشفت أن قيادة الأركان شرعت في إدخال الأسلحة و الرجال عبر الحدود، اتخذت إجراءا رادعا ضدها تمثل في إلغاء ميزانيتها. و حول هذا القرار يعتبر كل من الشاذلي و بورقعة بأنه عاد على الحكومة المؤقتة بالسلب بدل أن يخدم مصالحها، لأن قيادة الأركان استغلت هذه الفرصة لإذكاء موجة السخط في أوساط الضباط و الجنود. ومن جهة أخرى لم يكن لهذا القرار أي مفعول لأن قيادة الأركان اتخذت احتياطاتها في المنطقتين الشمالية و الجنوبية و كان لها ما يكفي للاستمرار في تموين الوحدات من دون مساعدة الحكومة[3].

وفي منتصف شهر ماي وجه بن خدة رسالة الى بومدين طالبا منه أن يعلن رسميا طاعته للحكومة و إلا فانه سيتعرض للعزل إلا أن هذا الأخير رفض الامتثال للأوامر[4].

---

[1] مذكرات الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص273

[2] المصدر نفسه، ص273

[3] مذكرات الشاذلي، ص179، عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1999.1958، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001 ،ص80

[4] Meynier, OP.CIT,P 649

ومن جهتها كثفت هيئة الأركان من انتقاداتها لسياسة الحكومة المؤقتة و التشهير بضعفها و عجزها في السهر على تطبيق وقف إطلاق النار. ففي رسالة مطولة إلى مكتب المجلس الوطني للثورة مؤرخة يوم 10 أفريل 1962 اعتبر مرسلها و هو قايد أحمد، بأن الحكومة المؤقتة لا تمثل الثورة إلا رمزيا مطالبا بضرورة عقد اجتماعات للإطارات و عقد دورة جديدة للمجلس الوطني للثورة[1].

مع نهاية شهر أفريل إزدادت حدة التوتر بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان و ذلك على إثر حادث تسبب فيه الجيش الفرنسي ضد وحدات جيش التحرير الوطني في جبل بن صالح، حيث اتهمت هيئة الأركان الجيش الفرنسي بعدم احترام اتفاقيات إيفيان وهددت بالرد إذا لم يوضع حد لمثل هذه الإستفزازات[2].

إذن في ظل هذا الجو المتأزم، بات من الصعب تحقيق التوافق بين مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة، حول آليات و أسس الانتقال إلى مرحلة وضع دعائم و مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة، و هذا ما سنقف عليه في الفصل الموالي.

[1] IBID, P647

[2] نشير هنا إلى أنه بعد وقف إطلاق النار تم تأسيس لجان خاصة في كافة الولايات للسهر على تطبيق وقف إطلاق النار و منع أي صدام بين جيش التحرير و الجيش الفرنسي، إلا أن هذا الأخير كان يتعمد استفزاز جيش التحرير بالتنسيق مع المخابرات الفرنسية و ذلك بهدف جس نبض المجاهدين، إلا أن ضباط جيش التحرير كانوا يعلمون أن هذه التصرفات معزولة و ليست بأوامر من الحكومة الفرنسية. أنظر: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص80. مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص272

الفصل الثالث

مؤتمر طرابلس جوان 1962 و انفجار الأزمة

1- الإعداد للمؤتمر

1.1-ولايات الداخل و اجتماع طرابلس

2-المصادقة على برنامج طرابلس

1.2- تقييم المشروع

3- القيادة الجديدة و آراء المجتمعين

4- فشل المؤتمر في تعيين القيادة (المكتب السياسي)

في ظل تأزم العلاقات بين الحكومة المؤقتة من جهة و هيئة الأركان العامة المدعمة من قبل شخصية أحمد بن بلة من جهة أخرى انعقدت آخر دورة للمجلس الوطني للثورة، ورغم الصلاحيات التشريعية التي كان يتمتع بها هذا المجلس إلا أنه عجز في رأب الصدع بين الأطراف المتصارعة، بل زاد الأزمة تفاقما.

1- الاعداد للمؤتمر:

تشير مختلف الدراسات و الشهادات[1] مؤقتة التي كانت، رغم انقسامها، لازالت تتمتع بالشرعية خاصة بعد توقيعها لاتفاقيات إيفيان، كانت تعتبر عقد هذه الدورة الاستثنائية إجراءا إستباقيا لما نصت عليه مختلف اللوائح و النصوص[2] التي تشير بوضوح إلى أن مسألة البرنامج و القيادة هما من اختصاص مؤتمر موسع يعقد بعد الاستقلال و داخل التراب الوطني[3]. لكن بن بلة و هيئة الأركان ألحوا على ضرورة عقد هذه الدورة الاستثنائية مستندين إلى لائحة القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة الذي ينص على أن المجلس يعقد دوراته بطلب من الحكومة أو من ثلثي أعضائه[4]، لذلك نجدهم في شهر أفريل يتقدمون بطلب إلى مكتب المجلس الوطني للثورة المكون من محمد الصديق بن يحي، عمر بوداود وعلي كافي يطالبون فيه بضرورة عقد اجتماع طارئ للمجلس[5].

وحسب شهادة كل من بوداود[6] و علي كافي[7]، فإن المكتب رفض هذا الطلب رفضا قاطعا مستندا إلى النصوص التي تحدد سير جبهة التحرير الوطني، و التي تقضي بعقد المؤتمر الأول للجبهة بعد الاستقلال، وعلى المجلس الوطني للثورة التخلي عن سلطاته لصالح هذا المؤتمر الذي تعود إليه صلاحية تقرير مصير البلاد.

---

[1] أنظر إلى : مذكرات عمر بوداود، المصدر السابق ص230، مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص 285، علي هارون، صيف الفتنة، المصدر السابق، ص12، محمد حربي الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص270.

[2] تمت المصادقة على النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني في الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة و هي منشورة كاملة في شكل ملحق عند علي هارون، صيف الفتنة، المصدر السابق، ص227.

[3] المصدر نفسه، ص12

[4] أنظر إلى نص القانون الداخلي للمجلس الوطني للثورة عند علي هارون، المصدر نفسه، ص 227

[5] حربي، الأسطورة و الواقع، ص270

[6] عمر بوداود، المصدر السابق، ص230

[7] علي كافي، شهادة منشورة بكتاب محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص175

لكن بعد إلحاح ومساعي حثيثة من بن بلة ورفاقه وافقت الحكومة المؤقتة على الطلب خاصة بعد أن خرج آيت أحمد[1]عن صمته و دعم فكرة دعوة المجلس الوطني للانعقاد، فتحصل بذلك على أغلبية الأصوات لصالح اقتراحه[2].

و هكذا دعي المجلس الوطني إلى الانعقاد في طرابلس. و في تحليلنا للموقفين المتضاربين لكل من الحكومة المؤقتة في رفضها لانعقاد هذا المجلس و أحمد بن بلة و رفاقه في إلحاحهم على انعقاده، نستنتج في الأخير، بأن الحكومة المؤقتة التي كانت ترى نفسها الطرف الأقوى، خاصة بعد دعمها من قبل غالبية ولايات الداخل و فيديرالية جبهة التحرير في فرنسا كانت تتحاشى مناقشة مشاكلها مع هيئة الأركان العامة و ذلك مخافة تعريض شرعيتها للخطر. لأن المساس بهذه الشرعية قد يعرض اتفاقيات إيفيان للخطر. أما بن بلة و رفاقه المدعمين من قبل هيئة الأركان العامة فكانوا يسعون من وراء هذا الاجتماع الطارئ إلى تنحية الحكومة المؤقتة و تعويضها بقيادة جديدة (مكتب سياسي او إدارة) تعود إليها صلاحية إرساء قواعد الحزب و تحضير الاستفتاء و تنظيم انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، أي تصبح هذه القيادة بمثابة السلطة العليا لجبهة التحرير الوطني في المرحلة الانتقالية. وعليه فإن من يحوز على أغلبية الأصوات في انتخاب هذا المجلس سيتحكم بالتأكيد في زمام مصير البلاد[3].

إذن كان هدف الذين ألحوا على انعقاد هذا المجلس هو تعيين قيادة جديدة تكون عبارة عن إدارة أو مكتب سياسي بالإضافة الى المصادقة على مشروع برنامج يكون بمثابة المرجع الأساسي للخيارات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للدولة الجزائرية المستقلة.

و لتحقيق هذا الهدف تم تعيين لجنة تحت إشراف أحمد بن بلة كلفت بإعداد هذا المشروع ضمت كلا من امحمد يزيد من الحكومة المؤقتة، محمد بن يحي و مصطفى الأشرف من المجلس الوطني للثورة، رضا

[1] لم تكن مواقف آيت أحمد واضحة كبقية زملائه المساجين، ففي الوقت الذي انحاز فيه خيضر و بيطاط إلى صف بن بلة و هيأة الأركان العامة، و دعم بوضياف مواقف الرئيس بن خدة، بقي آيت أحمد مصرا على ضرورة الحفاظ على وحدة و تماسك الحكومة المؤقتة.

[2] حربي، الاسطورة و الواقع ، المرجع السابق، ص270

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص13

مالك رئيس تحرير جريدة المجاهد، محمد حربي مسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية و عبد المالك تمام عضو سابق بالمجلس الوطني للثورة[1].

و رغم الظروف الحرجة التي دعي فيها إلى هذا الاجتماع إلا أنه و حسب علي كافي، فقد توفرت له شروط الحضور الجماعي عكس الدورات السابقة و هو عامل جد مهم في إثراء[2] نقاش جدي و فعال حول مختلف القضايا خاصة منها المتعلقة بمرحلة ما بعد الاستقلال، فالسجناء الخمسة أطلق سراحهم و صار في وسع الولايات أن ترسل ممثليها إلى طرابلس لأن حضور هذه الأخيرة كان ضروريا للمصادقة على مسألتين هامتين و هما مشروع البرنامج و القيادة التي ستسهر على تطبيقه. فكيف كان موقف هذه الولايات من دعوتها لهذ الاجتماع.؟

1.1-ولايات الداخل و اجتماع طرابلس:

رغم أهمية هذا الاجتماع إلا أن الولايات بالداخل لم تكن جميعها متحمسة لحضوره، ربما لم تكن معلومتها كافية عن حجم الأزمة التي باتت تعصف بالثورة. أم أنها فضلت الحياد و عدم إقحام نفسها في الصراع مثلما فعلت الولاية الرابعة.

و حسب المعلومات المتوفرة حول الموضوع فإن هناك اتصالات تمت بين الولايتين الأولى و الثانية حول مسألة حضور الاجتماع في طرابلس و انتهت الى عقد إجتماع مصغر بإحدى نواحي سطيف حضرته الولايتين المذكورتين إلى جانب الولاية الثالثة[3]. وقبل الانتقال إلى حضور هذا الاجتماع المصغر، يذكر علي كافي في مذكراته بأن ولايته عقدت اجتماعا مسبقا ضم جميع إطارات الولاية لتحديد موقفهم فكان الاتفاق على ما يلي:

1- لابد من المصادقة على اتفاقيات إيفيان لأن المطالب الأساسية للثورة الجزائرية معترف بها علنا و بوضوح في هذه الاتفاقيات و هي السيادة الوطنية ووحدة التراب ووحدة الشعب.

---

[1] Hadjem Belaid, OP.CIT, p37

[2] علي كافي، المصدر السابق، ص 285

[3] الزبيري، المصدر السابق، ص273

2- يجب الإبقاء على المؤسسات التي أنشأتها الثورة، أي المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة لمرحلة ما بعد الاستقلال، يتم بعدها تنظيم مؤتمر حقيقي للتقييم و ضبط الخطوط العريضة للسياسة المستقبلية للأمة. وفي هذا المؤتمر يكون حق الكلمة فيه للجميع.

في آخر هذا الاجتماع تم التأكيد بأن موقف الولاية الثانية لن يكون بأي حال من الأحوال تأييدا لجماعة على حساب أخرى، بل يهدف إلى إنقاذ الشرعية و إلى تحاشي الاستيلاء على السلطة بالقوة[1].

لكن رغم هذا التأكيد إلا أن القرارات تبدو في صالح الحكومة المؤقتة. و ربما النشاط الذي أبداه صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية قبيل لقاء طرابلس كان دافعه الرئيسي الرد على محاولات هيئة الأركان و مساعيها للسيطرة على الولاية خاصة بعد الانقسامات التي حدثت في صفوف قيادة هذه الولاية و ذلك بانحياز قائدين هامين إلى هيئة الأركان و هما العربي بالرجم و رابح بلوصيف[2].

أمام هذه الظروف ما كان على صالح بوبنيدر إلا دعوة الولايات المجاورة لاجتماع تشاوري حول الأوضاع القائمة. و بالفعل وقع هذا الاجتماع بجبل بوعنداس بنواحي سطيف حضره كل من: الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى، العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية و العقيد محند ولحاج قائد الولاية الثالثة[3]. وحسب شهادة الطاهر الزبيري[4] فإن صالح بوبنيدر قدم خلال هذا الاجتماع انتقادا لاذعالهيئة الأركان معتبرا إياها المتسبب الرئيسي في الأزمة التي تمر بها الثورة و اقترح إدانتها و الإلحاح عليها بإطلاق سراح جنود الحدود و تمكينهم من الالتحاق بولايتهم الأصلية. و إن نفى الزبيري[5] قبوله بهذا الاقتراح إلا أن علي كافي يؤكد في مذكراته اتفاق القادة الثلاثة في هذا الاجتماع على إدانة هيئة الأركان و على إتخاذ موقف موحد في اجتماع طرابلس[6].

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص286

[2] Gilbert Meynier, OP.CIT, P649

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص278

[4] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص273

[5] المصدر نفسه، نفس الصفحة

[6] علي كافي، المصدر السابق، ص287

ورغم تحمس قائدي الولايتين الأولى و الثانية على حضور هذا الاجتماع المصيري إلا أن رفيقهما قائد الولاية الثالثة محند والحاج لم ينتقل إلى طرابلس ووكل العقيد يزوران لتمثيل أعضاء ولايته و نفس الموقف اتخذته الولاية الرابعة حين قام قائدها حسان الخطيب بتوكيل الرائد أحمد بن شريف[1].

موازاة مع هذه التحضيرات، كانت اللجنة التي كلفت بإعداد مشروع البرنامج قد أتمت أشغالها بمدينة الحمامات التونسية و قدمت المشروع للحكومة التي صادقت عليه بعد نقاش قصير و دون أي تعديل[2] رغم أن هذا المشروع الذي أصبح يعرف فيما بعد بميثاق طرابلس قدم أفكارا و تصورات جديدة قابلة للإثراء و النقاش. و لعل الاجتماع السريع الذي تم على مستوى الحكومة يدل على انعدام الاعتراضات على هذه الوثيقة، لكن في ظل الجو السائد داخل المؤسسة الحكومية وقتئذ كان واضحا أن الانتقادات قد تذهب بعيدا بأصحابها و أنها تنطوي على خطر إخراج الخلافات إلى الساحة العامة. لذلك احتفظ أعضاء الحكومة من غير الموافقين على كل ما ورد في الوثيقة باعتراضاتهم لأنفسهم متظاهرين بالموافقة.

بهذه الاستعدادات إذن إلتقى قادة الثورة الأعضاء في المجلس الوطني بالعاصمة الليبية طرابلس ورغم تواجد عدد كبير من المناضلين بالفندق المخصص للاجتماعات، إلا أن الذين حضروا المداولات لم يزد عددهم عن 52 شخصا[3]. و قد كان كل مشارك يتمتع بصوت واحد، حيث قرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دوراته السابقة أن تمنح لكل ولاية حصة نسبية مؤلفة من خمسة أصوات، أي صوت للعقيد وآخر لكل من رائديه أو أعضاء اللجان الولائية و يطبق هذا القرار حتى على اتحادية فرنسا التي اعتبرت بمثابة ولاية.

عشية انطلاق أشغال هذا الاجتماع كانت جميع القوى الفاعلة في الثورة حاضرة إما بالتمثيل الرسمي أو بالوكالة. حيث حضرت الولاية الثانية و الخامسة بكامل مجلسيهما كما حضر جميع وزراء الحكومة المؤقتة و أعضاء هيئة الأركان ومسؤولوا فيديرالية فرنسا و تونس و المغرب. لكن سجل اللقاء تغيب عدد من أعضاء مجالس بعض الولايات و هم: أعضاء مجلس الولاية الثالثة الذين منحوا توكيلاتهما للعقيد سعيد

---

[1] شهادة يوسف الخطيب لقناة البلاد، المصدر السابق

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص101-102

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص15. أنظر إلى نموذج الدعوة الموجهة للقادة أعضاء المجلس الوطني للثورة لحضور مؤتمر طرابلس، الملحق رقم 5

يزوران و أعضاء مجلس الولاية الرابعة الذين فوضوا الرائد أحمد بن شريف، أما الولاية السادسة فقد بعثت بممثل هو محمد روينة حاملا لتوكيلات زملائه في مجلس الولاية. كما تغيب عن الدورة كل من الرائد عز الدين و عمر أوصديق من منطقة الجزائر المستقلة اللذان منحا التوكيل للولاية السادسة[1].

2-المصادقة على برنامج طرابلس:

في ظرف عشرة أيام استطاعت اللجنة المكلفة بإعداد مشروع البرنامج بمدينة الحمامات التونسية من إنهاء عملها و تقديم وثيقة للمناقشة تحت عنوان " من أجل الثورة الديمقراطية الشعبية " و قد كانت المحاور الرئيسية لهذا البرنامج قد صيغت من طرف أعضاء اللجنة حسب تخصص كل عضو. فرضا مالك و مصطفى الأشرف كلفا بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية، محمد بن يحي و محمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية. أما العمل بصدد بناء الحزب فوقع علي عبد المالك تمام[2].

تضمن المشروع ثلاثة محاور رئيسية. جاء في محوره الأول إلقاء نظرة عامة على الأوضاع التي تعيشها الجزائر، وفي المحور الثاني شرح و تحليل شروط تحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية، أما المحور الثالث فكان حول تحقيق المهام الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الشعبية. و فضلا عن هذه المحاور، فقد تضمنت وثيقة البرنامج ملحقا بالحزب و علاقته بالدولة[3].

وفي تحليلنا لما تضمنه البرنامج، فقد قدم تقييما شاملا للأوضاع التي كانت سائدة أثناء حرب التحرير و اتفاقيات ايفيان بما فيها من ايجابيات و سلبيات. كما نوه بالأعمال التي قام بها الشعب الجزائري خلال الثورة المسلحة. و نجده كذلك ينوه بالوعي الجماعي الذي حصل في الميدان السياسي، فالشعب الجزائري أقام من جديد وحدته الوطنية و متنها في غمرة العمل المباشر ضد الاستعمار و طهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب و الجماعات. و في حديثه عن الحرب الاستعمارية، فقد حمل البرنامج مسؤولية الحرب إلى فرنسا و مسؤولية إطالة عمر هذه الحرب للمساعدات التي قدمها الحلف الأطلسي لهذه الاخيرة. وفي محور الاستعمار دائما تطرق البرنامج إلى مشاريع الجنرال ديغول و محاولة هذا الأخير تحويل النظام

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص19

[2] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص271

[3] أنظر الى نص هذه الوثيقة بمحاضر اجتماع طرابلس جوان 1962 بأرشيف المجلس الوطني للثورة Fiche N° 56

الاستعماري القديم إلى نظام استعماري جديد يهدف للمحافظة على المصالح الاقتصادية و الاستراتيجية لفرنسا، كما أقر البرنامج بفشل خطة ديغول، حيث اعتبر شطر التعاون الذي نصت عليه اتفاقية إيفيان أصدق تعبير عن الاستعمار الجديد الذي تريده فرنسا و أن هذه الأخيرة تعمل ما في وسعها لعرقلة انطلاق الدولة الجزائرية و ستبقى تحاول توجيه هذا الاستقلال حسب مقتضيات سياستها الاستعمارية.

و للاجابة عن هذه التخوفات ورد في البرنامج: " إن توضيح أهدافنا و التحليل السليم لنقائصنا هو الذي يجعل قوة الشعب متفتحة في المستقبل ..."[1].

أي أن محرري هذا المشروع تنبهوا لنقائص جبهة التحرير الوطني و انحرافاتها المنافية لروح الثورة فوجهوا جملة من الملاحظات، أتت في شكل نقد ذاتي و محاكمة قاسية لقيادة جبهة التحرير الوطني حيث اعتبوا بأن هذه الأخيرة تجهل المؤهلات الثورية الجزائري في الأرياف بسبب التباعد الخطير بينها و بين الوعي الجماهيري الذي نضج طويلا، و أن جبهة لتحرير الوطني بالرغم من معارضتها العنيفة للإقطاعية و أسسها الاجتماعية لم تقم بأي مجهود لتجنب نفسها آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب.

كما أشاروا إلى انعدام مبدأ الصرامة عند جبهة التحرير الوطني مما أدى بالبرجوازية الصغيرة إلى التفشي في صفوف الإطارات و الشباب و إلى غياب خط إيديولوجي واضح يحدد مفهوم السلطة. كذلك انتقد البرنامج استقرار الهيئة العليا للثورة بالخارج مما أدى إلى قطيعة كادت أن تقضي على حركة التحرير، وقد نجمت هذه النقائص حسب البرنامج عن التفاوت بين القيادة و الجماهير الشعبية.

وفي إطار النقد الذاتي دائما نالت الحكومة المؤقتة النصيب الأكبر، حيث اعتبرت جهازا إداريا للتسيير فقط:" إن الخلط الحاصل بين الهيئات الحكومية من جهة وجبهة التحرير الوطني من جهة أخرى جعل هذه الأخيرة جهازا إداريا للتسيير الإداري فقط. فقد أدى هذا الخلط في مجريات الكفاح إلى تخلي الجبهة عن مسؤولياتها لصالح الجيش و إلى تلاشيها ميدانيا على الصعيد الداخلي. في حين أثبتت تجربة السبع سنوات و نصف من الحرب إستحالة وجود حزب ثوري بدون إيديولوجيا مصقولة بالواقع الوطني و

[1] المصدر نفسه

ملتحمة بالجماهير الشعبية ..."[1]. إذن فتحميل مسؤولية اختفاء الجبهة لصالح جيش التحرير حسب هذا الطرح تعود للحكومة المؤقتة، لذلك يتوجب عليها ترك مكانها لغيرها.

رغم تحلي واضعو هذا المشروع بروح النقد خاصة فيما يتعلق بممارسة القيادة، إلا أنهم لم يتعرضوا لمؤتمر الصومام وميثاقه رغم أهمية هذا الأخير في صياغة أهم المبادئ القيادية. قد يكون هذا التغيب متعمدا و ذلك لتجنب ما سيثيره هذا الموضوع من جدل و نقاش خاصة إذا علمنا بأن أحمد بن بلة المشرف على مشروع الحمامات هو من أشد المعارضين لمؤتمر الصومام و أطروحاته.

هذا عن أهم ما تضمنه المحور الأول. أما المحور الثاني فخصص لشرح و تحليل إيديولوجية جديدة أتى بها هذا المشروع و التي تتلخص في عبارة " الثورة الديمقراطية الشعبية ". فانطلاقا من أن الفلاحين و العمال هم الذين شكلوا القاعدة النشيطة لحركة التحرير فإن دورهم سيستمر حتى بعد الاستقلال : " ... وبعد الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، تأتي الثورة الديمقراطية الشعبية ..."[2].

و قد حدد البرنامج مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية بأنها التشييد الواعي للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية و هي ثورة طلائعية واعية تعمل على إعداد فكر سياسي و اجتماعي يلبي طموحات الجماهير على أساس مجهود إيديولوجي دائم. ولهذه الثورة مهام كبرى حيث جاء في الوثيقة: " ... إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة و لا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة إستنارتها. إن الشعب قادر وحده على إنجازها على الوجه الأكمل و الشعب هو الفلاحون و العمال على العموم و الشباب و المثقفون الثوريون..."[3].

إن تقديس الشعب و تمجيده و التأكيد على دوره الفعال كان هو الايديولوجية التي إصطبغ بها هذا البرنامج حيث أولى أهمية كبرى للقاعدة الجماهيرية و قدراتها الثورية لاسيما فئة الفلاحين من سكان الأرياف التي تتميز بظروفها المادية المتواضعة و تأصلها في الهوية الوطنية و الأرض الجزائرية. هذا الفكر

---

[1] المصدر نفسه

[2] أشير هنا إلى أنني لم أتمكن من نقل الوثيقة الأصلية لبرنامج طرابلس كاملة، لذلك اعتمدت على الوثيقة التي نشرتها وزارة الإعلام و الثقافة سنة 1976 بعنوان: نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 . 1962

[3] المصدر نفسه، ص39

الشعبوي الذي كان المحور الرئيسي لمشروع الثورة الديمقراطية الشعبية تم ربطه بالمبادئ الاشتراكية. فاختيار المبدأ الاشتراكي كان منتظرا في ظل العداء ضد الليبيرالية البورجوازية و كان يتماشى حسب ما ورد في الميثاق مع طابع التطوع الجماعي الشامل الذي ميز الثورة الجزائرية "... إن الاشتراكية ليست دينا إنما سلاح نظري و استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع شعب و يقتضي من ثمة نبذ كل جمود..."[1].

وفي هذا المحور دائما و تحت عنوان " من أجل تحديد تصور جديد للثقافة " رأى البرنامج ضرورة خلق فكر سياسي و اجتماعي تغذيه مبادئ علمية و تتم حمايته من الأفكار الخاطئة و أن تكون هذه الثقافة وطنية و ثورية و علمية" فالثقافة الجزائرية بهذا المفهوم يجب أن تكون الرباط الحي و الضروري بين الجهد العقائدي للثورة الديمقراطية الشعبية و بين المهام اليومية و العملية التي يتطلبها تشييد البلاد ..."[2]. وبهذا فمن الضروري رفع المستوى الثقافي للمناضلين و الإطارات و المسؤولين و الجماهير و ذلك بهدف تعليم الجميع روح العمل و بالتالي رفع الإنتاج في كافة الميادين.

هذا عن الثقافة. أما في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و الذي خصص له المحور الثالث فقد أكد البرنامج على بناء اقتصاد وطني يكون فيه التخطيط للدولة ثم حدد مبدأين أساسيين للسياسة الاقتصادية في الجزائر المستقلة. يتمثل المبدأ الأول في العمل ضد الهيمنة الليبيرالية الاقتصادية. أما المبدأ الثاني فيدعو إلى مشاركة العمال في السلطة الاقتصادية أي اعتماد سياسة اقتصادية لا تؤدي إلى تكوين بورجوازية محلية بل تستند إلى القطاع العام.

ففي الميدان الزراعي، أكد مشروع الحمامات على وضع برنامج زراعي يعتمد على تحديد الملكيات الكبرى و إعادة توزيع الأراضي مجانا و إلغاء ديون الفلاحين و التكوين على الأساس التطوعي للتعاونيات و تشكيل مزارع الدولة مع مشاركة العمال في الأرباح و في التسيير.أما عن السياسة الصناعية، فقد قدم المشروع تصورا للتصنيع بناءا على احتياجات الزراعة على المدى القصير "... غرس الصناعات الأساسية الضرورية لزراعة حديثة ..."[3] ، أما خلق صناعة ثقيلة فلم يكن متصورا إلا على المدى البعيد.

---

[1] المصدر نفسه، ص40

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة

[3] المصدر نفسه، ص43

و في الميدان الاجتماعي، أوصي البرنامج برفع مستوى معيشة الجماهير و القضاء على البطالة، و التنديد بشدة بمظاهر الترف و الاسراف و تبذير أموال الدولة. كما أوصى كذلك بمحو الأمية و تطوير الثقافة الوطنية و نشر المؤسسات التعليمية، إلى جانب مجانية الصحة و حرية المرأة.

و فيما يخص السياسة الخارجية فقد جاءت في مجملها مبنية على الإيديولوجية الوطنية و ترمي الى أهداف حيوية على الصعيد الاقليمي و العالمي و الإنساني، و في هذا الإطار جاء التأكيد على ضرورة محاربة الاستعمار و الامبريالية بشكل صريح، و تأييد كافة حركات التحرر و تحقيق التعاون و التضامن الدوليين.

و كخاتمة لهذه المحاور الثلاث تضمن مشروع الحمامات ملحقا للحزب " ... من أجل تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لابد من وجود حزب جماهيري قوي وواعي... وأن جبهة التحرير التي ولدت في خضم معركة التحرير و جمعت عدة اتجاهات و مذاهب قد أصبح حتميا تحويلها إلى حزب سياسي ... وإن الحزب الجديد ليس تجمعا و لكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ..."[1].

هذا عن ماهية الحزب، أما عن دوره و علاقته بالدولة نقرأ: "... يرسم الحزب الخطوط الكبرى لسياسة الأمة و يوحي بعمل الدولة..."[2]. إذن فهناك تمييز بين دور كل من الحزب و الدولة ويبدو جليا الدور المتفوق الذي أسنده البرنامج للحزب حيث اشترط أن يكون الرئيس و أعضاء الحكومة في أغلبيتهم أعضاءا في الحزب، و أن يكون رئيس الحكومة عضوا في المكتب السياسي. وأن تكون أغلبية أعضاء المجالس منتمية إلى الحزب الذي يتولى أيضا رقابة المنظمات الجماهيرية.

هذا باختصار عن أهم الأفكار و التصورات التي تضمنها مشروع الحمامات و التي عرضت للمناقشة في اجتماع طرابلس. وحسب علي هارون فإن فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أعدت

[1] المصدر نفسه، ص 45 ـ 47

[2] المصدر نفسه، ص 49

بدورها مشروعا مماثلا وتم توزيعه على الحاضرين في الاجتماع إلا أنه لم يحض بمناقشة مفصلة، و نفس المصير لقيه النص الذي أعدته هيئة الأركان العامة و كذا النص الذي قدمه الحاج بن علة[1].

رغم أهمية النقاط الواردة في هذا المشروع بالنسبة لمستقبل الجزائر، إلا أنها لم تثر نقاشا ذا أهمية داخل المجلس. ما عدا بعض التدخلات المسجلة في محاضر اجتماع 1جوان1962. كتدخل علي كافي مثلا، الذي اقترح إعادة النظر في بعض المصطلحات. فهو يرى بأن صيغة الثورة الديمقراطية تعني إشراك تنظيمات أخرى في قيادة الحزب[2].

و حول الحزب دائما، تدخل كل من عبد الحميد مهري و علي منجلي لمناقشة قضية الحزب الواحد، حيث اقترح منجلي ضرورة إعادة النظر في تركيبة جبهة التحرير الوطني. خاصة و أن هناك قوة ثالثة من الإداريين في إطار النشأة. و هي حسب رأيه، ستشكل بورجوازية إدارية أخطر من البورجوازية الفلاحية. لذلك طالب بوجود حزب واحد يقوم بعملية تجميع مختلف القوى الفاعلة[3].

أما عبد الحميد مهري، فقد اعتبر بأن تأسيس الحزب الواحد يتطلب مراجعة الماضي. فعند اندلاع ثورة نوفمبر كانت جبهة التحرير الوطني الوسيلة الوحيدة التي وحدت الشعب ضد الاستعمار. لكنها لم تستطع معالجة جميع المشاكل كقضية القيادة مثلا و الهياكل التى بقيت عالقة حتى الآن. فلكي يعاد بناء جبهة التحرير، حسب رأيه، يجب أن يتم تجاوز طريقة التفكير القديمة. و إن لم يعمل الجميع على حل مشكلة القيادة على أسس صحيحة فسيكون المستفيد الوحيد هم فرنسيو الجزائر[4].

بناءا على هذه الاقتراحات، تم تعيين لجنة خاصة لإثراء البرنامج تضم كلا من، بن بلة، كافي، الحاج بن علة، مهري و بومنجل. عرضت نتائج عملها في جلسة يوم الغد. و رغم اختلاف توجهات و أفكار أعضاء المجلس من جهة ووضوح التوجهات الإشتراكية التقدمية في النص من جهة أخرى، إلا أن

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص14، كما ذكر محمد حربي بأن المشروع الذي أعدته فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كان أكثر عمقا من برنامج طرابلس أنظر: حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص275

[2] أنظر إلى محاضر اجتماع طرابلس على جهاز الميكروفيش بأرشيف المجلس الوطني للثورة جلسة 1جوان1962، Fiche N°155, P90

[3] المصدر نفسه

[4] المصدر نفسه

المصادقة كانت بالاجماع على برنامج الحمامات[1].وبذلك اعتبر هذا البرنامج المرجعية الأساسية للدولة الجزائرية المستقلة و الذي أصبح يعرف فيما بعد بميثاق طرابلس.

1.2- تقييم المشروع:

في تقييمنا لهذا المشروع الذي جاء نتيجة تحالف النخبة العسكرية و النخبة المثقفة في الثورة التحريرية يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- إن ظروف تحرير هذا الميثاق التي تمت في فترة لا تتجاوز العشرة أيام لم تسمح لمحرريه بإثراء مختلف الأفكار و التطلعات التي تهم مستقبل البلاد، لذا نجد النص يحوي الكثير من النقاط الغامضة و الثغرات و هو الأمر الذي أعاق عملية تجسيده على أرض الواقع فيما بعد.
- قدم البرنامج تقييما شاملا للأوضاع تضمنه نقدا لأسلوب عمل جبهة التحرير الوطني، وبالرغم مما احتواه ذلك النقد من هفوات فإن ذلك لم يمنع من اعتبار هذا التقييم تطورا في مسيرة الفكر الوطني كونه وضع جردا دقيقا لإيجابيات و سلبيات الماضي وهي عملية تساعد في إعطاء المشروع الإيديولوجي ديناميكية في مرحلة هامة من مراحل الثورة[2].
- لم يحض هذا المشروع بالنقاش المستفيض كما كان متفقا عليه وقد قوبل في جو من التسرع و الغموض[3]. كما أنه لم تراع فيه مقومات الشعب الجزائري الثقافية و الحضارية و لا ثوابت الأمة، فمقترحوه انساقوا وراء شعارات الساعة و أخضعوا لذاتيتهم المتأثرة بالثقافة الأوروبية وطبعوه بقيم و مفاهيم غريبة عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي فحدثت بذلك قطيعة بين ما يمكن تسميته بمقتضيات الحال أو بضرورات الواقع وقيم المجتمع و ثوابت الأمة[4].
- أكد ميثاق طرابلس على سياسة الحزب الواحد في الدولة " . . . لكي لا تبتلع الدولة الحزب يجب أن يكون الانفصال و التميز واضحا . . ." لكن في فقرة أخرى ينافي هذا القول حيث

---

[1] أنظر جلسة يوم 2جوان

[2] المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص284

[3] سعد دحلب، المصدر السابق، ص170

[4] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات و مواثيق)، ط1 ، دار هومة، الجزائر 2005، ص45

نقرأ: ". . . حتى لا يتعرض الحزب للابتلاع من طرف الدولة يجب أن يبقى محافظا على امتيازه . . ." وحتى يتحقق ذلك فإن " . . . معظم إطارات الحزب يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة و التفرغ لنشاطات الحزب، و بهذا يمكن تجنب خطر خنق الحزب و تحوله إلى مساعد للإدارة و جهاز شكلي . . ."[1].

- تماشيا مع استراتيجية تقليص دور الاستعمار الجديد رفضت وثيقة طرابلس الإيديولوجية الليبرالية و شددت على أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية، وقيامها بنفسها لمواجهة آثار التفكك الناجم عن السياسة الاستيطانية. وقد عبرت الوثيقة عن مخاوفها من انتهازية الطبقة البورجوازية إلا أن هذا التخوف لم يترجم إلى واقع عملي بسبب الانشغال بصراع المواقع فكانت النتيجة أن تسربت البورجوازية الصغرى إلى أعلى المناصب و نجحت في اختيار مواقع هامة داخل العملية الانتاجية[2].
- كما أن الإعلان عن الثورة الزراعية وجعلها على رأس الأهداف الاقتصادية يدل على الاهتمام الذي أولاه ميثاق طرابلس لهذا القطاع، حيث اعتبر المصدر الأساسي و الحيوي للاقتصاد الجزائري و في هذا تكريس و تطوير لأهداف الحركة الوطنية و الثورة التحريرية اللتين تناولتا في بعض برامجها إعادة الاعتبار لهذا القطاع[3].
- تحاشى البرنامج أي توضيح حول دور الجيش و التزم الصمت فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية باستثناء مبدأين و هما: استقلالية النقابات عن الحزب و الاعتراف بحق الإضراب، وحتى هاذين المبدأين قيدا فيما بعد باعتبار النقابة منظمة جماهيرية ملحقة بالحزب و بإضافة شرط عدم ممارسة الإضراب لضرب الثورة الاشتراكية[4].
- رغم أن البرنامج قد حافظ على كثير من الخطوط العريضة لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، إلا أنه وضع إلى جانبها مفاهيم و مصطلحات جديدة منقولة عن الإيديولوجية الماركسية و لا

[1] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة، دار الفجر، القاهرة، 2007، ص195

[2] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002، ص107

[3] كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص296

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص106

علاقة لها بحقيقة الثورة وواقعها في الجزائر. ولقد أدى ذلك تدريجيا إلى جعل الجماهير الشعبية تتخلى شيئا فشيئا عن التزاماتها تجاه جبهة التحرير الوطني[1].

- أما في ميدان السياسة الخارجية فقد ربط الميثاق مبدأ التقدم بمبدأ السلم، ذلك لأن التقدم العالمي لا يتحقق إلا في جو من السلام كما أن السلام بدون تقدم قد يجعل الأمن العالمي معرضا للخطر. وهذه العلاقة الجدلية بين التقدم و السلم العالميين يبدو أن الفكر الوطني استوعبها جيدا. وهو ما يعد تطورا في البعد العالمي لإيديولوجية الثورة الجزائرية، فقد جاءت أطروحاته في هذا المجال أكثر تطورا و هو ما سمح برسم سياسة خارجية شاملة للدولة الجزائرية المستقلة معتمدا في ذلك على مبدأ الانحياز[2].

و مهما يكن من أمر فإن الشيء الذي يجب تأكيده و التركيز عليه هو أن ميثاق طرابلس قد خالف بيان أول نوفمبر الذي نص بصريح العبارة على إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الاسلامية.

ولعله من المغالطات التاريخية القول بأن برنامج طرابلس أشار إلى أن وعي الجماهير قد جعل الثورة تتحول من ديمقراطية اجتماعية إلى ديمقراطية شعبية و أن هذه الأخيرة عبارة عن تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية التي حلت محل المبادئ الاسلامية، فالانتقال من الثورة الديمقراطية الاجتماعية إلى الثورة الاشتراكية لم يأخذ في الاعتبار ضرورة أولوية الجماهير الشعبية الواسعة و إشراكها في اتخاذ القرار[3].

ختاما لهذا التقييم فإن واضعي برنامج طرابلس قد حاولوا التوفيق بين المبادئ التحديثية الثورية و المبادئ الوطنية. كان من شأن الأولى في نظرهم أن تمكن من تحقيق التحولات الاقتصادية و الاجتماعية بما يخدم البلاد و الجماهير. أما الثانية فكان بوسعها أن تسمح للبرجوازية الصغيرة بالرقابة و الهيمنة على شرائح المجتمع بكاملها[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مجلة التراث تصدر عن جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الأوراس،عدد 9 نوفمبر 1997، باتنة، ص194.

[2] كتاب مرجعي عن الثورة، المرجع السابق، ص293-294

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1962،ج3، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص161

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص106

3- القيادة الجديدة و آراء المجتمعين:

لم تكن قضية تشكيل قيادة سياسية لجبهة التحرير الوطني غائبة عن أذهان القادة الفاعلين في الثورة، فبتصفحنا لبعض محاضر اجتماعاتهم الحاسمة، كاجتماع العشرة مثلا و دورات المجلس الوطني للثورة سنوات 1960، 1961 و 1962 يبدو جليا إلحاح الكثيرين على ضرورة ضبط بعض المفاهيم و تحديد المهام و المسؤوليات خاصة ما يتعلق بالعلاقة بين جبهة التحرير و جيش التحرير. كما نستنتج من هذه المحاضر طموح الجميع إلى صيغة جديدة تعوض القيادة الجماعية التي أصبحت منقسمة على نفسها و البحث عن مرجعية أخرى تضبط صلاحيات كل من الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة[1].

فاجتماع العقداء العشرة نهاية 1959، وقف طويلا عند المسائل المتعلقة بالنقائص التي اعترضت النشاط الثوري وتفطن إلى الحاجة الملحة لوضع قوانين داخلية لجبهة التحرير الوطني و للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية حيث كلف لجنة خاصة لتحرير هذه القوانين تقوم بعرض نتائج عملها أمام المجلس الوطني للثورة للمصادقة عليها[2].

و بتصفحنا لهذه القوانين، التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة سنة 1960، نستنتج بأنها لم تحسم في مسألة تعيين قيادة سياسية للثورة، لأنها أبقت على التداخل المطلق في العلاقة بين جبهة و جيش التحرير و ذلك من خلال تعبير"... جبهة التحرير هي مرشد الأمة و محرك الثورة .. تقود الكفاح المسلح بفضل جيش التحرير الوطني..." كما أنها لم توضح أدوار و صلاحيات القادة داخل التنظيمين خلال المرحلة الأخيرة من الثورة[3] و هو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام التأويلات المتناقضة لهذه

---

[1] أنظر إلى محاضر كل من اجتماع العشرة و دورات المجلس الوطني للثورة بأرشيف الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة، الأرشيف الوطني الجزائري

[2] أنظر إلى اجتماع العشرة، المصدر نفسه

[3] أنظر إلى نص القوانين الداخلية لجبهة التحرير و للمؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية منشورة في شكل ملاحق عند علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ترجمة: الصادق عماري و آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003. و الجدير بالملاحظة حول هذه القوانين خاصة ما يتعلق منها بحقوق المناضل و واجباته و مبادئ القيادة و التنظيم أنها تكاد تتطابق مع بعض المناشير و التعليمات السابقة كالمنشور السياسي المؤرخ في جوان1955 الذي يحمل عنوان "تعليمات جبهة التحرير إلى مناضليها"و المنشور الذي وزعته لجنة التنسيق و التنفيذ في 12أفريل1958 تحت عنوان الدليل العام للمجاهد. للإستزادة حول هذه النصوص إرجع إلى عبد الحميد زوزو، محطات و مواثيق، ص540،524 و كذلك مبروك بلحسين في كتابه مراسلات الجزائر الفارة، ص88،89.

القوانين بين الأطراف المتصارعة، حين سعى كل طرف إلى تفسيرها وفق طموحاته الخاصة. و هذا ما سنلمسه في الاختلاف الكبير بين آراء المجتمعين حول طبيعة القيادة في الاجتماع الأخير للمجلس الوطنيللثورة بطرابلس جوان 1962، فما أن طرحت قضية القيادة في جلسة يوم2جوان حتى احتد النقاش بين مختلف الاتجاهات. حيث برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني بشأن القيادة و الذي ينص على "..أن تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني و إقامة مؤسسات نهائية .."[1].

فالرأي الأول يقول بالإبقاء على الحكومة المؤقتة حتى انتخاب مجلس تأسيسي. و الرأي الثاني يقول بتعيين قيادة جديدة مباشرة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الجزائرية[2].

أمام هذا التضارب في الآراء عارض محمد بوضياف فكرة تعيين القيادة ما لم يتم النظر في القضايا التالية: الفراغ الإيديولوجي، غياب الصرامة الثورية، عدم احترام مبدأ القيادة الجماعية، و غيرها من الأخطاء التي عصفت بالثورة. و للخروج من مرحلة الشلل هاته ، مثلما وصفها، اقترح قيادة من سبعة إلى عشرة أشخاص تكون في مستوى تأسيس حزب شعبي خال من أي نزعة عصبية. و اشترط على أن تكون في نفس الوقت قيادة سياسية و عسكرية تشرف على جيش التحرير في الداخل و عند الحدود، و تضم من بين عناصرها أعضاء من مجالس الولايات[3].

هنا يتدخل كل من منجلي و بومدين لمعارضة فكرة هذه القيادة، فيتدخل كريم بالقاسم بدوره و يقترح تشكيل لجنة محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع أعضاء المجلس الوطني حول القيادة الجديدة مشترطا بأن تكون مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر عام لجميع الأطراف من القمة إلى القاعدة.

أما بوصوف، فقد أكد من خلال تدخله على أن الجزائر لم تعرف قيادة وطنية بأتم معنى الكلمة. لذلك اشترط في القيادة الجديدة بأن يكون لها منهج دقيق و برنامج عمل واضح[4].

---

[1] أنظر جلسة يوم 2جوان، FICHE N° 56

[2] المصدر نفسه، ص117

[3] المصدر نفسه، ص119.118

[4] أنظر جلسة يوم 3جوان، المصدر نفسه، ص123.121

و حول هذه النقطة دائما، أشار سليمان دهيلس إلى اللاشرعية التي سادت قيادة الثورة منذ مؤتمر الصومام، حين تم تغييب دور المجلس الوطني للثورة في مراقبة الهيأة التنفيذية سواء لجنة التنسيق و التنفيذ أو الحكومة المؤقتة فيما بعد. لذلك اقترح ضرورة وجود ثلاثة عناصر أساسية و هي: إيديولوجية، حزب و قيادة. و في غياب العنصرين الأولين لا يمكن للقيادة أن تكون شرعية، فقيادة أي دولة حسب رأيه ليست هي مسألة أعضاء بقدر ما هي تتطلب إلى إقامة حزب قوي من الخلايا إلى تأسيس مؤتمر بطريقة ديمقراطية[1]

بعد طرح مختلف هذه الآراء، تحدث آيت أحمد بدوره و حث على ضرورة إضفاء الصفة الديمقراطية على هذه القيادة بقوله:".. لقد حان الوقت الذي نبرهن فيه على أننا ديمقراطيون في تعييننا للقيادة. فالعالم بأسره ينتظر شيئا عظيما من ثورتنا... فحتى تتصدى القيادة الجديدة لجميع المشاكل، يجب أن تضم ممثلا عن مختلف التنظيمات كالعمال و الطلبة و المرأة.."[2].

نفس الأفكار تقريبا طرحها سعد دحلب، مقترحا تشكيل قيادة محدودة العدد تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة. و حول أعضاء هذه القيادة، طالب الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى بضرورة إشراك بعض قادة الولايات فيها[3].

تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة إلى الجلسات المسائية ليوم 3جوان دون التوصل لأي قرار. لذلك عين المجلس لجنة خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي و تعيين أعضائه تضم كلا من: الحاج بن علة، بوبكر، عمر بوداود، تحت رئاسة محمد بن يحي. كان عملها يقوم على جمع أصوات الأعضاء حول الاقتراحات المقدمة لتشكيلة هذا المكتب، أبرزها اقتراح أحمد بن بلة (المساجين الخمسة، الحاج بن علة و محمدي سعيد) و اقتراح كريم بلقاسم (المساجين الخمسة، العسكريين الثلاث و سعد دحلب)[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص131.128

[2] المصدر نفسه، ص132.131

[3] المصدر نفسه، ص140.137

[4] المصدر نفسه، ص146

ما كادت هذه اللجنة تنهي مهامها، حتى سادت الفوضى كواليس فندق الاجتماع و ذلك ببروز اتجاهين متصارعين هما: إتجاه أحمد بن بلة المدعم من قبل هيأة الأركان. و اتجاه الحكومة المؤقتة. حيث صمم أحمد بن بلة على فرض اقتراحه و إقصاء العسكريين الثلاث كريم، بوصوف و بن طوبال[1] و هو الأمر الذي اعتبرته الحكومة استفزازا واضحا لأعضائها، خاصة عندما تم اقتراح شخصيتين لا تتمتعان بالوزن السياسي المطلوب و هما محمدي سعيد و الحاج بن علة. من جانب آخر أعلن كل من محمد بوضياف و آيت أحمد رفضهما الانضمام إلى المكتب السياسي بالتشكيلة التي اقترها أحمد بن بلة . أما القائمة التي اقترحها كريم بلقاسم، فقد لاقت بدورها معارضة شديدة من قبل بن بلة و هيأة الأركان لأنها تضم ألد خصومهم و هم العسكريين الثلاث[2].

أمام هذا الوضع الصعب تدخلت لجنة تضم اثني و عشرين شخصا[3] لإنقاذ الموقف و إيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع، فاقترحت تشكيل مكتب سياسي يضم سبعة أشخاص هم المساجين الخمسة و العسكريين الثلاث. و حسب علي كافي، فقد تخلى كل من بوصوف و بن طوبال عن عضويتهما لتسهيل هذه التسوية. لكن وشايات البعض جعلت أحمد بن بلة يرفض هذه التشكيلة بعد أن أبدى موافقته المبدئية عليها[4].

في ظل هذه الظروف، لم تستطع لجنة سبر الآراء استكمال مهمتها، و في الجلسة العامة ليوم 5 جوان، قدم محمد الصديق بن يحي تقرير اللجنة بقوله:".. لم نوفق في مهمتنا نقدم استقالتنا و نلتمس من

[1] في هذا الصدد يروي علي هارون، أحد القادة البارزين في فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، مساعي أحمد بن بلة لإقناع الفيديرالية باقتراحه بقوله:"...ذات ليلة أعرب بن بلة عن رغبته في مقابلة عضو من أعضاء فيديرالية فرنسا لجبهة التحرير. قدمني أصدقائي إليه. و تم اللقاء في غرفة بالفندق، لقاء دام إلى وقت متأخر من الليل. شرح لي بن بلة أثناءه بأن اقتراحه هو الاقتراح الأمثل للحصول على ثلثي الأصوات ... من جهتي كنت أرى أنه ليس من الحكمة إزاحة ثلاثة رجال كانوا هم القادة الحقيقيون للثورة و نبعدهم عن الإدارة الأولى للجزائر المستقلة.. بدا لي من ضروري إضافة كريم و بوصوف و بن طوبال إلى قائمة الخمسة.... تواصل النقاش و بدا بن بلة متمسكا بعزمه ..." أنظر علي هارون،المصدر السابق، ص28.27

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 172

[3] هؤلاء الإثنا و عشرون شخصا كانوا يمثلون ولايات الداخل، فيديرالية فرنسا و المغرب و أعضاء من الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة. أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 290.289

[4] يذكر علي كافي في مذكراته، بأنه هو من كلف بتقديم الاقتراح إلى بن بلة ، و قد تمكن من إقناع هذا الأخير، إلا أن رابح باللوصيف ممثل الولاية الثانية و حليف بن بلة تمكن من جعل هذا الأخير يتراجع عن موافقته.أنظر إلى مذكرات علي كافي، المصدر نفسه، ص291

الجمعية انتخاب لجنة جديدة تتكلف بإعادة سبر الآراء. نعتقد أن في وسعها أن تتوصل إلى حل مقبول، و نرجو من الجمعية العامة أن لا تفتح النقاش العام.."[1].

أمام هذا الفشل طالب أعضاء اللجنة من المجتمعين تعيين لجنة أخرى. و ما كاد المجلس ينظر في هذا الأمر حتى احتد النقاش حول عملية التصويت و صحة التوكيلات التي بحوزة الزبيري. و هي النقطة التي اختتمت عندها محاضر هذا الاجتماع[2]. الذي ظل معلقا بسبب التباين الكبير في وجهات النظر بين القادة و الطموحات الشخصية لدى بعضهم في محاولة فرض أفكارهم و لو كان ذلك تجاوزا لنصوص و قوانين جبهة التحرير الوطني.

4- فشل المؤتمر في تعيين القيادة (المكتب السياسي) :

لم تستطع لجنة سبر الآراء استكمال مهمتها، و المتمثلة في تسجيل اقتراحات جميع المشاركين بشكل فردي حول الشخصيات المؤهلة لكي تكون في المكتب السياسي. و حسب علي هارون فإن أجواء الصراعات التي سادت كواليس الاجتماع كانت السبب الرئيسي وراء تعثر اللجنة[3] لذلك لم تستطع أي قائمة من القائمتين المقترحتين الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لتزكيتها مثلما تنص على ذلك قوانين المؤسسات الانتقالية للدولة الجزائرية[4].

و إن حاول بن بلة التأكيد في مختلف شهاداته على حصول قائمته في عملية سبر الآراء على أغلبية الأصوات[5] إلا أن غالبية الذين حضروا هذا الإجتماع و قدموا شهاداتهم حول الموضوعينفون هذا الزعم. و حتى الذين كانوا من ضمن لجنة سبر الآراء كعمر بوداود و علي كافي لايؤكدون هذه الأغلبية و لا يقدمون أرقاما حول عدد الأصوات التي عادت لكل قائمة. و عليه فإن عملية التصويت كانت فاشلة من

[1] أنظر جلسة يوم 5 جوان، FICHE N°57، ص150

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص26

[4] استنادا للمادة العاشرة من قوانين المؤسسات المؤقتة، فإن المجلس الوطني للثورة الجزائري ينصب الحكومة و يمنحها ثقته بأغلبية الثلثين من أعضائه الحاضرين و الممثلين.

[5] أنظر إلى شهادة أحمد بن بلة لأحمد منصور، المصدر السابق، ص188

أساسها بسبب تعثر اللجنة في أداء مهامها مثلما رأينا سابقا، و بسبب قضية التصويت بالوكالة التي انفض على إثرها الإجتماع[1].

حسب محاضر مداولات هذا الإجتماع[2]، فقد أثارت قضية تصويت الطاهر الزبيري ممثل الولاية الأولى عن أعضاء مجلسه بالوكالة[3] جدلا كبيرا بين الأعضاء المشاركين، خاصة بين بن يوسف بن خدة الذي رفض هذه الوكالات لأنها لم تقدم بشكل كتابي، وبين بن بلة الذي دافع عن صحة التصويت بها وبسبب حدة النقاش لم يستطع مقرر الجلسة استكمال تقريره و توقف عند هذه النقطة[4]. لكن الذين واصلوا بقية فعاليات هذه الجلسة، أكدوا حدة الصراع بين الحكومة المؤقتة من جهة و أحمد بن بلة و أعضاء هيأة الأركان من جهة أخرى، حيث بلغت إلى حد استعمال الشتم و الأساليب الميكيافيلية و هو الأمر الذي دفع رئيس الجلسة إلى رفعها[5]. و بذلك بقي أمر تشكيل القيادة معلقا حين لم يستطع المجلس

---

[1]وحول عدد الأصوات دائما، ذكر محمد حربي استنادا على شهادة للطاهر الزبيري، بأن قائمة بن بلة تحصلت في استطلاعات اللجنة الاستشارية على 33 صوت مقابل 31 صوت لقائمة كريم، إلا أن الزبيري لم يؤكد في مذكراته هذه الأغلبية. و ذهب محمد البجاوي إلى تقديم بعض الأرقام التي تؤكد هزيمة قائمة كريم (.. تحصل بوصوف على صوت، و كريم على واحد أو اثنين، و بن طوبال على أربعة أو خمسة...) دون ذكر المصادر التي استقى منها هذه المعلومات. أنظر: محمد حربي، الأسطورة و الواقع، ص282، محمد الجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية، ص201، مذكرات الزبيري، ص279

[2]أنظر إلى جلسة يوم 5 جوان، FICHE N°57، ص150.

[3]قدم الطاهر الزبيري ثلاث توكيلات تخص أعضاء مجلس ولايته و هم: محمد الصالح يحياوي، عمار ملاح، إسماعيل محفوظ . إلا أن مكتب المجلس رفض اعتماد هذه الوكالات لأنها لم تقدم بشكل كتابي و ذلك استنادا للمادة 32 من القانون الأساسي للجبهة التي تنص "...في حالة مانع مبرر و مقبول من المجلس الوطني، يمكن لأي عضو أن يمنح وكالة شخصية و كتابية لأحد زملائه..." . أنظر: علي هارون، المرجع السابق، ص 30. و حول هذه القضية يذكر الطاهر الزبيري بأن أعضاء مجلس ولايته أرسلوا وكالاتهم إلا أن مكتب المجلس اعتبرها من الناحية الإدارية متأخرة، و يظيف:"... كنت قد سلمت وكالات نوابي الثلاث إلى رئيس المؤتمر يوما قبل الاجتماع، و خشيت ألا يعتد بهذه الوكالات بعدما وصلتني أخبار تتحدث عن مساعي العقيد الحاج لخضر القائد السابق للولاية الأولى لدى الحكومة المؤقتة لحثها على عدم الاعتراف بالنواب الجدد الذين عينتهم في مجلس الولاية الأولى و الذين عارض الحاج لخضر تعيينهم..." أنظر مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص378

[4]أنظر إلى محضر جلسة يوم 5 جوان، المصدر السابق، ص159

[5]كان مقرر هذه الجلسة هو عمر بوداود الذي ينقل في مذكراته الظروف التي أدت به إلى رفع الجلسة بقوله:".. وردت العبارات العنيفة من كل مكان و عم الصخب القاعة برمتها، و نظرا لما كان يعاني منه من صدمة و إرهاق، فقد طلب مني بن يحي أن أترأس الجلسة بدلا عنه و أوصاني بتعليق الأشغال إذا ازدادت الأمور تدهورا. أمام الضجيج و شتائم علي منجلي للحكومة المؤقتة، و العنف الكلامي و مساءلات خيضر، و التهديدات الصادرة من قايد أحمد، حاولت تهدئة الأجواء. و إزاء استحالة استعادة الهدوء، رغم دعاوي إلى التعقل، شعرت بأننا قد وصلنا إلى حالة تهدد بحدوث دراما، خاصة و أنه قد وجد في الحاضرين من كان متصفا بهوس الاستمساك بسلاحه. قررت إذا وضع حد للمناقشات..." أنظر: مذكرات عمر بوداود، المصدر السابق، ص 232

الوطني للثورة مواصلة دورته نظرا لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة و بعض أعضاء المجلس ليلة السادس و السابع جوان[1].

وقد أثارت قضية انسحاب الحكومة المؤقتة انتقادا كبيرا من طرف المعارضين لوجودها و أدائها السياسي على رأسهم بن بلة و هيأة الأركان الذين حملوا رئيسها بن خدة مسؤولية فشل المؤتمر في تعيين القيادة، و اعتبروا انسحابه بمثابة مناورة[2]. و في شرحه لأسباب مغادرته طرابلس يقول بن خدة:".... إن عدم التقدم في المناقشة للمجلس الوطني للثورة و عجزه عن تعيين المكتب السياسي ...و الخوف من أن يغتنم بعض المجازفين و بعض الطموحين هذه الظروف للتنازع على السلطة أو الإستيلاء عليها على حساب كل ما حققته الثورة، قد أقنعوني أنه و بعد كل شيئ، يكون الأجدر أن نحتفظ بالحكومة المؤقتة على الأقل حتى الإستقلال، لأنه و رغم نقاط ضعفها الداخلية، كانت الحكومة تتمتع باعتماد كبير سواء كان ذلك لدى الشعب أو لدى الرأي العام الدولي، فكل مساس بالحكومة المؤقتة شريكة ديغول في ايفيان، و المسؤولة المباشرة عن تنفيذ وقف إطلاق النار، كان ليبعث البلبلة في فرنسا، و يشجع المتطرفين المتعصبين من الفرنسيين و يبث الغموض و الاضطراب في الشعب الذي كان في أمس الحاجة لرص الصفوف و الاتحاد في مواجهة التحديات الدموية التي تقوم بها المنظمة السرية المسلحة .... فلكل هذه الأسباب و حتى أسد الطريق في وجه كل أولئك الذين قد يعرضون كل ثمار هذا النصر للخطر، أخذت على عاتقي أن أغادر طرابلس و ألتحق بتونس و أستأنف مسؤولياتي ..."[3].

إذن نفهم من هذا التصريح، أن بن خدة و من خلال انسحابه، كان يتصور بأنه سوف يمنع حدوث أسوأ التطورات،فسيطرة بن بلة على السلطة عن طريق الجيش قد يؤديإلى مراجعة اتفاقيات ايفيان

---

[1] BENYOUCEF BEN KHEDDA, La Crise de 1962, P17

[2] في حديثه لأحمد منصور، علق بن بلة على انسحاب بن خدة بقوله:"... لقد كانت مؤامرة فقد فر بن خدة ومعه الثلاثة الآخرون إلى تونس يوم 6 يونيو 1962 ليلا دون أن يخبروا أحدا، لذلك بدأ الآخرون ينفضوا و كانت هذه خطتهم أن ينفض الإجتماع و ينهار..." أحمدمنصور، المصدر السابق، ص188.

[3] أنظر إلى نص البيان الذي وجهه بن خدة إلى حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964 نقلا عن سعد دحلب، ص 173. و في كتابه أزمة 1962 فسر بن خدة أسباب انسحابه إلى محاولته إنقاذ الحكومة المؤقتة من الإنهيار و وضع حد أمام مطامح بومدين و بن بلة في الوصول إل السلطة بمختلف الوسائل. BENYOUCEF BEN KHEDDA, La Crise de 1962, P19

وتعريض مشروع تقرير المصير للخطر، لذلك رأى أن من واجبه الإبقاء على الحكومة المؤقتة إلى حين إجراء الإنتخابات، و بمأن أغلبية الثلثين لم تتحقق لإسقاط هذه الحكومة أو تجديد الثقة فيها، فقد بقيت من الناحية القانونية هي صاحبة الشرعية . إلا أن الأحداث أخذت منعطفا مثيرا فيما بعد، عندما تحول بن بلة و أنصاره إلى مطالبة كل من الحكومة و الولايات في الداخل للإعتراف بالمكتب السياسي المشبوه في شرعيته.

و من جهته علل محمد بوضياف انسحابه بقوله:"...لم أكن موافقا على ما جاء في لقاء طرابلس. و كانت قناعتي أن هذا الإجتماع سيفرق بيننا. ذلك أنني كنت على علم بما يقوم به بن بلة من ناحية اتصالاته و تحضيراته للإستيلاء على السلطة ..."[1].

حسب عمر بوداود، فقد انتظر مكتب المجلس مدة يومين بعد تعليق الجلسة الأخيرة أملا في استئناف الأشغال، إلا أن عدد المغادرين لطرابلس كان في تزايد و بذلك غادروا هم أيضا[2]و قبل مغادرة أنصار بن بلة مكان الاجتماع، قاموا بإمضاء وثيقة يوم 7 جوان[3] أسموها بمحضر قصور أو خلو، عاينوا من خلاله عجز الحكومة ثم انسحابها من المجلس بصيغة تحميلها كامل المسؤولية "...غادر الأخ رئيس المجلس طرابلس في ليلة 7.6 جوان دون إبلاغ مكتب المجلس الوطني للثورة و زملائه في الحكومة، واضعا هكذا الجمعية أمام استحالة اختتام مهمتها بشكل عادي و وفقا للنظام..."[4] و قد أمضاها 39 عضوا أبرزهم، بومدين، قايد أحمد، علي منجلي، محمد خيضر، الطاهر الزبيري. كما نلاحظ في قائمة هؤلاء

[1] لم يكن بوضياف يتوافق في أفكاره و توجهاته مع بن بلة منذ سنوات السجن و الاعتقال. و قد رفض الانضمام للمكتب السياسي الذي اقترحه هذا الأخير، لذلك كان من الأوائل الذين غادروا طرابلس. أنظر إلى خالد عمر بن ققة، الرئيس محمد بوضياف على موعد مع الموت، دار الهدى، الجزائر، 1998، ص86.

[2] لا نملك معلومات دقيقة حول عدد الذين انسحبوا من طرابلس, و الشهادات تقدم أرقاما متضاربة. ذكر بن بلة بأن الذين انسحبوا كانوا أربعة فقط و يقصد بن خدة و العسكريين الثلاث. في حين يؤكد بن خدة انسحاب ثمانية أعضاء من حكومته بالإضافة إلى أعضاء آخرين من المجلس الوطني للثورة. أنظر: شهادة بن بلة لأحمد منصور، ص188، و كذلك BENKHEDDA, La Crise de 1962, P18

[3] أنظر إلى نص هذا المحضر، الملحق رقم 5

[4] نلاحظ من خلال هذا النص الإشارة لبن خدة بتعبير (الأخ رئيس المجلس) بدلا من رئيس الحكومة، و ذلك لتحميله المسؤولية كاملة في فشل المؤتمر باعتباره رئيسا للمجلس. و حسب علي هارون فبمجرد افتتاح دورة المجلس الوطني للثورة، لم يعد أعضاء الحكومة يحتفظون بمهام أزيد على مهام بقية المشاركين، فإذا غادر بن خدة الجلسة فإن كل ما في الأمر أن مشاركا غادر المؤتمر و كان في استطاعة البقية مواصلة الأشغال. أنظر علي هارون، المصدر نفسه، ص142.143

الممضين أن ثلثهم تم الإمضاء عنهم بالوكالة بما فيهم أعضاء مجلس الولاية الأولى الذين لم تثبت صحة وكالاتهم[1]. وقد اعتبر هذا المحضر فيما بعد السند القانوني لجماعة بن بلة في إثبات شرعية قائمتهم المقترحة لتشكيلة المكتب السياسي رغم أن التصويت لم يتم مثلما رأينا.

هكذا إذا فض الإجتماع المصيري لآخر دورة للمجلس الوطني للثورة، لكن من حق الباحث أن يتساءل لماذا لم يستأنف موقعوا محضر7 جوان أشغال المؤتمر، فانسحاب بن خدة و بعض الوزراء كان انسحاب عدد من أعضاء المجلس و هذا لا يمانع مواصلة الجلسات. و عليه فربما تخوفهم من عدم إحراز ثلثي عدد الأصوات المطلوبة جعلهم يكتفون بتوقيع هذا المحضر و ينصرفون.

انتقل أحمد بن بلة إلى بنغازي[2] ثم التحق بالقاهرة. وحسب علي كافي الذي كان على رأس البعثة الديبلوماسية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة،فقد تم لقاء بين بن بلة و جمال عبد الناصر أبدى فيه هذا الأخير تأييده الكامل لخط بن بلة الثوري و ألح عليه بالدخول إلى الجزائر واعدا إياه بالدعم العسكري[3].

أما الرئيس بن خدة، الذي غادر طرابلس إلى مقر حكومته بتونس، فقد دعا إلى اجتماع عام لدراسة الأزمة و ايجاد حل لها بناءا على اقتراحين: يتمثل الأول في توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها و هم: فرحات عباس، بومدين و الحاج بن علة. أما الثاني فيتمثل في تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من فرحات عباس و بن خدة إلى جانب ثلاث نواب هم: بن بلة، كريم و بوضياف. و حسب شهادة بن خدة نفسه، فإن الحكومة كانت عاجزة عن إيجاد الحلول التوفيقية بين أعضائها، لذلك لم تلق هذه الاقتراحات التجاوب من قبل الوزراء، و بالتالي اتخذت الأزمة أبعادا خطيرة خاصة بعد توقيع الاتفاق مع منظمة الجيش السري الفرنسية.

---

[1] من الذين تم التصويت عنهم بالوكالة، أعضاء مجلس الولاية الثالثة الذين وكلوا العقيد يازوران المناصر لبن بلة وكان عددهم خمسة، بالإضافة لأعضاء مجلس الولاية الرابعة الذين وكلوا أحمد بن شريف المناصر كذلك لبن بلة و كان عددهم أربعة. و قد اتضحت فيما بعد معارضة هؤلاء الأعضاء التسعة و احتجاجهم على التوقيع باسمهم على هذا المحضر.

[2] يروي محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية في هذه الفترة، تفاصيل زيارة بن بلة إلى بنغازي وفشل محاولة الإصلاح بين هذا الأخير و كريم بلقاسم الذي قدم إلى بنغازي بدعوة من الحكومة الليبية ووزير خارجيتها أونيس القذافي للتوفيق بين الطرفين المتصارعين.أنظر مذكرات محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، دار النجاح، الرباط 1996،ص178

[3] مذكرات علي كافي، المصدر السابق، ص293

الفصل الرابع

تفاقم الأزمة و موقف الولايات بالداخل

1- الإتفاق بين جبهة التحرير و منظمة الجيش السري الفرنسية و تعميق الأزمة

1.1- موقف منظمة الجيش السري من اتفاقيات إيفيان

2.1- إتفاق 17 جوان و مختلف ردود الفعل

2- ولايات الداخل في مواجهة الأزمة :

1.2 - إجتماع زمورة و تأسيس لجنة ما بين الولايات

2.2 - إقالة هيئة الأركان العامة و موقف الولايات

3-تجسيد التحالفات:

1.3- تحالف بن بلة

2.3- تحالف الحكومة المؤقتة

3.3- البحث عن الدعم الخارجي

4.3- موازين القوى

لم يستطع مؤتمر طرابلس تحقيق هدفه في تشكيل قيادة سياسية تحظى بالإجماع لدى مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة. و ظلت جلساته معلقة حين فشلت عملية الاقتراع، ليتم الاحتكام فيما بعد لمنطق القوة و سياسة التحالفات، حيث سعى كل طرف من طرفي الصراع إلى تقوية جبهته، و ذلك باستقطاب الشخصيات ذات الوزن التاريخي، و بضمان موالاة ولايات الداخل خاصة منها الولايات الحدودية، كالولاية الأولى و الخامسة اللتين كانتا تمثلان المعبرين الرئيسيين لجيش الحدود نحو الداخل. بالإضافة للولاية الرابعة التي كانت تتحكم في العاصمة. وعليه فإن المرحلة التي أعقبت إخفاق اجتماع طرابلس، كانت مرحلة جد حرجة مرت بها الثورة في طريقها لتجسيد الإستقلال، تخللتها العديد من التصريحات والبيانات التي زادت في تعميق الأزمة.

1-إتفاق جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري الفرنسية و تعميق الأزمة:

وقع هذا الإتفاق يوم17 جوان 1962، بين شوقي مصطفاي ممثل الهيأة التنفيذية المؤقتة و جون جاك سوزينييه زعيم منظمة الجيش السري الفرنسية. و قبل التطرق لتفاصيل و حيثيات هذا الإتفاق، الذي زاد من حدة الإنتقادات الموجهة للحكومة المؤقتة، لا بأس أن نلقي نظرة على تاريخ هذه المنظمة و أهدافها.

منذ أن انطلقت ثورة التحرير الجزائرية، برز تيار متطرف في أوساط المستوطنين الأوربيين في الجزائر يدعمه كبار القادة و الضباط العسكريين هدفه الإبقاء على الجزائر فرنسية و رفض أي شكل من أشكال الحوار أو التفاوض مع الثوار. لذلك نجدهم ينتقدون سياسة الجمهورية الفرنسية الرابعة و يتهمونها بالفشل في القضاء على (المتمردين). و لإثبات تذمرهم من هذه السياسة، قاموا باختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل قادة الثورة التحريرية (بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد) في 22 أكتوبر1956[1]. و قد انتظموا في شكل جمعيات و منظمات متطرفة أبرزها منظمة قدماء المحاربين التي ظهرت في فيفري 1956 للدفاع عن الجزائر الفرنسية و معارضة كل إصلاح من شأنه أن يحدث تغييرا في النظام القائم بالجزائر.

[1] لمعرفة التفاصيل حول حادث اختطاف الطائرة أنظر: شهادة أحمد بن بلة لأحمد منصور في كتاب الجزيرة، المصدر السابق، ص 145. 149. فتحي الديب، المصدر السابق، ص 268 . 270. محضر استنطاق محمد خيذر من طرف الشرطة الفرنسية بعد عملية الاختطاف، منشور بكتاب محطات في تاريخ الجزائر لعبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص489. وكذلك Jean Boisson, Ben Bella est Arrêté, Ed Farré et Fils Cholet, Paris 1970

منظمة اليد الحمراء التي تأسست سنة 1956 على نطاق شمال إفريقيا و التي كانت تستهدف الزعماء الوطنيين، و غيرها من التنظيمات التي كان لها الدور البارز في إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة و المجيئ بالجنرال ديغول خصيصا لتحقيق طموحاتهم في القضاء على الثورة و الإبقاء على الجزائر فرنسية[1].

عندما بدأ الجنرال ديغول في تطبيق سياسته، بدأت آمال هؤلاء المتطرفين تتلاشى، خاصة عندما أعلن الجنرال عن مشروع تقرير مصير الشعب الجزائري في سبتمبر 1959، و الذي أعلن فيه إمكانية استفتاء الشعب الجزائري عن مصيره، أي إمكانية انفصال الجزائر عن فرنسا، و هو الأمر الذي أثار غضب و سخط كبار العسكريين و المتطرفين أمثال سالان، ماسو، شال، أورتيز و سوزينيي. الذين خططوا للانقلاب عليه في جانفي 1960، و لمحاولة اغتياله في ديسمبر 1960. و عندما فشلت هاتين المحاولتين أعادوا الكرة مرة أخرى في أفريل 1961 من خلال تمرد الجنرالات الأربعة (سالان، شال، جوهو، زيلار) الذين خططوا للسيطرة على كامل المدن الجزائرية، إلا أن مساندة الشعب الفرنسي لسياسة الجنرال ديغول حال دون نجاح هذا التمرد، حيث قام الجنرال شال بتسليم نفسه، أما جوهو و سالان و مجموعة من الضباط المتابعين قضائيا فدخلوا السرية و صاروا على رأس منظمة الجيش السري[2].

قسمت هذه المنظمة هيكليا إلى ثلاث شعب، كلفت الشعبة الأولى بتعبئة و تنظيم الأوربيين، الشعبة الثانية بجمع المعلومات، و الشعبة الثالثة خصصت للعمل السياسي و البسيكولوجي. أختير الجنرال راؤول سالان قائدا عاما للمنظمة نظرا للثقل و السمعة التي يحظى بهما لدى الأقلية الأوربية، أما النيابة فأسندت للجنرال جوهو إدموند، و قيادة الأركان للجنرال غاردي و العقيد غودار[3].

إحتضنت المنظمة فئات و شرائح اجتماعية متعددة تلتقي في كونها فاشية استعمارية متطرفة شعارها في ذلك " إن مصالح فرنسا في الجزائر مهددة ". و حسب استراتيجيتها، فإن تجنيد كل الأوربيين المدنيين ضرورة أساسية لتشكيل قاعدة ثورية شعبية لأن العنف وحده هو الكفيل للاحتفاظ بالجزائر و منع

(1) M'hammed Yousfi, Le Pouvoir-Face Voile de l'Algerie 1962-1978,Edition Dahlab, Alger 1989, P42

(2) BENJAMIN STORA , Algérie Histoire Contemporaine 1830-1988, Editions Casbah, Alger 2004, P178.

(3) Mhamed Yousfi, Le Pouvoir, OP.CIT, P44

ديغول من تطبيق مشروع تقرير المصير. لذلك نجدها تسعى لعرقلة و تحطيم المفاوضات، ففي الفترة الممتدة من 8 إلى 19 ماي 1961 تم تفجير العشرات من القنابل البلاستيكية، و احتفلت المنظمة السرية بفشل مفاوضات إيفيان الأولى يوم 13 جوان 1961 و كان ذلك بتفجير قنبلة قوية المفعول في وسط الجزائر العاصمة. و بتقدم المفاوضات و إعلان الجنرال ديغول بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر يوم 5 سبتمبر 1961، إزداد نشاط هذه المنظمة تطرفا و ذلك باغتيال الشخصيات العسكرية و المدنية الموالية لديغول و لجبهة التحرير الوطني. فمع مطلع 1962 كان عدد ضحايا الأعمال الإجرامية لهذه المنظمة يفوق العشرين قتيلا في اليوم الواحد هذا في الجزائر العاصمة فقط، أما في وهران فقد ظهرت الأحقاد علانية بين الأوربيين و المسلمين و أصبح هؤلاء يتعرضون للرمي بالرصاص في الشوارع من قبل منفذي عمليات القنابل البلاستيكية[1].

لم يقتصر نشاط هذه المنظمة على الجزائر فقط، بل نقلت أعمالها الإجرامية إلى فرنسا نفسها لاستهداف سياسة الجنرال ديغول و محاولة الإطاحة بنظامه. و هو الأمر الذي دفع هذا الأخير إلى تسريع وتيرة التفاوض مع الوفد الجزائري، و تبعا لذلك إلتقى الوفدان يوم 11 فيفري 1962 في مدينة ليروس و خلال عشرة أيام من المفاوضات السرية تم التوصل إلى اتفاق يتضمن الخطوط العريضة لمشروع الإتفاق المرتقب بين الطرفين. فكان اللقاء الرسمي و العلني يوم 7 مارس في مدينة إيفيان، و بعد مناقشات مستفيضة، توصل الجانبان إلى اتفاق نهائي يوم 18 مارس، و تم الإتفاق على وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962 [2].

1.1- موقف منظمة الجيش السري من اتفاقيات إيفيان:

لم تنل اتفاقيات ايفيان رضا غالبية المستوطنين و من ورائهم منظمة الجيش السري، التي اعتبرت مجرد التحدث مع جبهة التحرير الوطني يعد جريمة في حق فرنسا لذلك سعت للحيلولة دون تطبيق هذه

[1] محمود الواعي و مسعود مزهودي، إنشاء منظمة الجيش الشري الفرنسية و نشاطها، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 304 . 305

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص 288

الإتفاقيات و السعي لإلغائها. ففي يوم 19 مارس 1962 أعطى سالان الأوامر بمباشرة الهجوم، و وجه نداءا لكل الأوربيين بإقامة إضراب شامل حتجاجا على خيانة ديغول المخجلة. كما تم توزيع العديد من المناشير، جاء في إحداها:".. إن وقف إطلاق النار لا يلزم إلا ديغول، أما بالنسبة لنا فإنها بداية المعركة، لأن جبهة التحرير سوف لن تلتزم بتطبيق هذه الضمانات، إنها حبر على ورق..."[1]ونشير هنا إلى أن قضية الأقلية الأوربية كانت من بين النقاط الصعبة التي واجهت الوفد الجزائري في المفاوضات، حيث أن الوفد الفرنسي اشترط قوانين خاصة بالجالية الفرنسية في المدن الرئيسية للجزائر التي تقطن بها الأغلبية فرنسية[2]، و بعد محادثات شاقة بين الطرفين توصلا في الأخير إلى التوقيع على جملة من الضمانات تخص الأقلية الأوربية، نذكر منها : استفادة المواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام لمدة ثلاث سنوات من يوم تقرير المصير بالحقوق المدنية الفرنسية شريطة أن يكونوا قد أقاموا عشر سنوات في القطر الجزائري إقامة دائمة و منتظمة. كما تحترم حقوقهم في الملكية، و يحتفضون بقانونهم الشخصي، و يكون لهم الحق في الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة و في مختلف فروع الوظائف العامة اشتراكا عادلا[3] .

رغم هذه الضمانات إلا أن منظمة الجيش السري حرضت المستوطنين على رفضها و دفعتهم للتمرد والقيام بالأعمال التخريبية خاصة في الجزائر العاصمة و وهران. وبعد استفتاء 8 أفريل الذي أيد فيه الشعب الفرنسي بالأغلبية اتفاقيات إيفيان إزدادت أعمال هذه المنظمة تطرفا، حيث تؤكد الإحصائيات أنه في كل ربع ساعة يحدث اعتداء. و بعد توقيف زعيم المنظمة سالان و اعتقاله، شرع خليفته جون جاك سوزينيي في مضاعفة التفجير و العنف بهدف فرض سلطته على قيادة الثورة الجزائرية وجعلها تتفاوض معه و بذلك يتم الإعتراف بالمنظمة العسكرية السرية كناطق رسمي باسم الأوربيين جنبا إلى جنب مع جبهة التحرير الوطني[4].

مع تزايد نشاط المنظمة السرية و إصرار الجنرال ديغول على تطبيق مشروع تقرير المصير، شعر المستوطنون الأوربيون باليأس و الإحباط و فضلوا الرحيل عن الجزائر. ففي شهر ماي غادر حوالي مائة ألف

---

[1] حسينة حاميد، المستوطنون الأوربيون و الثورة الجزائرية 1954 . 1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 218

[2] (رضا مالك، المصدر السابق، ص 282.281

[3] بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص 90 . 92

[4] حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 222

مستوطن غير مبالين بتهديدات سوزينيي لهم بضرورة البقاء و لا بشأن قضية سالان في المحكمة، هنا تتبنى المنظمة السرية سياسة الأرض المحروقة و يعني ذلك تحطيم و تخريب كل الهياكل و الأجهزة الاقتصادية و الإدارية للبلاد[1].

من جهتها لم تبق جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي، بل كونت لجانا شعبية للحيلولة دون تنفيذ المنظمة السرية لعملياتها الإرهابية في حق الجزائريين، كما قامت بعمليات تخريبية لبعض الشركات الفرنسية التي كانت تأوي عناصر من المنظمة السرية. و من جهتها دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المستوطنين الأوربيين للمشاركة في استفتاء تقرير المصير يوم 1 جويلية 1962 و أن يساهموا في بناء الجزائر الجديدة مؤكدة بأن اتفاقيات إيفيان و الضمانات التي احتوت عليها كفيلة بضمان مستقبلهم في الجزائر[2].

أمام سياسة الأرض المحروقة التي تبنتها المنظمة السرية، إتخذ عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، مبادرة انفرادية للإتصال بزعيم المنظمة جون جاك سوزينيي بغية إيجاد حل يفظي إلى توقيف العمليات الإرهابية، و الإعتراف باتفاقيات إيفيان. تم اللقاء الأول يوم 18 ماي 1962 عرض سوزينيي شروطه و تتمثل في العفو عن كل زملائه، مشاركة المستوطنين في الإدارة المحلية، و أن تكون مصالح الشرطة و الإدارة العامة في الجزائر مقسمة بين الأوربيين و الجزائريين، و كذلك اعتبار الأوربيين جزائريين و أخيرا عرض سوزينيي على فارس مشروعا لهيكل أوربي جزائري يضمن من خلاله المستوطنون حق الإنتخاب في الجمعيات التي سيتم تأسيسها في الجزائر[3].

كان رد فارس على هذه الشروط كالتالي: ".. يبدوا أنك لم تطلع على اتفاقيات إيفيان، فهي تتضمن جميع الضمانات التي طلبتها الآن، و أنا بصفتي موثقا، أأكد لك ذلك. لقد تم التصديق على هذه الاتفاقيات من طرف الشعب الفرنسي، سواء شئنا ذلك أم أبينا، و من هنا فهي تنطبق عليك بصفتك مواطنا فرنسيا، إذا اعتبر الأوربيون أنفسهم جزائريين فهذه الاتفاقية تطبق عليهم، خصوصا و أن جميع

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 221

[2] محمود الواعي، المرجع السابق، ص 306

[3] عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة (مذكرات سياسية 1945-1965)، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007 ،ص168.169

مؤسسات جبهة التحرير الوطني وافقت عليها، و سيتم التصديق عليها بمقتضى الإستفتاء بما في ذلك مسألة العفو التي تضمنتها الإتفاقيات، مع العلم أن هناك من يعتبر تلك الاتفاقيات بمثابة ميثاق دولي حقيقي. فما الفائدة من مواصلة صراع ميؤوس منه...سوف يجري الاستفتاء في فاتح جويلية رغم الاغتيالات و الأعمال التخريبية. أنت رجل ذكي و شجاع فلا تنجر وراء الإنفعال الأعمى. فكر قبل فوات الأوان. إن تصرفات بعض الضباط الفرنسيين غير مجدية و لقد برهن الشعب الفرنسي، المولع بقيم الحرية و الديمقراطية، على ذلك عدة مرات منذ عودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم..." [1].

بعد هذا اللقاء السري، قام سوزينيي بتوجيه نداء إلى الأوربيين يحثهم فيه على الانتظار لكي يتسنى لهم الاطلاع على نتائج المفاوضات لعلها تكون في صالحهم قائلا بأن:"... السلام سيحل على هذه الأرض شريطة أن يتفاهم جميع من عليها من البشر، لأن التفاهم مع فرنسا لا جدوى منه لأنها ذهبت و تركتنا. و الحوار الحقيقي هو الذي من خلاله تولد الجزائر الجديدة، لكن في حالة عدم نجاح هذا الحوارفإن السكان الأوربيين سيغادرون كلهم الجزائر بعد أن يحطموا و يحرقوا كل ما بنوه في مدة 130 سنة بدمائهم و عروقهم..." [2].

أعقب هذا التصريح إعلان سوزينيي لهدنة مؤقتة مدة 15 يوما تمهيدا لمواصلة المفاوضات. و من سجنه، دعا الجنرال جوهو زملاءه بترك المقاومة و العنف[3]إلا أن المحادثات سرعان ما توقفت بين الطرفين، لأنه حسب اعتقاد سوزينيي، يستوجب على فارس أن يأخذ معه ممثلين أوربيين إلى تونس للتباحث مع قادة الحكومة المؤقتة في مسألة الضمانات التي طالب بها، لذلك قرر استئناف العنف في 7 جوان، و ذلك بإضرام حريق مهول بجامعة الجزائر العاصمة، حيث انفجرت قنابل يدوية فوسفورية في مكتبة الجامعة و في مدرجات الكيمياء و العلوم، و في مخبرعلم الأرض. و التهم الحريق قرابة ستمائة ألف كتاب. و في نفس اليوم، إلتهمت النيران مقر البلدية و مركز البريد في الأبيار و ملحقة محافضة الجزائر و العديد من المدارس[4].

---

[1] المصدر نفسه، ص169 . 170

[2] حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 224

[3] Tricot Bernard, Les Sentiers de la Paix : 1958-1962, Edition Plon, Paris 1972, P338

[4] B.STORA, OP.CIT, P 179

أما في وهران، فقد كان الإعتداء مرعبا حيث استهدفت العديد من المراكز و المدارس. و في سيدي بالعباس بالغرب الجزائري، قام المتطرفون بإطلاق النار على المارين في الشوارع من المسلمين، كما قاموا بالاعتداء على عسكريين فرنسيين و استولوا على أسلحتهم. و قد ازدادت العمليات عنفا بعد الخطاب الذي ألقاه الجنرال ديغول يوم 8 جوان ".. لم يبق إلا ثلاثة و عشرين يوما، لكي يجد المشكل الجزائري حله الجذري... لكي تحكم الجزائر نفسها بنفسها...."، حيث أكد اللواء غاردي من وهران أن منظمته ستواصل بكل الطرق تجزئة الجزائر من أجل خلق مناطق محررة عن الحكومة الحالية لفرنسا و عن قوات جيش التحرير الوطني تضم الأوربيين و المسلمين الذين لا يرغبون في العيش، لا تحت سيطرة جبهة التحرير و لا سيطرة الحكومة الفرنسية[1].

2.1 ـ إتفاق 17 جوان و مختلف ردود الفعل:

بعد اللقاءات السرية التي تمت بين فارس و سوزينيي، كان يتحتم على رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة إبلاغ الحكومة المؤقتة و نيل موافقتها في مواصلة هذه المحادثات. و لتحقيق هذا الهدف انتقل وفد من هذه الهيئة إلى طرابلس يوم 7جوان يضم كلا من عبد الرحمان فارس و شوقي مصطفاي و محمد بن تفتيفة . و بسبب مغادرة بن خدة و غالبية الوزراء لطرابلس عقب مؤتمر المجلس الوطني للثورة، قام الوفد بعرض مشروع الإتفاق مع المنظمة السرية على بن بلة و خيضر و محمدي سعيد[2].

حسب ما نقله عبد الرحمان فارس في مذكراته، فإن بن بلة، و بعد أن شرح للوفد الظروف و الأسباب التي أدت إلى رفع جلسات إجتماع طرابلس، كان رده على عرض الإتفاق مع منظهة الجيش السري الفرنسية كالتالي:"... إن موضوع الاتفاق الكتابي مع منظمة الجيش السري غير وارد على الإطلاق، بالنظر إلى ما نحن عليه في الوقت الحالي، عليكم إيجاد صيغة شفوية و المهم هو أن يجري الاستفتاء في 1 جويلية.."بعدها يضيف فارس، بأن الوفد انتقل إلى تونس حيث يتواجد رئيس الحكومة، و تم لقاء بين الطرفين عرض من خلاله فارس تفاصيل لقائه مع سوزينيي كما أبلغ بن خدة بالإجابة التي أدلى بها بن بلة من طرابلس، فكان رد رئيس الحكومة كالتالي:"... اعتبروا هذه الإجابة صادرة عن الحكومة

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 35 . 36

[2] عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 177

المؤقتة الجزائرية، أنت يا مصطفاي ستكون الممثل الرسمي لجبهة التحرير الوطني، خلال اللقاء المنتظر... ما عليكم سوى التصرف حسب ما تقتضيه مصلحة البلاد، مهما كانت ردود الفعل من طرف منظمة الجيش السري، و لإن استأنفت أعمالها الإجرامية فهذه قضية تخص الحكومة الفرنسية وحدها. ينبغي أن تحث تعث جميع مناضلينا، مدنيين كانوا أم عسكريين، على التحلي بالهدوء التام. و لكي نسهل عليك المهمة، و هي مسؤولية ثقيلة حقا، فسوف يذهب كريم معك إلى الجزائر.."[1].

نلمس من خلال شهادة فارس، أن كلا من بن بلة و بن خدة لم يوضحا موقفيهما من الاتفاق مع المنظمة السرية، ففي الوقت الذي اشترط فيه بن بلة استحالة توقيع اتفاق كتابي بين الطرفين، نجد بن خدة يرجع القرار النهائي للهيئة التنفيذية المؤقتة، و ذلك بتكليفه لمصطفاي باسم هذه الهيئة. و حسب رضا مالك فقد نبه بن خدة إلى خطورة خرق اتفاقيات إيفيان بقوله: "... إذا كنتم ستتوصلون إلى إيقاف المذابح فتابعوا لكن بشرط ألا تمسوا باتفاقيات إيفيان، و لا تقبلوا بأي تنازل قد يفسر بهذا الاتجاه..."[2].

على العموم كان هناك تحفظ كبير من طرف القادة الفاعلين في الثورة، حول تحديد موقفهم من هذه الاتصالات، فالتصدع الذي شهدته القيادة الثورية خلال أزمة طرابلس، جعل كل من أعضاء الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة يمتنعون عن إظهار مواقفهم، فأي تصريح من أحدهم قد يستغل ضده. و حسب علي هارون فإن فرحات عباس الذي كان من المتوقع أن يؤيد هذا المسعى، فضل الانسحاب إلى سويسرا يوم 9 جوان على ألا يدلي بأي تصريح قد يستغل ضده، لذا بدأت الصحافة تتساءل حول التصرفات الحالية للفريق المسير لجبهة التحرير الوطني بقولها."... عند معاينتنا لهذه التصرفات، يخيل إلينا أننا حيال ارتجالات و عروض و مفاجآت لا أمام عمل سياسي محكم و متواصل.."[3].

هكذا إذن، و في ظل تصدع القيادة الثورية، تم وضع الهيئة التنفيذية المؤقتة أمام مسؤولية التفاوض مع المنظمة العسكرية السرية، فبمجرد عودة عبد الرحمان فارس و رفيقيه إلى الجزائر برفقة كريم بالقاسم يوم10 جوان، بدأت سلسلة من الاتصالات مع شخصيات كان لها الدور البارز في التمهيد للقاء

[1] المصدر نفسه، ص 179.178

[2] رضا مالك، المصدر السابق، ص 331

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 48

موصطفاي سوزينيي نذكر منهم المحافظ السامي كريستيان فوشي الذي تقابل مع كريم بالقاسم، بالإضافة إلى جاك شوفالييي رئيس بلدية الجزائر العاصمة سابقاو غيرهم[1].

يوم 13 جوان وجه الرئيس بن خدة خطابا لأوربيي الجزائر لطمأنتهم بقوله:"... يا فرنسيي الجزائر عليكم أنتم أيضا أن تحسموا يوم غرة جويلية في قضية مصيرية، جنبا إلى جنب مع الشعب الجزائري... إن اتفاقيات إيفيان هي ميثاق مستقبلكم في الجزائر.. إنها تتيح لكم كل الفرص...و تسمح لكم بالعيش كرجال أحرار في ظل العزة و الأمان...." . لم تجد هذه الدعوة صداها لدى الجماعات المتطرفة التي أذاعت أنه في حالة عدم الإستجابة إلى النقاط الرئيسية الثلاث المقترحة من طرفهم، سوف يقومون بحرق كل آبار البترول و الغاز، ففي يوم 14 جوان نفذت المنظمة السري سبعة عشر عملا تخريبيا بواسطة الحرائق و المتفجرات أشهرها التفجير الذي وقع بالمستشفى المدني للعاصمة[2].

أمام هذا الوضع، وجدت المفاوضات طريقها لتحقيق الاتفاق، بعد اللقاء الذي تم بين مصطفاي و سوزينيي يوم 17 جوان بالجزائر العاصمة، حسب رواية عبد الرحمان فارس الذي حضر هذا اللقاء، فإن سوزينيي حاول خلال أكثر من ساعة تقديم مختلف التصريحات و الحجج التي تساعده على تحقيق شروطه، إلا أن رد مصطفاي كان حازما، حين اشترط عدم إدراج أي نص كتابي للإتفاق بين جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري، لأن اتفاقيات إيفيان نصت على كل الضمانات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية للأوربيين في الجزائر و أكد له أن ما يمكن القيام به هو إعلان بيان يتضمن ذكر عبارة " OAS" بشكل صريح و المحادثات التي جرت مع زعمائها، و و مشاركة الأوربيين في قوات حفظ الأمن، و العفو عن مناضلي التنظيم المتطرف، و عليه تمت الموافقة بين الطرفين على أن يتم إعلان الإتفاق شفويا عبر وسائل الإعلام [3]. و حسب فارس دائما، فقد عكف و زملاءه في أمسية هذا اليوم على تحرير مشروع النص المتفق عليه متعمدين عدم ذكر منظمة الجيش السري بالإسم،ثم طلب من برنار تريكو صياغة الجزء المتعلق بفرنسيي الجزائر[4].

---

[1] عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 180

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 56

[3] فارس، المصدر السابق، ص 182

[4] Tricot Bernard, OP.CIT, P341

حسب رضا مالك، فإن سوزينيي طلب أن يكون البيان باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عندها فكر مصطفاي في أن يكون باسم الهيئة التنفيذية المؤقتة فطلب الضوء الأخضر من الحكومة المؤقتة بتونس، إلا أن برقياته الثلاث بقيت بدون رد. عندها دعا إلى اجتماع حضره كل من كريم بالقاسم و محند ولحاج قائد الولاية الثالثة و تغيب الرائد عز الدين الذي وعد بالحضور من المنطقة المستقلة بالعاصمة، و في الأخير اعتمد تعبير" القادة الجزائريون المستشارون"[1].

مساء يوم 17 جوان قرأ مصطفاي على أمواج الإذاعة و التلفزيون نص الإتفاق و الذي جاء فيه:"...إنني مدرك تمام الإدراك حالة الاضطراب الذي استبد بكم. إنكم تتساءلون عن مستقبلكم في هذا البلد و عن سلامتكم و كل ما يتعلق باحترام شخصيتكم و كرامتكم كبشر. و لقد سبق التعبير عن هذه المشاعر من طرف قادة المنظمات النقابية و المهنية و على الخصوص من طرف مسيري منظمة الجيش السري الذين تحاورنا معهم. فلإن وافقت على المشاركة في تلك المحادثات، فلأن القادة الجزائريين قد لمسوا فائدتها و هم الذين تنتظرون أن يمنحوكم كل الضمانات المطلوبة..."[2].

في المساء نفسه، أعلنت القيادة العليا للجيش السري على لسان جون جاك سوزينيي و باسم السكان الأوربيين قبولها بهذه الاقتراحات باعتبارها "..ستجلب السلام إلى الجزائر عبر المصالحة في إطار الشرف و الكرامة.." ثم صدرت الأوامر بإيقاف الاعتداءات و التخريب. و إن رحبت الغالبية من الأوربيين بهذا الاتفاق، إلا أن قادة المنظمة العسكرية بوهران شككوا في مصداقية الإلتزام الشفهي لمصطفاي و في مدى تمثيلية فارس لجبهة التحرير الوطني و واصلوا أعمالهم التخريبية[3].

ساهم هذا الانقسام في تشتيت صفوف العسكريين الفرنسيين المتطرفين، مما ولد حالة يأس عام في صفوفهم، فاختاروا أخيرا الفرار معلنين بذلك استسلام المنظمة العسكرية السرية. و قبل مغادرتهم، قاموا

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 333

[2] راجع النص الكامل عند علي هارون، المصدر السابق، ص 243 . 244

[3] علي هارون، المصدر نفسه، ص62

بالإغارة على ميناء المرسى الكبير و مطار السانية و في يوم 25 جوان فجروا صهاريج الوقود لميناء وهران مما تسبب في احتمال تفجير المدينة بكاملها[1].

رغم دعوة الكثير من الشخصيات الفرنسية للمستوطنين بالبقاء، كالأسقف دوفال رئيس أساقفة الجزائرمثلا الذي دعا أبناء الكنيسة أن يؤدوا واجبهم المدني بكل حرية من أجل المصلحة المشتركة للجزائر داعيا الله أن يكون الإستفتاء تعبيرا عن المصالحة المخلصة و الأخوة الصادقة، إلا أن الأغلبية الساحقة للمستوطنين فضلت الرحيل، حيث شهدت الأسابيع التي سبقت الاستفتاء هجرة ما يقارب العشرة آلاف من الأقدام السوداء يوميا[2].

هكذا إذا، طويت صفحة المنظمة العسكرية السرية الفرنسية في الجزائر باتفاق 17 جوان، الذي أثار الكثير من الانتقادت في أوساط القيادة الثورية، واستغل فيما بعد من طرف الرافضين له لإضعاف المرحبين به مما أدى إلى تعميق الأزمة بين الأطراف المتصارعة على الشرعية.

فبعد ساعات من إعلان الاتفاق على أمواج الإذاعة، قام بن بلة و خيضر و بيطاط و محمدي السعيد بإدانته من طرابلس معتبرين بأن الشعب الجزائري لا يمكنه أن يقبل بهذه التسوية[3]. و في 18 جوان أكد آيت أحمد من القاهرة أين كان يحضر اجتماعا لقادة دول مجموعة الدار البيضاء بصحبة بن خدة أن الحكومة المؤقتة لا علاقة لها بهذه التسوية، و اعترض على حق الهيئة التنفيذية المؤقتة في عقد مثل هذه الإتفاقات[4]. أما بن خدة، فلم يكن موقفه واضحا و تصريحاته كانت غامضة و قابلة للتأويل، فرغم ترحيبه بمساعي التفاوض و ثقته الكاملة في شوقي مصطفاي، إلا أنه لم يؤيد بشكل صريح اتفاق 17 جوان. حسب رضا مالك ، فإن بن خدة كان يجهل محتوى هذا الإتفاق، و قد زاد ارتيابه عندما بدأت وكالات الأنباء تتناقل الأخبار المتعلقة بإدخال 250 أوربي إلى قوات الأمن التابعة للسلطة التنفيذية و بالعفو عن عناصر منظمة الجيش السري، لذلك اكتفى من القاهرة بالتصريح التالي يوم 19 جوان:"....إن السلطة التنفيذية المؤقتة التي تشكلت باتفاق مشترك بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة

[1] حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 226

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 66

[3] Mahfoud Bennoune, Ali El-Kenz, Le Hasard et l'Histoire, P213

[4] حربي، حياة تحد و صمود، المصدر السابق، ص 284

الفرنسية، تسهر خلال المرحلة الانتقالية، على إحلال الأمن. و يعود إليها توفير أفضل الظروف المعنوية و المادية من أجل الإستفتاء على تقرير المصير بشكل عادي في أول جويلية المقبل. ففي إطار هذه الصلاحيات، هي مؤهلة قانونيا لاتخاذ الإجراءات الملائمة..."[1].

على العموم، فإن عدم وضوح موقف بن خدة كان بسبب الخلاف السائد آنذاك، إذ لم يكن أحد قادرا على تحمل مسؤولية إعلان دعمه الصريح للمبادرة، مخافة أن يؤدي ذلك إلى اتهامه بالتعامل مع مجرمي المنظمة العسكرية السرية. هنا بدأت التساؤلات تطرح في الجزائر حول الخلافات الحاصلة بين قادة الثورة، ففي اليوم الذي أدلى فيه بن خدة بتصريحه المبهم، وجه سوزينيي إنذارا مهلته 48 ساعة طالب فيه بضرورة تشكيل وحدات من بين أوربيي الجزائر داخل قوات حفظ النظام. و في يوم 22 جوان، قررت الهيئة التنفيذية المؤقتة تجنيد 225 شرطيا أوربيا[2] .

ما عدا تصريحات بن بلة، آيت أحمد و بن خدة، لم نسجل أي تصريح آخر لبقية الوزراء. أما في الداخل، فرغم تواجد كريم بالقاسم و بوضياف إلا أنهما التزما الصمت و الحذر، و للتذكير فإن كريم بالقاسم كان على علم بجميع مراحل الاتصالات و كانت له محادثات مع أندري فوشي، لذلك فهو من الداعمين لهذا المسعى، و لم يكن بوسع مصطفاي أن يوجه نداءه ما لم ينل الموافقة من كريم و بوضياف، إلا أن أزمة طرابلس و التحالفات التي أفرزتها، جعلت هاذين الوزيرين يتحفظان أمام فريق بن بلة، الذي حتما سيتهمهما بالخيانة.

أما على مستوى قادة الولايات بالداخل، فقد كان لقائد الولاية الثالثة موقف مؤيد لهذا الاتفاق، حيث دعا أوربيي الجزائر إلى المساهمة الأخوية في تشييد أمة حرة و مستقلة، في حين استنكرت المنطقة المستقلة هذا الإتفاق بعد أن أيدت في البدء إجراء اتصالات مع النشطاء المتطرفين[3].

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 335

[2] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 284

[3] رضا مالك، المصدر السابق، ص334

أمام هذه المواقف التي أثارت استنكار أعضاء مجموعة جبهة التحرير في الهيئة التنفيذية المؤقتة، قرر هؤلاء يوم 27 جوان تقديم استقالتهم للحكومة المؤقتة ما عدا بلعيد عبد السلام الذي كان في تندوف[1] و قد أرفقوها برسالة مطولة ذكروا من خلالها بالوقائع التي سبقت عقد الاتفاق من بين ما جاء فيها ما يلي :"...في إطار مبادرة فارس و اقتراحات بدت إيجابية قدمها شوفاليي و فارس، ذهب ثلاثة من أعضاء جبهة التحرير الوطني من مجموعة (فارس و بن تفتيفة و مصطفاي) إلى طرابلس، ثم إلى تونس، لإعلام الحكومة بذلك. و في طرابلس جرى الاتصال فرديا بالوزيرين بن بلة و محمدي السعيد، و في تونس تم الاتصال بالإخوة خيضر و بيطاط و آيت أحمد و بن خدة.... ثم بعد أن تم إبلاغ الحكومة المؤقتة بهذه المسألة فيما هي مجتمعة بتونس، أوصتنا بأن نطلب من منظمة الجيش السري إعلان وقف إطلاق النار و دعم اتفاقيات إيفيان سياسيا و إدانة أعمال العنف. و خلال هذه الاتصالات الفردية، و أثناء اجتماع الحكومة المؤقتة تم عرض النقطتين المتعلقتين بالعفو و بمشاركة الأوربيين في حفظ النظام بشكل صريح... و لمزيد من الدقة، أبلغنا الرئيس بحضور بن طوبال، و في نهاية اجتماع الحكومة، أبدى موافقته على مبدأ العفو و على إمكانية استخدام عناصر من الأوربيين في حفظ النظام في إطار اتفاقيات إيفيان...."[2].

لم تقبل الحكومة المؤقتة بهذه الاستقالة، و تم إقناع مجموعة الجبهة بالتراجع عنها و مواصلة العمل لإعداد تقرير المصير[3].

في الأخير و ما يمكن استخلاصه من قضية اتفاق جبهة التحرير الوطني و منظمة الجيش السري الفرنسية، أن هذه الأخيرة كانت تدرك أنها تعيش اللحظات الأخيرة من وجودها بالجزائر بسبب الرحيل المكثف للأوربيين، و انقساماتها الداخلية و ما كان سينتظرها من جبهة التحرير الوطني بعد تقرير المصير، لذلك راحت تبحث عن " حفظ ماء الوجه" بإجراء من جبهة التحرير الوطني يسهل لها المهمة. و لتحقيق

[1] في شهادته لعلي الكنز و محفوظ بانون لم يقتنع بلعيد بأسباب الإستقالة و اعتبر بأن تصريح بن خدة ".. الهيئة التنفيذية مؤهلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.." هو تفويض من قبله لهذه الهيئة بتوقيع هذا الإتفاق. أنظر:

Mahoud Bennoune, Ali El-Kenz, Le Hasard et l'Histoire, P213

[2] Harbi, Les Archives, OP.CIT, P340-342

[3] يروي بلعيد عبد السلام تفاصيل لقاء جرى بينه و بين كريستيان فوشي بحضور عبد الرحمان فارس و برنار تريكو، بعد تقديم زملائه للاستقالة، حيث قال له:".. إذن هذه هي جبهة التحرير الوطني، تتراجعون في اللحظة الأخيرة..". أنظر :

Mahoud Bennoune, Ali El-Kenz, Le Hasard et l'Histoire, P214

هذا الهدف، هددت بتفجير المنشآت النفطية و الكهربائية و غيرها. و من جهته لم يتردد رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس في مقابلة زعيم المنظمة جون جاك سوزينيي و معرفة مطالبه، حرصا منه على حقن دماء المسلمين و الأوربيين معا. و كما رأينا سابقا و بناءا على ما أكدته معظم الشهادات، فإن الحكومة المؤقتة كانت على علم بهذه الاتصالات، و حين استقبلت فارس و بن تفتيفة و مصطفاي، لم تعترض على اتفاق قد يوقع مع زعماء المنظمة العسكرية، إلا أنها اشترطت أن يكون شفهيا و لا يتعارض مع اتفاقيات إيفيان، و نفس الرأي كان لبن بلة و خيضر و بيطاط و محمدي السعيد، إلا أن الأمور فيما بعد إتخذت منحى آخر، فبمجرد إعلان مصطفاي لنص الاتفاق، تنكر له الجميع خاصة جماعة بن بلة الذين اتخذوا منه وسيلة لإضعاف خصومهم في الحكومة المؤقتة، و تطورت مواقفهم فيما بعد، عندما اعتبروا بأن هذ الاتفاق كان تواطؤا بين بن خدة و كريم و بوضياف و الاستعمار الجديد. و قد ازدادت اتهاماتهم لهذا الفريق، بعد اللقاء السري الذي جمع كريم بالقاسم و الجنرال ديغول. و مهما يكن من أمر، فما سمي باتفاق مصطفاي سوزينيي، تمثل في تفاهم شفهي لم يخرج عن النطاق الذي حددته اتفاقيات إيفيان، إلا أن أزمة القيادة التي انفجرت في لقاء طرابلس حالت دون تحقيق الوفاق بين الأطراف المتصارعة لتحديد موقف موحد تجاه هذه القضية.

2-ولايات الداخل في مواجهة الأزمة:

خلال اجتماع طرابلس، بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين. الأول تمثله الحكومة المؤقتة، الولايتين الثانية و الثالثة، منطقة الجزائر المستقلة و فيديرالية فرنسا. و الثاني يتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف جيش الخارج و الولايتين الأولى و السادسة. و عقب الأزمة التي انفجرت بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة المكتب السياسي، سعت كل مجموعة من هاتين المجموعتين إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل تمهيدا لدخول الأراضي الوطنية[1] و قد كانت الولاية الرابعة و منطقة الجزائر المستقلة المستهدف الأول من هذه السياسة، بحكم إشرافهما على العاصمة و مختلف المرافق الضرورية للدولة. و حول هذه المساعي، ينقل لنا لخضر بورقعة في مذكراته، المهمة التي كلف بها كل من أحمد بن شريف و قايد أحمد من طرف هيئة الأركان العامة لإقناع مجلس الولاية الرابعة بشرعية الهيئة في استلام السلطة، فأحمد بن شريف، الذي صوت لصالح

[1] بدأت هذه المساعي منذ إعلان وقف اطلاق النار كما رأينا في الفصل الثاني

قائمة بن بلة ضد إرادة باقي أعضاء مجلس ولايته،أصبح حليفا لمجموعة بن بلة هيئة الأركان لذلك تم تكليفه من طرف هذه الأخيرة بالإشراف على الولاية الرابعة، حيث قدم إليها و بحوزته أمرا بمهمة من توقيع بومدين، و هو الأمر الذي استنكره مجلس الولاية و اعتبره تجاوزا خطيرا من هيئة الأركان العامة على القوانين و المؤسسات الإنتقالية للثورة الجزائرية،بعدها أصد المجلس قرارا بتوقيف بن شريف و وضعه تحت الإقامة الجبرية في البليدة[1].

أما قايد أحمد، الذي قدم جميع الحجج و البراهين لإثبات شرعية هيئة الأركان، لم يستطع إقناع قادة الولاية الرابعة، حيث أكدوا حيادهم بقولهم:".... قد يكون لديكم من الأدلة و البراهين ما يجعلكم ترفضون أعضاء الحكومة المؤقتة و هذا من حقكم لأنكم تعرفون بعضكم البعض. أما نحن في داخل الوطن بعيدون عن واقع الصراع لا علم لنا بأي من الطرفين.. إذن لامبرر لنا في الوقوف إلى جانبكم أو في الوقوف إلى جانبهم ضدكم ...سوف نلتزم الحياد إلى أن تتبلور المواقف. أما إذا استمر تدهور الوضع فإننا لن نقف مكتوفي الأيدي و لن نسمح للعابثين بمستقبل الشعب أن يتمادوا في عبثهم ..."[2].

هكذا إذن اختارت الولاية الرابعة الحياد في الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة. و بذلك فشلت مهمة قايد أحمد في استقطابها، فاضطر تغيير وجهته إلى الولاية الثانية و فور وصوله تم القبض عليه فتحول من مفاوض إلى أسير[3]. أما منطقة الجزائر المستقلة، فلم تستطع هيئة الأركان العامة استقطابها، حيث تم توقيف كل من العقيد أوعمران و بوعالم موساوي[4]، في حين واصل ياسف سعدي نشاطه في عرقلة عز الدين و زملائه المؤيدين للحكومة المؤقتة. و حسب علي هارون، فقد بدأت أولى المواجهات الدموية في العاصمة يوم 22 جوان، عندما أطلقت عيارات نارية على السيارة المقلة لأعضاء منطقة الجزائر المستقلة و كان على متنها عمر أوصديق و النقيبين سي علي وسي محمد مساعدي الرائد عز الدين، حيث أصيب سي علي بجروح و توفي النقيب محمد متأثرا بجراحه[5].

---

[1] بورقعة، المصدر السابق، ص87

[2] المصدر نفسه، ص 89 . 90

[3] مذكرات الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 185

[4] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 286

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص 70

خلال هذه الفترة، كانت الولاية الثانية تشهد حالة من الانقسام، ففي الوقت الذي دعم فيه قائدها صالح بوبنيدر الحكومة المؤقتة، فضل أحد قادتها البارزين و هو العربي بن رجم الوقوف إلى جانب هيئة الأركان. و انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية لهذه الولاية، فقد كانت محط أنظار كلا طرفي الصراع، خاصة هيئة الأركان العامة التي كانت تمهد لإدخال قواتها المرابطة في الحدود عبر تراب هذه الولاية. و حول المحاولات المبكرة لهيئة الأركان العامة في استقطاب مناطق و نواحي الولاية الثانية، يذكرعمر شيدخ العيدوني أحد مجاهدي المنطقة الثانية (الميلية)، حادثة تسلل أربعة أشخاص من جيش الحدود إلى مدينة الميلية على متن سيارة و وقوعهم في اشتباك مع جنود المنطقة، مما أدى إلى مقتل سائق السيارة التي كانت تلاحقهم و إصابة العيدوني بأعيرة نارية[1].

و في إطار هذه المحاولات دائما، يروي كل من الشاذلي بن جديد و عبد الحميد الابراهيمي تفاصيل المهمة التي كلفا بها لإقناع قيادة الولاية الثانية بشرعية هيئة الأركان في استلام السلطة.

فالشاذلي بن جديد، الذي كان قد عبر الحدود قبل انعقاد مؤتمر طرابلس، لم يستطع التوفيق في مهمته بسبب التصلب الذي أبداه قائد الولاية صالح بوبنيدر، حيث يروي في مذكراته:"... وجدت قادة الولاية الثانية يستعدون للذهاب إلى لقاء طرابلس. و عقدوا اجتماعات متواصلة. و فهمت من حديثي مع صالح بوبنيدر و عبد المجيد كحل الراس أنهم يرفضون سلطة قيادة الأركان العامة، و يطالبون بإدماج فيالق الحدود في ولاياتها الأصلية...تحدثت إليهم و قلت: يجب أن نعمل معا لتفادي المواجهة، و إن قيادة الأركان عازمة على الدخول إلى الجزائر، و هي تتمنى أن نتعاون معا لتجاوز هذه المرحلة الصعبة. كان رأي صالح بوبنيدر هو تأجيل الحديث عن هذه المسألة إلى ما بعد لقاء طرابلس. لكنه كان مستاءا و غاضبا...."[2] .

بعد رجوع قادة الولاية الثانية من لقاء طرابلس، قرروا اعتقال الشاذلي و نزعوا منه سلاحه و صادروا وثائقه. و بعد أن علمت قيادة الأركان بالأمر أرسلت محمد عطايلية و من بعده الهاشمي هجرس

[1] نشير هنا إلى أن منطقة الميلية التي كانت تسمى أولاد عيدون، اتخذت موقفا محايدا من الصراع و لم تناصر لا فريق بوبنيدر و لا فريق بالرجم. أنظر: عمر شيدخ العيدوني، مملكة الفلاقة، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 197

[2] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص 182

فاعتقلا هما أيضا في عنابة بأمر من صالح بوبنيدر. أما الشاذلي فنقل إلى سجن الميلية و بعد استفتاء تقرير المصير تم تحويله إلى قسنطينة، حيث سجن بقبو بمقر الولاية الثانية بسيدي مبروك و هو نفس المكان الذي سجن فيه قايد أحمد و الهاشمي هجرس و آخرون[1]. و حسب شهادة عمر شيدخ العيدوني الذي كان مكلفا بالأمن في منطقة الميلية، فقد تم إطلاق سراح هؤلاء المعتقلين بوساطة من علي منجلي[2].

هذا عن مهمة الشاذلي بن جديد، التي انتهت بالفشل، أما عبد الحميد براهيمي، الذي تم إرساله لنفس المهمة برفقة الملازم الأول عبد الرحمان بن جابر، فقد تمكن بمساعدة العربي برجم، من الاتصال ببعض ضباط الولاية الثانية الذين كان يقودهم الشيخ بلقاسم فنطازي في غياب العقيد صالح بوبنيدر. و حسب شهادة عبد الحميد براهيمي، فإن هؤلاء الضباط كانوا يتبعون قائدهم بوبنيدر من باب الانضباط رغم قناعتهم بأطروحات قيادة الأركان، حيث يقول:"...كانت مهمتنا تتمثل في شرح خطورة الأزمة لإطارات الولاية الثانية و التحاور معهم، مع تحذيرهم من الأخطار التي قد تتربص بالثورة، و الناجمة عن تطبيق اتفاقيات إيفيان و المواقف الخاطئة للحكومة المؤقتة. كانت المحادثات في جو هادئ و ودي لكن إطارات الولاية الثانية الذين لم تكن تصلهم معلومات عن الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان العامة و المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ظلوا مرتابين أمام الشروحات التي قدمها لهم الموفدون الثلاثة. و تبين من هذه المحادثات أن إطارات الولاية الثانية يتبعون قائدهم صالح بوبنيدر و الحكومة المؤقتة على سبيل الانضباط... لقد حاولت أنا شخصيا، و كنت حينها نقيبا، و الرائد العربي برجم، و الملازم الأول عبد الرحمان بن جابر المضي أبعد عن طريق إقامة اتصالات مباشرة مع ضباط مختلف مناطق الولاية، و لا سيما في المنطقتين الأولى و الثانية، حيث اتصلنا بعدد كبير من الضباط الذين كان من بينهم من يشاطرنا وجهة النظر حول الأزمة. غير أنه عمليا لاشيئ كان يمكن الشروع فيه ميدانيا إذ أنه في نهاية المطاف تمالك المنشقون المحتملون أنفسهم و رفضوا المضي أبعد على سبيل الانضباط...."[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص184.185

[2] عمر شيدخ العيدوني، المصدر السابق، ص196

[3] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 82

واصل عبد الحميدبراهيمي و عبد الرحمان بن جابر و العربي برجم مهمتهم،حيث استقروا بإحدى المناطق التابعة للولاية الأولى وهي منطقة عين مليلة القريبة جغرافيا من قسنطينة حيث يتواجد مقر القيادة العامة لصالح بوبنيدر. و بالتنسيق مع الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى تمكنوا من عقد اتصالات مع ضباط من الولاية الثانية[1]. و موازاة مع هذه المساعي، كانت هيئة الأركان العامة تعد العدة لإدخال وحداتها العسكرية للأراضي الوطنية، حيث كان الفيلق 39 الذي يقوده عبد الرزاق بوحارة في مقدمة القوات التي تمكنت من اجتياز الحدود[2].

هذا عن مساعي هيئة الأركان العامة. أما الحكومة المؤقتة، فبعد أن عينت الرائدين عز الدين و عمر أوصديق على رأس المنطقة المستقلة مثلما رأينا سابقا، نجدها تكثف من مساعيها بعد لقاء طرابلس. ففي اليوم العاشر من شهر جوان تمكن كريم بلقاسم من دخول الأراضي الوطنية ثم لحق به محمد بوضياف. وعلى عكس ما ذهبت إليه تصريحات الحكومة من أن دخول الوزيرين يدخل في إطار المساهمة و السهر على تطبيق اتفاقيات إيفيان، تشير غالبية المصادر، إلى أن الهدف الرئيسي من دخولهما هو استئناف الاتصال مع الولايات بالداخل و ضمان ولاءها، فبمجرد وصول كريم للجزائر انتقل إلى الولاية الثالثة للقاء قائدها محند ولحاج و الإستفسار حول وكالات أعضاء الولاية التي استعملها العقيد يازوران في التصويت لصالح بن بلة في اجتماع طرابلس أما بوضياف فانتقل إلى منطقة المسيلة لربط الاتصالات[3].

1.2. إجتماع زمورة و تأسيس لجنة ما بين الولايات:

في النصف الثاني من شهر جوان، جرت اتصالات و لقاءات أولية بمبادرة من السعيد حرموش أحد ضباط الولاية الرابعة، أدت إلى عقد اجتماع في منطقة زمورة بالولاية الثالثة. حضره مندوبوا كل من الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة، المنطقة المستقلة بالعاصمة و فيديرالية تونس و المغرب. و قد تغيبت عن هذا الاجتماع كل من الولاية الأولى، الخامسة و السادسة[4]حيث لم ترد الأولى و السادسة على الدعوات. أما الخامسة فبقيت مترددة. و قد أرسل كل من كريم بلقاسم و محمد بوضياف رسالة دعم للمجتمعين[5].

---

[1]المصدر نفسه، ص 83

[2]Abderrezak Bouhara, Du Djebel Aux Rizières, Editions ANEP, Alger 2004, P94

[3]Gilbert Meynier , OP.CIT, P653, Hadjem Belaid, OP.CIT, P61

[4]BENYOUCEF BEN KHEDDA, OP.CIT, P22

[5]حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص287

بناءا على وثائق محضر الإجتماع و التقارير المرسلة إلى الحكومة المؤقتة و الولايات الغائبة[1]، فإن الهدف الرئيسي من عقده، يكمن في تنسيق العمل بين الولايات و الحد من تدخلات هيئة الأركان. و قبل المصادقة على القرارات النهائية، سجل المجتمعون في مداولاتهم الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب غياب قيادة موحدة"...إن الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها، و إن الصراع بين هذه الحكومة و هيئة الأركان العامة قد قوضت ركائز السلطة و أدت إلى الفراغ، فغدت الولايات تتصرف بمفردها و حاق الخطر بوحدة البلاد و بأركان الأمة..." كما دعوا إلى ضرورة الحفاظ على وحدة قيادة الجيش خلال هذه المرحلة المليئة بالمخاطر، و تأسفوا لضعف سلطة الحكومة المؤقتة أمام تمرد هيئة الأركان العامة، متخوفين من تفاقم الوضع الناجم عن تصرفات هذه الأخيرة، خاصة في الولاية الثانية و منطقة الجزائر المستقلة. و قد وصفوا هذه التصرفات بالأعمال التخريبية التي تهدف للإستيلاء على السلطة. و في الأخير تم الإتفاق على تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات تتلخص مهمتها في ما يلي:

- إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي
- تحديد شروط المشاركة في المؤتمر الوطني
- تنظيم دمج وحدات جيش التحرير المعسكرة عند الحدود بولاياتها الأصلية و بمنطقة الجزائر المستقلة
- إدخال الأسلحة المكدسة بالخارج

إلى جانب هذا القرار، قاموا بتوجيه دعوة إلى جميع أعضاء الحكومة للمحافظة على الوحدة الوطنية إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي. كما طالبوهم بأخذ جميع الاحتياطات للدفاع عن مقومات الأمة الجزائرية ووحدة التراب الوطني. و إلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد، قرروا إعلان حالة الطوارئ على كامل الأراضي الوطنية[2].

عند اختتام الاجتماع، حررت رسالة باسم لجنة ما بين الولايات بعثت إلى الولايات الغائبة الأولى، الخامسة و السادسة، تضمنت نداءا لها بالانضمام إلى هذه اللجنة بهدف الحفاظ على الوحدة

[1] Harbi, Les Archives, OP.CIT, P345-349

[2] أنظر إلى قرارات إجتماع زمورة، الملحق رقم 6 بكتاب حربي، المصدر نفسه، ص343

الوطنية و تحاشي انتقال خلافات قيادة الخارج إلى الداخل. كما تضمنت كذلك تنديد من طرف المجتمعين بتجاوزات هيئة الأركان داخل الولايات، مؤكدين على عدم قانونية نشاطها باعتبارها مستقيلة منذ جويلية 1961. و في الأخير نبه المجلس هذه الولايات إلى رفضه لانقسام الحكومة المؤقتة و التحيز لفريق بعينه، طالبا من كل الوزراء أن يبقوا متحدين إلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي. و في الختام، كتب الممضون أسفل هذا النص ما يلي:"... نحن نوجه لكم نداءا رسميا للالتحاق بنا من أجل تشكيل اللجنة التنسيقية لما بين الولايات و تدعيم وحدتنا.."[1].

على العموم، ما يمكن استخلاصه من اجتماع زمورة و القرارات التي تمخضت عنه، فإن الأطراف التي دعت لعقده، و إن حاولت إبراز حيادها إلا أن مواقعها في تلك الفترة كانت تثبت عكس ذلك، حيث كان الرائد عز الدين مناوئا لبن بلة و كانت الولايتان الثانية و الثالثة مرتبطتين على التوالي ببن طوبال و كريم. حتى التعابير و الصيغ الواردة في وثيقة الاجتماع توحي بالتحامل الشديد على هيئة الأركان و اتهامها بالعصيان و التمرد رغم تحميلهم مسؤولية ذلك للحكومة المؤقتة.

و إن حاول المجتمعون تكريس مبدأ الوحدة من خلال تشكيلهم للجنة تنسيق ما بين الولايات، إلا أن المهام التي أوكلت لهذه اللجنة، كالبت في مسألة تحديد شروط المشاركة في المؤتمر و إعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي، يجعل من هذه اللجنة السلطة السياسية الوحيدة و يقصي كل هيئات جبهة التحرير الوطني. حتى أن قضية الإشراف على إدخال وحدات جيش التحرير الوطني المتواجدة عند الحدود بولاياتها الأصلية يعتبر تجاهلا لقوة و مكانة جيش الحدود الذي كان على درجة عالية من التنظيم و التدريب و الولاء لقادته. و عليه فربما شعور و قناعة الولايات المشكلة لهذه اللجنة بامتلاكها للشرعية التاريخية و أهليتها في الحفاظ على مكتسبات الحرب التي تحملتها ولايات الداخل، جعلها تتحمل مسؤولية المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال أمام ضعف و انقسام الحكومة المؤقتة من جهة و محاولة هيئة الأركان فرض سيطرتها بالقوة من جهة أخرى.

أما نداء الوحدة الذي وجهه المجتمعون إلى الولايات الغائبة، فرغم صدقه في تكوين جبهة موحدة لكافة الولايات من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، لم يلق التجاوب لدى الولايات الغائبة لأنها كانت

[1] راجع نص هذه الرسالة منشورة بكتاب حربي، المصدر نفسه، ص 345

قد حسمت موقفها بامتناعها عن حضور الإجتماع الذي باركه كل من كريم و بوضياف، و بتدعيمها غير المشروط لتحالف بن بلة هيئة الأركان. و قد بدا هذا واضحا في اجتماع طرابلس، حين دافع بن بلة عن حق التصويت بالوكالة للطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى. و من جهته كان العقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة من أشد المعجبين بشخصية بن بلة. و حتى العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة الذي كان مترددا بين الإنحياز الواضح لصف بن بلة و بين شرعية الولايات التي كان يؤمن بها، فضل في الأخير تدعيم الطرف الأقوى عسكريا. و عليه فإن اجتماع زمورة كان جاهلا لموازين القوى السائدة في شهر جوان و التي معضمها كانت لصالح كفة فريق بن بلة و هذا ما ستثبته الأحداث اللاحقة.

على العموم بعد انتهاء أشغال الاجتماع، كلف وفد بتبليغ القرارات للحكومة المؤقتة يتكون من الرائد عز الدين من المنطقة المستقلة، الرائد حميمي من الولاية الثالثة، الدكتور سعيد حرموش من الولاية الرابعة،و عمر بوداود من فيديرالية جبهة التحرير بفرنسا. حسب شهادة هذا الأخير، فقد انتقل الوفد إلى تونس و اجتمع بكل من بن خدة، بن طوبال، بن بلة، خيضر، و أعضاء آخرين من المجلس الوطني للثورة. قدم أعضاؤه ملخصا لاجتماع زمورة، مؤكدين أنه في حالة عدم تمكن الحكومة المؤقتة من الدخول إلى الجزائر موحدة فمن الأفضل أن تلبث في تونس، و في مثل هذه الحالة، فإن سلطة أخرى قد تبرز في داخل الوطن[1].

كانت ردود الفعل متفاوتة تجاه هذه القرارات، ففي الوقت الذي رحب آيت أحمد و بوضياف بمبادرة لجنة ما بين الولايات، و قبل بيطاط مناقشتها[2]، كان رد فعل خيضر و بن بلة عنيفا، حيث قدم الأول استقالته و انتقل إلى الرباط يوم 27 جوان. أما الثاني فغادر الاجتماع ، و التحق على جناح السرعة بالقاهرة يوم 28 جوان[3]. حسب بن خدة، فقد اعترض خيضر على اتهامات قرارات زمورة و إدانتها لهيئة الأركان[4] و في هذا الصدد، ينقل عمر بوداود في شهادته بعضا من الحوار الذي دار بين وفد زمورة و

[1]عمر بوداود، المصدر السابق، ص234

[2]حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص288

[3]غادر بن بلة تونس بشكل مثير للاستغراب حيث استقل بشكل مفاجئ طائرة تابعة للخطوط الجوية المصرية حملته إلى بنغازي ثم إلى القاهرة. و قد برر بن بلة تصرفه هذا فيما بعد، قائلا بأن الحكومة التونسية كانت عازمة على اعتقاله بطلب من الحكومة المؤقتة

[4]BENKHEDDA , La Crise de 1962, P23

محمد خيضر، حيث رد هذا الأخير على الوفد بقوله:إذن لقد قمتم بتنصيب سلطة أخرى في عين المكان، سأقدم استقالتي[1].

و قد تطورت ردود الفعل فيما بعد، حيث صرح علي منجلي بأن اجتماع زمورة وقع بالتواطؤ مع الفرنسيين[2].

على العموم، لم يستطع اجتماع زمورة تكوين جبهة داخلية لمواجهة الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، كما لم تستطع قراراته تحقيق الوحدة المنشودة، بل زادت في تعميق الأزمة و كانت الفرصة المنتظرة من قبل بن بلة، خيضر و هيئة الأركان، لإعلان طلاقهم النهائي عن الحكومة المؤقتة. حيث فسح المجال فيما بعد، لسياسة التحالفات و حرب البيانات التي أدت إلى المواجهة المباشرة على أرض الميدان.

2.2 ـ إقالة هيئة الأركان العامة:

بعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة، قررت هذه الأخيرة يوم 30 جوان إقالة هيئة الأركان، و ذلك بإدانة الأعمال اللاشرعية لقادتها الثلاث و تقليص رتبهم[4]. كما تضمنت وثيقة الإقالة كذلك، إعطاء الأوامر إلى كافة الولايات و جنود و ضباط جيش التحرير الوطني للامتثال لقراراتها، و عدم السماح لأي كان بممارسة الأعمال الانقسامية. أما جنود الحدود، فأمرتهم برفض جميع الأوامر الموجهة إليهم من ضباطهم[5].

حسب بن خدة فإن الأسباب التي دفعته إلى إقالة هيئة الأركان تتمثل في الأعمال اللاشرعية التي كانت تقوم بها الهيئة داخل الولايات، و تبنيها لحملة دعائية عنيفة ضد الحكومة المؤقتة، كاتهامها بمحاولة إلغاء وجود جيش التحرير الوطني و تعويضه بالقوة المحلية. و يضيف بن خدة:"... أمام الأعمال التمردية

---

[1] يروى أن بومدين ثمن هذه الاستقالة و قال: إن خيضر هذا رجل و أنا لم أكن أراه هكذا. أنظر: بوداود، المرجع السابق، ص234. حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 288

[2] Gilbert, Meynier, OP.CIT P655

[4] BENKHEDDA, La Crise de 1962, P23

[5] أنظر إلى نص الإقالة منشور بكتاب بن خدة، المصدر نفسه، ص 112.111

المتكررة من طرف الضباط الثلاثة لهيئة الأركان، و استجابة لنداء لجنة ما بين الولايات، انتهت الحكومة إلى اتخاذ عقوبات ضد هؤلاء..."[1].

نفس الأسباب تقريبا ذكرها علي هارون في كتابه، مستندا على تقارير كل من فيدراليتي تونس و المغرب المرسلة إلى الحكومة المؤقتة في شهر أفريل. و مجمل ما تضمنته هذه التقارير، تنديد بالأعمال التمردية لهيئة الأركان عند الحدود مطالبين الحكومة المؤقتة بضرورة التدخل لإنهائها[2].

و إن اتفق علي هارون و بن خدة حول الأسباب، فإن محمد حربي يرى بأن قرار هذه الإقالة صدر من بن خدة بدافع من كريم و بوصوف[3]. و مهما تكن الأسباب، فإن اتخاذ القرار في هذه الظروف، لم يعد على الحكومة المؤقتة بأي شيئ يذكر. فلا الجنود عند الحدود، و لا الولايات بالداخل إمتثلوا لأوامرها. فقد ذهب أحد قادة الولاية الرابعة و هو لخضر بورقعة إلى القول، بأن بن خدة لم يستوعب معطيات المرحلة، و لم يحسم بدقة عناصر الصراع و التحالفات. فعزل أعضاء هيئة الأركان، حسب رأيه، قرار متأخر عن أوانه لأنه صدر بعد أن كبر نفوذ هذه الجماعة داخل الجيش و خارجه. لذلك استخف منه هؤلاء و اعتبروا قراراته لاغية، و وجوده على رأس الحكومة غير شرعي[4].

و في تحليله لأسباب و دوافع إقالة الحكومة المؤقتة لأعضاء هيئة الأركان العامة، اعتبر سليمان الشيخ، بأن الوضع الحرج الذي آلت إليه الحكومة بعد اجتماع طرابلس، دفعها إلى الوقوف موقف الدفاع عن النفس، فانطلقت حسب تعبيره إلى مغامرة مجهولة النتائج عندما قررت إقالة هيئة الأركان، و لم يزد قرارها هذا الذي اتخذ دون موافقة غالبية الوزراء، إلا مزيدا من الأزمات وأدى إلى ضعف سلطة الحكومة المؤقتة مرة أخرى و الدال على ذلك أنها لم تستطع تعيين أعضاء آخرين في مكان قادة الهيئة المقالين. و

---

[1] IBID, P23

[2] تتمثل هذه الأعمال في توقيف مسؤولي التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني، كحالة المناضل يوسف الجيلالي الذي توفي تحت التعذيب. بالإضافة إلى المساس بهيبة و سلطة الحكومة المؤقتة و تدمير المنظمة المدنية في الحدود الغربية و الشرقية و منع نشر أدبيات جبهة التحرير الوطني و إنشاء هياكل موازية تحت القيادة المباشرة لجيش التحرير الوطني و فتح مكاتب في طنجة و تونس تابعة لهيئة الأركان. أنظر إلى نص هذه التقارير بكتاب عي هارون، المصدر السابق، ص221 . 224

[3] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 290

[4] بورقعة، المصدر السابق، ص 103

عندما لم تجد وسيلة أخرى للقضاء على معارضة هيئة الأركان المدعومة على نطاق واسع من وحدات جيش التحرير المقيمة على طول الحدود الشرقية و الغربية، فإنها أسرعت بالعودة إلى الجزائر آملة أن تجد في الداخل تلك القوة و ذلك الدعم اللذين ينقصانها في الخارج. و كانت تأمل أن تسبق خصومها و تحمل الولايات على الولاء لها و تحتل الساحة قبل أن تعود هيئة الأركان[1].

و قد اعتبرت هيئة الأركان العامة، بأن قرارا مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة بل هو يعود للمجلس الوطني للثورة المؤهل لحل هيئة أنشئت من طرفه أثناء اجتماع طرابلس سنة 1959. كما ذكرت باجتماع طرابلس وانسحاب رئيس الحكومة و بعض الوزراء معتبرة بأن وجود الحكومة كهيئة سياسية قد انتهى، و بالتالي فقراراتها تعتبر لاغية[2]. و في بيانها الصادر يوم 1 جويلية، أصدرت أمرا لجميع الضباط و الجنود بأن يبقوا محافظين على مناصبهم، و أن يتهيؤوا لدخول الجزائر[3].

و بالفعل إلتزم جميع الضباط بتنفيذ الأوامر الصادرة من قائد هيئة الأركان، و حسب شهاد حسين بن معلم أحد ضباط الحدود الشرقية، فإن كافة الجنود سواء في الحدود الشرقية أو الغربية، كانوا يكنون الطاعة و الاحترام لقادتهم في هيئة الأركان، لذلك فقرار الإقالة حسب رأيه، لم يكن صائبا في ظل ضعف الحكومة التي لم تكن قادرة على تطبيقه[4]. و من جهته أكد علي منجلي، أن هيئة الأركان إستغلت قرار الإقالة لتؤلب الجيش على الحكومة المؤقتة، و تعقد تحالفات جديدة جعلتها تغير الأوضاع لصالحها فيما بعد[5].

و إن حاول بن خدة إرجاع أسباب امتثال جيش الحدود لهيئة الأركان، إلى النشاط الدعائي لهذه الأخيرة ضد الحكومة المؤقتة، حين حاولت إظهار الوزراء في أعين الجنود كأشخاص ضعفاء. و أن اتفاقيات إيفيان بمثابة استعمار جديد محملين العسكريين الثلاث (كريم، بوصوف، بن طوبال) مسؤولية اغتيال

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص483

[2] راجع نص الرسالة التي وجهتها قيادة الأركان إلى كافة الوحدات و المصالح يوم 30 جوان، و التي تبين من خلالها عدم شرعية قرار الإقالة. أنظر إلى الملحق رقم (8)

[3] راجع نص هذا البيان بمذكرات حسين بن معلم، المصدر السابق، ص301

[4] المصدر نفسه ص 238

[5] أنظر شهادة علي منجلي لمحمد عباس في كتابه الحلم و التاريخ، دار هومة، الجزائر، 2013، ص494

عبان رمضان، إلا أن ضعف و انقسام الحكومة كجهاز تنفيذي له وزنه الكبير ضمن الهيئات القيادية للثورة، كان في اعتقادنا أحد الأسباب الرئيسية لعدم امتثال الجنود لأوامرها.

على العموم، أثار هذا القرار ردود فعل كثيرة كان أولها التصريح الذي أدلى به بن بلة لجريدة لوموند، و الذي ندد من خلاله بهذا القرار معتبرا إياه تهديدا لوحدة الشعب الجزائري[1]. أما عن الولايات بالداخل، فقد ظهرت بشكل جلي مساندة كل من الولاية الأولى، الخامسة و السادسة و جزءا من الثانية لهيئة الأركان، حيث اتهم الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى رئيس الحكومة بالمتآمر، معتبرا بأن قرار الإقالة غير قانوني، كما ندد بالإتفاق المبرم مع المنظمة العسكرية السرية، و في الأخير دعا للالتفاف خلف بن بلة و هيئة الأركان العامة[2].

أما قائد الولاية الخامسة العقيد عثمان، فقد استنكر طموحات الحكومة المؤقتة التي تنكرت للقرارات المتخذة في طرابلس و اعتبر قرار الإقالة غير قانوني. و من الولاية الثانية، صرح العربي برجم باسمه و باسم الرائد رابح بلوصيف بالقرار غير القانوني للحكومة المؤقتة معلنا مساندته لهيئة الأركان[3]. حسب شهادة الطاهر الزبيري، فقد ندد العقيد شعباني قائد الولاية السادسة بسياسة الحكومة المؤقتة، ووصف وزرائها بالإنتهازيين و سماهم بالطابور الخامس وشدد على ضرورة توحيد قيادة الجيش، مؤكدا في الأخير دعمه لهيئة الأركان[4]. و حسب شهادة الطاهر الزبيري دائما، فإن بن خدة، أعطى الأوامر بإلقاء القبض على بومدين بمساعدة الحرس التونسي، إلا أن هذا الأخير تمكن من الفرار و لجأ إلى مركز الولاية الأولى في ثكنة بوحمامة رفقة السعيد عبيد. و استطاعا معا استمالة ضباط جيش الحدود إلى صفه، و أعطاهم الأوامر بالتجمع في مدينة طاورة بسوق اهراس[5].

---

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص87

[2] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص 281. و انظر كذلك إلى الملحق رقم (9)

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص87. 88

[4] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص 281

[5] نفس الشهادة تقريبا قدمها شريف مهدي الذي كان يشغل منصب مدير عام بالنيابة للأمن العسكري لهيئة الأركان، إلا أنه يؤكد بأن قرار إلقاء القبض على بومدين كان قد صدر من العسكريين الثلاث بن طوبال و كريم و بوصوف، الذين طلبوا المساعدة من بورقيبة، و بفضل خطة محكمة تم تهريب بومدين من الأراضي التونسية، حيث يقول شريف مهدي الذي كان من المدبرين لهذه العملية: أخذنا بومدين في سيارة إسعاف و كأنه مريض في حالة خطيرة و مستعجلة، و مررنا على عدة حواجز أمنية للحرس الوطني التونسي الذي كان يستوقفنا في كل مرة و يفتح سيارة الاسعاف... تمكنا بعدها من إيصال بومدين إلى المنطقة الشمالية على الحدود التونسية عند عبد الرحمان بن سالم... بعدها لجأ بومدين إلى العقيد الزبيري في الأوراس الذي

و ما يمكن قوله في الأخير، أن الحكومة المؤقتة و بقرار إقالتها لهيئة الأركان العامة، لم تستطع أن تضع حدا لتجاوزات هذه الأخيرة، حيث ظلت سلطة قادتها المعزولين قائمة في أوساط وحدات جيش الحدود، فضلا عن دعم كل من الولاية الأولى و الخامسة و السادسة. و إن كان للحكومة المؤقتة الحق القانوني في هذه الإقالة، بناءا على ما نصت عليه المادة 26 من قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية تنص هذه المادة، على أن الحكومة المؤقتة تعين الضباط السامين و أعضاء قيادة الأركان و رؤساء البعثات في الخارج، إلا أنها لم تكن تملك القدرة الكافية على تنفيذ هذا القرار بسبب عجزها و انقسامات أعضائها. لذلك فقرارها هذا قد زاد في تعميق الأزمة، و فتح الباب أمام تجسيد التحالفات على أرض الواقع.

3. تجسيد التحالفات:

يوم الفاتح من جويلية جرى الإستفتاء حول تقرير المصير، حيث صوت الجزائريون بالأغلبية الساحقة على سؤال"..هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة بالتعاون مع فرنسا"[1]. و في يوم 3 جويلية أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية أن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر. و بناءا على اقتراحات لجنة التنسيق ما بين الولايات، تم الإحتفال الرسمي يوم 5جويلية بمنطقة سيدي فرج التي شهدت موطئ قدم المستعمر في مثل هذا اليوم من سنة 1830[2].

يوم 3 جويلية نزل الرئيس بن خدة و وزراء الحكومة المؤقتة مطار الدار البيضاء بالجزائر، دون بن بلة و خيضر الذين بقيا بالخارج. و قد كان في استقبالهم كل من عبد الرحمان فارس، محند ولحاج و الرائد عز الدين[3]، هاذين الأخيرين الذين لم يلتزما بما تم الإتفاق عليه في اجتماع زمورة و اندفعا لتأييد الحكومة المؤقتة[4]. و هو الأمر الذي أضعف لجنة التنسيق ما بين الولايات و جعل مساعيها للمصالحة تؤوللفشل.

فتح له أبواب الولاية الأولى و حماه من خصومه... أنظر: مذكرات الزبيري، ص280 و شهادة شريف مهدي لجريدة الخبر. أيام 22/21/20/18 من شهر جانفي 2012.

[1]أعلن النتائج رئيس اللجنة المالية للرقابة المحامي قدور ساطور في 3 جويلية. و كانت كالتالي: المسجلون 6549736. الأصوات الملغاة: 25565. المصوتون بنعم: 5975581. المصوتون بلا: 16537. أنظر: علي هارون، المصدر السابق، ص 84

[2]بورقعة، المصدر السابق، ص92

[3]عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 191

[4]تم الإتفاق في هذا الإجتماع على مبدأ الحياد و عدم الإعتراف إلا بحكومة موحدة

من هذه المساعي مثلا نذكر الإجتماع العام الذي دعت إليه هذه اللجنة يوم 7 جويلية و الذي تغيبت عنه مرة أخرى الولايات الأولى و الخامسة و السادسة[1]. و بذلك انطلقت المداولات بأعضاء لجنة ما بين الولايات فقط. و بعد دراسة مختلف النقاط المدرجة في جدول الأعمال، أرسل تقرير إلى الحكومة المؤقتة و بن بلة. جاء فيه تأكيد على حياد اللجنة تجاه الصراع القائم بالقول.".. إن لجنة ما بين الولايات ستأخذ كل مسؤولياتها أمام المؤتمر الوطني للإطارات لتؤكد بكل وضوح أملها في تشكيل حكومة موحدة .... إنها لا مع كريم أو بن بلة أو بن خدة .... بالنسبة لنا بن بلة سيبقى و يظل نائب لرئيس الحكومة. و ثقتنا فيه مثل التي للشعب الجزائري و نفسها لجميع أعضاء الحكومة..."[2].

كذلك صدر تنديد بالأعمال اللاقانونية لبعض القادة، كالعمل الذي قام به كل من أوعمران و ياسف سعدي بالعاصمة بتدعيم من بن بلة و هيئة الأركان العامة. و قد بلغ تردي الأوضاع بالولاية الثانية إلى اقتتال جنود جيش التحرير فيما بينهم. أما في منطقة تلاغمة فكان رد المواطنين عنيفا، حيث دخلوا في مشادات مع أفواج لجيش التحرير كانوا بصدد إبلاغهم بحالة الإنقسام بين جيش و جبهة التحرير الوطني[3].

في آخر هذا التقرير، ورد تحذير بوشوك انفجار حرب أهلية:"... إن هذه الأوضاع، و إن تطورت فستؤدي إلى يأس الشعب و نزعه الثقة من قادته أجمعين..."[4].

رغم الأوضاع الخطيرة التي ينبئ بها هذا التقرير، إلا أن المواجهة استمرت بين الطرفين المتصارعين، و استطاعت أن تحدث الإرتباك بين أعضاء لجنة ما بين الولايات، حيث أدارت كل من الولاية الثالثة و منطقة الجزائر المستقلة ظهرها للوعد الذي قطعتاه، و ذلك بإسراع كل من الرائد عز الدين و العقيد محند ولحاج إلى استقبال و مساندة الحكومة المؤقتة فور دخولها العاصمة.

---

[1] تغيبت الولاية الأولى بسبب انقسامها بين قيادتين، قيادة الطاهر الزبيري و قيادة الحاج لخضر. أما الولايتين الخامسة و السادسة، ففي البداية وافقتا على دعوة الإجتماع لكنهما لم تحضراه. أنظر: HARBI, Les Archives de Révolution Algérienne, P348

[2] المصدر نفسه، ص348

[3] المصدر نفسه، ص349

[4] المصدر نفسه، ص350

بعد فشل هذا اللقاء، انتقل وفد من لجنة التنسيق بين الولايات إلى الرباط يوم 9 جويلية ضم العقيد محند ولحاج و العقيد سي حسان و الدكتور سعيد حرموش. و قد كان الهدف من هذا المسعى إبعاد بن بلة و خيضر عن هيئة الأركان إلا أنه باء بالفشل، حيث كان رد خيضر حادا و صريحا إذ طلب من أعضاء الوفد ضرورة توضيح موقفهم من الأزمة[1].و بذلك انتهى عمليا الدور الذي تأسست لأجله لجنة التنسيق ما بين الولايات، ليفسح المجال أمام تجسيد التحالفات و البحث عن الدعم الخارجي.

1.3 ـ تحالف بن بلة:

بعد اخفاق اجتماع طرابلس، و انسحاب الحكومة المؤقتة، بدا واضحا إصرار هيئة الأركان العامة المدعمة من قبل بن بلة، في الإطاحة بالحكومة المؤقتة. ففي هذا الصدد يروي الطاهر الزبيري اللقاء الذي جمعه ببومدين بعد اجتماع طرابلس بقوله:"...بعد لقاء طرابلس، توجهت إلى تونس و منها واصلت طريقي إلى الحدود و التقيت في غار دماو بالعقيد هواري بومدين فسألته" ما العمل الآن" فقال لي بومدين" إرجعوا إلى أماكنكم و اجعلوا السلطة نصب أعينكم " و كان بومدين مصمما على السيطرة على السلطة و انتزاعها من الحكومة المؤقتة و باءاتها الثلاث خاصة و أن معه جيش الحدود القوي و عدة ولايات بجنبه و معه رجل سياسي ذو رصيد تاريخي و شعبي كبير إسمه " أحمد بن بلة" ...."[2].

لتحقيق أهدافه، اتخذ تحالف بن بلة هيئة الأركان من اتفاقيات ايفيان و انسحاب الحكومة المؤقتة من اجتماع طرابلس و الإتفاق مع منظمة الجيش السري الفرنسية، أوراقا رابحة لإظهار الحكومة المؤقتة بمظهر المتخاذل و الداعم لسياسة الإستعمار الجديد، لذلك بدت الحكومة المؤقتة في شهر جويلية أضعف مما كانت عليه سابقا، و هو الأمر الذي شجع قيادة الأركان على إصدار أوامر لوحداتها المرابطة بالحدود الشرقية و الغربية لدخول الأراضي الوطنية. ففي يوم 5 جويلية الإحتفال الرسمي بالإستقلال، بدأت قوات جيش الحدود الغربية تنتشر في ولاية وهران[3]، و على الحدود الشرقية، تمكنت الوحدة التاسعة و الثلاثون بقيادة عبد الرزاق بوحارة من احتلال سوق اهراس و الاستقرار بها دون أي إعاقة[4]. أما بن بلة، فقد غادر

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 131

[2] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص 280

[3] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 293

[4] BOUHARA, Du Djebel aux Rizières, P95; P96

القاهرة يوم 10 جويلية باتجاه الرباط استعدادا لدخول الأراضي الوطنية و جعل كافة الولايات تعترف بالمكتب السياسي المقترح من قبله في اجتماع طرابلس.

يوم 11 جويلية، عبر بن بلة برفقة محمد خيضر الحدود المغربية من وجدة إلى مغنية مسقط رأسه. كان في استقباله كل من أحمد بومنجل و سي عثمان قائد الولاية الخامسة. و عندما وصل الوفد إلى تلمسان وجد في استقباله أحمد فرنسيس، و من هذه المدينة، استطاع أحمد بن بلة تكوين تجمع كبير لشخصيات ذات وزن سياسي و صدى بارز في الأوساط الشعبية، كان لها الدور الكبير في ترجيح كفة التفوق لصالح هذا التحالف الذي أصبح يسمى بمجموعة تلمسان. و لعل الشخصية البارزة التي فاجأت الرأي العام في تلك الفترة بانضمامها لهذا التحالف، هي شخصية فرحات عباس الرئيس الأسبق للحكومة المؤقتة. و عن أسباب انضمامه لمجموعة بن بلة، كتب هذا الأخير:"... عندما دخل بن خدة و وزراءه الجزائرالعاصمة، طلب مني العقيد بومدين بإلحاح أن أذهب إلى تلمسان لأنضم إلى جماعته و جماعة بن بلة.... إلا أنني بقيت حائرا رغم نداء الدكتور فرنسيس الذي أبلغني بقرار إلتحاقه ببومنجل المكلف بمصلحة الإعلام لجماعة بن بلة...." و يضيف فرحات عباس، بأن تردده زال عندما زاره رائدين من الولاية الثالثة و أخبراه باستعدادهما للقتال و لو ضد إخوانهم. عندها قرر الإلتحاق بجماعة بن بلة تجنبا لوقوع الحرب الأهلية[1] حيث صرح لجريدة لوموند يوم 20 جويلية بقوله:"... لقد اتخذت موقفي احتراما للشرعية الثورية. و وجودي هنا يعني أنني مع احترام الهيئة العليا للثورة و هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية. إذا كنت اليوم إلى جانب السيد بن بلة فلأنه إلى جانب الشرعية...."[2].

يبدو من تصريح فرحات عباس، أن التخوف من وقوع الحرب الأهلية و احترام المجلس الوطني للثورة كانا الدافعين الرئيسيين لتحالفه مع جماعة بن بلة. و إن كان محقا في الدافع الأول، فإن قضية احترام الهيئة العليا للثورة و اعتبار بن بلة هو صاحب الشرعية، يبدو من الناحية القانونية دافعا واهيا، لأن شرعية بن بلة و مكتبه السياسي لم تتم المصادقة عليها في اجتماع طرابلس الذي حضره فرحات عباس نفسه.

---

[1] Farhat Abbas, l'Indépendance confisquée 1962-1978, Editions Flammarion, Paris, 1984, P52-55

[2] يشير فرحات عباس إلى أن كلا من شخصيتي محمد خيضر و بومدين كان لهما الدور الكبير في اقناعه بالانضمام إلى هذا التحالف، حيث أشار إلى تصريح خيضر الذي دعا من خلاله جميع القوى و الفاعلين الثوريين باختلاف ايديولوجياتهم إلى تدعيم شخصية بن بلة . المصدر نفسه، ص55

وعليه، فإن قضية الانتقام من بن خدة و الباءات الثلاث كانت الدافع الرئيسي وراء انضمام فرحات عباس البعيد إيديولوجيا عن خط بن بلة و بومدين إلى مجموعة تلمسان[1].

بالإضافة لشخصية فرحات عباس، تدعمت جماعة تلمسان بانضمام شخصيات أخرى أمثال اعمر أوعمران الذي كان من أشد الناقمين على بن بلة في قضية الصومام، و مسؤولين كبار في المنطقة المستقلة على رأسهم ياسف سعدي[2]، كما نجد ضمن هذه المجموعة، أعضاء في لجنة 22 التاريخية ممن كانت لهم مشاكل مع محمد بوضياف قبل الفاتح من نوفمبر منهم يوسف حداد و محمد مشاطي و أعضاء آخرين ألقي عليهم القبض أمثال الزبير بوعجاج و محمد مرزوقي و عثمان بلوزداد. كما التحق بهذا التحالف، مسؤولين كانوا يريدون استعادة مكانتهم المفقودة في جبهة التحرير أمثال محمد البجاوي و بشير بومعزة و عمار أوزقان الذي أبعد من طرف العسكريين الثلاث. و آخرون أبعدوا على إثر عقوبات من القيادة مثل عمارة بوقلاز المنفي منذ سبتمبر 1958 في قضية قيادة العمليات العسكرية الشرقية . و خليفة العروسي الذي كان مديرا لديوان بوصوف و أبعد من طرف هذا الأخير بشكل مفاجئ[3].

و إن استطاع بن بلة حشد هذا العدد الكبير من الشخصيات التي تنتمي لمختلف التيارات السياسية، إلا أنه فشل في إقناع الشيخ البشير الابراهيمي، حيث يذكر أحمد طالب الابراهيمي في مذكراته، بأن هناك مسؤولين من المخابرات المصرية و هما فتحي الديب و عزت سليمان زارا البشير الابراهيمي في بيته و عرضا عليه استعداد الحكومة المصرية وضع طائرة خاصة تحت تصرف الابراهيمي تقله إلى المغرب

[1] في كتابه الإستقلال المصادر الذي صدر سنة1984، كتب فرحات عباس ما يلي:".. لامني البعض على أنني ساعدت هذا الطرف أو ذاك. و أبين في أية ظروف فعلت ذلك. لم أكن أشك في أن تلاعبات بن بلة و بومدين التي ترمي إلى قيادة البلاد إلى الحزب الواحد و الحكم الفردي... بهذا الجهل دخلت في تحالفاتهم...". المصدر نفسه، ص19

[2] عندما خرج هؤلاء من السجن، أمر كريم بلقاسم، وزير الداخلية آنذاك، فيديرالية فرنسا بإرسالهم إلى مناطقهم الأصلية في الداخل بخلفية منعهم من الإلتحاق بتونس و المغرب و الإنضمام إلى صف المعارضين للحكومة و توجيههم إلى الداخل لدعم الولايات المؤيدة لكريم و زملائه. و كانت النتيجة أنهم وجدوا أنفسهم من دون أسلحة في الجزائر. عندما حان وقت التحالفات، لم يغفر هؤلاء لكريم لأنه تعمد تسليمهم لمنظمة الجيش السري الفرنسية فتحالفوا مع بن بلة و قيادة الأركان. أنظر: رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، المرجع السابق، ص 108

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص108

حيث يوجد بن بلة، و من هناك يدخلان معا إلى وجدة ثم تلمسان. إلا أن الابراهيمي رفض هذا العرض و امتنع عن تأييد أي طرف ضد الآخر[1].

2.3 ـ تحالف الحكومة المؤقتة:

عند دخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر و استقبالها من طرف الرائد عز الدين و محند ولحاج، بدا واضحا تدعيم المنطقة المستقلة و الولاية الثالثة للحكومة المؤقتة، و بذلك بدأ يتجسد تحالف مهم، ضم جميع وزراء هذه الحكومة ما عدا بن بلة، خيضر، بيطاط و محمدي سعيد. كما نسجل تدعيم جزء كبير من الولاية الثانية التي بقيت وفية لقائدها السابق لخضر بن طوبال، بالإضافة لفيديرالية فرنسا[2].

أما الولاية الرابعة، فقد التزمت بمبدأ الحياد المتفق عليه منذ اجتماع زمورة و بألا يتم الإعتراف إلا بحكومة موحدة، حيث رفضت استقبال بن خدة و بقية الوزراء عند دخولهم الجزائر. ثم منعتهم من عقد تجمع في مدينة البليدة.[3]

لو نأتي إلى تحليل هاذين التحالفين و البحث عن القاسم المشترك للشخصيات التي تموقعت في كلا الفريقين، نجد أنفسنا أمام العديد من التساؤلات. هل الدافع الحقيقي لهذه التحالفات كان الاتفاق بين عناصرها حول وحدة المشروع المزمع تطبيقه لبناء أسس الدولة الجزائرية المستقلة، أم أن خلافات الماضي هي التي حتمت هذا التقارب.

حسب محمد حربي، فإن القاسم المشترك بين المتحالفين في فريق بن بلة، هو أن غالبيتهم من المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية أمثال محمد خيضر محمدي سعيد العقيد شعباني و الشيخ خير الدين. في حين الملتفين حول الحكومة المؤقتة متأثرون بالثقافة الغربية. لكن لو نأتي إلى إحصاء بقية الشخصيات في كلا التحالفين، نجد أنفسنا أمام استنتاجات مهمة. فوقوف فرحات عباس الليبيرالي إلى صف بن بلة

---

[1] مذكرات أحمد طالب الابراهيمي، المصدر السابق، ص162 . 163 .

[2] نقل عمر بوداود في مذكراته المحاولات المتكررة لبن بلة بهدف جعله ينظم إلى تحالفه، إلا أن عمر بوداود رفض هذا العرض و التزم مع زملائه في الفيديرالية بتدعيم الحكومة المؤقتة التي كانت بالنسبة إليهم تمثل الشرعية. أنظر: مذكرات بوداود، المرجع السابق، ص 235. و قد أشار علي هارون العضو البارز في الفيديرالية إلى قيام بعض المناضلين من هذه الفيديرالية بدعم مجموعة تلمسان، إلا أن تأثيرهم على المناضلين في فرنسا كان ضعيفا. أنظر: مذكرات عمر بوداود، المصدر السابق، ص124.

[3] Meynier, OP.CIT,P659

المتأثر بقومية عبد الناصر و وقوف بوضياف اليساري إلى جانب بن خدة، يدفعنا إلى القول بأن هذه التحالفات لم تكن توجهها الأبعاد الإيديولوجية و الفكرية بقدر ما كانت تتحكم فيها المصالح الشخصية و البحث عن أماكن النفوذ في جهاز الدولة الجزائرية المستقلة. و عليه فإن انعدام التجانس السياسي و الفكري كان من أبرز السمات التي ميزت الفريقين المتحالفين، ففي صف الحكومة المؤقتة نجد قادة ولايات حاملين لتوجهات شعبوية عامة و غير واضحة المعالم، تتمحور حول منح الأولوية لتغيير أوضاع الطبقات الشعبية التي تحملت العبئ الأكبر أثناء الحرب، أمثال صالح بوبنيدر و محند ولحاج و يوسف الخطيب، إلى جانب مركزيين من ذوي الميول الديمقراطية والذين يطمحون لإقامة النظام الذي رسمت ملامحه اتفاقيات إيفيان بجانب يساريين معروفين أمثال بوضياف و آيت أحمد و قيادات فيديرالية فرنسا. أما في صف بن بلة فنسجل تواجد قادة جيش الحدود الشعبويين الثوريين المتأثرين بأفكار فرانس فانون و نظام كاسترو إلى جانب أشهر المعتدلين الليبيراليين كعباس فرحات و أحمد فرنسيس و أحمد بومنجل. و نجد أيضا محمد شعباني القريب إيديولوجيا من قدماء جمعية العلماء، و محمدي السعيد الذي كان أول المنادين بجمهورية اسلامية في الجزائر، و مجموعة أخرى من المشارب و الانتماءات المختلفة باختلاف الأنصار و الأتباع[1].

3.3 ـ البحث عن الدعم الخارجي:

لم تكن الثورة الجزائرية في معزل عن محيطها الإقليمي و الدولي. فكما تلقت الدعم و المساندة من قبل العديد من الدول، خاصة المغاربية و العربية، كان لهذه الأخيرة دور بارز في محاولة الإصلاح بين طرفي الصراع خلال أزمة صيف 1962. و في مواقع أخرى، لم يتردد بعضها في مناصرة و تدعيم فريق على حساب الآخر، ففي هذا الصدد تنقل لنا المصادر و الشهادات تلك المساعي التي قام بها بن بلة لدى حكومة القاهرة و محاولة رئيسها جمال عبد الناصر تدعيمه للوصول إلى السلطة ، ففي شهر أفريل حدث لقاء مهم بين بن بلة و عبد الناصر[2]عرض من خلاله بن بلة تصوره للوضع بالجزائر موضحا ما ينتظره من مؤامرات سواء من منظمة الجيش السري الفرنسية أو من بعض العناصر الجزائرية المناوئة له، مؤكدا وقوف معظم قادة جيش التحرير بالداخل إلى صفه و التأييد التام لجيش الحدود الذي يعتبره الأداة الفعالة في السيطرة على الموقف بالداخل، كما تعرض لسياسة و موقف بورقيبة الداعم لمناوئيه في الحكومة المؤقتة. بعد

[1]أنظر: محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 167. صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 110.109

[2]نقل فتحي الديب تفاصيل لقاءين جمعا بن بلة و جمال عبد الناصر، تم اللقاء الأول يوم 2 أفريل و قد اعتبره فتحي الديب لقاءا شخصيا جرى في منزل عبد الناصر. أما اللقاء الثاني فكان يوم 9 أفريل. أنظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 582.581

هذا العرض، تقدم بن بلة بطلبه لينال دعم الرئيس عبد الناصر. و حسب فتحي الديب دائما، الذي كان حاضرا في هذا اللقاء، فإن عبد الناصر و بعد نقاش طويل و مفصل حول الأزمة الجزائرية و المعطيات التي بنى عليها بن بلة تحالفه، أكد دعمه التام لهذا التحالف و التزم تزويده بالأسلحة[1].

و عقب الانسداد الذي وقع في اجتماع طرابلس، انتقل بن بلة إلى القاهرة و اجتمع بالرئيس جمال عبد الناصر دون حضور رئيس البعثة الديبلوماسية علي كافي[2]و حسب شهادة هذا الأخير، فقد جدد عبد الناصر وعده بمساندة بن بلة ودعمه عسكريا ملحا عليه بضرورة دخول الجزائر و إلا كان مصيره كمصير صالح بن يوسف. و يضيف علي كافي، بأن بن بلة، و بمجرد عودته من مقابلة عبد الناصر، أخذ يدعو لنفسه بشكل صريح و شرع في جمع الأنصار و المؤيدين، حيث عرض عليه مرافقته إلى المغرب ثم تلمسان إلا أن كافي رفض هذا العرض و أكد تضامنه مع الثلاثي كريم، بن طوبال، و بوصوف لأنهم حسب رأيه هم أصحاب الشرعية الحقيقية للثورة. بعد هذا اللقاء، علم كافي بأن هناك باخرة تشحن بالأسلحة و متوجهة إلى وهران فأسرع، حسب روايته، إلى محاولة إقناع عبد الناصر بالتراجع عن إرسالها[3].

رغم التأييد الضمني الذي أبداه جمال عبد الناصر لبن بلة، إلا أنه كان يفضل عدم إقحام القاهرة في الصراعات الداخلية للثورة الجزائري بدليل النصيحة التي قدمها لبن بلة بأن يعود مع الحكومة المؤقتة إلى الجزائر إلا أن بن بلة، و كما رأينا، لم يكن مستعدا للقبول بأي توافق طالما لم تتراجع الحكومة عن العقوبات المتخذة ضد قيادة الأركان. و عليه فإن عبد الناصر كان مقسما بين دعم رجل يضمن له تحالفا استراتيجيا تحت راية القومية العربية وبين الرغبة في استمرار علاقاته مع الحكومة المؤقتة من جهة، و الإبقاء على علاقات مصر مع فرنسا التي كانت قد تحسنت من جهة أخرى[4].

على العموم، كان الدعم المصري لبن بلة أحد أهم العوامل التي رجحت كفة التفوق لصالحه على حساب الحكومة المؤقتة، فالتأثير النفسي لشخصية عبد الناصر على الشعوب العربية بصفة عامة و

---

[1]نقل فتحي الديب إحصائيات الدعم العسكري الذي وعدت به مصر نذكر من بينها، 100 سيارة جيب، 20 مطبخ متحرك، 6 طائرات ميغ 15، 6 طائرات جمهورية.... أنظر: المصدر نفسه، ص583

[2]عندما عزم بن بلة السفر إلى القاهرة اتصل مباشرة بسامي شرف مدير ديوان الرئيس عبد الناصر و هو الأمر الذي اعتبره علي كافي تجاوزا لصلاحياته باعتباره رئيس البعثة الديبلوماسية لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة. أنظر شهادة علي كافي منشورة بكتاب، محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 178

[3]مذكرات كافي، المصدر السابق، ص 294293

[4]محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق،ص 291

الشعب الجزائري بصفة خاصة كان الدافع الرئيسي وراء استقطاب فئات عريضة من الجزائريين الذين كانت تستهويهم شعارات القومية العربية.

إلى جانب الدعم المصري، حضي بن بلة بمساندة العديد من دول المعسكر الاشتراكي كيوغسلافيا مثلا. و حسب رضا مالك، فقد تلقى بن بلة الدعم حتى من فرنسا نفسها، فأثناء التجمعات التي كان يعقدها في وهران خلال شهر جويلية لاحظ السفير الفرنسي عودة الهدوء نسبيا للمدينة التي كانت تشهد رحيل ما تبقى من الأوربيين. و أمام عجز الحكومة المؤقتة، وضع القائد الفرنسي اللواء بريبيسون طائرة مروحية تحت تصرف بن بلة لتسهيل تنقلاته[1].

أما الدول المغاربية، ففي الوقت الذي أبدت فيه تونس و رئيسها بورقيبة تعاطفها مع الحكومة المؤقتة، كان الملك المغربي الحسن الثاني يدعم جماعة بن بلة[2]و من جهته يذكر سعد دحلب بأن الحسن الثاني كانت له اتصالات بالقادة المساجين في سجن أولنوا عن طريق محمد لغزاوي الذي كان آنذاك مدير عام الأمن المغربي كما كانت لهذا الأخير اتصالات خاصة مع بن بلة في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة المؤقتة تقديم دعمها للملك في مطالبته بموريتانيا[3]. و إن نفى بن بلة هذا الإتفاق، إلا أن الأطماع المغربية كانت واضحة خلال هذه الأزمة، ففي شهر جويلية قام عناصر من المخازنية المتنقلين برفع العلم المغربي في مركز زغدو، و على بعد خمسة و عشرين كيلومتر داخل الأراضي الجزائرية قامت مفرزة من القوات العسكرية الملكية بالاستيلاء على مركز الصفصاف[4].

هذا عن تحالف بن بلة، أما فيما يتعلق بالحكومة المؤقتة، فيذكر رئيسها بن يوسف بن خدة، بأنه أرسل بطلب لرئيس الحكومة الليبية يستفسر من خلاله عن الأسلحة الخاصة بالثورة الجزائرية و التي لازالت

---

[1] رضا مالك، المصدر السابق، ص 344

[2] اعترف الحسن الثاني في مذكراته بدعمه للقادة المساجين و تحديدا شخصية بن بلة بقوله:"...و الحق يقال إن الاستقبال الذي خصص لهم في الرباط أضفى عليهم اعترافا رسميا. علما بأن بن خدة الذي كان يتولى رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان حاضرا معنا. و في ذلك الوقت اندلعت الحرب بين الجيش المرابط داخل البلاد و جيش الحدود خصوصا في وجدة، أي على الحدود الجزائرية المغربية. و قد ناصرت شخصيا هؤلاء الرجال الخمسة الذين كان يتزعمهم بن بلة... كنت أعتقد أنه لولا اختطافهم و سجنهم لكانوا على الأقل أثروا في سير الأحداث، فلذا كان بالنسبة لي طبيعيا أن يستعيدوا نفوذهم بعد أن ضاع منهم ردحا من الزمن..." الحسن الثاني، ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث و النشر، الرياض بدون تاريخ، ص49

[3] دحلب، المصدر السابق، ص 178

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص 105. و أنظر كذلك لأطروحة عبد الله مقلاتي بعنوان: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، ص 481

بحوزة ليبيا، إلا أن محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية رفض تسليم الأسلحة. و حسب ما ذكره هذا الأخير في مذكراته، فقد اقترح على بن خدة عقد لقاء مصالحة مع بن بلة في طرابلس، لكن هذا الأخير فضل الانصراف من ذلك اللقاء و توجه إلى القاهرة بعدما تحصل على وعد من السلطات الليبية بعدم تقديم تلك الأسلحة للحكومة المؤقتة. كما يشير بن خدة إلى المساعدات التي عرضها عليه الملك الأردني و التي رفضها مخافة التدخل الأجنبي في الشؤون الجزائرية[1].

4.3 ـ موازين القوى:

حسب مختلف المصادر و المعطيات التاريخية فإن موازين القوى خلال شهر جويلية كانت في صالح تحالف بن بلة، ففضلا عن دعم الولايات الأولى و الخامسة و السادسة و جزء من الولاية الثانية، كان بن بلة يستند على قوة عسكرية في غاية التنظيم و الانضباط و الاحترافية ممثلة في جيش الحدود تحت قيادة هيئة الأركان العامة. و في حقيقة الأمر فإن هذا الجيش الرابض بالحدود التونسية و المغربية شكل أحد أهم العوامل التي حسمت الصراع في الأخير لصالح بن بلة. و إن حاول هذا الأخير تبرير عملية وصوله للسلطة بالتفوق السياسي، إلا أن تطور الأزمة فيما بعد و تحولها من صراع سياسي إلى مواجهة عسكرية، جعل دور الجيش مهما جدا في حسمها، و باعتبار الجيش الأقوى ميدانيا من حيث العدة و التنظيم هو جيش الحدود فقد كان لهذا الأخير الدور البارز في تعبيد الطريق لبن بلة نحو السلطة.

مقارنة بجيش التحرير الوطني بالداخل الذي أنهكته سنوات الحرب و الكفاح، فقد كان جيش الحدود يشكل قوة عسكرية ناشئة ساعدت الكثير من العوامل على جعلها تتحكم في موازين القوى خلال هذه الأزمة، نذكر من بينها:

- تفوق جيش الحدود من حيث العدة و العتاد العسكري. فبعد أن كان تعداده في جانفي 1960 يقدر ب 14000 جندي في تونس و 2500 جندي في المغرب، أصبح في جويلية من نفس هذه السنة 15000 في تونس و 6500 في المغرب، ثم بلغ تعداده عشية الاستقلال 36000 جندي

[1] محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص 182

في الحدود الشرقية و الغربية معا. كانت هذه القوات مجهزة بأحدث الأسلحة، و تخضع لتكوين عسكري يقوده 2400 مؤطر من بينهم 17 برتبة رائد و عقيد و 427 برتبة ضابط سامي.[1]

- جهود قادة هيئة الأركان العامة في إرساء روح التنظيم و الانضباط في أوساط وحدات جيش الحدود، و هنا نشير إلى عبقرية هواري بومدين و جهوده التي تحدثت عنها الكثير من المصادر خاصة مذكرات و شهادات الضباط الذين عملوا بالحدود الشرقية أمثال الشاذلي بن جديد و عبد الرزاق بوحارة و خالد نزار و غيرهم، حيث يروي الشاذلي,"..... إلتحق هواري بومدين بغار ديماو في ظروف صعبة، لكن في وقت مناسب. كان لابد من استدراك الوضع قبل انفلات الأمور. و كان بومدين هو الرجل الذي أهلته الأوضاع أو الأقدار ليقوم بهذه المهمة.... كان أول إجراء اتخذته قيادة الأركان هو تشكيل مكتب تقني كلف بوضع خطة عضوية لإعادة تنظيم الجيش و انتشاره و هيكلته في شكل فيالق و وحدات للأسلحة الثقيلة... و قد نجح بومدين في فرض الانضباط و النظام، و أصبحت الوحدات تخضع إلى قيادة موحدة و ممركزة بعدما كانت في السابق تدين بالولاء إلى مسؤوليها المباشرين. و بعد أن سلمت له الحكومة المؤقتة وحدات الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة المجمدة على الحدود قام بومدين بمزج الجنود و الضباط و نجح في تكوين جيش عصري جيد التدريب و التسليح.... و يعود الفضل إليه في تجاوز النعرات الإقليمية و القبلية التي كانت سائدة في صفوف الوحدات..."[2]. و يظيف عبد الرزاق بوحارة أن مقاربة هيئة الأركان العامة كانت ترتكز على الحضور الدائم للقيادة أي وجود قادة عازمين على تحمل مسؤولياتهم و مصممين على فرض سلطتهم و منشغلين بظروف معيشة قواتهم و مستعدين لإعطاء المثل في جميع الظروف، فالاجتماعات التي كانت تنضمها قيادة الأركان العامة كانت تتخذ أحيانا شكل مؤتمرات حقيقية مصغرة، حيث كان المشاركون في هذه اللقاءات و من خلالهم الجنود، يكتشفون تدريجيا و بكيفية أحسن قادتهم

[1] كان جيش الحدود مهيكلا في مصالح إدارية و قواعد للتكوين و التدريب في العديد من المناطق الحدودية الشرقية و الغربية أبرزها، ملاق، قرن الحلفاية، غار الدماء، العرائش، قبداني و غيرها، كما أنشئت قيادات للعمليات شمالية و جنوبية على طول الحدود الشرقية و الغربية، أما الوحدات فقد كانت موزعة ضمن فيالق بلغ عددها عند الاستقلال 36 فيلق و هي تحمل أرقاما غير متسلسلة حرصا على معرفة العدو لعددها، كما أنشئت كتائب للأسلحة الثقيلة لتدعيم الفيالق كانت تملك مدافع هاون و رشاشات مضادة للطائرات. لمعرف التفاصيل أنظر: مذكرات الشاذلي، 156، مذكرات حسين بن معلم، ص199.و كذلك Hadjem Belaid, OP.CIT, P78-P80 ; Meynier, OP.CIT, P321

[2] قامت هيئة الأركان بهيكلة جيش الحدود في مصالح إدارية و قواعد للتكوين و التدريب في ملاق و قرن الحلفاية و الكاف و غار الدماء و واد تجروين و في خميسات و العرائش و قبداني و وجدة و الناظور و كانت تلك المصالح و المعسكرات تضم في مجموعها حوالي 5000 إطار في جويلية 1962. كما أنشأت قيادات للعمليات على امتداد الحدود الشرقية و الغربية و قامت بتوزيع و تنظيم الوحدات في فيالق و كتائب ثقيلة. أنظر: مذكرات الشاذلي، ص151 . 153. وكذلك Gilber Meynier, OP.CIT, P321

الجدد و يطلعون بكثير من الوضوح على مسببات و نتائج السياسة المسطرة من قبلهم[1]. و تدريجيا استطاعت هيئة الأركان العامة، التي ازدادت ثقة المجاهدين بها، تعزيز موقعها على حساب الحكومة المؤقتة المنشغلة بالنشاط الديبلوماسي و المنغلقة على نفسها في تناقضاتها الداخلية، التي استغلت أحسن استغلال من طرف قادة و ضباط جيش الحدود لإظهار أنفسهم بمظهر الحامي الحقيقي لمكتسبات و قيم الثورة، خاصة بعد توقيع الحكومة المؤقتة لاتفاقيات إيفيان.

- إعادة بعث إيديولوجية ثورية جديدة مستمدة من طموحات و آمال طبقة الفلاحين المحرومين و الذين يعود لهم الفضل في احتضان الثورة منذ انطلاقها. و لنشر هذه الأفكار الشعبوية, قام بومدين بتكليف مجموعة من المحافظين السياسيين لشرح برنامج هيئة الأركان العامة في أوساط جيش الحدود تحت شعارات بسيطة كالأرض للفلاح و المدرسة للأطفال و المصنع للعمال و غيرها من الشعارات التي تستجيب مع الشعور العميق بالحرمان و القهر لدى فئات عريضة من الفلاحين و الريفيين الذين كابدوا ويلات الاستعمار[2]و حسب محمد حربي فقد استطاعت هذه الإيديولوجية أن تجد لها صدى عميقا في أوساط الضباط و الجنود الذين ينحدرون من هذه الفئات الاجتماعية، حيث زادهم إيمانا بها ذلك الزهد و التقشف الذي كان يبديه قادتهم[3].

- قيام قادة هيئة الأركان العامة بشن دعاية واسعة ضد القيادة السياسية للثورة، وظفوا من خلالها مختلف الخطابات و الأطروحات التي تتوافق مع الأفكار الثورية التي كان يؤمن بها جيش الحدود. فاتهام أعضاء الحكومة المؤقتة بالبورجوازية و الإنحراف عن المبادئ كان يلقى صداه بشكل ملفت للانتباه في أوساط هذه الوحدات[4].

---

[1]عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير، المصدر السابق، ص304

[2]كانت إيديولوجية هيئة الأركان العامة مستمدة من فكر فرونز فانون الذي يعتقد بأن الحرب الثورية تعتمد على طبقة الفلاحين و ترتكز على الجماهير المضطهدة تحت الحكم الاستعماري، و قد لقيت هذه النظرية تجاوبا كبيرا لأنها تختلف عن النظرية اليسارية التي تربط حركات التحرر بصراع الطبقات، Ania Francos et J.P.Séréni, OP.CIT, P85

[3]مذكرات كافي، المصدر السابق، ص 298

[4]من نماذج هذه الدعاية قيام الرائد قايد أحمد بحشد جيش الحدود في معسكر ملاق بتونس و ألقى فيهم خطابا اتهم الحكومة المؤقتة بالخيانة عند استئنافها المفاوضات في إيفيان الأولى، و وصف وزراءها بسياسي الفنادق ثم حرض الجنود على رفض العار و الذل لأنهم سيكونون في موضع المساءلة أمام الشعب . سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 477

وعليه فإن نجاح هذه الدعاية جعل من هيئة الأركان تبدو كسلطة سياسية و عسكرية في آن معا[1]. و هذا ما دفعها للإلحاح في المطالبة بتشكيل مكتب سياسي كقيادة عليا تشرف على الحكومة المؤقتة و مستقرة عند الحدود، و هو نفس المطلب الذي سعى بن بلة لتجسيده بعد إطلاق سراحه، و ألح كما رأينا، على ضرورة انعقاد دورة طارئة للمجلس الوطني للثورة للمصادقة على ذلك، إلا أن حدة الصراعات حالت دون ذلك و تفاقمت الأزمة لتصل إلى مرحلة حشد الحلفاء و استعراض موازين القوى.

. قدرة و تفوق هيئة الأركان العامة في حشد الموالين و الأنصار و يتضح لنا ذلك من خلال نجاحها في احتواء قادة المناطق الحدودية الشرقية التي ظلت لفترة طويلة بؤرة للاضطرابات و الاحتجاجات. كما نجحت في احتواء مجموعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كانوا يشكلون نخبة مقربة من كريم بلقاسم طيلة المدة التي أشرف فيها على تنظيم جيش الحدود. و قد أصبحت هذه المجموعة من أهم الإطارات التقنية و الميدانية التي اعتمدت عليها هيئة الأركان في عملية الزحف على العاصمة في أوت 1962.

هكذا إذن، ففي الوقت الذي ازداد فيه التفكك في أوساط عناصر الحكومة المؤقتة، كانت هيئة الأركان العامة تزداد قوة و تنظيما، و كان قادتها و على رأسهم الهواري بومدين يشكلون توافقا كبيرا حول الدور الطلائعي للجيش في مرحلة بناء الدولة، و يرون في جهازهم الهيئة الأكثر تأهيلا لتنظيم المجتمع الجزائري بعد الاستقلال[2] و هذا ما دفع أحد ضباط هذه الهيئة و هو عبد الرزاق بوحارة للقول بأن مركز ثقل الثورة قبيل الاستقلال كانت تمثله غار ديماو".... كان مركزثقل الثورة في الجزائر العاصمة في 1957.1956 ثم بين تونس و القاهرة و طرابلس خلال السنوات الموالية. و تحول إلى الحدود قبيل الاستقلال. و لم يكن هذا التحرك مجرد حركة فيزيائية أو عبارة عن بحث لموقع جغرافي مناسب للقيادة، بل كان يترجم انتقال السلطة الحقيقية داخل جبهة التحرير الوطني و جيشه. كان نتيجة لتغيير موازين القوى الداخلية لجبهة التحرير الوطني و للمسار العام الذي كان على كفاح التحرير أن يسلكه...و السلطة الفعلية

[1] تمحورت أسس المشروع السياسي لقيادة الأركان العامة حول مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية التي ترتكز على شعارات مثل الأرض للفلاح، نهاية الخماسة، المدرسة لجميع الأطفال، الثورة شعبية، السلطة ملك للشعب و الثورة من الشعب و إلى الشعب، تمر الحكومات و الشعب باق و الثورة الشعبية هي الهدف و غيرها من الشعارات المستمدة من مرجعية التجارب الثورية في يوغسلافيا و الفيتنام و كوبا. و قد كان النقاش حول المشروع السياسي أعمق في أوساط جيش التحرير منه داخل هياكل جبهة التحرير الوطني. بوحارة، منابع التحرير، المصدر السابق، ص 320.

[2] Ania Francos et J.P.Séréni, OP.CIT, P87

التي كانت القيادة تتمنى أن تكون سياسية أكثر منها عسكرية و في الداخل أكثر مما هي في الخارج، قد انتقلت بكل مفارقة من الداخل إلى الخارج و من السياسي إلى العسكري.." [1].

إلى جانب دعم قوات الحدود لبن بلة، عمل هذا الأخير و مجموعة من مؤيديه على بث دعاية إعلامية واسعة تمثلت في العديد من التصريحات التي تحمل مسؤولية الأزمة للحكومة المؤقتة. فبعد انتقال بن بلة لمدينة وهران صرح أمام تجمع شعبي كبير بما يلي:"إن برنامج طرابلس الذي صودق عليه بالاجماع قضى بتعيين مكتب سياسي، و كان على أهبة تعيين مكتب سياسي حددت تركيبته عندما غادر الاجتماع رئيس الحكومة المؤقتة و وزيران معرقلين بسلوكهم مواصلة الأشغال... يجب أن تخضع الأقلية للأغلبية، إننا نرفض أن يستعمل البعض جهازا ما لتحقيق غايات شخصية. إن جيشنا سيعمل على إحباط جهود الثورة المضادة.."[2]. من هذا التصريح يبدو جليا محاولة بن بلة إضعاف الحكومة المؤقتة بوصفها بالأقلية و استعداده لحل الأزمة عسكريا. أما مستشاره أحمد بومنجل فقد كانت لهجته أكثر حدة حين صرح:"...إن كل اتصال بين التيارين صار معلقا .... إن الشرعية التي كانت تحرسها حكومتنا داستها هذه الحكومة نفسها. و نحن ندعي أننا نمثل الشرعية. و من أجل العودة إلى هذه الشرعية نطالب باجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية..."[3]. نفس اللهجة تقريبا تحدث بها الحاج بن علة حين اتهم بن خدة باغتصاب السلطة و العمل على دفع البلاد نحو الفوضى للمحافضة على السلطة بمساعدة الجيش الفرنسي[4].

أما هيئة الأركان العامة، فقد شنت دعاية إعلامية واسعة إنطلاقا من مدينة وجدة المغربية من خلال وكالة الصحافة لجيش التحرير الوطني التي شرعت في بث أنبائها ابتداءا من يوم 13جويلة. و في مدينة الرباط، تمكن أنصار بن بلة من تأسيس مكتب جزائري جديد للصحافة و الإعلام تمكن من عرقلة النشاط الإعلامي للحكومة المؤقتة بالمغرب[5]. و فضلا عن هذه الدعاية، كان لتصريحات بعض ضباط جيش الحدود دور بارز في إضعاف الحكومة المؤقتة، ففي تصريح أحدهم لجريدة لوموند يوم 6جويلية

[1] بوحارة، منابع التحرير، المصدر السابق، ص 297

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 115

[3] المصدر نفسه، ص 116

[4] BENKHEDDA , La Crise de 1962, OP.CIT.P34

[5] حول النشاط الذي كان يقوم به أنصار بن بلة في المغرب عد إلى أعداد جريدة العلم المغربية لشهر جويلية 1962.

نقرأ"... ليس هناك أي حل عن طريق التسوية، لقد بدأ امتحان القوة لحل الأزمة، لابد من اجتماع المجلس الوطني و عقد مؤتمر وطني لإطارات جبهة التحريرالوطني قبل استدعاء المجلس التأسيسي... جيش التحرير الوطني هو الشعب الجزائري..."[1].

مقابل هذه الدعاية الاعلامية الواسعة لتحالف بن بلة، ظلت تصريحات بن خدة و جماعته تميل إلى الاعتدال و تدعو للوحدة الوطنية، نذكر على سبيل المثال تصريح محمد يزيد وزير الإعلام للصحافة و الذي أكد من خلاله أن جميع الشروط مهيأة للمحافظة على الوحدة الوطنية[2]. لكن لو نأتي إلى مقارنة هذا التحالف بتحالف مجموعة تلمسان، نجد بأن هذا الأخير كان أكثر تماسكا و اتفاقا في تصريحاته عن التحالف الأول[3]فآيت أحمد مثلا المحسوب على هذا التحالف، ظلت تصريحاته و مواقفه غامضة و لم يبد الحماس المتوقع لنصرة جماعته. كما هدد وزير الخارجية سعد دحلب يوم 17 جويلية بتقديم استقالته في حالة عجز مجلس الولايات في إيجاد حل للأزمة و تبعه في نفس الموقف محمد يزيد محملا المسؤولية للولايات بالداخل معتبرا إياها الممثل الفعلي للبلاد[4]. و في حقيقة الأمر لم تستطع هذه الولايات القيام بالدور الذي كان يجب القيام به خلال هذه الأزمة انطلاقا من مواقعها خلال سنوات الكفاح، فقد كانت تمثل الركيزة التي تمحورت حولها الحركة التحررية و في أغلب الأحيان كانت الحكم في حل مشاكل و أزمات القيادة الخارجية مثلما رأينا في اجتماع العشرة، لكن حين آن الأوان لتجسيد المشروع الثوري على أرض الميدان و التأسيس لميلاد الدولة الجزائرية الحديثة، نجدها تنقسم في مواقفها و تصبح هدفا لكلا طرفي الصراع. و لعل الأسباب التي جعلت هذه الولايات تتراجع عن دورها المحوري تتمثل في:

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 132

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 117

[3] أرجع البعض أسباب تماسك مجموعة تلمسان، إلى أن غالبية المنتمين إليها وقفوا إلى جانب الطرف الأقوى عسكريا لضمان مصالح خاصة في النظام الجديد و لهذا ينعدم لديهم الطموح الكبير و يفضلون السكوت و الرضا بكل شيئ لأن معظمهم لم يكن لهم ذلك الماضي الثوري الذي يعطيهم شرعية السعي إلى طموحات أكبر. في حين لم يكن معارضو مجموعة تلمسان على نفس المنوال في الطرح مما أدى إلى عدم التماسك فيما بينهم و فضلا عن هذا هم يشكلون قيادات كبرى و شخصيات بارزة لها ماض تاريخي و دور بطولي أثناء الثورة مما يصعب وجود شخص يفرض عليها الانضباط.
رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، ط2، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 48

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص 123

أولا: معاناتها الكبيرة من قلة التسليح[1] و استنزاف طاقتها العسكرية خاصة في فترة تطبيق مخطط شال، حيث تتفق جميع الشهادات على أن سنة 1959 كانت سنة عصيبة بالنسبة لجيش التحرير بالداخل

ثانيا: ضعف قيادات الداخل و انقسامها خاصة بعدما تراجعت مكانة الباءات الثلاث الذين كانت تستند إليهم غالبية الولايات في الحفاظ على مكانتها.

ثالثا: سياسة الاحتواء التي انتهجتها كل من الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة بالداخل و التي أدت إلى انقسام مواقف قادة الولايات.

لهذه الأسباب إذن، لم تستطع الولايات بالداخل الصمود أمام تطورات الأزمة و عجزت في أن تجعل من نفسها قوة ثالثة تكون في مستوى مواجهة كلا طرفي الصراع. و أمام ضعف و انقسام الحكومة المؤقتة، كان الرابح الأول هو تحالف بن بلة هيئة الأركان.

[1] مقارنة بالعدة و العتاد العسكري الذين كان يتمتع بهما جيش الحدود، فإن الولايات بالداخل كانت تضم 22000 مقاتل يحوزون على 19500 قطعة سلاح معظمها عبارة عن بنادق صيد، أما من حيث التأطير فلم يكن يتواجد بينها سوى ثمانية ضباط برتبة رائد أو عقيد.أنظر:
Hadjem, Belaid, Op.CIT, P77

الفصل الخامس

تطور المواجهة بين أطراف الأزمة

1. الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي و مختلف ردود الفعل

1.1 ـ إجتماع الأصنام 15 جويلية 1962

2.1 ـ إعلان 22 جويلية 1962

2. الاصطدام العسكري و السيطرة على قسنطينة

1.2 ـ إتفاق 2 أت 1962 و الإنفراج المؤقت للأزمة

3. ولايات الداخل في مواجهة المكتب السياسي

1.3 ـ تجدد الاضطرابات بالولاية الثانية

2.3 ـ الولاية الرابعة تعتصم بالعاصمة

4. الزحف على العاصمة و تأسيس حكومة بن بلة

1.4 ـ المواجهات العسكرية

2.4 ـ إنتخاب المجلس التأسيسي و تشكيل حكومة بن بلة

في تتبعنا لتطورات الأزمة بعد فشل لقاء طرابلس، نلاحظ أنه كان هناك شيئ من الاختلاف بين كل من بن بلة و بومدين في الأساليب التي يمكن استخدامها للوصول إلى السلطة. فبن بلة كان يحرص قدر الإمكان على حل الأزمة عن طريق المصالحة، بينما قيادة الأركان كانت نظرتها غير ذلك، حيث اقترحت أن يتم إعلان المكتب السياسي بعد اجتماع طرابلس مباشرة، ثم يتم السير نحو العاصمة[1]و هذا ما يؤكده بن بلة في شهادته لأحمد منصور [2]. و قد أثبتت الأحداث فيما بعد، سعي بن بلة لإقناع مختلف الأطراف بشرعية المكتب السياسي من خلال اللقاءات و التصريحات، في حين كانت قيادة الأركان تبني خطتها لنشر قواتها داخل الولايات تمهيدا لدخول العاصمة. و بعيدا عن هذا و ذاك، كانت الهيئة التنفيذية المؤقتة تواصل مهامها وفق ما نصت عليه اتفاقيات إيفيان، حيث نشرت يوم 18 جويلية نص الأمر الذي يحدد يوم 12 أوت 1962 تاريخا لإجراء انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية و التي من بين مهامها إعداد دستور للدولة الجزائرية المستقلة و التصويت عليه[3]. فهل فعلا سيتم ذلك ووفق الأطر القانونية.

1. الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي و مختلف ردود الفعل:

منذ اجتماع طرابلس، سعى بن بلة إلى إقناع الولايات بالمصادقة على المكتب السياسي الذي اقترحه و فض اللقاء دون تزكيته.و عندما استقر بتلمسان، طلب من ممثلي الولايات التفاوض معه من أجل هذا الغرض، فكان الاجتماع المصيري بمدينة الأصنام.

1.1- اجتماع الأصنام 15 جويلية 1962:

انعقد هذا الاجتماع يوم 15 جويلية، و حسب شهادة النقيب سي مراد المكلف بتنظيم هذا اللقاء، فقد حضرته جميع الولايات ممثلة كالتالي: الطاهر الزبيري على رأس وفد الولاية الأولى، صالح بوبنيدر ممثل الولاية الثانية، محند ولحاج عن الولاية الثالثة، سي حسان عن الولاية الرابعة، سي عثمان عن الخامسة و محمد شعباني عن السادسة. كان الهدف من هذا الاجتماع دراسة تطورات الأزمة و الأخذ بجميع الآراء

[1]Gilbert, Meynier, OP.CIT, P660

[2]. يقول بن بلة في هذا الصدد:"...كل الذين كانوا معنا في طرابلس بما فيهم فرحات عباس طلبوا منا أن نعلن نتيجة ما تم الاتفاق عليه .. و أذكر أننا تداولنا حول أن نجتمع في تونس و أن نعلن النتيجة التي توصلنا إليها في طرابلس قبل أن ندخل الجزائر، لكننا اتفقنا أن ننتظر حتى تعلن نتيجة الاستفتاء ....." شهادة بن بلة لأحمد منصور، المصدر السابق، ص 211

[3]علي هارون، المصدر السابق، ص 130

للخروج بالحلول التي تضمن الوحدة الوطنية[1].خاصة فيما يتعلق بقيادة الجيش و تشكيل المكتب السياسي. خلال المناقشات بدا واضحا تمسك ممثلي الولايات المؤيدة لبن بلة بالصيغة المقترحة في طرابلس و حاولوا إقناع بقية الولايات بتزكيتها إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك، ما عدا قائد الولاية الثالثة الذي أبدى موافقته على ذلك شريطة أن يحل كريم محل محمدي سعيد، و هو الأمر الذي رفضه العقيد شعباني و الزبيري و عثمان[2].

حسب لخضر بورقعة أحد ممثلي وفد الولاية الرابعة في هذا الاجتماع، فقد انتهت مداولاته التي دامت يومين إلى اتفاق مبدئي نص على الإسراع في عقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة. و في حالة عدم حضور جميع الأعضاء، يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الست، يضاف إليهم عضوان من فيديرالية فرنسا و عضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية و الغربية[3].بعد هذا الاتفاق المبدئي، طلب العقداء الثلاثة مهلة للتشاور مع نوابهم حدد أجلها يوم 21 جويلية ثم ذهبوا إلى تلمسان، فيما بقي الآخرون بانتظار عودتهم بالأصنام[4]. في هذه الأثناء كانت تصريحات جماعة تلمسان تنبه لمغبة فشل هذا اللقاء، ففي يوم 18 جويلية صرح خيضر "...إن فريق بن خدة لم تعد له أية سلطة لحل الأزمة... و إذا اتفق ممثلوا الولايات المجتمعين حاليا على وسيلة لحل الأزمة، فإن المجلس الوطني للثورة يمكنه أن يصادق على الاتفاق... و إذا حدث العكس فإننا نستخلص الدرس من هذا الفشل و سنتحمل كل مسؤولياتنا بلا استثناء..."[5].

حسب بورقعة دائما، فقد صمم بن بلة و جماعته من تلمسان، فرض آرائهم على الجميع و لو أدى ذلك إلى استعمال القوة، و تمكنوا من جعل الولايات الأولى، الخامسة و السادسة تتراجع عن اتفاقها المبدئي في الأصنام[6]، و بذلك تم إجهاض آخر محاولة لرأب الصدع و تحقيق الوحدة الوطنية. و في حقيقة الأمر و حسب معطيات تلك المرحلة، فقد كان فشل هذا الاجتماع متوقعا لعدم حضور مختلف أطراف

[1] عبد الرحمان كريمي، مذكرات النقيب سي مراد، و منهم من ينتظر، تحرير، ج حنفي، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 170

[2] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص294.

[3] بورقعة، المصدر السابق، ص91

[4] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 294

[5] علي هارون، المصدر السابق، ص 128

[6] بورقعة، المصدر السابق، ص92

الأزمة خاصة هيئة الأركان العامة التي تعتبر الطرف الرئيسي بحكم سيطرتها على جيش الحدود. أما الولايات الأولى و الخامسة و السادسة، فيبدو أن مشاركتها كانت فقط من أجل جعل بقية الولايات تصادق على المكتب السياسي الذي اقترحه بن بلة، و عندما لم تتمكن من ذلك تظاهرت بموافقتها المبدئية على الحل المقترح و في الأخير التزمت بما أملاه عليها بن بلة و بومدين[1].و عوض العودة إلى الأصنام مثلما تم الاتفاق عليه، فضلت البقاء بتلمسان و حضور الاجتماع المصيري الذي انعقد يوم 20 جويلية و الذي أسفر عن إصدار لائحة يتضح من مضمونها أنها تؤكد على ما ورد في محضر السابع جوان الذي يستند عليه بن بلة لإضفاء الشرعية على مكتبه السياسي. فاللائحة حملت بشكل صريح وواضح مسؤولية الأزمة و تبعاتها للحكومة المؤقتة "...نظرا إلى أن الأزمة الناتجة عن ذلك ازدادت خطورة بالقرارات التي اتخذها أولئك الوزراء منذ انصرافهم من طرابلس و استقرارهم بالجزائر ..." كما أكدت على شرعية و قانونية ما نص عليه محضر 7 جوان"... نظرا إلى تسوية أزمة بمثل هذه الخطورة . في ظروف كهذه . لا يمكن أن تتم إلا بالتمسك بمواقف المجلس الوطني للثورة كما تم التعبير عنها في 7 جوان 1962، نظرا لكون الأعضاء المشكلين للأغلبية بعد أن قاموا بكل ما في وسعهم لعقد اجتماع المجلس الوطني للثورة اتضح أنه من المستحيل . اعتبارا للسياق السياسي الحالي . جمع شروط الأمن الكفيلة بإيجاد حل سريع للأزمة، نظرا لأن الأمر مستعجل، فإن الأعضاء المكونين للأغلبية و وعيا منهم بخطورة الظرف،قرروا أن يضعوا موضع التطبيق الحل الذي يخص تعيين مكتب سياسي و هو الحل المستخلص من تقرير 6 جوان 1962 للجنة المعينة لهذا الغرض...."[2].

إذن نستخلص من هذه اللائحة، أن بن بلة و جماعته لازالوا يؤكدون على نيلهم الأغلبية في اجتماع طرابلس من خلال محضر 7جوان مع أننا نعلم بأن عملية التصويت على المكتب السياسي لم تتم، و فض الاجتماع دون المصادقة على أي قرار.

[1] يذكر النقيب سي مراد الذي أشرف على اجتماع الأصنام، بأن العقيد سي عثمان قائد الولاية الخامسة، ظل متحفظا في تقديم أي اقتراح أو الإجابة عن أي سؤال خلال الاجتماع، إلا إذا طلب الإذن من المجتمعين للخروج إلى وسط المدينة و مهاتفة بومدين ثم الرجوع بما أملاه عليه هذا الأخير. و لم يختلف عنه في سلوكه هذا كثيرا العقيد الطاهر الزبيري. مذكرات سي مراد، المصدر السابق، ص 170.

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 137.

2.1 ـ إعلان 22 جويلية 1962:

جاء الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي يوم 22 جويلية عن طريق المحامي أحمد بومنجل الناطق الرسمي لجماعة تلمسان في إطار ندوة صحفية حضرتها أبرز الشخصيات المؤيدة لبن بلة أمثال أحمد فرنسيس، اعمر أوعمران، الحاج بن علة، بالإضافة لقادة الولايات الأولى، الخامسة و السادسة[1].و قد جاء هذا الإعلان ليؤكد مرة أخرى ما ورد في محضر 7 جوان و لائحة 20 جويلية "... نتيجة لذلك و استجابة لقرارات أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة الذين طلبوا من كل عضو في المكتب السياسي تحمل مسؤولياته السياسية تطبيقا لأحكام البرنامج السياسي المصادق عليه في طرابلس يوم 4 جوان 1962، فإن المكتب السياسي قرر من اليوم تحمل مسؤولياته الوطنية في إطار شرعية مؤسسات الثورة الجزائرية إلى غاية عقد مؤتمر ذي سيادة. و نتيجة لذلك يعتبر نفسه مؤهلا لقيادة البلاد، و تكييف الجبهة و جيش التحرير، و تنظيم الحزب، و بناء الدولة و التحضير لمؤتمر الحزب في نهاية 1962.."كما تضمن هذا الإعلان جملة من التهم الموجهة للحكومة المؤقتة و وزرائها المنسحبين من طرابلس، معتبرين ذلك هروبا و تخلي عن المسؤولية و بذلك فقرارات رئيس الحكومة، حسب هذا الإعلان، تعتبر لاغية بما فيها قرار عزل قيادة الأركان، كما اتهمت الحكومة المؤقتة بمحاولتها الحفاظ على السلطة في الجزائر تحت حماية قوات أمن يوجد في صفوفها أعوان قدامى في الشرطة الاستعمارية. و في آخر هذا الإعلان، وجه نداء إلى الشعب الجزائري و جميع المواطنين للالتفاف في الداخل و الخارج حول قيادتهم السياسية، من أجل تعزيز استقلال الجزائر و إقامة دولة ديمقراطية تضمن الحرية الفردية و العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين[2].

إذن، نستخلص بأن هذا الإعلان جاء لينصب المكتب السياسي المقترح من قبل بن بلة كقيادة وحيدة مؤهلة لتنظيم الحزب و بناء الدولة و التحضير لمؤتمر الحزب. و السؤال المطروح حول هذا الإجراء هو: لماذا كان التعجيل في إصدار هذا الإعلان، خاصة إذا علمنا بأن مكتب المجلس الوطني للثورة قد استدعى المجلس للانعقاد في دورة عادية يوم 2 أوت، و الهيئة التنفيذية المؤقتة كانت قد أعلنت عن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم 12 أوت. ألم يكن في وسع جماعة تلمسان الإنتظار بضعة أيام و منح

[1] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص 285

[2] راجع وثيقة هذا الإعلان الملحق رقم (10)

الفرصة لإيجاد حل تفاوضي داخل المجلس. و الغريب في الأمر، أن الجماعة نفسها و منذ النصف الأول من شهر جويلية كانت تعلن تمسكها بتحكيم المجلس الوطني للثورة و تنادي بانعقاده من جديد، و فجأة تتراجع عن هذه الدعوة و تعلن رسميا عن تأسيس مكتبها السياسي. ربما كانت تأمل في إمكانية تراجع الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة عن مواقفها في اجتماع الأصنام، ثم تدعو المجلس الوطني للإنعقاد فتنال بذلك التزكية بالأغلبية. لكن إصرار هذه الولايات على عدم اعترافها بشرعية جماعة تلمسان و حثها على ضرورة دعوة المجلس الوطني للانعقاد، جعل بن بلة و جماعته يشكون في أمر هذه الأغلبية و بالتالي بادروا بإعلان المكتب السياسي المشكل وفق رغبتهم.

و من جهة أخرى، فإن جماعة تلمسان كانت واثقة من انتصارها في حالة المواجهة العسكرية و بدون انعقاد المجلس. لذلك فبعد إعلان المكتب السياسي أصبح موقفها معارضا تماما لانعقاد المجلس بدعوى أن الظروف الأمنية غير متوفرة و أن انعقاده سيكون من أجل إجراء بسيط هو المصادقة على تصويتات كانوا قد تلقوا بشأنها تطمينات من أصحابها.

أما من الناحية القانونية، فإن الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي من طرف جماعة بعينها دون الدعوة لاجتماع عام يضم كافة أعضاء المجلس الوطني للثورة، يعد خرقا للقوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني و للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية التي تنص على ضرورة الدعوة لانعقاد دورة للمجلس تكون فيها المناقشة علنية و التصويت صريحا و سريا، فالمادة العاشرة تشترط أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس الوطني لتنصيب أي قيادة. و تنص المادة السابعة و العشرون على أن الاقتراع يكون سريا بالنسبة لجميع المسائل التي تهم الأشخاص. أما المادة الرابعة عشر فتشترط ضرورة مشاركة جميع الأعضاء في النقاش و في الاقتراع[1].

و إن حاولت جماعة تلمسان الإستناد على محضر 7جوان "... إن تسوية أزمة بمثل هذه الخطورة لا يمكن أن تتم إلا بالتمسك بمواقف المجلس الوطني للثورة مثلما جرى التعبير عنها في 7 جوان 1962..." فإن هذا الأخير لم يعبر عن إرادة المجلس الوطني للثورة مثلما مر بنا سابقا، لأن شروط

[1] راجع القوانين الخاصة بجبهة التحرير الوطني و المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية منشورة بكتاب علي هارون، المصدر السابق، ص230 . 232

التصويت التي تتطلب أغلبية الثلثين لم تتم. و عليه، فإن إعلان المكتب السياسي قد تم خارج الإجراءات القانونية التي حددتها النصوص المذكورة، و هو الأمر الذي ستنجر عنه ردود أفعال كثيرة.

كان رد فعل الحكومة المؤقتة حذرا و يتضح ذلك من خلال تصريح امحمد يزيد في الندوة الصحفية التي عقدها يوم 23 جويلية "... أستطيع القول بأننا بلا شك على أهبة الوصول إلى حل لمشاكلنا الداخلية. و أنا متأكد بأنه حل سيعيد الوحدة و التماسك الوطني...". و قد فسر هذا التحفظ بتخوف الحكومة المؤقتة من انقسام الجزائر إلى قسمين فاختارت الحذر لكي تحافظ قدر الإمكان على الوحدة الوطنية[1]. أنظر جريدة العلم لسان حزب الاستقلال المغربي، و من جهته أبدى بن خدة قبوله بالمكتب السياسي شريطة دعوة المجلس الوطني للإنعقاد[2]. لكن في المقابل كان موقف بعض الوزراء صريحا و صارما، حيث قدم سعد دحلب استقالته و رفض كل من بوضياف و آيت أحمد المشاركة في المكتب السياسي، حيث أصدر بوضياف بيانا يوم 28 جويلية، أكد من خلاله بأن موقفه لم يتغير منذ اجتماع طرابلس و أنه لا يوافق على المكتب الجديد لأنه غير مؤهل لتحمل المسؤوليات الكبيرة التي يتعين عليه القيام بها، و أن أي قيادة لا تمثل فيها جميع الولايات تمثيلا حقيقيا لا يمكن اعتبارها سلطة حقيقية، أما كريم بلقاسم فقد اعتبر هذا الإعلان نوعا من الإكراه المبني على التفوق العسكري[3]، خاصة و أن الشعب الجزائري يستعد لانتخاب ممثليه في المجلس الوطني التأسيسي بعد ثلاثة أسابيع، و في تقدير كريم بلقاسم فإن بن بلة يتحمل مسؤولية ثقيلة، و يعتقد أن من واجبه دعوة جميع الطاقات الثورية للوقوف ضده و بعد أسبوع، يعلن هو و بوضياف من تيزي وزو على تشكيل لجنة دفاع و ارتباط للثورةأصبحت القطب الثالث في حلبة الصراع على الشرعية بعد تلمسان و الجزائر العاصمة[4].

أما على مستوى الولايات، فقد كان رد الولاية الثالثة صارما حيث اعتبرت تشكيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني أمر يتعلق بالمجلس الوطني للثورة، حيث جاء في بيانها:"... عشية استئناف مجلس الولاية فوجئنا بالقرار العنيف الذي ليس له تفسير لمسؤولي تلمسان يعلن عن انشاء

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 139

[2] سعد دحلب، المصدر السابق، ص 182

[3] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص295

[4] أنظر: علي هارون، المصدر السابق، ص139. حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص295

مكتب سياسي ... إن المجلس الوطني للثورة الجزائري هو وحده المؤهل لتعيين هيئات القيادة و منها المكتب السياسي و بالتالي فإن الولاية الثالثة ترفض رفضا قاطعا القرار اللاشرعي المتخذ من طرف مجموعة تلمسان الذي يمكن أن تكون له نتائج خطيرة... و يطلب اجتماعا فوريا للمجلس الوطني للثورة.."[1].أما الولاية الرابعة، فقد التزمت الحياد رغم محاولات بوضياف استقطابها لجماعته من جهة، و محاولات ياسف سعدي جرها لتحالف تلمسان من جهة أخرى[2]. و بخصوص الولاية الثانية، فقد شهدت خلال هذه الفترة، حالة من الفوضى الداخلية إثر قيام قوات جيش الحدود باحتلالها.

مقابل هذا الموقف المشتت للحكومة المؤقتة، كانت جماعة تلمسان ماضية في تأكيد شرعيتها، حيث شرعت في عقد التجمعات الشعبية لاستقطاب المزيد من الأنصار. و كثف قادتها من تصريحاتهم، نذكر على سبيل المثال تصريح رابح بيطاط من الجزائر العاصمة بقوله"... إن القرار المتخذ في تلمسان هو مطابق لنتائج مداولات الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة. إن مسؤولية الأزمة الحالية تقع على عاتق أولئك الذين عرقلوا بموقفهم الهيئة ذات السيادة عن مواصلة أشغالها بصفة عادية.... نريد أن نحترم إرادة الأغلبية بالمجلس الوطني للثورة و نظل متمسكين بمبدأ القيادة الجماعية.... إننا لا نقبل أية تسوية مع سياسيي الصالونات و لا مع المنضمين في آخر ساعة...."[3].

بعيدا عن أطراف الصراع، بقيت الهيئة التنفيذية المؤقتة تعيش حالة من الإرتباك و التعثر في تأدية مهامها، و احتارت إلى أي الفريقين تنحاز حيث يقول عبد الرحمان فارس:"..... واجه الولاة صعوبات جمة في أداء مهامهم، بسبب تدهور الوضع الداخلي للبلاد. و لقد حدث ما كنت أخشاه عندما علمت بوجود بن بلة في تلمسان، فوجدنا أنفسنا، زملائي و أنا، أمام أزمة ضمير. إلى أية جهة نمتثل؟ هل نمتثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت في حالة احتضار أم إلى المكتب السياسي الذي أضحى متنازعا فيه؟ أم ترانا نقدم استقالتنا لنضع قادتنا أمام مسؤولياتهم؟ أم ينبغي أن نصمد في سبيل مصلحة البلاد؟ هذا الحل الأخير هو الذي تم إقراره بالإجماع، فأصبح محتوما علي أن أتحمل المسؤولية بمفردي، فقررت إيفاد السيد خميستي إلى تلمسان مكلفا بمهمة تنظيم لقاء بيني و بين بن بلة...بعد أن رجع خميستي

[1]علي هارون، المصدر السابق، ص 161

[2]بورقعة، المصدر السابق، ص100

[3]علي هارون، المصدر السابق، ص 158

من مهمته قال لي بأن بن بلة يطلب منك تسليمه 100 مليون لتمكينه من تنظيم أموره و المجيئ إلى الجزائر العاصمة . قررت التصرف حسبما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، فسلمت المبلغ إلى خميستي و كلفته بأن يلح على بن بلة بالحضور مع رفاقه إلى الجزائر العاصمة..."[1]. إذن نفهم من هذه الشهادة، أن الهيئة التنفيذية المؤقتة كانت من الداعمين لبن بلة و مكتبه السياسي، رغم أن هذا الأخير كان من أشد المعارضين للاتفاق الذي أشرف عليه فارس مع سوزينيي زعيم منظمة الجيش السري الفرنسية[2].

2- الاصطدام العسكري و السيطرة على قسنطينة 25 جويلية 1962:

في ظل انقسام مواقف الولاية الثانية، حاول أحمد بن بلة إقناع قائدها صالح بوبنيدر بشرعية المكتب السياسي. و للتذكير فإن بوبنيدر كان من أشد المعارضين لقيادة الأركان العامة، خاصة بعد محاولة هذه الأخيرة إرسال مجموعة من الضباط لبسط سيطرتها على الداخل. و قبيل إعلان المكتب السياسي لم يستجب بوبنيدر لدعوات بن بلة بتزكية قراره والانضمام لجماعة تلمسان. و قد حاول هذا الأخير في إطار استراتيجية حل الأزمة دون اللجوء للقوة، التفاوض مع قيادة الولاية الثانية. و بالفعل حدث لقاء بين بن بلة و خيضر و بوبنيدر، إلتزم فيه هذا الأخير برفع حالة الطوارئ عن الشمال القسنطيني مقابل وعد من جماعة تلمسان بدعوة المجلس الوطني للانعقاد[3].

و عندما رجع بوبنيدر إلى قسنطينة يوم 24 جويلية ليعلن عن نهاية الأزمة، يفاجأ في اليوم الموالي بقوات العربي بن رجم تحاصر المدينة استعدادا لاحتلالها[4].فهل كان هذا الفعل بتخطيط من العربي بن رجم، الذي كانت تربطه علاقات متوترة بقيادة الولاية الثانية، أم كان بإيعاز من بن بلة و قيادة الأركان. حسب شهادة لخضر بن طوبال، فإن العربي بن رجم تصرف بأمر من بن بلة و هيئة الأركان[5]. إلا أن

---

[1] عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 198

[2] يذكر فارس بأنه طلب من بن بلة التنويه بالجهود التي بذلتها الهيئة التنفيذية، و ذلك ردا على الإشاعات التي راجت ضدها بسبب تسوية مشكل منظمة الجيش السري. و بالفعل قدم بن بلة تصريحا نشرته جريدة لوموند يوم 24 جويلية جاء فيه: إننا نؤكد ثقتنا و دعمنا للسيد فارس و جميع مساعديه، و على الأخص أعضاء الهيئة التنفيذية الذين هم من أصل أوربي، و الذين أبوا إلا أن يواجهوا العراقيل و يضعوا ثقتهم في الجزائر الجديدة. فليثقوا في أننا لن ننساهم...." عبد الرحمان فارس، المصدر نفسه، 198 . 199

[3] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 295

[4] Bouhara, Du Djebel aux rizières, P97

[5] نقل هذه الشهادة محمد حربي في كتابه الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 296

عبد الحميد براهيمي الذي كان نائبا لبرجم يؤكد طموح هذا الأخير في بسط سيطرته على الشمال القسنطيني بقوله:".... كان الرائد بن رجم يشعر في الظاهر بأن الأمور تجاوزته و يرفض أن يتم على حسابه اتفاق خشي حصوله بين بن بلة و بوبنيدر. كان يرفض التسليم بأن بوبنيدر و الإطارات الموالية له يقودون الولاية الثانية في تلك اللحظة الحرجة... كان يعتقد أنه أفرط في تقديم الدعم لقيادة الأركان العامة و لبن بلة و لم يكن يريد أن تفلت من يده السيطرة على عملية إعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، و إعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني و تحضير لوائح المرشحين للانتخابات التشريعية المتوقع إجراؤها في سبتمبر. لذا نظم تلك العملية العسكرية ضد قسنطينة لاحتلالها و تغيير موازين القوى ميدانيا...."[1].

إذن من خلال هذه الشهادة نستخلص بأن العربي بن رجم كانت له نوايا مسبقة في السيطرة على قيادة الولاية الثانية و وجد في الأزمة فرصته الرابحة في الانتقام و رد الإعتبار لمكانته[2]. و إن استبعدنا دور بن بلة في تحريضه على احتلال قسنطينة، فلا يمكننا بأي حال من الأحوال إغفال دور قيادة الأركان التي كانت تفضل حسم الأزمة عسكريا عكس بن بلة، و هو ما تؤكده لنا شهادة عبد الرزاق بوحارة الذي كان على رأس الفيلق 39 و الذي كان خلال هذه الأحداث يطبق أوامر هيئة الأركان العامة في إحكام السيطرة على المناطق الشرقية[3].

على العموم، تمت السيطرة على قسنطينة بعد تحضيرات دقيقة و محكمة تمت بعين مليلة مقر قيادة العربي برجم، الذي التحق به الرائد رابح بلوصيف، كما التف حوله الكثير من جنود الشمال القسنطيني، و دعمته الولاية الأولى بكتيبة من الجنود و زودته بالسلاح و الذخيرة و أمدته بالشاحنات العسكرية و المؤن. تمكن برجم من احتلال دار العمالة و محاصرة المدينة بعد اشتباكات سقط على إثرها العديد من القتلى و الجرحى[4]،كان على رأسهم الضابطين قدور بومدوس و الطاهر جواد[5].و في شمال

---

[1] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 85

[2] كان العربي برجم من الأوائل الذين التحقوا بالكفاح حيث عين مسؤولا عن إقليم الميلية في الفترة من 1956. 1961 إلا أن ترقيته لعضوية مجلس الولاية جاءت متأخرة عن رفقائه في النضال، و هو الأمر الذي جعله يشعر بالدونية محملا كلا من بن طوبال و صالح بوبنيدر مسؤولية هذا التهميش فتحالف مع هيئة الأركان العامة انتقاما من قائديه. حربي، الأسطورة و الواقع، ص 29

[3] Bouhara, Du Djebel aux rizières, P99-P102

[4] لم تقدم الشهادات أرقاما حول عد القتلى، إلا أن وسائل الإعلام في تلك الفترة ذكرت أن عددهم يتراوح ما بين 25 و 30 قتيل، أنظر جريدة العلم المغربية، لسان حال حزب الاستقلال المغربي، عدد يوم 27 جويلية.

[5] يروي عبد العزيز فضلون أحد مجاهدي الولاية الثانية أحداث احتلال قسنطينة بقوله:"... وقف بعض رفاقنا من الولاية الثانية إلى جانب بوبنيدر رافضين التسليم لجيش الحدود و مات منهم قدور بومدوس و الطاهر جواد برصاص إخوانهم من جيش الحدود و الولاية الأولى الذين دخلوا قسنطينة

العمالة نزلت وحدات من قوات الحدود مدينة عنابة عن طريق البحر[1] .و بذلك، أصبح برجم قائدا للولاية، حيث اتخذ من قصر الباي بمدينة قسنطينة مقرا لقيادته، يساعده كل من عبد الحميد براهيمي كمسؤول عسكري مكلف بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني، و عبد الرحمان بن جابر كمسؤول سياسي، إلى جانب كل من عز الدين بلمبارك و محمد عطايلية و عبد الرزاق بوحارة[2].

أثار هذا الاحتلال غضب و سخط كل من كريم و بوضياف الذين أعلنا يوم 27 جويلية عن تشكيل لجنة دفاع و ارتباط للثورة دعت إلى خلق قيادة موحدة على المستوى الوطني و التحضير للانتخابات مع جميع الولايات لتزويد البلاد بمؤسسات شرعية و ديمقراطية[3]. و في البيان الذي أعلنه بوضياف أشار إلى أسباب الأزمة و نتائجها الوخيمة بقوله:".....إن الحجج القانونية المستخرجة من اجتماع طرابلس ليست إلا ستارا يخفي السعي إلى الاستيلاء على السلطة بمظهر شرعي ... رغم أننا علقنا أملا كبيرا مثل الشعب الجزائري كله على تحكيم مجلس الولايات. لكن أشغال هذا المجلس توقفت بمبادرة من جماعة تلمسان، و من جانب واحد معرضة البلد إلى مغامرة لها عواقب وخيمة... رغم أساليب الأمر الواقع، فقد بذلت الحكومة المؤقتة كل ما في وسعها لدى تلمسان حتى يحرز الاقتراح الذي صيغ في طرابلس على مصادقة المجلس الوطني للثورة. و هذا المسعى الأخير يعبر حقا عن روح المصالحة. و في الوقت الذي كنا ننتظر نتيجة إيجابية، حدث هجوم قسنطينة الذي أدى إلى سقوط العديد من القتلى و الجرحى و كذلك اعتقال وزير و قائد الناحية الثانية .... إذا نجح هذا الإنقلاب فهو يعني إقامة الدكتاتورية..."[4].

هذا عن موقف بوضياف و كريم المدعم من قبل الولاية الثالثة، أما بقية وزراء الحكومة المؤقتة فقد كانت مواقفهم مشتتة، فبعد استقالة دحلب، سافر محمد يزيد إلى تونس ثم باريس، و إلى جنيف التحق آيت أحمد الذي أعلن رسميا عن استقالته من الحكومة المؤقتة و المجلس الوطني للثورة. و الشيئ الملفت

عنوة و بقوة السلاح، جاؤوا بشاحنات عسكرية كثيرة و أنزلوا جيشا منظما و جيد التسليح، و قد طلب أحدهم من الطاهر جواد رفع يديه عند باب إحدى الثكنات،و لما رفض و هم ليتلمس سلاحه أمطره الجندي بوابل من الرصاص..." أنظر شهادته لجريدة النصر يوم 31 أكتوبر 2012

[1]Mohammed TEGUIA, OP.CIT, P418

[2]أنظر: عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 86 و كذلك، Bouhara, Du Djebel aux rizières, P103

[3]محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 296

[4]علي هارون، المصدر السابق، ص 166

للانتباه أن جميع تصريحات هؤلاء بما فيها تصريحات بن خدة، كانت تأمل في حل الأزمة و تستبعد وقوع الحرب الأهلية[1].

أما الولاية الرابعة، التي لازالت إلى هذه الأحداث تلتزم بحيادها، فقد أعلن مجلسها في بيان له على تفادي المواجهة و الحفاظ على الوحدة الوطنية"... على غرار الشعب الجزائري كله فإن مسؤولي الولاية و مجموع المناضلين و ضعوا كل أملهم في اجتماع الولايات، و بعد تعليق هذا الاجتماع للسماح للبعض باستشارة مجالس ولاياتهم، بلغنا إعلان تشكيل المكتب السياسي ... إن الولاية الرابعة تلفت الانتباه إلى النتائج الخطيرة الناتجة عن استعمال القوة و إذ تتأسف على أحداث قسنطينة فإنها تدين اللجوء إلى السلاح و توجه نداءا إلى الجميع للامتناع عن كل عمل عنيف ...".و حسب شهادة يوسف الخطيب، فقد سعت الولاية الرابعة إلى حل الأزمة، و ذلك من خلال انتقال وفد من الولاية إلى الرباط ضم كلا من الخطيب، محند ولحاج، السعيد حرموش، حيث تم لقائهم ببن بلة و خيضر، إلا أن جواب هذا الأخير كان"... سنحصل على الحكم مهما كان الثمن..."[2].و في أواخر شهر جويلية، تقدمت قوات الولاية الرابعة نحو العاصمة و تمكنت من إلقاء القبض على الرائد عز الدين و نائبه عمر أوصديق[3]، و قد تطورت الأحداث فيما بعد ليفسح المجال لحرب البيانات خاصة بين جماعة تلمسان و جماعة تيزي وزو، فمن مدينة بجاية أكد بوضياف عزمه على مواصلة النضال بالبيانات و المناشير و حتى بالسلاح ضد نظام الاستعباد مثلما وصفه ".... حتى لو تقلص وضعنا إلى عشر التراب الوطني سنواصل النضال فوق هذا العشر..." و ردا على هذا التصريح أكد خيضر من وهران شرعية المكتب السياسي و استعداده لدخول العاصمة".... قررنا أن ندخل إلى الجزائر... لدينا جيش قوامه أربعون ألف رجل قد عبروا الحدود، إنه جيش جيد التدريب و يملك عتادا عصريا و هو كفيل بأن يفتح لنا الطريق نحو مدينة الجزائر. لكننا لم نشأ أن نلجأ إلى هذه الوسيلة...."[4].

---

[1] راجع مختلف هذه التصريحات في جريدة العمل التونسية، و جريدة العلم المغربية.

[2] أنظر شهادة يوسف الخطيب لقناة البلاد الجزائرية من خلال برنامج و صنعوا الحدث يوم: 2016/02/13 و المنشورة على الموقع:
http://www.elbilad.net/article/detail?id=51435

[3] BENKHEDDA , La Crise de 1962, OP.CIT, P165

[4] جريدة العلم المغربية، عدد يوم 27 جويلية 1962

أما أحمد بومنجل الناطق الرسمي باسم جماعة تلمسان، فقد حاول التأكيد بأن الوضع في قسنطينة و عنابة هادئ و أن الأحداث التي شهدتها هي من فعل عناصر غير مراقبة، متهما جماعة تيزي وزو بتضخيم عدد الموتى و الجرحى. كما اعتبر عملية اعتقال بن طوبال شأن داخلي يخص الولاية الثانية. و من جهته حمل قايد أحمد مسؤولية ما جرى في قسنطينة لصالح بوبنيدر و الوزراء المحرضين على حد قوله[1].

مع تصاعد حدة هذه الأزمة و انتشار الفوضى، سجل اختطاف جماعات من الأوربيين خاصة في وهران قدر عددهم بن خدة ب5 آلاف مختطف[2] و هو الأمر الذي دفع الوزير ميسمار إلى التصريح بأن الجيش الفرنسي يعتزم الذهاب للبحث عن العسكريين المفقودين بمجرد تحديد مكان تواجدهم. و في 24 جويلية أعلن ألان بيرفيي عند اختتام اجتماع مجلس الوزراء:"... إذا تفاقم الوضع، قد تتدخل فرنسا مباشرة لحماية مواطنيها... ليس من تعاون ممكن إذا تهددت حياة الفرنسيين و أملاكهم...."[3].

1.2 ـ إتفاق 2 أوت و الإنفراج المؤقت للأزمة:

قبل توقيع هذا الاتفاق، كثفت جماعة تلمسان من تصريحاتها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، نذكر على سبيل المثال التصريح الذي أدلى به خيضر في ندوة صحفية بباريس حاول شرح أسباب الأزمة و تحديد مسؤوليات كل طرف بقوله"....تعود الأزمة إلى سبع سنوات من التناقضات تسببت فيها الحرب، تناقضات أراد المجلس الوطني للثورة القضاء عليها بإبعاد الأطراف المسؤولة و إفساح المجال لرجال لم يكن لهم ضلع في تلك النزاعات و لم يشاركوا في تلك الأخطاء. و يجب في النهاية تنصيب سلطة في الجزائر، لأن الحكومة المؤقتة لم تكن سلطة في يوم من الأيام... إن بن خدة و زملاءه مسؤولون

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 168

[2] BENKHEDDA , La Crise de 1962, OP.CIT. P166

[3] لم يبق مسؤولوا جيش التحرير الوطني مكتوفي الأيدي أمام ظاهرة الاختطاف، بل سعوا لمكافحتها من خلال فتح تحقيقات بهذا الشأن، حيث جاء في بيان لمنطقة الجزائر العاصمة إدانته لمثل هذه الممارسات و أعلن عزمه على معاقبة كل العناصر التي تريد الإساءة للعلاقات بين الأوربيين و المسلمين. كما وجهت الولاية الرابعة نداءا إلى جميع الجزائريين ذوي الأصول الأوربية لطمأنتهم على أن أملاكهم و أشخاصهم ستكون مصانة و أن اتفاقيات إيفيان لا يمكن التراجع عنها. أنظر: حربي، الأسطورة و الواقع، ص297. علي هارون، المصدر السابق، ص171. 174

عن الأزمة لأنهم رفضوا الامتثال للتعليمات التي قدمها أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس...."[1].

رغم هذه الاتهامات الموجهة للرئيس بن خدة، إلا أن هذا الأخير فضل التعقل و عدم التصعيد،حيث ظل يؤكد في تصريحاته اعترافه بالمكتب السياسي مع تحفظ بسيط و هو حيازته على موافقة المجلس الوطني للانعقاد، فحسب قناعته، التي يشاركه فيها بن طوبال بعد إطلاق سراحه، فإن وجود مكتب سياسي محل نزاع أفضل من عدم وجوده على الإطلاق[2].

أما آيت أحمد و امحمد يزيد فقد كانت تصريحاتهما متفائلة بحل الأزمة، حيث صرح الأول من جنيف بقوله:".... إن الحرب الأهلية لن تكون. و الحرب العرقية لن تكون. و إراقة الدماء لن تكون..." و أعلن الثاني من باريس بقوله:"...إننا على طريق تسوية مشاكلنا..."[3].

موازاتا مع هذه التصريحات، قامت قوات الولاية الرابعة باحتلال العاصمة يوم 29 جويلية و إلقائها القبض على كل من عمر أوصديق و الرائد عز الدين الذين نصبتهما الحكومة المؤقتة منذ شهر أفريل على رأس المنطقة المستقلة. بعدها قامت بنشر بيان أعلنت فيه بأن أبواب العاصمة مفتوحة لجميع مسؤولي الثورة[4]. و بذلك تكون قد منحت الإشارة الخضراء لجماعة تلمسان كي تنصب المكتب السياسي بالعاصمة.

مع مواصلة جماعة تيزي وزو معارضتها للمكتب السياسي و عدم الاعتراف بسلطته، قامت قوات الولاية الأولى يوم 30 جويلية بمحاصرة منزل عائلة بوضياف بالمسيلة و تمكنت من اختطافه، و حسب ما تناقلته وسائل الإعلام في تلك الفترة، فإن قواتا من الولاية الثالثة انتقلت لنجدة بوضياف إلا أنها وصلت متأخرة، و بفضل وساطة كل من بن بلة و رابح بيطاط لدى قائد الولاية الأولى، تم اطلاق سراح بوضياف

[1] يذكر علي هارون، أن خيضر و أثناء تواجده بباريس، اتصل به و بزملائه في فيديرالية جبهة التحرير الوطني، حيث طلب منهم الإنضمام للمكتب السياسي، و عندما طلبوا منه مهلة للتفكير و التشاور، رد عليهم بقوله: لدينا الوسائل للقضاء عليكم. علي هارون، المصدر السابق، ص 175

[2] BENKHEDDA , La Crise de 1962, OP.CIT.p 33

[3] راجع مختلف هذه التصريحات في وسائل الإعلام للفترة المدروسة مثل جريدة لوموند الفرنسية و جريدة العلم المغربية

[4] علي هارون، المصدر السابق، 174

في اليوم الموالي، لينتقل بعدها بصحبة رابح بيطاط إلى العاصمة[1]. و بعد محادثات مطولة بين جماعة تيزي وزو و جماعة تلمسان، تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين يوم 2 أوت جاء فيه:

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.
- تجرى انتخابات المجلس التأسيسي في شهر أوت حوالي 27 منه.
- بعد أسبوع من الانتخابات، يعيد المجلس الوطني للثورة النظر في المكتب السياسي[2].

حسب عمار حمداني، فإن الأسباب التي دفعت جماعة تيزي وزو إلى توقيع هذا الاتفاق تكمن في تخوفها من عواقب الاستمرار في التصدي، حيث قال بوضياف لكريم بتلك المناسبة: إذا واصلنا المقاومة فإننا سنتجه نحو الكارثة[3]. و لعل محتوى هذا الاتفاق، الذي يتيح إمكانية إعادة النظر في تشكيل المكتب السياسي، كان من بين الأسباب التي شجعت هذه الجماعة على توقيع الاتفاق. أما عن جانب جماعة تلمسان، فيبدو أن سعي كل من بن بلة و خيضر إلى عرض هذه التسوية يكمن في محاولتهما تجنب التدخل العسكري، لأن استعمال هذا الحل بالاعتماد على قوات جيش الحدود، يجعل هيئة الأركان سيدة الموقف في حل الأزمة و سيؤدي ذلك إلى تراجع مكانتهما و إضعاف مواقعهما أمام خصومهما السياسيين[4]. و في غياب كل من الولاية الرابعة و هيئة الأركان العامة عن هذه التسوية، لم يكن لاتفاق 2 أوت أي فاعلية في إنهاء الأزمة و هذا ما ستبينه الأحداث القادمة.

على العموم، بعد إبرام هذا الاتفاق استقر المكتب السياسي بالعاصمة يوم 3 أوت بالتشكيلة المعلنة في تلمسان ما عدا آيت أحمد الذي رفض الالتحاق به. و في نفس هذا اليوم، ألقى بن خدة خطابا مطولا اعترف من خلاله بسلطة المكتب السياسي ثم أعلن نقل سلطات الحكومة المؤقتة إليه، على أن تتم الإجراءات الشكلية المتعلقة بعملية التحويل أمام المجلس التأسيسي بعد انتخابه، و قد وقف بن خدة في خطابه هذا عند الأوضاع الصعبة التي تمر بها الجزائر في هذه المرحلة مؤكدا بأن جوهر الأزمة هو التنافس

[1] أنظر: جريدة لوموند عدد يوم 1 أوت، و جريدة العمل التونسية، عدد يوم 3 أوت 1962

[2] BENKHEDDA , La Crise de 1962, OP.CIT.P32

[3] Ammar Hamdani, OP.CIT, P263

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 137

على السلطة بقوله:"... إن أزمة القيادة التي تمثل أيضا أزمة تأقلم عند بعض المسؤولين، لم ينجم عنها الإضرار بتنظيمات هياكل الحرب فحسب، بل قد زادت من حدة الاتجاه نحو تفتيت السيادة، و على هذا فإنها قد أصبحت أزمة سلطة..." كما أشار إلى خطر تفشي الروح الولائية بقوله."... إن اشتداد الروح الولائية أو بمعنى آخر اشتداد حالة التقوقع و الانكفاء على الذات في الوحدات الإقليمية، قد تحول في ضوء الأحداث الأخيرة إلى شعور بالدفاع ضد العناصر القادمة من الولايات المجاورة أو من الخارج... أليس من المؤسف للجزائري أن يتعذر عليه المرور من ولاية إلى أخرى و أحيانا من منطقة إلى أخرى دون التعرض لصعوبات تكون في غالب الأحيان أكبر مما قد يجده عند المرور من دولة إلى أخرى، أليس من المؤلم أن نجد بين هذه الكيانات علاقات جوار مشبوهة يدفع ثمنها في أغلب الأحيان الشعب و المناضلون..." .

و في إشارته إلى محاولة هيئة الأركان العامة حل الأزمة عسكريا و ما ينجر عن ذلك من مخاطر قال بن خدة."... إن هؤلاء الضباط الذين قضوا مدة الحرب في الحدود التونسية و المغربية غالبا ما يميلون إلى الاعتماد على قوة السلاح وحدها، و هذا المفهوم الخاطئ و الخطير يؤدي إلى التقليل من شأن دور الشعب و قد يؤدي إلى الاستهانة به، و إنشاء خطر تكون إقطاعية أو طبقة عسكرية على نحو ما نجده في بعض الدول المتخلفة...إن الجيش في خدمة الأمة، و هذا يعني أنه تحت السلطة المباشرة و المطلقة للحكومة التي تمثل السيادة الوطنية، إن الجيش ليس مصدرا للسلطة طبقا للفكرة التي تخلط بين القوة العسكرية و أساس القانون و السلطة، إن هذا الأساس لا يمكن أن يكون إلا الشعب نفسه و هو المبدأ الأساسي لثورتنا...".

في خاتمة هذا الخطاب أكد بن خدة على ضرورة عقد مؤتمر وطني تتم فيه مناقشة الأوضاع الحالية و إيجاد الحلول للمراحل اللاحقة بقوله:"... إن مؤتمرا وطنيا يشارك في أعماله الإطارات و المناضلون هو الوحيد الذي يمكن أن يوضح الصورة و يعيد دفع الثورة الجزائرية، فيقوم بدوره بتحديد المسؤوليات السابقة مع تقييم الوضعية الحالية، و التوجيه المستقبلي الواضح عن طريق تبني برنامج يكون قد سبق نقاشه و إنضاجه بما فيه الكفاية من قبل كل المناضلين... و نضرا للطابع الاستعجالي الذي يكتسيه تبني البرنامج و تعيين الهيئات القيادية فإن المؤتمر يجب أن يعقد في القريب العاجل..." أما عن مهام المكتب السياسي، فقد أكد بن خدة على أنها تتمثل في التحضير لانتخابات المجلس الوطني، و الإدارة المؤقتة لجبهة التحرير الوطني

في المجال التنظيمي، و مباشرة عملية التحول إلى الحياة السلمية. و بعد أسبوع من الانتخابات يتقدم المكتب السياسي المؤقت أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في جلسة عادية لتتم الموافقة عليه أو تعديله، و بعدها يقوم المكتب السياسي بالتحضير للمؤتمر الوطني لجبهة التحري الوطني[1].

كان توزيع المهام داخل المكتب السياسي كالتالي:

- محمد خيضر: الأمين العام للشؤون المالية و الإعلام.
- بن بلة: التنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة.
- بوضياف: التوجيه و الشؤون الخارجية.
- الحاج بن علة: الشؤون العسكرية.
- محمدي السعيد: التربية و الصحة العامة.
- رابح بيطاط: تنظيم الحزب و التجمعات الوطنية[2].

من خلال هذه الصلاحيات، يبدو جليا أن المكتب السياسي قد آلت إليه مهام كل من الحكومة و الحزب معا. و هو الأمر الذي يخالف ما نص عليه برنامج طرابلس و اتفاق 2 أوت، و عليه فقد كانت الولاية الرابعة أول المعترضين على ذلك[3].

يوم 4 أوت عقد المكتب السياسي أول اجتماع له بالعاصمة، حيث أجرى اتصالا بالهيئة التنفيذية المؤقتة و أعلمها بقراره حول تحديد يوم 2 سبتمبر تاريخا لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي. و بذلك انتهى عمليا وجود الحكومة المؤقتة و جردت من جميع السلطات بما في ذلك الشؤون الخارجية التي أصبحت تتبع بوضياف عضو المكتب السياسي[4].

---

[1] أنظر إلى نص هذا الخطاب الملحق رقم (11)

[2] BENKHEDDA , La Crise de 1962, OP.CIT.P33

[3] جاء تنديد الولاية الرابعة من خلال تصريح أدلت به يوم 26 أوت 1962، نصه الكامل منشور بكتاب علي هارون، المصدر السابق، ص247 . 254

[4] Hadjem Belaid, OP.CIT.P 109

3– ولايات الداخل في مواجهة المكتب السياسي :

رغم اعتراف بن خدة بسلطة المكتب السياسي، إلا أن الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة لم تتضح مواقفها بعد، فالولاية الثانية لازالت تعيش الأوضاع المضطربة الناجمة عن عملية احتلالها من طرف العربي برجم المدعم من قبل الولاية الأولى و هيئة الأركان، في حين الولاية الرابعة تحصنت بالعاصمة منذ 29 جويلية و هي ترفض منح كامل الصلاحيات للمكتب السياسي بتسيير شؤونها خاصة فيما يتعلق بالإعداد للانتخابات، و عليه فقد واجه المكتب السياسي صعوبات كبيرة في فرض سلطته أدت في الكثير من الأحيان إلى الاصطدام العسكري.

1.3 ـ تجدد الاضطرابات بالولاية الثانية:

بعد استيلاء قوات العربي برجم على الولاية الثانية، أصبح هذا الأخير القائد الفعلي للولاية يساعده عبد الحميدبراهيمي كنائب مكلف بإعادة هيكلة جيش التحرير الوطني و عبد الرحمان بن سالم كنائب سياسي. و حسب شهادة براهيمي، فقد سادت قسنطينة خلال هذه الفترة فوضى عارمة و انعدم الأمن بها حيث يقول:".... و في قسنطينة، انعدم الأمن و أصبحنا في وضعية وجدنا فيها مقاومين ممن لم يعينوا بعد في وحدات أعيد تنظيمها مؤخرا، يقومون بتجاوزات من شتى الأنواع، فقد سمح بعضهم لأنفسهم بأن يحتلوا بدون ترخيص إداري شققا و فيلات تركها أوربيون، و بعضهم استولى بطريقة غير قانونية على محلات تجارية تركها مالكوها الأوربيون الذين غادروا الجزائر بصفة نهائية، و البعض الآخر كان يقوم بعمليات نقل الأثاث الموجود في مساكن أصبحت شاغرة تماما، و منهم من قام باعتداءات مسلحة على أوربيين..."[1].

موازاتا مع عمليات النهب و الاعتداء، كانت هناك صراعات حادة بين أنصار برجم المدعمين من قبل هيئة الأركان العامة و أنصار صالح بوبنيدر الذين كانوا مستعدين لاقتسام السلطة تحت راية المكتب السياسي. حاول بن بلة تسوية الوضع خلال الزيارة التي قام بها لقسنطينة يوم 6 أوت، حيث قام بفصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية وذلك بتكليف كل من العقيد بوبنيدر و الرائدان عبد المجيد كحل

[1] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص86

الراس و رابح بلوصيف بتشكيل جبهة التحرير الوطني، و تعيين كل من العربي برجم و الطاهر بودربالة على قيادة الجيش[1].إلا أن هذه التسوية لم تنل رضا العربي برجم و من ورائه هيئة الأركان العامة التي كانت هي صاحبة السلطة الفعلية بالشرق الجزائري، حيث يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته، أن بعد إطلاق سراحه مباشرة، قام الهواري بومدين بتعيينه نائبا للعربي برجم و قائدا لمجموعة من الفيالق كانت تضم 6000 جندي[2]. و إن دل هذا على شيئ إنما يدل على جنوح هيئة الأركان العامة نحو حسم الأزمة بالقوة العسكرية بعيدا عن الحلول التي سعى إليها بن بلة. و عليه، فإن التسوية التي قدمها هذا الأخير لقيت معارضة عنيفة من قبل برجم، الذي رفض بالتنسيق مع علي منجلي، إشراك جماعة بوبنيدر في تسيير شؤون الولاية و رفض تطبيق قرارات المكتب السياسي[3].

مع استمرار حالة الفوضى و الصراعات، قرر المكتب السياسي إرسال كل من الحاج بن علة و رابح بيطاط للإشراف على العملية، و عشية وصول هاذين المبعوثين، قام العربي برجم بشن حملة اعتقالات واسعة طالت المئات من إطارات الولاية الثانية. و رغم المحاولات المتكررة للمكتب السياسي في تنصيب قيادة توافقية حين قام بتعيين بوبنيدر مفوضا وطنيا لجبهة التحرير الوطني، إلا أن هذه الحلول لم تلق قبول برجم و قيادة الأركان حيث تطورت الأحداث إلى اعتقال بوبنيدر نفسه. و من حسن حظ هذا الأخير أن وقع بين أيدي جنود متعاطفين معه فأطلقوا سراحه[4].

2.3 ـ الولاية الرابعة تعتصم بالعاصمة:

بعد أن تم الإعلان عن توزيع المهام داخل المكتب السياسي، كانت الولاية الرابعة أول المعترضين على ذلك، و اعتبرت الصلاحيات التي أقرها المكتب السياسي لأعضائه تعد خرقا لاتفاق 2 أوت. حيث جاء في التصريح الذي أدلى به الناطق باسم الولاية المكلف بالاتصال ما يلي:"... لا شيء بالنسبة لهم يمكن أن

[1] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 301

[2] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص186

[3] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 142

[4] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 301

يتم حاليا بصفة نهائية ما دامت صلاحيات المكتب السياسي محدودة في الزمان و المهام...."[1].

و في حقيقة الأمر فإن المكتب السياسي، و منذ دخوله العاصمة كان ينوي السيطرة عليها و إزاحة الولاية الرابعة، فأول إجراء قام به هو جعل الهيئة التنفيذية المؤقتة الخاضعة لأوامره، تراقب برامج الإذاعة و التلفزة الجزائرية و هو ما يحرم الولاية الرابعة من وسيلة إعلامها الرئيسية[2]. و قد ازداد التصادم بين الولاية الرابعة و المكتب السياسي إثر إعداد قوائم المرشحين للانتخابات. فحسب ما تم الاتفاق عليه، فلمجالس الولايات حق المشاركة في إعداد القوائم الانتخابية، و في إطار التقسيم الإداري القائم آنذاك فإن الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة كانت تحوز على حوالي 128 مقعد من ضمن 196 مقعدا في المجلس التأسيسي، و عليه فمن المحتمل في حالة الانتخاب الحصول على مجلس لا تكون فيه الأغلبية للمكتب السياسي[3].

تميز النصف الأول من شهر أوت بصراع شرس بين المكتب السياسي و الولاية الرابعة، حاول من خلاله كلا طرفي الصراع توظيف ما أمكن من وسائل الحرب النفسية لإضعاف الآخر، حيث نشرت البيانات و رفعت الشعارت و تم تنظيم المظاهرات لاستمالة الجماهير، فمن بين الشعارات التي رفعها المكتب السياسي شعار" الجيش في الثكنات، السلطة للمدنيين" و هو بذلك يستهدف جنود الولاية الرابعة الذين كانوا يحوبون العاصمة فرد هؤلاء بشعار " جيش التحرير هو الشعب مسلحا" و " لا لدكتاتورية جماعة أو فئة " كما جندت الجماهير لتنظيم مظاهرة في ساحة أول ماي رفعت فيها شعارات " السيادة للشعب وحده " و " الأرض للفلاحين "[4]، فرد أنصار المكتب السياسي بمظاهرة مماثلة هاجموا من خلالها مسؤولي الولاية الرابعة.

و قد ازداد الصراع بين الطرفين إبتداءا من يوم 19 أوت عندما قام المكتب السياسي بالإعلان عن قوائم المرشحين لانتخابات المجلس التأسيسي المزمع إجراؤها يوم 2 سبتمبر، حيث اعترضت الولاية الرابعة حول إدراج بعض الأسماء في لوائح مرشحيها، أمثال عبد الرحمان فارس و الشيخ خير الدين و

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 188

[2] أنظر: شهادة يوسف الخطيب الآنفة الذكر

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 141

[4] Teguia, OP.CIT.P419

غيرهم، كما اعترضت على تشكيلة لجنة فيديرالية الحزب للجزائر الكبرى التي لم تعين أي إسم من الأسماء التي اقترحتها[1]. بعدها طالب الرائد حسن الخطيب ضرورة دعوة المجلس الوطني للإنعقاد، فرد عليه خيضر بعدم إمكانية حدوث ذلك ما دامت قوات الولاية الرابعة تسيطر على العاصمة[2].

يوم 20 أوت، تطورت المواجهة بين الطرفين، حيث جرت حوادث في أعالي القصبة بين أفواج ياسف سعدي المؤيدة للمكتب السياسي و أفواج الولاية الرابعة. و في 24 من نفس الشهر أعلنت الولايتان الثالثة و الرابعة أن مجلسيهما سيبقيان قائمين إلى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة عن المجلس التأسيسي بشكل قانوني[3].

في ظل هذه الفوضى، أعلن خيضر استحالة قيام المكتب السياسي بتأدية مهامه، أمام تمرد مجلس الولاية الرابعة مثلما وصفه، فردت هذه الأخيرة إلى جانب الولاية الثالثة، بأنهما سيواجهان أي اعتداء على العاصمة، حيث تم توقيف بعض العسكريين التابعين للمكتب السياسي[4].فأعلن خيضر يوم 25 أوت تأجيل الانتخابات المقررة ليوم 2 سبتمبر إلى وقت لاحق، و هو الأمر الذي انتقده بوضياف بشدة و أعلن مرة أخرى انفصاله عن المكتب السياسي حيث جاء في رسالة استقالته "... تأجيل الانتخابات يقتضي بالضرورة تأخير اجتماع المجلس الوطني للثورة و الاحتفاظ إلى أجل غير مسمى بالصيغة الحالية للمكتب السياسي.... لهذه الأسباب كلها أرى أن الاتفاق الذي تم بيننا لم يحترم. و على ذلك أنسحب من المكتب السياسي و أضع حدا نهائيا لمسؤوليتي فيه. و إن الوقت لملائم للتأكيد على أنني لم أتردد في إدانة الاعتداء الذي وقعت ضحيته الولاية الثانية، و أنني سأظل معارضا بشكل قاطع لامتحان القوة كائنا ما كان شكله أو مصدره..."[5].

[1] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 302

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 183

[3] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 303302

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص 183

[5] ريدة العلم المغربية، عدد يوم 28 أوت 1962.

في ظل هذه التطورات، كان أحمد بن بلة يخطط من وهران لتوسيع دائرة تحالفه، حيث أعلن يوم 25 أوت بأن ممثلي فيديراليات جبهة التحرير الوطني لوهران، تلمسان، سعيدة، مستغانم و تيارت يؤكدون دعمهم و تأييدهم المطلق لمجموعة تلمسان[1].

أما الولاية الرابعة، فقد أدلت بتصريح يوم 26 أوت أكدت فيه رفضها لطريقة تعيين المرشحين للمكتب السياسي و اتهمت هذا الأخير مرة أخرى بالاستحواذ على السلطة "... إن المكتب السياسي اقترح مرشحين ليسوا في مستوى تمثيل البلاد و خاصة جبهة التحرير الوطني ضمن أول جمعية تأسيسية في الجزائر المستقلة... كما قام بتعويض مرشح سبق الاتفاق عليه بمرشح آخر دون إعلام مجلس الولاية... إن المكتب السياسي يخاطر بمستقبل البلاد و يبعث الأزمة من جديد، و هذا ما يدفعنا للاعتقاد في أنه يبحث بأي وسيلة عن جمعية جاهزة..."[2]. بعد هذا التصريح، عقد الناطق الرسمي للولاية الرابعة يوم 28 أوت اجتماعا في إحدى الثكنات عرض من خلاله على الصحافة العشرات من الأشخاص المسلحين الموالين لياسف سعدي و الذين تم إلقاء القبض عليهم في شوارع العاصمة بتهمة التحريض على الحرب الأهلية[3].

و قد تطورت الأحداث يوم 29 أوت، باصطدام أفواج مسلحة لياسف سعدي في القصبة بقوات الولاية الرابعة سقط على إثرها العديد من القتلى قدرهم جيلبار مينييه بثلاثة عشر قتيلا و عشرات الجرحى [4] الأمر الذي دفع السكان للخروج إلى الشارع رغم منع التجول منادين بوقف الاقتتال بين الإخوة تحت شعار "سبع سنين بركات".

- اجتماع بوسعادة 27 أوت 1962:

انعقد هذا الاجتماع يوم 27 أوت بمنطقة بوسعادة التابعة للولاية السادسة التاريخية. حضرته الولايات المتحالفة مع بن بلة و المناوئة للولاية الرابعة إلى جانب قادة عسكريون و مدنيون على رأسهم بن بلة، خيضر، بومدين، منجلي، محمدي سعيد و قايد أحمد، كان الهدف الرئيسي من عقده هو النظر في

[1] Hadjem Belaid, OP.CIT.P117

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 192

[3] Hadjem Belaid, OP.CIT.P116

[4] Gilber Meynier, OP.CIT.P667

مشكل مدينة الجزائر و التصدي لتواجد قوات الولاية الرابعة[1]، و في الأخير وقع ممثلوا الولاية الأولى و الثانية و الخامسة و السادسة على بيان جاء في شكل وثيقة اعتبرت بأن التحدي الذي تقوم به الولاية الرابعة عملا غير مقبول و دعت المكتب السياسي إلى اتخاذ كل الإجراءات المناسبة لإحلال الأمن و النظام العام. و في الأخير دعت الوثيقة الشعب الجزائري إلى مساندة المكتب السياسي[2].

كانت قيادة الأركان العامة أول الملتزمين بأحكام هذه الوثيقة، حيث قام الهواري بومدين بتنظيم ندوة صحفية بمدينة سطيف يوم 28 أوت دعا من خلالها إلى ضرورة احترام بنود هذه الوثيقة مؤكدا دعمه للمكتب السياسي[3].

بعد إعلان هذا الاتفاق، فسح المجال لحرب البيانات من جهة و نداءات التعقل من جهة أخرى، حيث نفى محمد خيضر عن نفسه تهمة إعطاء أوامر إطلاق النار في حي القصبة و أكد أن الولاية الرابعة تسعى لفرض نفسها بالقوة محملا إياها مسؤولية جميع الأحداث الخطيرة التي يمكن أن تنتج عن ذلك. و في يوم 30 أوت نقل إلى وكالات الصحافة بيانا شديد اللهجة جاء فيه "... أن المكتب السياسي المؤهل شرعا من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية لتطبيق قرارات هذا الجهاز صاحب السيادة، قرر أن يوجه نداءا إلى الولايات الأولى و الثانية و الخامسة و السادسة و كذلك هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني لترسل إلى مدينة الجزائر الوحدات التي تراها ضرورية و الموجودة تحت قيادتها لمساعدة المكتب السياسي على إعادة النظام العام و الأمن لمدينة الجزائر...."[4].

بهذا النداء إذن أصبح الحل العسكري وشيكا و رغم ذلك تعالت أصوات تدعو للحكمة و التعقل، حيث دعا كريم بلقاسم في ندوة صحفية أعضاء المكتب السياسي إلى استئناف الحوار للوصول إلى حل سريع و سلمي. و من جهته سعى بن خدة رغم ضعف موقفه، إلى عرض مشروع اتفاق بين الولاية الرابعة و المكتب السياسي إلا أنه لم يحقق أي نتيجة، حيث اعتبر خيضر هذا المشروع مناقضا لقرارات

[1] Bouhara, Du Djebel aux Rizières, P103

[2] Hadjem Belaid, OP.CIT.P118

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 196

[4] المصدر نفسه، ص 199.196

طرابلس و أن اقتراحات الصلح قد رفضت لأن السلطة يجب أن تبقى بين أيدي المكتب السياسي و ذهب إلى تحميل بن خدة كامل المسؤولية في هذه الأزمة بقوله:"...إن موقف السيد بن خدة يتسم بالتناقض الصريح مع القرارات المتخذة بالإجماع من طرف المجلس الوطني للثورة في دورته بطرابلس.... إن السيد بن خدة ليس في وضع يسمح له باقتراح أي شيئ مهما كان لأنه هو بالذات مصدر هذه الأزمة التي انفجرت في طرابلس و ما زلنا نعاني من آثارها اليوم.."[1].

4 ـ الزحف على العاصمة و تأسيس حكومة بن بلة :

مع استمرار تواجد قوات الولاية الرابعة بالعاصمة و سيطرتها على أهم المرافق الحيوية كميناء الجزائر مثلا، أعطى المكتب السياسي أمرا يوم 30 أوت لقوات الولايات الأولى و الثانية و الخامسة و السادسة و قوات هيئة الأركان العامة بالزحف على العاصمة، حيث لجأ بن بلة إلى وهران و خيضر إلى السفارة المصرية[2].

حسب الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى، فقد تم وضع الترتيبات الأخيرة لهذا الزحف إثر اجتماع وقع بمنطقة سطيف ضم كلا من الهواري بومدين، الرائد العربي برجم قائد الولاية الثانية بعد الإطاحة بصالح بوبنيدر، العقيد عثمان قائد الولاية الخامسة، العقيد محمد شعباني قائد الولاية السادسة، بالإضافة للرائدين أحمد قايد و علي منجلي، حيث تم استبدال إسم جيش التحرير الوطني بالجيش الوطني الشعبي بناءا على الاقتراح الذي قدمه بومدين، ثم تم الاتفاق على تنظيم الفيالق للزحف على العاصمة عبر المحاور التالية:

المحور الأول: ينطلق من مدينة المسيلة باتجاه العاصمة عبر عين الحجل و سيدي عيسى، وضع تحت قيادة الطاهر الزبيري و يضم فيالق الولاية الأولى المدعمة بكتائب جيش الحدود.

المحور الثاني: ينطلق من الجنوب باتجاه العاصمة عبر عين وسارة يضم فيالق الولاية السادسة المدعمة بقوات جيش الحدود، وضعت تحت قيادة العقيد محمد شعباني.

المحور الثالث: ينطلق من وهران مرورا بالشلف تحت قيادة العقيد عثمان و معه ضباط الولاية الخامسة يساعدهم شريف بلقاسم الذي كان على رأس فيالق جيش الحدود للجهة الغربية[3].

---

[1] المصدر نفسه، ص 200

[2] محمد حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 303

[3] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص 288

أما العقيد هواري بومدين فقد عسكر بقواته بمنطقة بوسعادة و جعل من أحد فنادقها مقرا لقيادة العمليات، حيث بدأ في إعداد العدة و الشروع في تنظيم عملية الزحف على العاصمة من مختلف الاتجاهات، ففي هذا الصدد ينقل لنا كل من خالد نزار و الشاذلي بن جديد تفاصيل المهمة التي كلفا بها من طرف قيادة الأركان للسير نحو العاصمة، حيث يروي خالد نزار ما يلي:"... أقمنا مدة في الطارف دون أي نشاط في انتظار الأوامر. و ذات يوم قدم إلى مركز القيادة عسكري على دراجة نارية يحمل رسالة من قيادة الأركان .... جاء فيها: الشاحنات قادمة إليكم، و عليكم التوجه مع كتيبتين إلى مركز القيادة لقيادة الأركان ببوسعادة حيث يوجد بومدين.... بعدها أخذت الكتيبتين الحادية عشر و الثالثة عشر المنبثقتين من المنطقة الأولى للقاعدة الشرقية و اللتين سبق لي أن قدتهما و كنت أعرف كل واحدة منهما أيضا. و .... بعد مدة وجيزة وصلت الشاحنات و توجهنا إلى قسنطينة ثم سطيف. دخلت إلى قسنطينة وقد صعب علي المرور إلى خارجها، فقد كان الشعب يتظاهر ضد انقسام و صراع القادة... كان علي التعامل مع الجماهير برفق و لكن كان علي أن أصل إلى بوسعادة. و أذكر أن علي منجلي ظهر في تلك الأثناء و خطب في الناس و قد تمكن من تهدئتهم. و بعد أن تزودنا بالوقود توجهنا إلى سطيف. و بعد يومين وصلت إلى مدينة بوسعادة..."[1].

يواصل خالد نزار شهادته و يقول بأن بومدين كلفه بالانتقال إلى عين الحجل حيث يوجد الطاهر الزبيري بقواته، و أكد عليه بقوله:"... لا أريد إراقة دماء، و لكن يجب أن تصلوا إلى العاصمة..."[2].

أما الشاذلي بن جديد فيروي في شهادته:"....في الوقت الذي كانت فيه الفيالق الموالية للقيادة العامة في بوسعادة تنتظر السير نحو العاصمة، كلفني هواري بومدين بتجهيز الفيالق المتبقية من الجمهرة و فيلقين من الولاية الثانية و التوجه إلى مدينة جيجل... دخلنا جيجل أنا و العربي برجم، و قمنا بتنصيب ستة فيالق بأعالي المدينة في إحدى الثكنات التي أخلاها الجيش الفرنسي و تنصيب الفيلق السابع عشر في جبال تاكسنة. كان سكان جيجل مندهشين و هم يشاهدون مدينتهم تتحول بين عشية و ضحاها إلى ما

[1] خالد نزار، مذكرات اللواء خالد نزار، مطبعة الشهاب، الجزائر، 1999، ص53، 54

[2] المصدر نفسه، ص54

يشبه ثكنة في الهواء الطلق. كنا في حالة استنفار دائم نتابع تطورات الوضع و كان مجال تحركنا يمتد حتى سوق الاثنين، أي الحدود مع الولاية الثالثة. و قد حدد لي هواري بومدين مهمة دقيقة و واضحة و هي تحييد الولاية الثالثة. فقد كان يخشى أن تتحالف لجنة الاتصال و الدفاع عن الجمهورية التي أسسها في تيزي وزو كريم بلقاسم و محمد بوضياف مع الولاية الرابعة لاحتلال العاصمة. و كانت مهمتي تتمثل في احتلال القواعد الخلفية لبجاية و تيزي وزو و الدخول من هناك إلى العاصمة في حال تحرك جنود الولاية الثالثة باتجاهها[1].

إذن من خلال هاتين الشهادتين يتضح لنا جليا الدور البارز الذي لعبته قيادة الأركان العامة و قائدها الهواري بومدين في التخطيط لحل الأزمة عسكريا، و قد تم ذلك مبكرا مثلما مر بنا، لأن المعطيات التاريخية كانت تشير إلى إصرار الولاية الرابعة المدعمة من قبل الولاية الثالثة، على عدم التنازل عن العاصمة، لذلك فالتخطيط كان محكما حين أشار بومدين على الشاذلي بتحييد الولاية الثالثة.

هذا عن استعدادات تحالف بن بلة هيئة الأركان العامة، أما الولاية الرابعة و حلفاؤها فقد اعتبروا الأمر الصادر من المكتب السياسي بالزحف على العاصمة يعد انقلابا عسكريا على الحكومة المؤقتة التي كانت حسب رأيهم تمثل الشرعية رغم اختلافهم معها، لذلك قرروا التصدي للقوات الزاحفة[2]. حيث تم إصدار الأوامر لجميع مسؤولي مناطق و نواحي الولاية الرابعة لمواجهة هذا الزحف. و في هذا الصدد يروي النقيب سي مراد[3] في مذكراته استعدادات منطقته بقوله:"... بدأت المعلومات تتسرب عن بدئهم تنفيذ مغامرتهم، و رحنا نتخذ الاحتياطات الضرورية لكبح هذه المغامرة، من ذلك إقامة الحواجز على المداخل الغربية للولاية، و قد مكننا ذلك من ضبط عدد من الشاحنات المعبأة بالأسلحة كانت متوجهة نحو العاصمة و قد أخفيت هذه الأسلحة تحت بضائع و محاصيل زراعية و غيرها. كما اكتشفنا بموازاة ذلك مجموعات من الأشخاص الغرباء عن الولاية و قد انتشرت في المدن و القرى تخوف الناس من أن حربا موشكة على الاشتعال و تدعوهم للتحرك لمنعها.... و حين وصلتنا معلومات عاجلة ذات مساء، بأن

[1] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص 188

[2] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص289

[3] كان سي مراد قائدا للمنطقة الثالثة المتاخمة للولاية الخامسة من مدينة تنس على البحر إلى جنوب مدينة السوقر، و قد كانت هذه المنطقة أول نقطة تمر عليها قوات الحدود للعبور إلى الولاية الرابعة. مذكرات عبد الرحمان كريمي، المصدر السابق، ص 173

القوات الغازية قد دخلت مدينة غليزان في طريقها نحونا، هاتفت قيادة الولاية مستفسرا عما يمكن أن يكون عليه موقفنا، فكانت الأوامر بعدم السماح لهذه القوات بالمرور عبر تراب الولاية...."[1] .

كانت الخطة الدفاعية للولاية الرابعة تتمثل في تقسيم قواتها إلى ثلاث وحدات هي:

- قوات الرائد يوسف بن خروف تتمركز في سيدي عيسى.

- قوات الرائد رمضان عمر تتمركز في نواحي الأصنام.

- قوات الرائد لخضر بورقعة تتمركز في ضواحي عين وسارة[2].

حين باتت المواجهة بين الطرفين وشيكة تعالت من جديد أصوات التهدئة و الدعوة للحل السلمي، حيث صرح بن خدة بأن اللجوء إلى القوة يعتبر جريمة ضد الأمة و اقترح تنصيب سلطة شرعية لا نزاع فيها. و بالفعل لقي نداءه هذا استجابة واسعة في أوساط الشعب، حيث تظاهر الآلاف من السكان في كل من الجزائر، البليدة و الشلف. و من جهته دعا الاتحاد العام للعمال الجزائريين مختلف فئات الشعب للتظاهر و الاحتجاج و هدد بإعلان إضراب عام يبطل، حسب رأيه، كل نظام متحزب يحاول فرض نفسه بالقوة. أما الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين فقد وجه نداءا إلى قادة الثورة و ترجاهم بأن يجتمعوا لإيجاد حل سلمي للنزاع[3].

و في بيان مشترك، صرحت الولاية الثانية و الثالثة و الرابعة و فيديرالية فرنسا بأن القوة لا تحل شيئا و أن النقاش الصريح و النزيه هو وحده الذي يستطيع أن يضع حدا لهذه الأزمة، و اقترح على المكتب السياسي إجراء نقاش عام بحضور ممثلي المنظمات الوطنية[4].

رغم نداءات الحكمة و التعقل، إلا أن طرفي الصراع صمما على تحقيق أهدافهما، و بدأت وسائل الإعلام تتحدث عن موازين القوى و التعبئة العسكرية، مركزة حديثها على ما كانت تملكه هيئة

---

[1] المصدر نفسه، ص 174

[2] بورقعة، المصدر السابق، ص106

[3] علي هارون، المصدر السابق، ص 203،204

[4] المصدر نفسه، ص 206

الأركان من عتاد حديث، كمدافع ميدان، رشاشات،دبابات، سيارات عسكرية، سيارات جيب و غيرها من أنواع العتاد الحربي.

1.4 ـ المواجهات العسكرية:

مع تقدم قوات جماعة تلمسان باتجاه العاصمة و إصرار قوات الولاية الرابعة على التصدي لها، أصبح الاقتتال بين الطرفين أمرا لا مفر منه. و حسب غالبية الشهادات فإن جنود جيش التحرير الوطني لكلا المعسكرين كانوا يرفضون فكرة الاقتتال فيما بينهم[1] إلا أن تطور الأحداث و انسداد أفق التحاور بين طرفي الصراع جعل المواجهة العسكرية هي الحل الأخير لهذه الأزمة، حيث صرح بن بلة من وهران:"... لقد أعطي الأمر إلى القوات المساندة للمكتب السياسي بالمرور في اتجاه العاصمة بأي ثمن.."[2].

إبتداءا من يوم 30 أوت تحركت قوات العقيد الزبيري باتجاه سور الغزلان و قوات العقيد شعباني باتجاه قصر البخاري أما قوات الرائد سي عثمان فاتجهت نحو الشلف. كانت قوات الولايتين الرابعة و الثالثة مصممة على المواجهة و تحصنت عند مداخل هذه المدن، حيث يروي الطاهر الزبيري ما يلي:"... تحركت قوات الولاية الأولى تحت قيادتي باتجاه منطقة عين الحجل مدعمة بالكتيبتين الحادية عشر و الثالثة عشر من جيش الحدود و على رأسها النقيب بوتلة و نائبه الملازم خالد نزار. و عند بزوغ الفجر تراءت لنا قوات الولايتين الثالثة و الرابعة عن اليمين و عن الشمال. و لم تقع يومها مواجهات بين الطرفين و تراجعت قوات الولايتين إلى مواقع خلفية بعد أن اطلعت ربما عن حجم القوة المتقدمة أو ربما لاختيار مواقع أكثر تحصنا تسمح لهم بالتصدي لنا بفعالية أكبر...."[3] .

حسب شهادة الزبيري دائما، فإن الطريق نحو منطقة سور الغزلان مرورا بسيدي عيسى كان صعبا و شاقا أمام الحواجز التي أقامتها الولاية الرابعة و أمام جموع المدنيين الذين اعترضوا الطريق منددين بالاقتتال حيث يقول"... وواصل الجيش الذي تحت قيادتي التقدم نحو مدينة سيدي عيسى لكننا واجهنا في الطريق سدا بشريا من المدنيين اعترضوا طريق الرتل العسكري و ألقوا بأنفسهم على الشاحنات العسكرية لمنعها من

[1] يروي خالد نزار في مذكراته قصة الجندي الذي انتحر عندما لم يتحمل رؤية صراع الإخوة، الذين كانوا يقاتلون عدوا مشتركا. مذكرات خالد نزار، ص55

[2] علي هارون، المصدر السابق، ص 209

[3] الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 289

التقدم مخاطرين بأنفسهم و كانوا يهتفون بحرقة و ألم سبع سنين باراكات .... و انحرف الرتل العسكري متجاوزا جموع الناس، لكنه ما إن تقدم لمسافة قصيرة حتى جوبه بإطلاق كثيف للنار أوقع عدة جرحى في صفوفنا، و كان الرد عنيفا بقذائف الهاون التي يجيد جيش الحدود استخدامها بدقة نظرا لحسن تدريبه، فانسحبت قوات الولايتين الثالثة و الرابعة نظرا لشدة القصف..."[1].

لم يكن انسحاب قوات الولايتين الثالثة و الرابعة نهائيا، بل تراجعت و أعدت نفسها جيدا لكي تواجه قوات الطاهر الزبيري عند جبل ديرة الواقع في الطريق نحو سور الغزلان، و بالفعل تمكنت من تطويق هذه القوات المدعمة بكتائب جيش الحدود تحت قيادة خالد نزار و وقعت معركة كبيرة بين الطرفين كتب عنها خالد نزار ما يلي:"... شرعنا في التقدم إلى أن وقعنا في الفخ، فقد وجدنا أنفسنا محاص رين من اليمين و اليسار بينما كان الفيلقان بعيدين في مهمة الالتفاف حول المدافعين. و للأسف اندلعت معركة ربما لم أعش مثلها خلال الثورة..."[2].

بالفعل و حسب ما تناقلته وسائل الإعلام لتلك الفترة، فقد نشبت معركة كبيرة بين الطرفين راح ضحيتها العديد من القتلى و الجرحى على رأسهم القائد محمد الطاهر بلعباس من الولاية الأولى. و حول مقتل هذا الأخير يروي الطاهر الزبيري ما يلي:"... تم تطويقنا بإحكام من اليمين و من اليسار في الوقت الذي ابتعدت فيه الكتيبتين الحادية عشر و الثالثة عشر عن قلب الجيش لمحاولة تطويق المناوئين، و كان لابد من استقدام الكتيبتين من جديد لأن المدافع و الأسلحة الثقيلة كانت بحوزتنا، و فورا أمرت النقيب محمد الطاهر بلعباس من الولاية الأولى الالتحاق بالفيلق المتحرك يسارا و إبلاغه بأمر الإسراع. و لكن ما أن سار النقيب حتى أصابته رصاصة في بطنه أردته قتيلا..."[3].

كان لمقتل محمد الطاهر بلعباس المعروف بشجاعته وقع كبير على جنود الولاية الأولى فبادروا بالرد العنيف على الطرف المعارض إلى أن تمكنوا من فك الحصار و في هذا يقول خالد نزار:".... لم نستطع التحكم في غضب جنود الولاية الأولى و بدأ الرد بقوة خاصة بواسطة قذائف " المورتيي" فخرجنا

[1]نفس الشهادة يقدمها خالد نزار حول هذه الأحداث التي عايشها إلا أنه يختلف مع الزبيري حول عدد الجرحى الذين وقعوا في صفوفهم حيث قدرهم بأربعة جرحى. أنظر: مذكرات الزبيري، المصدر السابق،ص290. مذكرات خالد نزار، المصدر السابق، ص55

[2]مذكرات خالد نزار، المصدر نفسه، ص56

[3]مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص291

من وضعية الحصار و طوقنا خلالها من كانوا في الجهة المقابلة، فكف العديد من جنود الولايتين الثالثة و الرابعة عن إطلاق النار..."[1].

حسب الطاهر الزبيري فإن معركة جبل ديرة هي التي دفعت الولاية الثالثة للانسحاب من المواجهة حين اقتنعت بعدم جدوى مجابهة جيش متدرب يفوقها في العدة و العتاد[2]، و بذلك بقيت الولاية الرابعة مصرة على التصدي بمفردها، و بالفعل وقعت معركة دامية بين الطرفين عند مشارف مدينة سور الغزلان راح ضحيتها العديد من القتلى و الجرحى[3].

هذا عن المحور الأول الذي يقوده الطاهر الزبيري، أما المحور الثاني الذي يقوده محمد شعباني، فقد انطلق من الجلفة باتجاه المدية مرورا بعين وسارة و قصر البخاري، كان عليه دخول العاصمة عبر البليدة، إلا أن الطريق إلى هذه المنطقة كان صعبا أمام تحصن قوات الولاية الرابعة التي كانت تحت قيادة الرائدين محمد بوسماحة و لخضر بورقعة[4].و حسب شهادة هذا الأخير فقد وقعت معركة دامية بمنطقة قصر البخاري بعد أن قامت قوات شعباني بمحاصرتها حيث يقول:"... كنت في جبهة قصر البخاري. و قد وصلت المدينة ليلا من العاصمة بعد أن حاصرتها القوات الزاحفة و تسللت بقواتي التي كانت متمركزة في العاصمة إلى الخطوط الخلفية لقواتهم لمنعهم من التزود بالإمدادات أو التراجع إلى الخلف. و اشتد القتال و لم نفلح في معرفة أنواع الأسلحة المستعملة و لا أن نحصي عدد المقاتلين... تحولت المنطقة إلى جحيم و أصبح قصر البخاري برلين ثانية، و لم نعد نشاهد إلا الموتى و الدمار..."[5].

رغم ضخامة المعركة إلا أن رئيس دائرة المدية في تلك الفترة صرح بمقتل ثمانية أشخاص و عشرات الجرحى في هذه المواجهات التي انتهت بسيطرة العقيد شعباني على منطقة قصر البخاري[6] و حسب

---

[1] مذكرات خالد نزار، المصدر السابق، ص57

[2] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص291

[3] مذكرات خالد نزار، المصدر السابق، ص 57

[4] ذكر محمد حربي أن الرائد بوسماحة إنهار و بكى و قال: لايمكنني الأمر بقتل جزائريين لكنه كان مصمما على عدم تركهم يمرون. أنظر: حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 304

[5] بورقعة، المصدر السابق، ص 107

[6] Hadjem Belaid, OP.CIT.P123

شهادة عبد الرزاق بوحارة، فإن الدعم الذي قدمه أحمد بن شريف لهذه الجبهة كان من بين العوامل التي ساعدت على انتصارها و عبورها السريع نحو العاصمة مرورا بالبليدة[1].

أما المحور الثالث الذي يقوده العقيد سي عثمان، فقد انطلق من وهران باتجاه العاصمة مرورا بالشلف، و في هذه المنطقة كانت المجابهة عنيفة جدا خاصة في منطقتي شارون(بوقادير) و ماسينا(اولاد بن عبد القادر) و بناءا على شهادة النقيب سي مراد فقد تمكنت قواته من تطويق كتائب الولاية الخامسة المدعمة من قبل جيش الحدود عندما حاولت هذه الأخيرة العبور عبر طريق جبلي انتهى بها إلى واد يربط بين ضفتيه جسر كانت قوات الولاية الرابعة قد زرعته ألغاما[2].

أشار النقيب سي مراد في شهادته إلى محاولة جرت بين الطرفين للتفاوض و إيجاد حل للأزمة دون اللجوء للسلاح إلا أنها فشلت، فتبادل الطرفان الطلقات النارية خاصة من قبل قوات قيادة الأركان التي كانت تملك أسلحة ثقيلة و متطورة كمدافع الهاون مثلا، فما كان على الولاية الرابعة إلا القيام بنسف الجسر الرابط بين ضفتي الوادي و محاصرة القوات الزاحفة، عندها اشتد الاقتتال بين الطرفين و سقط العديد من القتلى و الجرحى معظمهم من سكان القرى و البوادي المجاورة[3]. و بعد انتهاء المعركة تحدث رئيس دائرة الشلف على ثمانية قتلى و عشرين جريحا[4]و هي إحصائيات هزيلة جدا أمام حجم المواجهات التي حدثت في هذه المنطقة و التي أكدتها غالبية الشهادات من كلا طرفي الصراع، نذكر مثلا شهادة العقيد محمد زرقيني أحد أبرز القادة العسكريين لجيش الحدود و الذين شهدوا هذه الأحداث، حيث يقول " ... شهدت ماسينا معركة دامية، و رغم نداءات التعقل و الدعوة لوقف إطلاق النار التي استمرت طيلة يوم كامل، إلا أن المعركة استمرت و خلفت الكثير من القتلى ..."[5].

كان الشعب خلال هذه المواجهات العسكرية يعبر عن سخطه و استيائه و تظاهر ضد الحرب الأهلية بشعار" سبع سنين باراكات" في كل من الجزائر العاصمة و البليدة و أورليانزفيل(الشلف). و للتعبير

[1] Bouhara, OP.CIT. P105

[2] مذكرات النقيب سي مراد، المصدر السابق، ص175

[3] المصدر نفسه، ص 176.175

[4] Hadjem Belaid, OP.CIT.P122

[5] أنظر شهادة محمد زرقيني، نقلا عن عبد الرزاق بوحارة في كتابه: Du Djebel Aux Rizières, P107

عن التآخي و رفض الاقتتال، إنتقل سكان قرية شارون بالولاية الرابعة عند سكان إينكرمان في الولاية الخامسة لكي يترجوا محاربي الطائفتين تجنب المواجهة المسلحة[1].

أمام اشتداد المواجهة، و بطلب من العقيد سي حسان قائد الولاية الرابعة، تفاوض الطرفان المتصارعان يوم 4 سبتمبر في اجتماع تم بالعاصمة، حضره كل من بن بلة و محند ولحاج، تم الاتفاق على تسوية تقضي بوقف القتال و خروج الولاية الرابعة من مدينة الجزائر،على أن تقدم كل ولاية فيلقا لتكوين القوة العسكرية للعاصمة[2].

رغم إعلان هذا الاتفاق، إلا أن المعارك ظلت متواصلة خاصة في الشلف و قصر البخاري مما دفع بالقائدين بن بلة و سي حسان التنقل إلى أرض المعركة يوم 5 سبتمبر و الإشراف على عملية وقف القتال، و حسب الطاهر الزبيري فقد وقع اجتماع بالشلف تراجعت من خلاله الولاية الرابعة عن اعتراض طريق الزاحفين على العاصمة حيث يقول:".... وصل أحمد بن بلة إلى سور الغزلان بواسطة طائرة هليكوبتر تابعة للهيئة التنفيذية و اجتمع معي و طلب مني مرافقته إلى الشلف حيث سيلتقي مع قادة الولايات الأخرى لمناقشة كيفية إيجاد حل سلمي للأزمة، و التقيت في هذا الاجتماع كلا من العقيد يوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة و العقيد محند ولحاج قائد الولاية الثالثة بالإضافة إلى العقيد بوبنيدر قائد الولاية الثانية الذي لم يطح به بعد. اقترحت الولاية الرابعة في هذا الاجتماع أن يتولى قادة الداخل تنظيم مؤتمر جديد للمجلس الوطني للثورة و اختيار أعضاء المكتب السياسي و أيد هذا الرأي كل من محند ولحاج و صالح بوبنيدر. هذا الأخير دعا إلى عزل بومدين و إقصائه من الحكم، لكنني و شعباني و سي عثمان اعترضنا على هذا الاقتراح و رفضنا فكرة إلغاء الشخصيات الوطنية التي قادت الثورة، و انفض الاجتماع دون اتفاق، غير أن الولاية الرابعة تراجعت عن فكرة صد المتقدمين بالقوة..."[3].

في يوم 6 سبتمبر انعقد اجتماع آخر في " فيلا جولي " مقر المكتب السياسي، بين بن بلة و خيضر و محند ولحاج و العقيد سي حسان تم فيه الاتفاق على ما يلي:

[1] علي هارون، المصدر السابق، ص 204

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 148

[3] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص293

- تعلن الجزائر العاصمة منطقة منزوعة السلاح، و تقع تحت مسؤولية المكتب السياسي.

- تجرى إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي في الآجال القريبة، يقترح المكتب السياسي تاريخ 16 سبتمبر و القرار النهائي للهيئة التنفيذية المؤقتة.

- يقدم مسؤولوا الولايتين الرابعة و الثالثة ثقتهم للمكتب السياسي و يقبلون بتحويل جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[1].

في اليوم الموالي أي 7 سبتمبر، و بينما كان المسؤولون المدنيون و العسكريون بالمكتب السياسي و الولايات المعارضة مجتمعين لتطبيق بنود الاتفاق تواصلت المعارك في ناحية الشلف، و دخلت عناصر العقيد شعباني مجددا في نزاع مسلح مع جنود الولاية الرابعة في البرواقية، فانتقل إلى هناك كل من بن بلة و العقيد سي حسان لوضع حد لهذه الاشتباكات، و حسب شهادة عبد الرزاق بوحارة، الذي كان يقود أحد أهم الفيالق المكلفة بالزحف على العاصمة، فإنه و بقية قادة الفيالق كانوا ينتظرون أوامر وقف إطلاق النار من قائدهم المباشر أي من بومدين، الذي كان في هذه الأثناء يستعد لمغادرة بوسعادة باتجاه العاصمة[2].

في ليلة السابع إلى الثامن من شهر سبتمبر، وقع الاتفاق النهائي بين الطرفين، و تم دمج وحدات الولاية الرابعة ضمن الجيش الوطني الشعبي، بعدها انسحب مجلس الولاية إلى البليدة تاركا المجال للمكتب السياسي لاستئناف مهامه[3].

يوم الثامن من سبتمبر واصلت القوات الزاحفة طريقها إلى العاصمة دون اعتراض يذكر من الولاية الرابعة و في هذا يروي الزبيري ما يلي:"... واصلنا الزحف نحو العاصمة و تجاوزنا بلدة بئر غبالو القريبة من مدينة عين بسام، و عبرنا جبال تابلاط دون أن نتعرض لمقاومة تذكر، ثم بلغنا مدينة الأربعاء على مشارف العاصمة، و التحقت شرطة الهيئة التنفيذية المؤقتة بنا، و قد كنا نواجه في الطريق مظاهرات شعبية تناشد إخوة السلاح بوقف الاقتتال فيما بينهم...."[4].

---

[1] Hadjem Belaid, OP.CIT.P126

[2] Bouhara, OP.CIT, P108

[3] Hadjem Belaid, OP.CIT.P126

[4] مذكرات الزبيري، المصدر السابق، ص293

أما العقيد شعباني الذي كان على رأس خمسة فيالق فقد غادر قصر البخاري باتجاه البليدة، و في نفس هذا اليوم أي 8 سبتمبر انطلق العقيد بومدين على رأس حوالي 4000 جندي من بوسعادة باتجاه العاصمة، و في طريقه بين البليدة و العاصمة، عقد ندوة صحفية نوه من خلالها بدور الجيش، و أعلن عن تسميته الجديدة بالجيش الوطني الشعبي[1].و عند وصوله العاصمة يوم 9 سبتمبر وجد في استقباله أحمد بن بلة الذي صرح أمام جموع المواطنين:".. الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر و يمكن أن أقول لكم أن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب.."[2]. و هكذا تم التمكين لهذا التحالف بالشروع في تأسيس أول حكومة للجزائر المستقلة، لكن كان ذلك بعد مواجهات دامية ظلت أرقام ضحاياها طي الكتمان إلى أن أذاع بيان لوكالة الأنباء الجزائرية مؤرخ يوم 2 جانفي 1963 الحصيلة بألف قتيل[3].

2.4 ـ انتخابات المجلس التأسيسي و تشكيل حكومة بن بلة:

بعد انتهاء المواجهات العسكرية و دخول جيش الحدود إلى العاصمة، أعلنت الهيئة التنفيذية المؤقتة أن انتخابات المجلس التأسيسي ستكون يوم 20 سبتمبر، فشرع بذلك المكتب السياسي في إعداد قائمة جديدة لمرشحي هذا المجلس[4].

لم تحتفظ جماعة تلمسان بالقوائم التي تم الاتفاق عليها في 19 أوت، بل أحدثت تغييرا كبيرا تمثل في شطب العديد من الأسماء التي لعبت دورا بارزا خلال الثورة التحريرية، فمن مجمل 196 مقعد[5]تم تعويض 56 مرشحا بأسماء جديدة، أي تم إقصاء العناصر المعارضة لهذه الجماعة و تعويضها بالعناصر الموالية لها، و من بين الأسماء التي تم شطبها نذكر بن خدة، بوصوف، بن طوبال و دحلب، و العقداء كافي و بوبنيدر و بن عودة، و الرواد طاهر بودربالة و عبد المجيد كحل الراس، وأعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر

[1]Bouhara, OP.CIT, P110

[2]حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 304

[3]علي هارون، المصدر السابق، ص 210

[4]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص148

[5]نشير هنا إلى التزام المكتب السياسي بتخصيص 16 مقعداللأوربيين مثلما نصت على ذلك إتفاقيات إيفيان، نذكر من بين هؤلاء المنتخبين، النقابي شولي، الدكتور مانوني، الأب بيرنغر...أنظر علي هارون، المصدر السابق، ص212

طرابلس بن يحي و مصطفى الأشرف، و ممثلي الجبهة في الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد السلام بلعيد، عبد الرزاق شنتوف و شوقي مصطفاي، و شخصيات أخرى في الجبهة أمثال محمد حربي و رضا مالك[1].

بعد إعلان قوائم المرشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بمعدل قائمة واحدة عن كل ولاية،أجريت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي يوم 20 سبتمبر و في نفس هذا اليوم صوت الناخبون على مشروع قانون تضمن تحديد صلاحيات هذا المجلس و التي تتمثل في: تعيين حكومة للجزائر المستقلة، التشريع باسم الشعب، و إعداد دستور للبلاد و التصويت عليه[2].

عقد هذا المجلس أول جلسة له يوم 26 سبتمبر استلم خلالها رسميا سلطات كل من الهيئة التنفيذية و الحكومة المؤقتة[3] ثم تم الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية، كما جرى أيضا إختيار رئيس الجمعية حيث انتخب فرحات عباس بالأغلبية، بعدها شرع في مناقشة كيفية تعيين الحكومة و رئيسها. و في غياب دستور يحدد تلك العملية انطلقت في المجلس مناقشة حول الإجراءات التي يجب أن تتبع لتعيين هذه الحكومة، حيث قدم بشير بومعزة مشروع لائحة رفضه النواب بصياغته الأولى، لأنه تضمن أحكاما تنص على تبعية الحكومة بشكل تام للمجلس. و بعد تعديل مشروع هذه اللائحة تمت المصادقة عليها يوم 27 سبتمبر[4]. فقدم بذلك أحمد بن بلة بناءا على اقتراح من مكتب المجلس ترشيحه الذي نال الأغلبية ب159 صوت ضد صوت واحد و امتناع 19عضو[4] .و قد كان توزيع المناصب الوزارية كالتالي:

- خمس وزراء إقترحتهم هيئة الأركان العامة و هم العقيد بومدين وزيرا للدفاع، و أربعة ضباط إثنان منهم يمثلون جيش التحرير الوطني للجهة الغربية، و هما أحمد مدغري لوزارة الداخلية و عبد العزيز بوتفليقة للشباب و الرياضة و السياحة. و اثنان يمثلان جيش التحرير الوطني للجهة الشرقية و هما موسى حساني للبريد و البرق و الهاتف و محمد الصغير نقاش للصحة.
- وزيرين اقترحهما بن بلة هما محمد خميستي للخارجية و بشير بومعزة للعمل و الشؤون الاجتماعية.

[1] حربي، الأسطورة و الواقع، المرجع السابق، ص 307

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 151

[3] راجع نص الكلمة التي ألقاها عبد الرحمان فارس بمذكرات هذا الأخير، المصدر السابق، ص 208،203

[4] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 151

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص 214

- وزيرين كانا سابقا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هما أحمد فرنسيس للمالية و أحمد بومنجل للأشغال العمومية و النقل.
- وزيرا يدعمه العقيد شعباني من الولاية السادسة هو محمد خبزي للتجارة.
- وزيرا من العلماء هو أحمد توفيق المدني للشؤون الدينية.
- وزيرين اقترحهما خيضر و بيطاط هما عمار بن تومي للعدل و محمد حاج حمو للإعلام.
- وزيرين يمثلان فيديرالية الجزائر هما عمار أوزقان للزراعة و الإصلاح الزراعي و عبد الرحمان بن حميدة للتربية و التعليم.
- ثلاثة أعضاء من المكتب السياسي هم أحمد بن بلة رئيسا للمجلس، رابح بيطاط نائبا للرئيس و محمدي سعيد وزيرا لقدامى المجاهدين[1].

أما على مستوى الجيش الوطني الشعبي، فقد تم إلغاء ما كان يعرف بالولايات التاريخية، ليتم استبدالها بالنواحي العسكرية، حيث تم تعيين محند ولحاج على تيزي وزو، العقيد شعباني على ورقلة، سي عثمان على وهران، عبد الغني بن أحمد على البليدة، سي العربي على قسنطينة، عبد الله بلهوشات على بشار و الطاهر الزبيري على باتنة[2].

إذن بتأسيس حكومة بن بلة إنتهى ما كان يعرف بأزمة صائفة 1962، حين جنحت مختلف الأطراف المتصارعة للاتفاق و المصالحة، لكن هل فعلا سستطيع هذه الحكومة إستيعاب مختلف الطاقات السياسية و الفكرية داخل المجتمع الجزائري، ثم تعمل على تجسيد مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية على مختلف الأصعدة، السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

[1] محمد حربي، الأسورة و الواقع، المرجع السابق، 308.307

[2] Bouhara, Op.CIT, P111

الفصل السادس

نتائج الأزمة و انعكاساتها على مرحلة ما بعد الاستقلال

1. على الصعيد السياسي:

1.1- التأسيس للنظام الشمولي في الجزائر

2.1- تكريس سياسة الإقصاء و ظهور المعارضة

3.1- إضعاف دور المؤسسات

2. على الصعيد الاقتصادي:

1.2- الخيار الاشتراكي و بناء الاقتصاد الوطني

2.2- سيطرة الدولة على الاقتصاد و انعكاسات ذلك على مسار التنمية

3. على الصعيد الاجتماعي و الثقافي:

1.3- مشروع المجتمع و الخطاب الشعبوي

2.3- مسألة الهوية في الخطاب السياسي الجزائري

3.3- السياسة الثقافية و أبعادها الإيديولوجية

إن الطريقة التي تم من خلالها التأسيس لميلاد أول حكومة للجزائر المستقلة، كانت تحمل في طياتها بذورا لأزمات عديدة ستشهدها الجزائر في مراحلها اللاحقة، فالاحتكام لمنطق القوة بدل قوة القانون في الوصول إلى السلطة ثم الاعتماد على نفس هذه القوة في فرضها، فتح المجال واسعا أمام سياسة الإقصاء و احتكار حرية الرأي و البيروقراطية في التسيير، و قد ولد هذا بدوره إخفاقا و تعثرا في بناء الاقتصاد الوطني مما انعكس سلبا على تطور المجتمع الجزائري.

1. على الصعيد السياسي:

يرى معظم الباحثين و الدارسين أن تحالف بن بلة و قيادة الأركان الذي آلت إليه السلطة بعد أزمة صائفة 1962، لم يستطع بناء الدولة الوطنية الجامعة التي نص عليها بيان أول نوفمبر، بل انتقلت الجزائر من مستعمرة في خدمة أقلية من المعمرين إلى دولة في خدمة مجموعة أو فئة بعينها. و يمكننا الإستدلال على ذلك من خلال طريقة وضع الدعامات الرئيسية لهذه الدولة، ثم من خلال السياسات المنتهجة في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

1.1- التأسيس للنظام الشمولي في الجزائر:

إن أهم مظهر من مظاهر التأسيس للنظام الشمولي الذي يعتمد على خنق الحريات، نستشفه من خلال طريقة انتخاب المجلس الوطني التأسيسي الذي يعتبر بمثابة الهيئة التشريعية و المكلف بوضع دستور للدولة الجزائرية الناشئة، فكما مر بنا سابقا لم يسمح للعديد من الشخصيات الفاعلة في الثورة من دخول هذا المجلس، حيث تم إقصاء أكثر من خمسين شخصية كان لها دور كبير في قيادة الثورة التحريرية، و بالتالي فإن المجلس لم يكن يمثل جميع طاقات الأمة و توجهاتها، مما انعكس سلبا على طريقة وضع الدستور. و حسب فرحات عباس الذي كان رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي، فإن الطريقة التي تم من خلالها الإعداد لهذا الدستور، كانت خرقا صارخا للشرعية، حيث سعى أحمد بن بلة إلى تكليف مجموعة من داخل حزب جبهة التحرير الوطني بصياغة مشروع دستور يتجاوب مع طموحات جماعته و مناصريه، ثم اعتبر بأن أي رفض لهذا الدستور الذي وضعه الحزب هو رفض لإرادة الأمة، بعدها أرغم أعضاء المجلس على المصادقة

عليه، و هو الأمر الذي رفضه فرحات عباس رفضا قاطعا و قدم استقالته من رئاسة المجلس يوم 12أوت1963[1].

و في حقيقة الأمر فإن محتوى هذا الدستور الذي نقرأ فيه الكثير من العبارات التي تمجد الشعب، لم يكن سوى إقصاءا لهذا الشعب من عملية صنع القرار، فالصلاحيات التي خولها لرئيس الدولة تدل دلالة قاطعة على تكريس الحكم الفردي، فالرئيس هو الأمين العام للحزب الواحد الذي يتحكم فيه مكتب سياسي يعينه هو، و بواسطة هذا الأخير يعين المرشحين للمجلس الوطني التأسيسي، و عليه فالهيئة التشريعية التي تمثل سيادة الشعب في سن القوانين و مراقبة الهيئة التنفيذية، ستصبح في خدمة قيادة الحزب، و هو الأمر الذي علق عليه فرحات عباس بقوله:"....إن هذا الدستور يرسم معالم نظام يجعل من رئيس الدولة رئيسا للوزراء و رئيسا للحزب. و ليس من الديمقراطية في شيئ أن يكون المجلس التأسيس الوطني تابع لشخص يعين الوزراء، و عن طريق سيطرته على الحزب يعين أعضاء المجلس التأسيسي... إن الديمقراطية لا تعني الفوضى، كما لا تعني السلطة الضعيفة، بل تعني الحكومة من الشعب و إلى الشعب... و الديمقراطية تعني دستور يعطي الكلمة للشعب و يسمح بالنقاش الحر ..."[2].

بمقتضى هذا الدستور إذن، ضمن رئيس الدولة سلطات أوسع، حيث لجأ في بعض الأحيان إلى اتخاذ سلسلة من القرارات و المبادرات بعيدا عن الحكومة و المجلس التأسيسي معا، نذكر على سبيل المثال مختلف التعديلات التي أدخلها على الحكومة دون استشارة المجلس، و بعضها كان هاما للغاية، مثل تعيين العقيد بومدين يوم 18 سبتمبر1963 في منصب نائب الرئيس دون الرجوع للمجلس و الحكومة[3].

[1]قدم فرحات عباس استقالته في شكل رسالة، أوضح من خلالها الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ هذا القرار، منددا بالتجاوزات التي تمت أثناء الإعداد للدستور حيث يقول."... في الوقت الذي بدأ فيه النقاش على مستوى لجنة إعداد الدستور، قررت الحكومة وضع مسودة ثالثة خاصة بها... و قبل حوالي شهر من نهاية عهدة المجلس التأسيسي، عمدت الحكومة إلى التأثير على لجنة الدستور من خلال التشهير لمشروعها في وسائل الإعلام العمومية و هو الإجراء الذي يتعارض مع القانون، لأن أي مشروع ينبغي أن يحسم فيه على مستوى المجلس التأسيسي قبل أن يتم عرضه على الرأي العام، و هو الأمر الذي عبرت عن رفضي له بكل قوة إيمانا مني بأن في ذلك إهانة لمجلس سيد...". أنظر:

Farhat Abbas, l'Indépendance Confisquée, P62-P64

[2]IBID, P64

[3]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص162

و بهدف التورية على مطامح الحكم الفردي، استعان الرئيس بن بلة بالخطاب الشعبوي الذي يجعل من الشعب مصدرا للسلطة و السيادة، حيث حاول التغلغل في أعماقه بروح أبوية من خلال خطبه و تصريحاته التي تجعل منه المدافع الوحيد عن مصالح الشعب و طموحاته. كما اعتمد على حزب جبهة التحرير الوطني في إرساء نظامه منطلقا من دوره التاريخي في استرجاع السيادة الوطنية. و نشير هنا إلى أن جبهة التحرير الوطني التي كانت تضم مختلف التيارات الوطنية خلال مرحلة التحرير، قد تحولت إلى حزب بمقتضى ما جاءت به وثيقة طرابلس[1]، و لما كان بن بلة المتأثر بالفكر الاشتراكي هو من ترأس و أشرف على اللجنة التي قامت بصياغة هذه الوثيقة، فقد خطط لإقامة دولة شبيهة بالديمقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية التي يعتمد نظامها على سياسة الحزب الواحد. و انطلاقا من تعدد التوجهات داخل الحزب بالإضافة إلى أن غالبية الأعضاء لم يتوصلوا إلى فهم الإيديولوجية الماركسية التي حاول بن بلة فرضها على الجميع، فقد تحول الحزب إلى مجرد جهاز تتصارع فيه مختلف هذه التوجهات و أداة لاكتساب النفوذ و الارتقاء السياسي و الاجتماعي ، كما كان الحزب محل صراع بين أمينه العام محمد خيضر الذي أراد بناءه انطلاقا من القاعدة و إدخال مختلف العناصر الشعبية التي تتفق مع إيديولوجيته الاسلامية، و بن بلة الذي أراد بناء حزب طلائعي انطلاقا من القمة مدعما من العناصر اليسارية و قد انتهى هذا الصراع إلى إبعاد خيضر و نفيه إلى الخارج[2].

و لكي يكرس دعائم الحزب الذي يضمن له السلطة المطلقة دعا بن بلة لعقد مؤتمر عام لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964، حيث قام بتعيين لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر تضم 51 عضوا، انبثقت عنها لجنة مصغرة كلفت بصياغة المشروع التمهيدي لميثاق الجزائر من بين أعضائها محمد حربي، عبد العزيز زرداني، حسين زهوان، صالح لوانشي و آخرين. و حسب محمد لبجاوي الذي كان ضمن اللجنة التحضيرية للمؤتمر، فإن العمل سواء داخل هذه اللجنة أو في المؤتمر لم يتم وفق المبدأ الديمقراطي، حيث حاول بن بلة فرض أفكاره على الجميع مستندا على دعم أعضاء اللجنة الذين فضلوا الصمت "... و ما

[1] أضيف إلى الوثيقة الأساسية المقدمة للمجلس الوطني للثورة ملحق بعنوان الحزب و استهل بما يلي: لتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لا بد من حزب جماهيري قوي و واع كما نقرأ في هذا الملحق: إن حزب جبهة التحرير الوطني ولد في خضم المعركة، و هو ليس تجمعا و لكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية. من هذه التعابير نفهم بأن الحزب الجديد لا يقبل في صفوفه إلا المتشبعين بالإيديولوجية الاشتراكية و هذا يتنافى و المبدأ الديمقراطي. أنظر: وثيقة برنامج طرابلس، المصدر السابق، ص49.

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص70

كاد يعقد اجتماعان أو ثلاثة، حتى تبين لي أن المشكلات الحقيقية تخنق تماما، كانت اللجنة تضم خمسين عضوا تقريبا لا يفتح أحدهم فمه مطلقا، و في كل مرة تطرح قضية دقيقة يصبح السكوت عاما. و هكذا راحت تختفي الواحدة بعد الأخرى أمور أساسية مثل وضع البلاد الاقتصادي، حرية النقد، أصول الممارسة الديمقراطية و غيرها..."[1]. فالنقاش كان في مجمله حول مفهوم الاشتراكية، حيث اعتبر بن بلة بأن مؤتمر الجزائر يعد أول نوفمبر للثورة الاشتراكية في الجزائر. و الجدير بالملاحظة خلال هذا المؤتمر هو بداية ظهور ذلك الصراع الخفي بين حلفاء الأمس، أي بين بن بلة و بومدين، و ذلك من خلال محاولة هذا الأخير ضمان وجود أهم عناصر مجموعة وجدة داخل اللجنة المركزية للحزب ثم داخل المكتب السياسي الذي سينبثق عن هذه اللجنة[2]. أما الملاحظة الثانية فتتمثل في ظهور مصطلح جديد هو" الثورة المضادة " و يقصد به جميع الذين عارضوا مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية، أي المعارضين لنظام بن بلة. فبعد انعقاد المؤتمر مباشرة، اجتمعت اللجنة المركزية للحزب للنظر في أمر المضادين للثورة، أي الذين أعلنوا معارضتهم للنظام و كانوا في عمومهم مجاهدين كبار و شخصيات لعبت دورا بارزا أثناء ثورة التحرير، حيث قررت إجراء سلسلة من الاعتقالات شملت العديد من الشخصيات أمثال فرحات عباس، ابراهيم مزهودي، أحمد طالب الابراهيمي، عبد الرحمان فارس و غيرهم. و بعد مصادقة المجلس الوطني على القانون الذي ينظم عملية إعدام المضادين للثورة، صدرت أحكام غيابية بالإعدام في حق العديد من الشخصيات أبرزهم محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، سليمان دهيلس، موسى بن أحمد و غيرهم. و لعل أشهر المحاكمات التي انتهت بتنفيذ حكم الإعدام هي محاكمة العقيد محمد شعباني الذي نفذ فيه الحكم يوم 3 سبتمبر 1964[3].

عرف عن نظام حكم بن بلة كذلك تضييقه للحريات العامة، حيث منع وجود أي تنظيمات مستقلة سواء في الجانب السياسي، كمنعه لحزب الثورة الاشتراكية لبوضياف و حزب جبهة القوى

[1] نشير هنا إلى أن محمد لبجاوي قد تقدم بمشروع تمهيدي للمناقشة حاول من خلاله الانطلاق من أرضية الصومام، إلا أن بن بلة فضل مشروعا يستند على ميثاق طرابلس. لبجاوي، المصدر السابق، ص215 . 216

[2] يتكون المكتب السياسي من17 عضوا من أبرز أعضائه بن بلة كأمين عام للحزب، بومدين، محمد شعباني و الطاهر الزبيري مكلفين بالدفاع، عبد العزيز بوتفليقة بالشؤون الخارجية و أحمد مدغري بالإدارة. أي تقريبا نفس المهام التي كلف بها هؤلاء داخل الحكومة. رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص107

[3] يرى أحمد بن بلة في شهادته لأحمد منصور، أن العقيد شعباني أعدم بسبب عناده و إصراره عندما رفض الحوار. أحمد منصور، المصدر السابق، ص247.

الاشتراكية لآيت أحمد من النشاط، أو في الجوانب المهنية و الاجتماعية، كرفضه مثلا مطلب بعض أعضاء جمعية العلماء المسلمين باستئناف النشاط التربوي الذي كانوا يقومون به أثناء العهد الاستعماري، ثم إرغامه لباقي التنظيمات الوطنية الانضواء تحت حزب جبهة التحرير الوطني، كالإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد العام للطلبة الجزائريين، الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات و الإتحاد العام للتجار الجزائريين. و هو بهذا الإجراء يسعى لجعل الحزب يتحكم في الدولة عكس نائبه و وزير الدفاع بومدين الذي يرى في الحزب مجرد جهاز رمزي[1].

من هذا المنطلق بدأت الصراعات بين المتحالفين في أزمة صائفة 1962، و انتهت بانقلاب بومدين على النظام السياسي لبن بلة يوم 19 جوان 1965. و رغم الانتقادات التي وجهها هذا الأخير لنظام بن بلة من حيث تضييقه على الحريات العامة، إلا أن الممارسة السياسية في عهده لم تكن تختلف كثيرا عن سابقه، حيث أصبح يتحكم في مختلف مؤسسات الدولة فهو رئيسا للحكومة و لمجلس الثورة و وزيرا للدفاع. و على عكس بن بلة الذي حاول منح الأولوية للحزب في فرض سلطته و جعله هو الموجه لسياسة الدولة، فإن بومدين اعتمد بشكل كبير على الجيش، فهو يرى بأنه المؤسسة الوحيدة المنظمة و الأكثر إيمانا بالثورة الاشتراكية، لذلك قام بتعيين جميع قادة النواحي العسكرية في مجلس الثورة. كما اعتمد في تثبيت حكمه على عدد من الشخصيات، كانت السند القوي لسياسته و هم المعروفون بجماعة وجدة على رأسهم عبد العزيز بوتفليقة، شريف بلقاسم و أحمد مدغري. و لقمع أي معارض لنظامه، اعتمد على الضباط الفارين من الجيش الفرنسي[2] و على جهاز الأمن العسكري الذي كان يشرف عليه قاصدي مرباح[3].

كان بومدين يؤمن بفكرة بناء الدولة من القاعدة، فسعى إلى ذلك من خلال خطابه الشعبوي الذي كان أكثر عمقا من خطاب بن بلة، إذ حاول تفعيله إلى واقع ملموس من خلال دعمه لنشاط

---

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص112

[2] بعد الاستقلال ألحق هؤلاء الضباط بالجيش الوطني الشعبي بنفس الرتب العسكرية التي كانت لهم في الجيش الاستعماري، استفاد منهم نظام بن بلة في قمع معارضيه نظرا لخبرتهم العسكرية و نفس الشيئ قام به بومدين، إلا أن تواجدهم في أغلب مديريات الجيش الوطني الشعبي، أثار اعتراض العديد من القادة الثوريين كالعقيد شعباني و الطاهر الزبيري. لمعرفة المزيد حول هؤلاء الضباط إرجع لشهادة عبد الحميد براهيمي في كتابه، في أصل الأزمة الجزائرية.

[3] لمعرفة بعض المعلومات حول طريقة عمل هذا الجهاز راجع شهادة شريف مهدي الآنفة الذكر.

المنظمات الجماهيرية، و إصداره لقانون البلدية سنة 1967 ثم قانون الولاية سنة 1969 الذين تمت على أساسهما أول انتخابات شعبية بلدية و ولائية في الجزائر المستقلة. و في إطار إعداده لمشروع الميثاق الوطني، تم عقد العديد من التجمعات الشعبية لمناقشة و إثراء هذا المشروع. و قد تزامن الإعداد للميثاق الوطني مع تصاعد التذمر الشعبي من ممارسات الأجهزة البيروقراطية و تصاعد المعارضة لأسلوب ممارسة السلطة، مثلما يبينه لنا البيان الذي وقعه فرحات عباس و بن خدة و حسين لحول و محمد خير الدين في 9 مارس 1976، و الذي نددوا من خلاله ببعض المظاهر الدكتاتورية، و انتقدوا فيه عبادة الأشخاص و المساس بالقيم الاسلامية، كما نادوا بضرورة فتح حوار وطني و إقامة مجلس وطني تأسيسي من منطلق أسلوب التنظيم الهرمي للسلطة من القاعدة[1].لكن في حقيقة الأمر فإن هذا الأسلوب الذي يعتمد على عملية الصعود من القاعدة إلى القمة كان مجرد عملية استقطاب للعناصر و القوى الاجتماعية و السياسية القابلة للتدجين مثل أغلب عناصر الجبهة التي كانت تتكون من بعض عناصر البورجوازية الصغيرة التي استعملت كأداة لتفخيم دور السلطة و لعبت دور العين الساهرة على أي محاولة لمعارضتها.

و بالإضافة إلى ذلك، فإن أسلوب تجميع المنتخبين من قاع المجتمع لم يستطع حجب حقيقة الممارسة الفوقية للسلطة، فالقرارات كانت تنزل من القمة إلى القاعدة، فهي بهذا كانت تختزل دور المؤسسات المحلية إلى مجرد أروقة داخل آلة الإدارة، و كانت تطوعها لخدمة أهدافها السياسية مما حرمها من الارتقاء لتصبح فاعلة و ذات تمثيل سياسي حقيقي. فرغم الصلاحيات العديدة التي أعطيت لهذه المجالس، لم تكن سوى أفلاك تدور حول سلطة كل من رئيس البلدية و الوالي، و كان هذا الأخير يمارس و يحتكر السلطة و يشتغل على أنه رئيس مجلس الثورة على مستواه، في حين كانت المجالس المنتخبة مجردة من أي قوة و كان المنتخبون المحليون، بحكم تبعية مجالسهم لمصالح الدولة ماليا و تقنيا، يظهرون كمفوضين عن السلطة المركزية أكثر منهم كمركز مستقل لاتخاذ القرار[2]. و بالتالي فإن هذه المؤسسات المحلية لم تكن لها مهمة أخرى خارج مهمتها الأساسية المتمثلة في إضفاء الشرعية الشعبية على السلطة المنبثقة عن انقلاب 19 جوان و ذلك بتعبئة الجماهير و جس نبضها قصد معرفة تطلعاتها و مدى تفاعلها مع قيادتها الثورية.

[1] أنظر إلى النص الكامل لهذا البيان، الملحق رقم (13)

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص124

أما ميثاق 1976 الذي تمت المصادقة عليه في 27 جوان 1976 فلم يكن يختلف كثيرا عن ميثاق بن بلة، فكما رفع هذا الأخير شعار الثورة الديمقراطية الشعبية، جاء ميثاق 1976 ليرفع بدوره شعار الثورة الاشتراكية، حيث يعتبر بأن الخيار الاشتراكي يستمد جذوره من الثورة الجزائرية التي تطورت تدريجيا من ثورة التحرير الوطني إلى الثورة الديمقراطية الشعبية إلى الثورة الاشتراكية، و أن القوى الأساسية التي يستند عليها البناء الاشتراكي في الجزائر تتمثل في العمال و الفلاحين و الجنود و الشباب و العناصر الوطنية الثورية. أما بخصوص النظام السياسي في الجزائر، فقد ركز الميثاق على أحادية الحزب و اعتبره القوة الطلائعية لقيادة الشعب و تنظيمه من أجل تجسيد أهداف الثورة. بالإضافة إلى ذلك حددت هذه الوثيقة العلاقة بين مؤسسات القمة أي الحزب و الجيش و الدولة، و أسندت لكل مؤسسة منها دورا محددا. و بمقتضى ذلك أسند الدور الطلائعي للحزب في قيادة المجتمع، و ضبط التوجهات الإيديولوجية و رسم السياسة العامة للثورة و تحديد الأهداف العامة التي يجب تحقيقها[1].

هكذا إذن تم التأسيس للنظام الشمولي في الجزائر المستقلة، حين جمع بن بلة و من بعده بومدين كامل السلطات في شخص رئيس الدولة، و ساهما الاثنين في تجذير أزمة السلطة داخل النظام السياسي الجزائري و التي لا زالت تداعياتها إلى الآن.

2.1- تكريس سياسة الإقصاء و ظهور المعارضة:

إن وصول تحالف بن بلة و بومدين إلى السلطة عن طريق القوة العسكرية، أدى إلى إقصاء الكثير من الجزائريين خاصة الذين وقفوا في وجه هذا التحالف و كانوا في معظمهم من الشخصيات الكبرى التي لعبت دورا بارزا سواء في الإعداد للكفاح المسلح أو في قيادة الثورة، كمحمد بوضياف مثلا، أيت أحمد و كريم بلقاسم. و مثلما مر بنا سابقا، فسياسة الإقصاء بدأت مباشرة بعد وصول هذا التحالف للسلطة و إعداده لقوائم الترشح للمجلس الوطني التأسيسي، حيث قام بشطب حوالي 56 إسما من القوائم التي كانت قد نشرت يوم 19 أوت و عوضت بأسماء جديدة من الموالين لهذا التحالف. و قد كانت الأسماء المقصاة كلها من مرشحي الولايات و بعض المعارضين لجماعة تلمسان أمثال بن خدة، بوصوف، بن طوبال، سعد دحلب، علي كافي، عمار بن عودة، مصطفى لشرف، بلعيد عبد السلام و غيرهم.

[1] الميثاق الوطني الجزائري، منشورات المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976، ص58

و بما أنه لا توجد أي علاقة إيديولوجية بين أعضاء المجموعة التي استولت على الحكم، فقد كان من المنتظر أن تؤول الأمور، بعد إقصاءات متتالية، إلى تمركز كل السلطات في يد رجل واحد و استعمال الدستور لإضفاء الصبغة القانونية و الشرعية عليها[1]، فباعتلاء بن بلة لكرسي السلطة، سعى جاهدا لإزاحة قيادات حرب التحرير المنتمية إلى تيار الراديكاليين و ذلك بهدف التخلص من المؤسسين التاريخيين ليبقى وحده صاحب الشرعية، حيث عمل على قمع وجهين بارزين من هؤلاء المؤسسين و هما بوضياف و آيت أحمد و أرغم فيما بعد محمد خيضر و رابح بيطاط على الاستقالة، و بالتالي أصبح بن بلة القائد التاريخي الوحيد في النظام لا ينافسه في ذلك أحد، خاصة داخل المكتب السياسي[2]. أما عناصر حكومته، فقد عمل على اختيارهم من بين الذين قدموا له التأييد و الولاء ضمن مجموعة تلمسان، نذكر على سبيل المثال أحمد فرانسيس وزيرا للمالية، أحمد بومنجل وزيرا للأشغال العمومية، محمد خميستي وزيرا للخارجية، أحمد مدغري وزيرا للداخلية، خليفة لعروسي وزيرا للصناعة و الطاقة[3].

و قد تطورت سياسة الإقصاء فيما بعد لتشمل حتى هؤلاء الحلفاء، نذكر على رأسهم فرحات عباس الذي وضع تحت الإقامة الجبرية بعد أن قدم استقالته من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي، و كذلك الأمر بالنسبة لعبد الرحمان فارس و العربي برجم و عمار بن تومي الذي عين في بداية الأمر وزيرا للعدالة و عندما دافع عن استقلالية القضاء تم نفيه إلى الصحراء[4].

أما على مستوى جيش التحرير الوطني، فقد مورس الإقصاء و التهميش بشكل واسع في حق قيادات جيش الداخل الذين اعترضوا جيش الحدود في زحفه على العاصمة[5]. و انطلاقا من أن الشريحة المهمة التي كان لها الدور البارز في تنظيم جيش الحدود و تأطيره ثم مساعدته على عملية الزحف، هم

---

[1] أحمد طالب الابراهيمي، المصدر السابق، ص190

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص156

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص91

[4] علي هارون، المصدر السابق، ص217

[5] إلى جانب سياسة التهميش و الاقصاء أشار لخضر بورقعة إلى محاولة نظام بومدين إغراء بعض هؤلاء الضباط العسكريين بهدف إسكاتهم و إذلالهم و ذلك بمنحهم مساعدات مالية في شكل قروض معفاة من التسديد للانطلاق في مشاريع استثمارية. و يؤكد هذه الشهادة عبد الحميد براهيمي الذي عرضت عليه هذه المساعدات المفخخة مثلما عبر عنها، حيث يقول:"... في عام 1968 اتصل بي مرارا ممثلون للسلطة لأستفيد من هذه المساعدات التي رفضتها لأسباب سياسية و أخلاقية، و لدفعي لتغيير رأيي أرسلوا إلي أخي البكر الذي كان آنذاك مديرا لأسبوعية المجاهد لإقناعي بقبول عرضهم الذي كانت قيمته مليونين و نصف مليون دينار.." أنظر بورقعة، المصدر السابق، ص119و براهيمي، المصدر السابق، ص122

الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، فقد حضي هؤلاء باهتمام كبير على حساب ضباط جيش التحرير الوطني بالداخل، خاصة من طرف بومدين الذي ظل يدافع عنهم و ينتفض أمام كل رافض لتواجدهم، ففي فترة حكمه اعتلى هؤلاء مناصب مرموقة في الجيش، و استطاع بعضهم أن يصبح عضوا في مجلس الثورة كعبد القادر شابو مثلا الذي كان يشغل منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني، و أحمد بن شريف الذي كان قائدا للدرك الوطني[1].

كان من نتائج سياسة الإقصاء، بروز المعارضة و بشكل مبكر للنظام السياسي الجزائري الذي وصل إلى السلطة عن طريق القوة العسكرية، حيث كانت هناك معارضة من قبل الذين اصطدموا بتحالف قيادة الأركان أثناء أزمة صائفة 1962 ككريم بلقاسم و بوضياف مثلا الذين كانا ضمن جماعة تيزي وزو. ثم برزت معارضة من داخل المكتب السياسي و نذكر هنا معارضة آيت أحمد. بعدها ظهرت معارضة من داخل حزب جبهة التحرير الوطني تزعمها أمينه العام محمد خيضر، أما داخل جيش التحرير الوطني، فقد تبنى المعارضة أحد أبرز حلفاء بن بلة و بومدين و هو العقيد محمد شعباني ثم الطاهر الزبيري فيما بعد. نظيف إلى هؤلاء العديد من الشخصيات الوطنية التي نددت بسياسة نظام الحكم القائمة على الإقصاء و احتكار حرية الرأي، كفرحات عباس و بن يوسف بن خدة و الشيخ البشير الابراهيمي و غيرهم.

ـ معارضة أيت أحمد(تمرد جبهة القوى الاشتراكية):

يعتبر آيت أحمد من أهم الشخصيات الفاعلة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، فقد كان مناضلا بارزا في حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم قائدا للمنظمة الخاصة، و في إطار الإعداد للكفاح المسلح، كان آيت أحمد ضمن لجنة التسعة التاريخيين، ثم عضوا فعالا في وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، إلى أن تم إلقاء القبض عليه مع زملائه إثر عملية القرصنة الجوية في 22 أكتوبر1956، ليبقى في السجون الفرنسية إلى وقف إطلاق النار. و خلال مرحلة السجن هاته، دخل آيت أحمد في صراعات حادة مع رفاقه بسبب الاختلاف الإيديولوجي بينهم، حيث شكل كل من بن بلة و خيضر و بيطاط كتلة واحدة ضد آيت أحمد و بوضياف. و قد ظل الأمر كذلك حتى بعد إطلاق سراحهم لتزداد الهوة بينهم خلال أزمة صيف 1962.

[1] عبد الحميد براهيمي، المصدر نفسه، ص90

و بعد انتصار تحالف بن بلة هيئة الأركان و استقراره بالعاصمة، كان آيت أحمد ضمن تشكيلة المكتب السياسي إلى جانب رفاقه المساجين بالإضافة لمحمدي سعيد و الحاج بن علة. و مع انطلاق أولى جلسات المجلس الوطني التأسيسي، كان آيت أحمد يطالب مرارا بضرورة توسيع المكتب السياسي ليكون أكثر تمثيلا، و السماح بالتعددية الحزبية. و هي المطالب التي جعلته يصطدم بنظام بن بلة القائم على الأحادية الحزبية.

أمام هذا الوضع بدأ آيت أحمد يخطط لإنشاء حزب جديد على أنقاض الاتحاد الديمقراطي للثورة الاشتراكية الذي يتزعمه كريم بلقاسم. و حسب شهادة لخضر بورقعة الذي كان من بين الأعضاء المؤسسين لهذا الحزب الجديد، فقد وقع اجتماع مصغر في إحدى قمم جبال جرجرة في شهر سبتمبر جمع أيت أحمد بالدكتور هرموش رمضان و علي عبد النور و أبو بكر بلقايد و لخضر بورقعة، تم الاتفاق من خلاله على تأسيس تنظيم جديد، اعترض في البداية أيت أحمد على إدراج اسم كريم بلقاسم ضمن هذا التنظيم إلا أنه تراجع أمام إصرار الأغلبية على تواجده، و بعد أسبوع انعقد اجتماع آخر، ضبطت فيه القائمة النهائية للأعضاء المؤسسين للحركة التي اتفق على تسميتها بجبهة القوى الاشتراكية، لتظهر إلى العلن يوم 29 سبتمبر 1963، حيث تم تحديد أهدافها كالتالي:

- تحذير المواطن من الاستغلال السياسي
- وضع حد لسياسة الفوضى و الارتجال التي يمارسها نظام الحكم
- تنقية الجيش الوطني من العملاء . إرساء قواعد ديمقراطية صحيحة. اطلاق سراح جميع المعتقلين[1].

ضم هذا الحزب الكثير من زعماء و ضباط منطقة القبائل نذكر من بينهم العقيد سليمان دهيليس القائد الثاني للولاية الرابعة و النقابي علي يحي عبد النور. أما محند ولحاج فبقي متحفظا من هذا الحزب و لم ينظم إليه إلا بعد ضغط كبير من ضباط جيشه[2].

و حسب شهادة لخضر بورقعة دائما، فقد حدثت مفاوضات بين جبهة القوى الاشتراكية و نظام الحكم، حيث أرسل هذا الأخير السعيد عبيد على رأس قوات عسكرية مدعمة بالأسلحة الثقيلة إلى إحدى ضواحي تيزي وزو لمعرفة مطالب الحزب الجديد، و عندما علم محمد زرقيني و هو أحد الضباط

[1] بورقعة، المصدر السابق، ص120

[2] المصدر نفسه، ص 121

الفارين من الجيش الفرنسي بأمر هذا الاتصال، افتعل حادثة بمنطقة عزازقة القريبة من تيزي وزو، حيث قسم قواته إلى مجموعتين أحدهما تمثل قوات الجيش الوطني الشعبي و أخرى تمثل قوات تابعة لجبهة القوى الاشتراكية، فحدث اصطدام مصطنع بين المجموعتين، استغله النظام لاتهام جبهة القوى الاشتراكية بالعنف، و بذلك فشلت المفاوضات بين الطرفين، و دخلا في صراع كبير اتهم من خلاله النظام جبهة القوى الاشتراكية بالإرهاب و التطرف و أنها تسعى لفصل منطقة القبائل عن باقي الوطن[1]. و لم يهدأ الوضع بين الطرفين إلا بعد عدوان الملك المغربي على الأراضي الجزائرية في أكتوبر 1963، حين شاركت قوات آيت أحمد في رد هذا الاعتداء. لكن بعد نهاية الهجوم المغربي، لجأ آيت أحمد مرة أخرى إلى قريته في منطقة القبائل ليواصل معارضته، بعد أن تخلى عنه محند ولحاج و جزء من قواته[2]، إلا أن النظام تمكن من إلقاء القبض عليه يوم 17 أكتوبر1964 ليصدر في حقه حكما بالإعدام، وهكذا انتهت عملية التمرد بمقتل ما لا يقل عن 450 مجاهد.

و حسب شهادة محمد لبجاوي، فقد سعت العديد من الشخصيات الوطنية لدى بن بلة لتخفيف حكم الإعدام من بينها لبجاوي نفسه و الزبير بوعجاج و الحاج بن علة، فكانت النتيجة إلغاء حكم الإعدام و تعويضه بالسجن المؤبد، و بعد هذا القرار، فوض آيت أحمد و المقاتلون بمنطقة القبائل محمد لبجاوي ليكون وسيطا للتفاوض بينهم و بين بن بلة بهدف إيجاد حل جذري للأزمة، و بعد أسابيع من المحادثات وقع اتفاق بين الطرفين نص على ما يلي:

. الإنهاء الفوري لكل عمل مسلح بالقبائل.

. إطلاق سراح معتقلي المقاومة.

. إطلاق سراح آيت أحمد بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق.

[1] المصدر نفسه، ص124

[2] حسب شهادة الضابط محند سعيد آكلي نجل محند ولحاج، فإن هذا الأخير و قبل تخليه عن آيت أحمد كان قد دخل في سلسلة مفاوضات مع النظام إلى جانب عمر أوصديق و علي يحي عبد النور، تم الاتفاق خلالها على توقيف حركة التمرد مقابل الإفراج عن جميع المجاهدين الموقوفين و منح صفة شهيد للقتلى, إلا أن آيت أحمد أصر على مواصلة التمرد. أنظر شهادة محند سعيد آكلي لجريدة الشروق، ليوم: 04 جوان 2013

. توقيف جميع الملاحقات و إعادة الممتلكات المحجوزة و مساعدة الدولة الجزائرية لعائلات القتلى[1].

ـ حركة محمد شعباني:

كان الطاهر شعبان المعروف باسم محمد شعباني قائدا على الولاية التاريخية السادسة منذ 1959، تميز بالكفاءة العالية في التنظيم العسكري، فرقي إلى رتبة عقيد و سنه لا يتجاوز الخامسة و العشرون. تأثر شعباني بالفكر العروبي الاسلامي و بشخصية جمال عبد الناصر، لذلك وقف إلى جانب جماعة تلمسان في أزمة صائفة 1962[2].

بعد الاستقلال، أصبح شعباني يحظى بمكانة كبيرة داخل السلطة، مما أدى بمحمد خيضر إلى اقتراحه كقائد أعلى للأركان، إلا أن شعباني رفض ذلك و اقترح تعيين العقيد محند ولحاج لهذا المنصب. أما بومدين، فقد فضل تعيين الطاهر الزبيري نظرا لماضيه الثوري و تاريخه النضالي الطويل. و بعد تعيين بومدين نائبا للرئيس، تقدم مرة أخرى محمد خيضر باقتراحه لتعيين شعباني وزيرا للدفاع و هو الأمر الذي رحب به بن بلة و وعد بتنفيذه في أقرب الآجال، إلا أن بومدين لم يكن متحمسا لذلك[3]، خاصة عندما أعلن شعباني معارضته للضباط الفارين من الجيش الفرنسي و طالب علانية بعملية التطهير في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الذي انعقد في 4 أفريل سنة ،1964 حيث لاقت فكرته تجاوبا كبيرا في أوساط المؤتمرين فظلوا يرددون " التطهير التطهير في جيش التحرير"، إلى أن رد عليهم بومدين بقوله " يا ترى من الطاهر بن الطاهر الذي يريد أن يطهر الجيش" و أضاف قائلا أن الجيش بحاجة إلى تقنيين و خبراء و من الأفضل استعمال هؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بدل الإتيان بخبراء أجانب، و وعد بومدين المؤتمرين بإبقاء هؤلاء الضباط في مناصب تقنية فقط و لا تسلم لهم مناصب قيادية[4].

بعد هذا المؤتمر بدا واضحا معارضة شعباني لسياسة وزير الدفاع، فسعى هذا الأخير لإبعاده من الجيش بكافة الوسائل، حيث اقترح إرساله للخارج لمواصلة تكوينه العسكري مثل الكثير من الضباط الذين

---

[1]. لبجاوي، المصدر السابق، ص243 . 246

[2]لمعرفة التفاصيل عن حياة شعباني راجع محمد العيد مطمر، العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر، 1997

[3]أنظر شهادة شريف مهدي الآنفة الذكر

[4]M'hammed Yousfi, Le Pouvoir-Face Voile de l'Algerie 1962-1978, OP.CIT, P53

أرسلوا إلى موسكو سنة 1964 فرفض شعباني ذلك، ثم حاول تحويله من عسكري إلى مدني، فاقترح على بن بلة ضمه للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني مقابل تخليه عن الناحية العسكرية الرابعة، وهو

الأمر الذي رفضه شعباني بشدة، فبدأت الإشاعات تروج ضده مفادها أنه يريد الانفصال بالصحراء و أن له علاقات مشبوهة مع فرنسا[1]، و هي في حقيقة الأمر نفس التهم التي كان يوجهها بن بلة لشعباني خاصة في الأوساط المصرية، فبناءا على شهاة فتحي الديب ضابط المخابرات المصرية، فإن بن بلة سلمه وثيقة تبين بأن شعباني يخطط لانقلاب عسكري ينصب بعد نجاحه، حكومة معادية للتوجه العروبي الناصري، يرأسها فرحات عباس، إلى جانب آيت أحمد وزيرا للخارجية و بوضياف وزيرا للداخلية، و يتولى شعباني وزارة الدفاع[2].

و بهدف إقصاء شعباني، عمد بومدين وزير الدفاع إلى إصدار قرار إعادة هيكلة قيادة الناحية العسكرية الرابعة، حيث تم نقل مقر القيادة من بسكرة إلى ورقلة و عين على رأسها عمار ملاح، و كلف محمد علاهم بقيادة أركان الناحية، أما شعباني فألحق بوزارة الدفاع الوطني بالعاصمة، و في انتظار تنفيذ هذه القرارات، عقد شعباني اجتماعا مع رفقائه للتشاور في الأمر و اعتبروا أن القضية مبيتة و تستهدف إبعادهم عن مراكز قيادة الجيش، لذلك قرروا البقاء في مناصبهم[3].

و يذكر عمار ملاح، أنه انتقل برفقة عبد الرحمان بن سالم نائب قائد الأركان و رئيس الحرس الجمهوري ضمن وفد لمحاولة حل الأزمة و إقناع شعباني، إلا أن هذا الأخير صمم على الرفض، فأسر له ملاح منفردا"سيهجمون عليك"[4]. كما يؤكد شريف مهدي المسؤول الأول عن الأمن العسكري فشل جميع الوساطات لإقناع شعباني، أهمها الوساطة التي قام بها برفقة الطاهر الزبيري، ثم وساطة كل من العقيد حسان الخطيب و الرائد لخضر بورقعة و علي منجلي و حتى وساطة سفير مصر في الجزائر علي خشبة[5]، بعدها تطورت الأزمة إلى إصدار أحمد بن بلة لقرار اعتقال أربعة من رفاق شعباني و هم محمد الشريف خير

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، المرجع السابق، ص86

[2] فتحي الديب، المصدر السابق، ص625

[3] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 186

[4] شهادة عمار ملاح لجريدة الشروق يوم 9أكتوبر2011

[5] أنظر شهادة شريف مهدي الآنفة الذكر.

الدين، السعيد عبادو، الطاهر لعجال و محمد جغابة[1]،و مع استمرار رفض شعباني تطبيق الأوامر و الالتحاق بالعاصمة، أصدر النظام بيانا عسكريا يوم 2 جويلية 1964 دعا فيه الجيش و قوات الأمن إلى مواجهة و محاصرة العقيد شعباني، و جرد في نفس اليوم من مسؤولياته بقرار رئاسي[2].

في خضم هذه الأزمة، حاول شعباني الاتصال ببعض الشخصيات المعارضة للسلطة كبوضياف و خيضر و أيت أحمد و موسى حساني، بهدف تنسيق العمل و الشروع في العمل المسلح للإطاحة بالنظام، إلا أن استخبارات هذا الأخير كانت تترصد جميع هذه التحركات، و تم القضاء على حركة شعباني في مهدها، و ألقي القبض على قادتها يوم 8 جويلية 1964[3] و حسب شهادة الشاذلي بن جديد الذي كلف بالاشراف على هذه العملية، فقد تمت محاصرة شعباني و جنوده بخطة محكمة حيث يقول:"... رافقني في هذه المهمة نائبي في الناحية الخامسة محمد عطايلية، حيث استقدمت عبر بريكة الفيلق السابع عشر، و هو من أفضل الفيالق تجهيزا و تدريبا، و أعطيت لقائده تعليمات بأن لا يدخل بسكرة حتى نصل نحن.

و طلبت أيضا منه أن يبقى عند مشارف المدينة فوق التلال حتى نستطيع أن نراه، و هذا ما لم يكن يتوقعه شعباني. و لما وصلنا إلى خنقة سيدي ناجي شاهدنا مواقعهم، كانت معي بعض الدبابات و أمرت الجنود أن لا يطلقوا النار حتى تأتيهم التعليمات. و في أثناء ذلك تلقيت أمرا من بومدين لإقامة قيادة أركان العملية في باتنة، لأنه كان يعتقد أن الأمر سيطول.... أرسلت الفصيلتين في جهتين مختلفتين و حاصرنا المتمردين. و عندما شاهد جنود شعباني أن الجيش طوقهم هربوا و دخلوا إلى معسكراتهم، و حتى شعباني لم يكن يتصور السرعة التي تمت بها العملية، حيث هرب مع أركان قيادته و لجأ إلى صديقه سعيد عبيد طالبا منه الحماية في بوسعادة..."[4].

نقل العقيد شعباني إلى سجن سيدي الهواري بوهران و مكث فيه قرابة شهر مع رفاقه سي محمد الشريف خير الدين، سي الحسين الساسي، الجيلالي سليم، محمد جغابة، السعيد عبادو، محمد خبزي و

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص188

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص123

[3] YOUSFI,OP.CIT P35

[4] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص208 . 209

الطاهر لعجال[1].و في يوم 1 سبتمبر أحيل المتهمون على محكمة عسكرية يترأسها رئيس مدني هو محمود زرطال و باقي الأعضاء عسكريون و هم الشاذلي بن جديد و سعيد عبيد و عبد الرحمان بن سالم[2]. كانت التهم الموجهة لشعباني ثقيلة و منها:

. رفضه الأمر العسكري بالتوجه لمقاتلة قوات حسين أيت أحمد بمنطقة القبائل؛

. رفضه القرار الرئاسي القاضي بالتحاقه بالمكتب السياسي؛

. طريقة تطهيره للحركى بالولاية السادسة[3]؛

. التآمر و التخطيط لتقسيم البلاد[4].

بعدها صدر حكم الإعدام في حق شعباني، و تم تنفيذه يوم 4 سبتمبر 1964، رغم مساعي الكثيرين لدى بن بلة لتخفيف الحكم، حيث يذكر الشاذلي بن جديد الذي كان أحد أعضاء المحكمة، أنه التمس و زملاءه من الرئيس تخفيف حكم الإعدام إلى السجن، حيث قاموا بتكليف سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى بهذه المهمة إلا أنه لم يوفق في ذلك أمام إصرار بن بلة على تنفيذ الحكم[5].

و بذلك يتم القضاء على معارضة محمد شعباني، أحد أبرز حلفاء بن بلة و بومدين في أزمة صائفة 1962 و بعدها سنشهد انقلابا آخرا لبومدين على بن بلة، و هو ما يفسر لنا بأن التحالف الذي كان بينهما لم تكن تربطه الأهداف و البرامج و الطموحات المشتركة لبناء الجزائر المستقلة، و إنما كان تحالفا أملته الطموحات الشخصية في الوصول إلى السلطة.

---

[1] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص192

[2] شهادة أحمد بن شريف لجريدة الشروق يوم 29 جانفي 2009

[3] بعد وقف إطلاق النار، قام العقيد شعباني بملاحقة أتباع مصالي الحاج في منطقة الجلفة التي كانت تابعة للولاية السادسة التاريخية، و حسب شهادة بعض المجاهدين بالمنطقة على رأسهم أحمد بن شريف، فإن شعباني قام بمنح الأمان لهؤلاء المصاليين مقابل إلقاء سلاحهم، ثم تراجع عن ذلك و قام بتصفيتهم جميعا و هم عزل، حيث فاق عددهم 700 شخص. أنظر شهادة بن شريف لجريدة الشروق يوم 29 جانفي 2009 و شهادة مجموعة من المجاهدين لجريدة البلاد حول هذه القضية يوم 27 فيفري 2009

[4] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص193

[5] في شهادته لأحمد منصور، اعترف أحمد بن بلة، بشكل غير مباشر، بخطئه في إصدار الأمر بإعدام شعباني. و هو يحمل هذا الأخير مسؤولية ما آل إليه مصيره حين رفض الحوار و أصر على التمرد. أنظر أحمد منصور، كتاب الجزيرة، المصدر السابق، ص247 و مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص211

ـ إنقلاب بومدين على بن بلة (حركة 19 جوان1965):

تتفق العديد من الشهادات على أن بومدين و منذ أن أصبح قائدا لهيئة الأركان العامة، بدأ يخطط للوصول إلى السلطة بعد الاستقلال، فالانقسامات و الصراعات التي كانت بين القادة التاريخيين للثورة و التي وقف عليها بومدين في اجتماع العشرة، جعلته يفقد ثقته في هؤلاء و يعتبرهم غير مؤهلين لقيادة الجزائر في مرحلة الاستقلال. و بما أنه و رفاقه من قادة جيش الحدود لم يكونوا معروفين لدى القاعدة الشعبية و يفتقرون للشرعية التاريخية، فقد لجأ بومدين إلى شخصية تاريخية تكون بمثابة الواجهة السياسية للوصول إلى السلطة، في البداية وقع اختياره على بوضياف باعتباره أحد أبرز المخططين لإعلان الكفاح المسلح، و عندما رفض هذا الأخير، مثلما مر بنا سابقا، لجأ إلى شخصية أحمد بن بلة الذي كان هو الآخر من المؤسسين للفاتح من نوفمبر و يحظى بصيت واسع على الصعيد العربي. فوقع التحالف التاريخي بينهما، و تمكنا عن طريق القوة العسكرية من الوصول إلى السلطة.

ظل بن بلة يعتقد بأن له الفضل الكبير في إبراز شخصية بومدين و جعله وزيرا للدفاع و قائدا أعلى للجيش الوطني الشعبي، في حين اعتبر هذا الأخير بأن وصول بن بلة لكرسي رئاسة الجمهورية لم يكن يتم لولا دعم جيش الحدود، و بالتالي لم يكن هناك مجال للتوافق بين الرجلين، فمنذ الأشهر الأولى للاستقلال، سعى كل منهما للتموقع في المراكز الحساسة لأول حكومة جزائرية بعد الاستقلال، حيث فرض بومدين أحمد مدغري كوزير للداخلية للسيطرة على قوات الأمن الوطني، و ألح بن بلة على منح وزارة الخارجية لمحمد خميستي لربط علاقات وثيقة بالخارج و تحقيق انتصارات على الصعيد الدولي مما يعزز مكانته و شعبيته في الداخل.

في إطار التحضير لمؤتمر جبهة التحرير الوطني المزمع عقده في أفريل 1964، بدأت تظهر الملامح الأولى للصراع بين بن بلة و بومدين، حيث عزم هذا الأخير و بعضا من رفاقه ضمن مجموعة وجدة " بوتفليقة، شريف بلقاسم، مدغري و الرائد سليمان "على تقديم استقالتهم[1]،إلا أن بن بلة رفض لهم ذلك

[1] في حواره مع لطفي الخولي أرجع بومدين أسباب عزمه و زملائه على تقديم استقالتهم إلى أساليب بن بلة التي وصفها بغير الثورية في تكوينه للحزب، و أشار إلى اجتماعات عديدة وقعت بين الطرفين، إلتزم من خلالها بن بلة تصحيح أخطائه و العودة للعمل بسياسة القيادة الجماعية لكن سرعان ما تراجع عن هذه الوعود، لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة، حوار مع بومدين سنوات، 1965، 1966، 1974، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، بدون تاريخ، ص 90.89

و بدأ يخطط لإضعاف دور الجيش، و ذلك من خلال عرضه على المؤتمرين في حزب جبهة التحرير الوطني مشروع إنشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب. و هو الأمر الذي رفضه بومدين بشدة و اعتبره تهديدا لوحدة الجيش[1].

و ما يمكن ملاحظته خلال أشغال هذا المؤتمر، هو محاولة بن بلة فرض الرقابة الحزبية على الجيش حين صرح بقوله"... سيكون كل شيئ من خلال الحزب و لا شيئ غير الحزب..."، و لأنه كان يعلم مسبقا بانتخابه أمينا عاما للحزب، فمعنى ذلك بسط سلطته الشخصية على الجيش، و هو الأمر الذي تنبه له بومدين و غالبية الضباط حين رفضوا عضوية قادة الجيش ضمن اللجنة المركزية للحزب[2].

و رغم ذلك استمرت خطة بن بلة لإضعاف بومدين عقب هذا المؤتمر، و ذلك من خلال إقدامه على تعيين العقيد الطاهر الزبيري قائدا للأركان العامة للجيش دون علم بومدين الذي كان في زيارة لموسكو. و اعتقد بن بلة أن هذا التعيين سيخلق صراعا بين بومدين و الزبيري و يؤدي بدوره إلى إضعاف الجيش، إلا أنه كان مخطئا في تقديراته، حيث عمل بومدين فيما بعد على استمالة الزبيري إلى جانبه و شرع يخطط للإطاحة بنظام بن بلة[3].

كانت الأخطاء المنسوبة لأحمد بن بلة حسب الإجابة التي قدمها بومدين في حواره مع لطفي الخولي كالتالي:

. الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي حقيقي.

[1]حسب شهادة خالد نزار، فقد قام بن بلة بشراء أسلحة و تجهيزات لهذه الميليشيات دون إعلام بومدين قائد الجيش و وزير الدفاع. كما أشار إلى رسو باخرة صينية محملة بالأسلحة بميناء الجزائر دون أن يعلم بذلك مسبقا باعتباره مسؤولا على العتاد العسكري. و في إجابة أحمد بن بلة لأحمد منصور حول هذه الميليشيا، أشار بن بلة إلى أن سبب تشكيلها يعود لأحداث التمرد التي شهدتها منطقة القبائل، و بالتالي تطلب الأمر وجود هذه القوات لحفظ الأمن. أنظر: مذكرات خالد نزار، المرجع السابق، ص76 . 77 . شهادة بن بلة لأحمد منصور، المصدر السابق، ص 288

[2]مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص205

[3]Ania Francos et J.P.Séréni, P193

. إبعاد و تصفية العناصر النضالية التي أسهمت إيجابيا في الثورة و تمكين العناصر الانتهازية من مراكز السلطة و الإثراء الشخصي على حساب الشعب.

. إهدار حريات المواطنين و القبض عليهم و تعذيبهم.

. الإنحراف بخط الثورة الأساسي، من القيادة الجماعية إلى التسلط و الحكم الفردي الذي أسقطته الثورة عندما حطمت الزعامة المصالية.

. فشل سياسته الاقتصادية عامة و السياسة الزراعية خاصة[1].

لذلك فالوضع، حسب بومدين دائما، كان يتطلب إحداث التغيير الجذري و تصحيح مسار الثورة. لكن في تتبعنا للمسار السياسي الذي انتهجه بومدين طيلة فترة حكمه فيما بعد، لا نجده يختلف كثيرا عن هذه الأخطاء، خاصة من حيث الانفراد بالسلطة و التضييق على الحريات العامة.

لم يكن بن بلة يعلم بما يخطط له في الخفاء من قبل جماعة بومدين[2] إلا أنه كان يسعى جاهدا للحد من سلطتهم و نفوذهم، حيث دفع قايد أحمد إلى التنحي من وزارة السياحة و شريف بلقاسم من وزارة التوجيه الوطني و أحمد مدغري من وزارة الداخلية، و عندما عزم على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية، تطور الموقف برفض هذا الأخير التخلي عن منصبه ما لم يقرر ذلك المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني[3].

[1] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 87، 88

[2] من خلال شهادته لأحمد منصور، لم يكن بن بلة يتوقع أن خلافه مع بومدين يصل إلى الإنقلاب عليه، ص291. و من جهته يذكر لخضر بورقعة أنه كان قد حذر بن بلة في لقاء جمعه به أياما قبل إنقلاب 19 جوان، من جماعة بومدين إلا أن بن بلة لم يكن لديه أي شك في إقدام هذه الجماعة على تنحيته عن طريق الانقلاب العسكري، أحمد منصور، المصدر السابق، ص291. شهادة بورقعة في لقائي معه أواخر شهر جوان 2014

[3] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص212 . 213

بعدها شرعت مجموعة وجدة في عقد العديد من الاجتماعات لاتخاذ القرار المناسب[1]، حيث انضم إليهم كل من الطاهر الزبيري و عبد القادر شابو، و في الأخير اتفقوا على تنفيذ عملية الانقلاب قبيل المؤتمر الآفرو آسيوي المزمع عقده في 29 جوان 1964. و نشير هنا إلى أن فكرة انعقاد هذا المؤتمر كانت محل خلاف شديد بين بن بلة و بومدين، حيث اعتبر هذا الأخير بأن الجزائر دولة حديثة الاستقلال و إمكانياتها لا تسمح بتنظيم هذا اللقاء الكبير، في حين كان بن بلة المدعم من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، يطمح من خلال هذا المؤتمر إلى تدعيم مكانته، خاصة على الصعيد الآفروآسيوي[2].

في ظل هذه الخلافات، قامت جماعة بومدين بالتخطيط لخطة إنقلابية في غاية الإحكام و الدقة[3]، حيث تمت مداهمة أحمد بن بلة في بيته بفيلا جولي من قبل الطاهر الزبيري قائد أركان الجيش و السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى و سليمان هوفمان قائد سلاح الدبابات، ليلقى عليه القبض ليلة 19 جوان 1965، ثم يحال على العديد من السجون لمدة خمسة عشر سنة[4] كما اعتقل من أنصاره كلا من الحاج بن علة و محمد الصغير النقاش. بعدها قام الانقلابيون بإعلان بيان 19 جوان الذي لخص حصيلة حكم بن بلة و وصفها بسوء التسيير و الديماغوجية و الارتجال، واعدا الشعب الجزائري بإصدار الكتاب الأبيض الذي يدين الحكم الفردي[5].

هكذا إذن، فما أن تمكن تحالف بن بلة و بومدين من أخذ السلطة سنة 1962، حتى تحول بن بلة إلى رهينة في يد بومدين الذي عمل على تحضير الأرضية لأخذ السلطة كاملة، حيث لعب هذا الأخير

---

[1] أشار محمد لبجاوي إلى زيارة قام بها إلى بومدين يوم 15جوان، فوجده في اجتماع إلى جانب بوتفليقة، مدغري، شريف بلقاسم، قايد أحمد، سعيد عبيد و أحمد بن شريف. و قد حاول بومدين إقناع لبجاوي بضرورة إحداث التغيير الجذري للوضع السياسي، إلا أنه لم يفصح له عن الإنقلاب، حيث بقي التخطيط له في غاية السرية و هو من العوامل التي أدت إلى نجاحه. لبجاوي، المصدر السابق، ص 250

[2] حسب شهادة عبد السلام الشابي أحد المقربين من بومدين، فإن هذا الأخير وبعد خلافه الشديد مع بن بلة، انتقل إلى قالمة و أقام بمزرعة الطاحونة قرب قرية بوشقوف، و خوفا من تفاقم الأزمة، اتصل وزير الصحة محمد الصغير النقاش بعبد السلام الشابي و طلب منه إقناع بومدين بالعودة للعاصمة لحل الخلاف وديا، و بالفعل استطاع الشابي ترتيب لقاء سري ببيته بين بن بلة و بومدين و وقع الاتفاق المبدئي بين الطرفين، إلا أن تطور الأحداث فيما بعد أدى إلى انسداد سبل الحوار. أنظر للحوار الذي أجراه باديس قدادرة مع عبد السلام الشابي في جريدة الحوراء الالكترونية:
http://www.alhaoura.com/ara/social/3452.html

[3] لمعرفة بعض الجوانب من الخطة الانقلابية المحكمة، أنظر إلى نص الوثيقة الخاصة بإعلان حالة الطوارئ بالناحية العسكرية الثانية عشية الانقلاب، و هي عبارة عن تعليمات و أوامر وجهها بومدين إلى الشاذلي بن جديد الذي كان على رأس هذه الناحية. أنظر مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص 216 . 218

[4] لمعرفة التفاصيل حول طريقة اعتقال بن بلة و جوانب من حياته داخل السجن راجع كتاب أحمد منصور، المصدر السابق، ص 302 . 312

[5] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص 219

مع بن بلة نفس الدور الذي لعبه عبد الناصر مع محمد نجيب في مصر. و بعد سنتين من تولي بومدين للسلطة واجهته هو الآخر محاولة انقلابية من أحد أبرز حلفائه في أزمة 1962 و في انقلاب 19 جوان.

. محاولة الطاهر الزبيري الانقلابية:

يعتبر الطاهر الزبيري من أبرز قادة الثورة التحريرية الجزائرية. ناضل سابقا في حزب الشعب الجزائري و كان عنصرا بارزا ضمن المنظمة العسكرية الخاصة. ألقي عليه القبض في بداية الثورة و أودع سجن الكدية بقسنطينة، إلا أنه تمكن من الفرار رفقة مصطفى بن بولعيد. كان عضوا في المجلس الوطني للثورة و قائدا على الولاية التاريخية الأولى. حضر مؤتمر الانفجار بطرابلس و انحاز، كما مر بنا سابقا، لتحالف بن بلة ثم مجموعة تلمسان. لعب دورا كبيرا في حسم الصراع العسكري لصالح هذه المجموعة أثناء المواجهات العسكرية في صيف 1962.

بعد تأسيس حكومة بن بلة، كان الزبيري من أشد المعارضين لتواجد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في أجهزة الجيش على حساب ضباط جيش التحرير الوطني، و رغم ذلك كان من المدعمين لبومدين المعروف بدفاعه عن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في انقلاب 19 جوان[1]. و بعد وصول بومدين للسلطة، أصبح الزبيري عضوا في مجلس الثورة، لكن سرعان ما بدأت الخلافات بين الرجلين تطفو على السطح، و حسب شهادة الزبيري، فإن أسباب خلافه مع بومدين تعود إلى سببين رئيسيين:

– أولهما تنصيب الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في مناصب استراتيجية داخل الجيش على حساب ضباط جيش التحرير الوطني.

– ثانيهما انفراد بومدين بالسلطة و جعل الحكم الفعلي منحصر في يد مجموعة وجدة[2]. إلى جانب هاذين السببين، يضيف عمار ملاح سياسة التهميش التي كان ينتهجها بومدين في حق كبار قادة جيش التحرير الوطني على رأسهم الطاهر الزبيري، الذي كان برتبة عقيد و يتلقى الأوامر من الرائد عبد القادر شابو الأمين العام لوزارة الدفاع[3].

[1] أكد الطاهر الزبيري في أكثر من شهادة، أن مشاركته في الانقلاب على بن بلة كانت بسبب الإهانة التي تعرض لها من قبل هذا الأخير أثناء زيارتهما لموسكو. أنظر: شهادة الطاهر الزبيري للصحفي سامي كليب من خلال برنامج لقاء خاص في الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة. شهادة الزبيري للخضر بورقعة، نقلها هذا الأخير في كتابه شاهد لى اغتيال الثورة، المصدر السابق، ص163

[2] راجع حوار الطاهر الزبيري مع الصحفي سامي كليب من خلال برنامج لقاء خاص على قناة الجزيرة

[3] أنظر شهادة عمار ملاح الآنفة الذكر

في ظل هذه الأوضاع، كان الزبيري يطالب بضرورة عقد اجتماع مجلس الثورة لمناقشة جميع المشاكل بروح ديمقراطية، إلا أن الرئيس بومدين كان يتحاشى ذلك، و للتذكير فإن اجتماعات هذا المجلس كانت قليلة جدا و ذلك لانقسامه إلى ثلاث فئات: جماعة وجدة التي تضم أقرب المقربين إلى بومدين و هم عبد العزيز بوتفليقة، شريف بلقاسم و قايد أحمد و الطيبي العربي. أما المجموعة الثانية فتضم كبار القادة العسكريين و هم الطاهر الزبيري رئيس الأركان، السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى، الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية، محمد الصالح يحياوي قائد الناحية العسكرية الثالثة، أحمد عبد الغني قائد الناحية العسكرية الرابعة، عبد الله بالهوشات قائد الناحية العسكرية الخامسة، العقيد عباس قائد أكاديمية شرشال، أما الفئة الثالثة فتتمثل في قادة الولايات التاريخية، أمثال محند ولحاج، حسان الخطيب، صالح بوبنيدر إلى جانب علي منجلي نائب قائد هيئة الأركان العامة خلال الثورة[1].

و حسب شهادة شريف مهدي، فقد كانت الفئة الأولى المتمثلة في جماعة وجدة هي التي تحظى باجتماعات منفردة مع الرئيس في فيلا 19 جوان للتخطيط بشأن التعامل مع الفئتين الأخريين، و هو الأمر الذي زاد من توتر العلاقات بين بومدين و بعض أعضاء المجلس على رأسهم علي منجلي و الطاهر الزبيري الذين ألحا على ضرورة عقد اجتماع عام لمجلس الثورة، إلا أن بومدين تعنت و رفض عقد هذا الاجتماع بأي حال من الأحوال[2]. شهادة

اكتشف الملاحظون الصراع بين بومدين و قائده للأركان العامة الطاهر الزبيري إثر غياب هذا الأخير عن الاستعراض العسكري الذي نظم بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الثالثة عشرة لاندلاع الثورة المسلحة في أول نوفمبر 1967[3].

بناءا على شهادة شريف مهدي، فإن بومدين أصدر الأوامر بإلقاء القبض على الزبيري بعد إصراره على عقد مجلس الثورة، حيث يقول:"... قبل عشرة أيام من بداية حركة 14 ديسمبر 1967، جاءنا ضابط في الأمن العسكري و أخبرنا أن الرئيس بومدين أعطى الأوامر بإلقاء القبض على العقيد

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص 184 ـ 186

[2] شهادة شريف مهدي الآنفة الذكر

[3] Ania Francos et J.P.Séréni, Un Algérien nommé Boumediène, P193

الزبيري شخصيا بعد تعنته و إصراره على عقد مجلس الثورة، فاتخذ الزبيري قرارا بأن يحمي نفسه، فذهب إلى وحدة الدبابات ببرج الكيفان و استدعى قادة النواحي العسكرية و قادة الولايات التاريخية و أشعرهم بالقرار الذي اتخذه بومدين ضده، عندما علم هذا الأخير بالأمر طلب من السعيد عبيد و العقيد عباس أن يطلبا من الزبيري العودة إلى بيته و سينتقل إليه شخصيا للتباحث معه..."[1].

بعد فشل سبل الحوار بين الطرفين، شرع الزبيري في التخطيط للإنقلاب على بومدين، حيث استعان بمجموعة من الضباط على رأسهم عمار ملاح، موسى حواسنية و العياشي حواسنية، و دعمه العديد من القادة أمثال محمد بوسماحة و حسان الخطيب و صالح بوبنيدر[2].و بناءا على شهادة عمار ملاح، فقد تم تنفيذ هذه العملية بإعطاء الأوامر لأربعة فيالق عسكرية بالتقدم نحو البليدة، واحد من المدية و الثاني من مليانة و الثالث و الرابع من الشلف. و رغم الأوامر التي أصدرها سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى لهذه الفيالق بعدم التحرك، إلا أن هذه الأخيرة التزمت بأمر التحرك الصادر من الطاهر الزبيري. و عندما وصلت إلى جسر العفرون فوجئت بقوات بومدين في انتظارها، فارتبك جنود أول دبابة كانت تهم بتجاوز الجسر و زاد في ارتباكهم ما شاهدوه من شاحنات و سيارات وضعها النظام لقطع الطريق أمامهم فتركوا مواقعهم و لاذوا بالفرار، و هو الأمر الذي عرقل باقي الدبابات عن اجتياز الجسر، فشرعت في عملية القصف إلا أن الإمدادات السريعة التي وصلت إلى قوات بومدين حسمت المعركة لصالحهم، و هي تتمثل في قوات المظليين و طائرات ميغ الحربية و قوات الناحية العسكري الثانية القادمة من الغرب تحت قيادة الشاذلي بن جديد و التي تمكنت من تطويق قوات الزبيري[3]، بعدها شرعت الطائرات في عملية قصف عشوائي خلفت العديد من القتلى من كلا الطرفين على رأسهم الزبير الوناس محافظ مدينة العفرون و العديد من شبان مدرسة أشبال الثورة و مدرسة صف الضباط الذين وضعهم زرقيني في الصفوف الأمامية للمعركة رغم جهلهم لتقنيات القتال[4].

---

[1] شهادة شريف مهدي الآنفة الذكر

[2] بورقعة، المصدر السابق، ص151

[3] نفس الرواية لهذه الأحداث ذكرها كل من عمار ملاح في شهادته الانفة الذكر، الشاذلي بن جديد في مذكراته، ص230، و أحمد بن شريف في شهادته الآنفة الذكر.

[4] بورقعة، المصدر السابق، ص158

بعدها ألقي القبض على العديد من الذين شاركوا في عملية الانقلاب، إلا أن الزبيري تمكن من الفرار بمساعدة مجاهدي الولاية الرابعة التاريخية، على رأسهم لخضر بورقعة، و التحق بالأوراس أملا في تجديد حركته إلا أن محاولته باءت بالفشل، ففر في الأخير إلى تونس[1]. أما من نجا من أنصاره على رأسهم عمار ملاح، فقد حاولوا تدبير عملية لاغتيال الرئيس بومدين، إلا أنهم فشلوا في تنفيذها و ألقي عليهم القبض[2].

و في تحليلنا لأسباب فشل هذه الحركة، يبدو أن التخطيط لها لم يكن محكما عكس حركة 19جوان، فالتواجد المسبق لقوات النظام أمام جسر العفرون يوحي بأنه كان يترصد تحركات الزبيري و كان على علم بوقوع هذا الانقلاب. و في إحدى شهاداته أشار الزبيري[3]إلى تراجع العديد من القادة عن دعمه بعد أن كانوا من أشد المؤيدين له، على رأسهم محمد الصالح يحياوي و سعيد عبيد[4]. و هو الأمر الذي يؤكده شريف مهدي من خلال الاجتماع الذي وقع يوم 19 نوفمبر1967 بأكاديمية شرشال، و الذي كان مكلفا بتحرير محضره، حيث حضره كل من السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى و محمد الصالح يحياوي قائد الناحية العسكرية الثالثة و عبدالرحمان بن سالم نائب قائد الأركان، نددوا فيه بامتناع الرئيس بومدين على عقد اجتماع مجلس الثورة، و تعهدوا بتقديم استقالاتهم من الجيش، و اتخاذ موقف عسكري موحد داخل النواحي العسكرية في حالة عدم تراجع الرئيس عن موقفه، و لكي يؤكدوا دعمهم للزبيري، إتفقوا معه على نقل فيلق الدبابات إلى الأصنام بهدف الضغط على بومدين، إلا أن هذا الأخير بقي متمسكا برأيه و أجاب السعيد عبيد و العقيد عباس و يحياوي الذين اتصلوا به لإقناعه بقوله:"... كنت أخشى من تواجد فيلق الدبابات في العاصمة، أما الآن فلن آمر بعقد اجتماع مجلس الثورة، بل بالعكس سأتخذ قرارا بعزل الزبيري من قيادة هيئة الأركان..."[5].

---

[1]لمعرفة تفاصيل عملية فرار الطاهر الزبيري، راجع رواية لخضر بورقعة في مذكراته، ص160- 166ص و حول عملية الفرار دائما ذكر أحمد بن شريف في شهادته الآنفة الذكر، أنه أصدر أوامر لقوات الدرك الوطني بعدم التعرض للزبيري باعتباره أحد المجاهدين الكبار. أنظر: بورقعة، المصدر السابق، ص160- 166. شهادة أحمد بن شريف، المصدر السابق

[2]لمعرفة التفاصيل حول هذه العملية، راجع شهادة عمار ملاح الآنفة الذكر

[3]أنظر شهادته لقناة الجزيرة الآنفة الذكر

[4]نشير هنا إلى أن السعيد عبيد الذي كان من أبرز مؤيدي الزبيري في انقلابه، تراجع في اللحظات الأخيرة و أمر جنوده بالدخول إلى الثكنات، و بعد فشل الانقلاب وجد ميتا بمكتبه، و راجت شائعات اغتياله، مما أدى إلى اعتصام فيالق الناحية العسكرية الأولى و إعلانها عدم الاعتراف بالنظام، لكن بعد ذلك قيل بأن السعيد عبيد انتحر بسبب الضغط النفسي الذي تعرض له من قبل جماعة الزبيري، و حول هذه القضية الغامضة ينقل لنا الشاذلي في مذكراته شهادة زوجة السعيد عبيد التي ترجح فعل الانتحار. أنظر مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص233

[5]شهادة شريف مهدي الآنفة الذكر

على العموم لازالت هذه القضية محل جدل و اختلاف بين روايات من عاصروا أحداثها، لكن يبدو أن عدم التحضير الجيد لهذه الحركة، إلى جانب عامل الخيانة، كانا وراء فشلها. و يضيف لخضر بورقعة، بأن قوات الزبيري كان بإمكانها التصدي للطائرات بما لديها من مدافع مضادة للطائرات، إلا أن الجنود لم يكونوا مدربين على استعمال هذه المدافع و هو الأمر الذي زاد في ارتباكهم ففضلوا الانسحاب، و بذلك كان الانقلاب فاشلا من بدايته[1].

3.1- إضعاف دور المؤسسات:

إن الطريقة التي وصل من خلالها تحالف بن بلة و هيئة الأركان العامة إلى السلطة في الجزائر المستقلة، تعبر بوضوح عن مدى استهانتهم بالمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائري و على رأسها المجلس الوطني الذي كان يعد بمثابة الهيئة العليا للثورة. فقد رأينا كيف تمت معالجة الأزمة التي حدثت خلال انعقاد مؤتمر طرابلس بطريقة لا توحي باحترام المؤسسات و القوانين، فبعد تعليق الاجتماع لجأ بن بلة و بعضا من مناصريه إلى تحرير محضر 7 جوان 1962 دون الدعوة مرة أخرى إلى استئناف الاجتماع، و اعتبر فيما بعد السند القانوني لهذه الجماعة في فرض شرعيتها.

و بعد أن اشتدت الأزمة خلال شهر جويلية من صيف 1962 و ارتفعت أصوات جميع الأطراف منادية بانعقاد المجلس الوطني للثورة بما في ذلك تحالف بن بلة نفسه، لكن عندما أصبح هذا الأخير قريبا من النصر بعد إعلانه للمكتب السياسي من تلمسان، تراجع عن فكرة انعقاد المجلس الوطني للثورة مخافة عدم حصوله على الأغلبية الكافية، و بذلك تحولت الهيئة التشريعية للثورة من وسيلة لمناقشة الخلافات و حلها بطريقة ديمقراطية إلى أداة لخدمة الفاعلين المتصارعين على السلطة و الشرعية.

و منذ هذه الأزمة تم التأسيس لظاهرة خطيرة في الدولة الجزائرية الناشئة، و هي العمل من خارج المؤسسات. و هذا ما لاحظناه جليا عند إنشاء أول مجلس تأسيسي بعد الاستقلال. فعلى عكس القوانين التي تنص على أن المجلس الوطني التأسيسي يتم انتخابه بتقديم عدة قوائم مختلفة أثناء الترشيحات، عمد المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي فرضه تحالف بن بلة على الجميع، إلى تقديم قائمة

[1] بورقعة، المصدر السابق، ص159

واحدة و هي التي يغلب عليها أنصار تحالف بن بلة و قيادة الأركان، و لم يسمح إلا لقلة قليلة من الذين عارضوا هذا التحالف سابقا بالانضمام لهذا المجلس[1].

و حسب شهادة لخضر بورقعة الذي كان من ضمن هؤلاء الأعضاء، فإن طريقة العمل داخل هذا المجلس كانت تفرضها الطموحات و المصالح الشخصية، حيث انقسم الأعضاء إلى ثلاث مجموعات، كتلة الموالين لفرنسا و كتلة جماعتي الحدود الشرقية و الغربية أي جماعة غار الدماء و وجدة و كتلة تمثل الأقلية تتمثل في جماعة الداخل، و يعلق بورقعة عن هذه التشكيلة بقوله:"...لا أعتقد أن مجلسا هذه تركيبته، كان بإمكانه أن يضطلع بالمهمات الخطيرة الملقاة على عاتقه و في مقدمتها إرساء تقاليد ديمقراطية لمستقبل البلاد..."[2] .

أما عن علاقة المجلس التأسيسي بالهيئة التنفيذية، فقد كانت له من الناحية النظرية و القانونية سلطات هامة تجاه الحكومة، تتمثل في الوظائف التي أسندت إليه بموجب القانون الاستفتائي ليوم 20 سبتمبر و التي تتمثل في تعيين الحكومة و التشريع و وضع الدستور. و تجلت المكانة التأسيسية للمجلس أيضا في عبارة تضمنتها اللائحة الخاصة بإعلان قيام الجمهورية الجزائرية، و التي صادق عليها المجلس في جلسته الأولى يوم 25 سبتمبر، و التي تنص على أن المجلس هو " وحده صاحب السيادة الوطنية و حارسها في الداخل و الخارج"، لكن من الناحية العملية لم يكن هذا المجلس يتمتع بأي عنصر من مقومات السلطة التشريعية، ففي غالبية الأحيان كانت الحكومة هي التي تضع النصوص القانونية و تشرع في التطبيق دون إشعار المجلس، أي أن رئيس الحكومة هو الذي حل محله في ممارسة تلك الوظيفة عن طريق التشريع بمراسيم[3]، وهو الأمر الذي رفضه بعض أعضاء المجلس على رأسهم الزعماء التاريخيين كريم بلقاسم و محمد بوضياف و حسين آيت أحمد، و قد اعتقد هذا الأخير أن بإمكانه التعبير و التأثير من منبر المجلس الوطني التأسيسي، لكنه اضطر إلى تقديم استقالته يوم 23 سبتمبر 1963 ليتبعه كريم بلقاسم، أما محمد

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص182

[2] بورقعة، المصدر السابق، ص 115

[3] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص159

بوضياف فقد تم اعتقاله. و في خضم الإعداد للدستور برزت معارضة فرحات عباس رئيس المجلس معبرا عن رفضه و احتجاجه للسياسة المتبعة داخل الهيئة التشريعية ثم قدم استقالته من رئاسة المجلس التأسيسي[1].

و بعد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني، أجريت انتخابات تشريعية جديدة في سبتمبر من نفس هذه السنة، و ظهر المجلس الشعبي الوطني الجديد بتشكيلة أختير المرشحون لعضويته بإحكام لضمان الولاء التام للرئيس، و يعتبر كل عضو في هذه الهيئة التشريعية يرفض ما يعرض على المجلس من مشاريع قوانين بأنه ضد الأمة و مصالحها، لأن هذه المشاريع هي من وضع الحزب الذي يجسد هذه الأمة[2].

و قد فقد المجلس الوطني كامل صلاحياته بعدما منحت لبن بلة الصلاحيات المطلقة بموجب المادة 59 من الدستور و التي تنص"... في حالة خطر وشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية أن يتخذ تدابير استثنائية بهدف الحفاظ على استقلال الأمة و مؤسسات الجمهورية و يجتمع المجلس الوطني وجوبا..."، فبعد تمرد جبهة القوى الاشتراكية، استند بن بلة على هذه المادة و منح لنفسه كامل السلطات بحجة الحفاظ على أمن الدولة، و هو الأمر الذي زاد في إضعاف المؤسسة التشريعية التي قال عنها محمد لبجاوي "... إن المجلس لم يعمل بصورة عادية إلا مدة 13 يوما..."[3].

إلى جانب المجلس التأسيسي، لم تسلم باقي مؤسسات الدولة من تجاوزات الرئيس، ففي غالب الأحيان كان يتم الاستيلاء على هيئات و مؤسسات كانت تابعة لجهات أخرى، حيث ألحقت برئاسة الحكومة مثلا كلا من مديرية التكوين المهني و المديرية العامة للتخطيط و الدراسات الاقتصادية و المكتب الوطني لتسيير الأملاك الشاغرة و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، و قد كان الهدف من ذلك هو تفكيك الوزارات التي لم يعد الرئيس يثق في أصحابها، كما تم إبعاد بعض المسؤولين من الحكومة و ضم اختصاصاتهم إلى مجال الرئيس، الذي كان يعتقد أن الاعتماد على هذا الأسلوب سوف يعزز مواقعه و يضعف خصومه، لكن في حقيقة الأمر، أنه راح يجمع السلطات تلو الأخرى و هو عاجز عن ممارستها فعليا، و كان من التدابير الكثيرة التي تمت في هذا السياق قيام الرئيس في الثالث من جويلية 1964 عقب

[1] Farhat Abbas, l'Indépendance confisquée, P 62

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص103

[3] لبجاوي، المصدر السابق، ص216

تمرد العقيد شعباني بممارسة اختصاص الرقابة على عمال العمالات مما أدى إلى استقالة وزير الداخلية أحمد مدغري لينصب الرئيس نفسه وزيرا للداخلية. و قد بلغ التركيز حدوده القصوى بعد التعديل الوزاري الذي تم يوم 2 ديسمبر1964 و الذي بموجبه ألغيت وزارة المالية و وزارة الإعلام و تم تعويضهما بمديريتين تابعتين للرئاسة، كما ألحقت بالرئاسة أيضا المديرية العامة للتخطيط، و ألغيت الدواوين الوزارية التي كانت من قبل خاضعة لسلطة الوزراء، و حل محلها أمناء عامون للوزارات يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي بناءا على اقتراح من الوزراء المعنيين[1].

واصل الهواري بومدين نفس سياسة سابقه في الانفراد بالسلطة و إضعافه لدور المؤسسات خاصة المؤسسة التشريعية التي تعتبر الهيئة العليا للبلاد و الممثل الحقيقي لسلطة الشعب. فبعد الحركة الانقلابية التي قادها ضد نظام بن بلة، قام بتجميد العمل بدستور 1963 و بكل المؤسسات المنبثقة عنه بما فيها حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان من المفروض أن يمارس السلطة العليا في البلاد بواسطة مكتبه السياسي، و تم الإعلان عن ميلاد هيئة جديدة تكون بمثابة القيادة العليا التي تمتلك الصلاحيات الكاملة في رسم السياسات و مراقبة تنفيذها و اتخاذ القرارات و سن القوانين و المراسيم و غيرها و هي تتمثل في مجلس الثورة الذي تم الإعلان عن تأسيسه يوم 25 جويلية1965[2].

كان هذا المجلس يضم 26 عضوا، تم اختيارهم بعناية من العناصر الموالية لبومدين، نجد على رأسهم مجموعة وجدة التي يمثلها كل من قايد أحمد، شريف بلقاسم، أحمد مدغري و عبد العزيز بوتفليقة الذين كانوا يعتبرون من خاصة الرئيس و مقربيه في اتخاذ القرارات. إلى جانب هؤلاء نجد القادة العسكريون الذين يمثلون الجيش كسعيد عبيد مثلا و الشاذلي بن جديد و محمد الصالح يحياوي، بالإضافة إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي على رأسهم عبد القادر شابو الأمين العام لوزارة الدفاع و أحمد بن شريف قائد الدرك الوطني. و لكي يمنح الرئيس الشرعية الثورية و التاريخية لهذا المجلس، أدخل إليه قادة الولايات التاريخية

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص161-164

[2] Ania Francos et J.P.Séréni, Un Algérien nommé Boumediène, P172

نجد من ضمنهم محمدي السعيد، محند ولحاج، صالح بوبنيدر ، يوسف الخطيب و الطاهر الزبيري الذي كان قائدا لأركان الجيش. كما ضم شخصيتين من أنصار بن بلة و هما أحمد محساس و بشير بومعزة[1].

كانت الطريقة التي يتم العمل بها داخل هذا المجلس توحي فعلا بتجاوز الرئيس للمؤسسة التشريعية. فجميع القرارات كانت تحتكرها مجموعة وجدة، وفي هذا الصدد يقول علي منجلي حليف بومدين السابق و أحد أعضاء هذا المجلس:"... كان بومدين يقرر مع جماعة محدودة ثم يأتي ليطلب منا الموافقة بدون مناقشة، و إذا أبدى أحدنا رأيا في موضوع ما فإن رأيه لا يؤخذ بعين الاعتبار، و كان بومدين كثيرا ما يضعنا أمام الأمر الواقع..."[2]. و من جهتهم، احتج الكثير من الأعضاء على سياسة التهميش و التمييز بين مجموعة وجدة و الآخرين، على رأسهم الطاهر الزبيري الذي كان يطالب مرارا بضرورة إجراء اجتماعات دورية و ديمقراطية داخل المجلس و انتهت مطالبه مثلما مر بنا سابقا إلى محاولته الانقلابية الفاشلة التي استغلها بومدين لإزاحة أنصاره.

و قد ازداد تذمر أغلبية الأعضاء المتبقين داخل المجلس الذي أصبح هيكلا بلا روح، حتى في أوساط حلفاء بومدين أنفسهم (مجموعة وجدة)، ففي سنة 1972 انسحب قايد أحمد بعد أن دخل في خلاف مع بومدين حول سياسته الزراعية، و في سنة 1974 قدم شريف بلقاسم استقالته، و بعد وفاة أحمد مدغري لم يبق من مجموعة وجدة إلا وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة. و قد حاول بومدين توسيع مجلس الثورة بإدخال عناصر موالية له، إلا أن اقتراحاته قوبلت بالرفض التام من معارضيه[3] لذلك لم يبق داخل المجلس قبيل وفاته سنة 1978 إلا ثمانية أعضاء و هم عبد العزيز بوتفليقة، الشاذلي بن جديد، محمد الصالح يحياوي، محمد بن أحمد عبد الغني، عبد الله بلهوشات، أحمد بن شريف، أحمد دراية و الطيبي العربي[4].

---

[1] برر كل من محساس و بومعزة قبولهما الانضمام إلى هذا المجلس، بحجة عدم ترك الساحة شاغرة لمجموعة وجدة كي تنفرد بالقرار، لكن بعد أقل من سنة فرا إلى الخارج و انضما إلى المعارضة، و قد اتهمهما بومدين باختلاس أموال الدولة. أنظر: حوار بومدين مع لطفي الخولي، المصدرد السابق، ص156. رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص190

[2] نقل هذه الشهادة رابح لونيسي في كتابه، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين، المرجع السابق، ص143

[3] Mahfoud Bennoune, Ali El-Kenz,OP.CIT, P266

[4] بنجامان ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2012، ص42

و ما يمكن الإشارة إليه حول نظام الرئيس بومدين، هو التداخل المطلق بين الهيئتين التشريعية و التنفيذية، ففي أغلب الأحيان كانت تتم اجتماعات مجلس الثورة بالاشتراك مع الحكومة، و يعود ذلك إلى أن الكثير من أعضاء مجلس الثورة هم أيضا وزراء في الحكومة، و الوزراء مسؤولون بشكل فردي أمام بومدين باعتباره رئيسا لمجلس الثورة و الحكومة معا. و قد جاء دستور 22 نوفمبر 1976 ليكرس هذا النظام الشمولي، حيث لم يذكر أي قيد على رئيس الجمهورية و لم يسمح للمجلس الشعبي الوطني ممارسة أي تأثير عليه، بل أنه أقر للرئيس إلى جانب سلطاته في الحزب، الحرية التامة في المؤسسة التنفيذية، و بالتالي إضفاء صفة السمو عليه و على مستوى تلك المؤسسة أيضا[1].

في خاتمة هذا المبحث يمكننا القول بأن الأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها و التي كانت في جوهرها صراعا حول السلطة و الحكم، لم تتح الفرصة للقادة الفاعلين في الثورة بالتخطيط و بمناقشة الأسس التي ستقوم عليها الدولة المستقلة، بل كان هم التحالف الذي ظفر بكرسي الحكم، هو الحفاظ على سلطته و تكريسها حتى و إن تطلب ذلك تجاوز أعلى المؤسسات في هذه الدولة.

2- على الصعيد الاقتصادي:

لم تكن المسألة الاقتصادية تحظى باهتمام كبير من قبل قادة الثورة التحريرية، فانشغالهم الأكبر كان منصبا حول قضية التحرير و الاستقلال كهدف عام، و ربما هذا مرده إلى طبيعة الثورة الجزائرية التي شنت حربا سياسية بأسلوب عسكري و كان الفاعلون فيها عسكريون بالدرجة الأولى، فانطلاقتها لم تتم عن طريق تنظيم سياسي له برنامجه و تصوراته لمرحلة ما بعد التحرير، بل في ظل انقسام حزب الشعب" حركة انتصار الحريات الديمقراطية " ظهرت جماعة محايدة من الجناح العسكري لهذا الحزب و عجلت بإعلان الكفاح المسلح، لذلك عندما نتصفح بيان أول نوفمبر الذي يعد الميثاق التأسيسي للحركة التحررية في الجزائر، لا نجد أي إشارة أو تصور لكيفية بناء الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد الاستقلال. و مع التطور السريع الذي عرفته الثورة التحريرية و تدخل الآلة الاستعمارية لقمعها، أصبح الاهتمام منصبا بشكل أكبر حول الجوانب السياسية و العسكرية. و إن حاول محرروا ميثاق الصومام التطرق إلى الناحية الاقتصادية، إلا أن تصوراتهم لم تكن واضحة المعالم، و عندما تم تكليف نفس هذه المجموعة تقريبا بصياغة برنامج طرابلس،

[1] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص124

لم تجد أمامها إلا الخيار الاشتراكي لتستلهم منه البرنامج الاقتصادي للدولة الجزائرية المستقلة. و الغريب في الأمر أنه رغم نقائص هذا المشروع و الاختلافات الإيديولوجية للأشخاص الذين صادقوا عليه، إلا أنه لم يثر أي نقاش داخل اجتماع طرابلس، بل الاهتمام كله انصب حول المسائل السياسية المتعلقة بقضية السلطة. لذلك فالأزمة التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها بعد هذا المؤتمر، ساهمت بدورها في تأخير عملية الحسم في المسألة الاقتصادية، ليفسح المجال فيما بعد، لسياسة الارتجال في تنمية و تسيير الاقتصاد الوطني.

1.2-الخيار الاشتراكي و بناء الاقتصاد الوطني:

لم تكن قضية بناء الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال، و التحكم في مختلف آليات التنمية بالأمر السهل و الهين أمام الأوضاع المأساوية الموروثة عن العهد الاستعماري، فعند رحيل هذا الأخير كانت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر جد متدنية، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

. توقف النشاط الإداري و الاقتصادي بسبب هروب المعمرين الأوربيين الذين كانوا يشكلون أكثر من 95 بالمائة من الإطارات، و لم يبق منهم سوى 150 ألف أوربي من أصل مليون أوربي.

. سياسة التخريب التي انتهجها الجيش الاستعماري للقضاء على الثورة، و ما نجم عنها من تدمير 8000 قرية و إتلاف ملايين الحقول و إحراق ملايين الهكتارات من الغابات و تلغيم مناطق شاسعة على طول الخطوط المكهربة التي أقامها الجيش الفرنسي، تضاف إليها الأعمال الإجرامية التي قامت بها المنظمة العسكرية السرية في المرحلة الانتقالية و التي استهدفت المباني و المنشآت الاقتصادية.

. عودة حوالي 200 ألف من اللاجئين الذين وجدوا بيوتهم و قراهم قد دمرت مما يتطلب إعادة بنائها.

. لجوء عدد كبير من سكان الأرياف إلى المدن مما أدى إلى تزايد ظاهرة البطالة، و التي قدرت بحوالي مليون بطال[1].

[1] ستورا، المرجع السابق، ص11، 12. عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص94

على العموم، فقد كانت الجزائر في بداية استقلالها تملك كل الخصائص المميزة للاقتصاد الذي يعاني من أشد درجات التخلف و التبعية بالإضافة إلى اتسامه بالتفكك و الاختلاف بين الهياكل و القطاعات الاقتصادية، لذلك كان من الصعب جدا تحديد استراتيجية محكمة لوضع أسس متينة لهذا الاقتصاد المنهك، و لعل الأمر الذي زاد في صعوبة الإقلاع الاقتصادي هي تلك الانقسامات السياسية التي خلفتها أزمة صائفة 1962 و التي لم تتح المجال لمناقشة القضية الاقتصادية بروح ديمقراطية أين يتم الأخذ بجميع الآراء لإيجاد الحلول الناجعة و التخطيط للآفاق المستقبلية.

كانت المرجعية التي استلهم منها النظام الاقتصادي الجزائري غداة الاستقلال، تتمثل في ميثاق طرابلس الذي كان هدفه الرئيسي هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي و تفويت الفرصة على الاستعمار الساعي إلى تكريس وجوده الاقتصادي و السياسي و الثقافي بعد رحيله. و تماشيا مع استراتيجية تقليص دور الاستعمار الجديد، رفضت وثيقة طرابلس الايديولوجية الليبيرالية[1] و شددت على أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية و قيامها بنفسها بمواجهة آثار التفكك الهيكلي الناجم عن السياسة الاستيطانية، و لهذا سيتم الاعتماد على الاقتصاد الموجه و المخطط، و قد حدد برنامج طرابلس المحاور الكبرى للسياسة الاقتصادية في النقاط التالية:

. الثورة الزراعية، و التي تشتمل على الإصلاح الزراعي المرتكز على شعار الأرض لمن يخدمها، و على تحديث الفلاحة بواسطة توزيع التقنيات العصرية على أوسع نطاق و تنويع الزراعات الغنية و إحلالها محل الزراعات الفقيرة و إعادة جمع الثروة الحيوانية و العمل على تنميتها و تطويرها ثم المحافظة على الثروة العقارية و توسيعها بواسطة استصلاح الأراضي المنجرفة و تشجير الغابات المحروقة و توسيع المساحات المروية بالإضافة إلى التركيز على استصلاح مساحات جديدة.

. تطوير المنشآت بواسطة تأميم وسائل النقل و تجديد شبكات الطرق و السكك الحديدية و إقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى و القرى.

[1] حاولت السلطة الاستعمارية فرض تصورها لطبيعة النظام السياسي و الاجتماعي الذي تراه ملائما للدولة الجزائرية المستقلة، حيث عمل لوي جوكس على توجيه المفاوضين الجزائريين بعيدا عن الطريق الاشتراكي من الناحية الاقتصادية و باتجاه النظام الليبيرالي من الناحية الاجتماعية، إلا أن المفاوضين الجزائريين خاصة من وصفوا بالمتشددين رفضوا ذلك، و بالتالي شكل ميثاق طرابلس الرد العملي و الايديولوجي للطموحات الاستعمارية الجديدة. زمام، المرجع السابق، ص 103.

. تأميم البنوك و التجارة الخارجية، لأن سيطرة الدولة على هاذين القطاعين ضروري لممارسة الرقابة الوطنية و للتمكن من توجيههما في الاتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الإمتيازي بين فرنسا و الجزائر، و يسمح للدولة بالإشراف المباشر على التصدير و الاستيراد و بمراقبة الأسعار على جميع المستويات.

. تأميم الثروات المعدنية و الطاقوية، و هو هدف ينتظر تحقيقه على الأمد الطويل،فإدراجه في البرنامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفير ما يحتاج إليه من شروط مثل تكوين المهندسين و التقنيين و توسيع شبكات الكهرباء و الغاز إلى كافة أنحاء البلاد.

. تطوير الصناعة و تنميتها، حيث حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي ليشمل المناجم و مصانع الاسمنت، و في الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية و صناعات نفطية و حديدية في انتظار الصناعات التحويلية و الثقيلة التي تتوفر الجزائر على إمكانيات إنشائها بالتدريج.

أما ميادين الاقتصاد الأخرى، فإن الدولة تركتها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها و توجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية و إنشاء صناعات صغيرة محلية و جهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي[1].

إن القراءة المتأنية لبرنامج طرابلس، توحي بأن هناك اهتماما كبيرا من طرف النخب السياسية آنذاك خاصة النخبة المثقفة التي قامت بصياغة هذا البرنامج، بضرورة وضع ميكانيزمات لتغيير الأوضاع الموروثة عن العهد الاستعماري، و تبني سياسات من شأنها تحقيق تنمية متوازنة و مستقلة. لكن السؤال المطروح هو هل فعلا تم تحقيق هذه التنمية، و إلى أي مدى استطاع النظام الاشتراكي إحداث التغيير نحو اقتصاد متكامل و متوازن.

كان النظام السياسي الجزائري غداة الاستقلال، يعتبر بأن النهج الاشتراكي يمثل الأسلوب التنموي الأنسب للتكفل بمطالب السكان و البديل الملائم لتجاوز الوضع الاستيطاني، و هو أيضا يساهم

[1] محمد العربي الزبيري، من ثورة التحرير إلى الثورة الديمقراطية الشعبية، مجلة التراث، تصدر عن جمعية التراث الأثري لمنطقة الأوراس، العدد 8، نوفمبر 1995، مطابع عمار قرفي، باتنة، ص188.186

في تعظيم دور الدولة و يدعم موقعها داخل المجتمع و يجعل كل الموارد خاضعة لها بفضل الطابع المركزي لتسيير الاقتصاد. و يبدو أن هذا الاختيار كان يتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري إلى التقدم و العدالة الاجتماعية بهدف القضاء على الاستغلال و الظلم الذين عاناهما في ليل الاستعمار الطويل، و كأن هذا الاختيار كانت تمليه إرادة عدم السماح بمصادرة تضحيات الشعب الجزائري و الاستئثار بالثروات الوطنية لصالح أقلية معينة من شأنها أن تصبح أداة طيعة للاستعمار الجديد[1].

لكن من جهة أخرى كان النهج الاشتراكي يتجاوب و التوجه الشمولي للسلطة الجزائرية بعد الاستقلال، لذلك اعتمد كأساس لإحداث التنمية الاقتصادية. لكن عندما نأتي إلى تتبع الطريقة التي تم من خلالها تطبيق هذا النهج في مختلف القطاعات الاقتصادية، نجدها تتماشى و طموحات النظام السياسي في تكريس سلطته الشمولية أكثر من اعتمادها على خطة استراتيجية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية[2].

فالسياسة الاقتصادية التي اعتمدها بن بلة بعد توليه الحكم في الجزائر كان يغلب عليها طابع الحماسة و الارتجال، أكثر من طابع الدراسة و التخطيط، فرغم طموحاته الكبيرة في بناء المجتمع الاشتراكي و تحويل الجزائر إلى نموذج للثورة الاشتراكية، إلا أن الإجراءات التي قام بها لتحقيق هذا الهدف كانت إجراءات آنية فقط، نذكر على سبيل المثال القرارات العاجلة التي اتخذها في إعادة بناء المساكن على أنقاض البيوت القصديرية التي أنشئت حول المدن، حيث أشرف أحمد بومنجل شخصيا بصفته وزيرا للأشغال العمومية على عملية إعادة بناء المساكن في الأرياف بلغ تعدادها 25 ألف وحدة سكنية في ظرف قياسي. و بهدف مواجهة ظاهرة المجاعة التي كانت تواجه الجزائر عند استقلالها، نظم بن بلة حملة تطوعية سميت بحملة الحرث تطوع خلالها المزارعون الجزائريون لفلاحة الأرض بدعم من بعض الدول، و قد تمت العملية في جو من التضامن الوطني و الحماس الشعبي، كما تدخل بن بلة شخصيا لحل بعض المشاكل، منها مثلا مشكلة الاحتكار و المضاربة في أسعار السلع و المواد الغذائية، حيث كان ينتقل بنفسه إلى مخازن التجار لحل المشكلة[3].

---

[1] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص100

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص11

[3] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص115.116

كما نلاحظ بأن التخوف من خطر البورجوازية الصغيرة الذي تمت الإشارة إليه في وثيقة طرابلس[1]، لم يترجم إلى واقع عملي بسبب الانشغال بصراع المواقع و بسبب الحسابات السياسية الطويلة، فكانت النتيجة أن تسربت هذه البورجوازية إلى أعلى المناصب، و نجحت في اختيار مواقع هامة داخل العملية الانتاجية و قد عبر العمال عن تخوفهم من خطر هذه البورجوازية التي أطلقوا عليها تسمية بورجوازية 404[2]، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل، حيث كانت هذه الطبقة تنمو تحت رعاية الدولة الجديدة و هو الأمر الذي أدى إلى تهميش الشرائح الاجتماعية الشعبية و الاستغناء عنها رغم قدرتها على ابتكار الحلول الذاتية[3].

و لعل من مظاهر التعثر في بناء الاقتصاد الوطني طريقة تعامل السلطة الجزائرية مع قضية التأميم و مشكل البطالة. فالتأميمات تمت بطريقة عشوائية، حيث منحت الأولوية لتأميم الممتلكات الصغيرة كالمطاعم و الفنادق، في حين بقيت قطاعات هامة غير مؤممة كالبنوك و المناجم و البترول. و قد تم ذلك بروح انتقامية من الذين وقفوا ضد بن بلة في أزمة صيف 1962، حيث طال التأميم ممتلكات بسيطة لأناس عرفوا بدورهم الجهادي أثناء ثورة التحرير. أما أزمة البطالة، فقد تم حلها على حساب الانتاج و ذلك بضم الكثير من البطالين إلى مختلف المؤسسات الإدارية رغم مستواهم التعليمي الضعيف مما أثر سلبا على سير الإدارة الجزائرية فيما بعد، هذا في الوقت الذي انخفض فيه عدد المستخدمين في القطاعات الأخرى كالصناعة و البناء و الأشغال العمومية، كما أصبحت قطاعات الإنتاج تسير ب50 بالمائة من طاقاتها الانتاجية[4].

---

[1] من بين ما ورد في وثيقة طرابلس و الذي يشير إلى خطر الطبقة البورجوازية "... و في الدول المستقلة حديثا، فإن الرجوع إلى الطرق الليبيرالية الكلاسيكية لا يمكن أن يسمح بإحداث تحولات حقيقية في المجتمع، فهي تعطي امتيازات للطبقة البورجوازية المحلية في حين يبقى الشعب في حالة البؤس و الجهل..."

[2] أطلقت هذه التسمية على شريحة الأغنياء الجدد التي تشكلت من خلال شرائها لممتلكات الأوربيين عشية الاستقلال بأسعار زهيدة، ثم أعادوا بيعها فيما بعد بأسعار مرتفعة. و الغريب في الأمر أن برنامج طرابلس قد حذر من ميلاد هذه البورجوازية البيروقراطية التي جعلت بعض المحللين يعتقدون أنها هي التي دفعت بالبلاد من اشتراكية التسيير الذاتي التي كان يريدها بن بلة إلى اشتراكية أخرى، لم تكن في جوهرها إلا عبارة عن رأسمالية الدولة التي سار على نهجها هواري بومدين فيما بعد. أنظر رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص116

[3] العياشي عنصر، التصنيع و تشكل الطبقة العاملة في الجزائر، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999، ص378

[4] أحمد طالب الابراهيمي، المصدر السابق، ص191. رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، المرجع السابق، ص123

على العموم لم يستطع بن بلة، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الموروثة عن العهد الاستعماري و في ظل الحسابات السياسية التي خلفتها أزمة صائفة 1962، من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية، فهل استطاع خليفته بومدين بلوغ ذلك.

كان بومدين من أشد المنتقدين لسياسة بن بلة الاقتصادية معتبرا إياها حيادا عن مبادئ الاشتراكية التي تسعى لتحقيق التنمية الشاملة و العدالة الاجتماعية، ففي حواره مع لطفي الخولي علق على هذه السياسة بقوله."...إن الاشتراكية في مفهوم بن بلة و تصرفاته لم تكن إلا مجرد وسيلة للانتقام، باسمها يصادر أملاك البعض في حين يعفى غيرهم في نفس مركزهم من المصادرة و التأميم إن الاشتراكية يجب أن تكون إجراءات و قوانين عامة تسري على الجميع دون تفريق بناءا على خطة مدروسة..."[1].

بناءا على هذه الانتقادات حاول بومدين عند وصوله إلى السلطة، تفادي الأخطاء التي وقع فيها بن بلة و ذلك بالتطبيق المحكم و العقلاني للنهج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد الوطني، حيث اعتبر بأن الدولة هي الموجه و المتحكم في الاقتصاد و رفض فكرة التسيير الذاتي للمؤسسات التي كانت سارية المفعول في عهد بن بلة. فهو يفضل تسيير التكنوقراط لمختلف المؤسسات الاقتصادية و منها على وجه الخصوص المؤسسات الصناعية. و قد كانت استراتيجيته تتمثل في تحقيق انطلاقة اقتصادية شاملة كفيلة ببناء صرح اقتصادي ضخم يمكن أن يكون مرآة عاكسة للدولة التي يأمل نظام 19 جوان تجسيدها، و قد ساهمت النخبة المثقفة الجزائرية و الأجنبية آنذاك في بلورة مرجعية نظرية شكلت القاعدة التصورية لهذا المشروع التنموي الطموح، هذا فضلا عن الدور الذي لعبته الخطابات المتعددة للرئيس بومدين في ترسيخ هذا النموذج و بلورته في الأذهان، ثم توجت هذه الخطابات بوثيقة إيديولوجية هامة هي الميثاق الوطني سنة 1976 الذي حدد التوجهات الأساسية للسياسة التنموية و أهدافها الكبرى معتبرا بأن قطاع المحروقات هو أساس عملية التنمية الذي بإمكانه تقديم الوفرة المالية اللازمة لباقي القطاعات[2].

[1] حوار بومدين مع لطفي الخولي، المصدر السابق، ص99

[2] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص117

في واقع الأمر فإن هذا المشروع التنموي كان مستمدا من التحليل الاقتصادي الذي تأثر بالتجربة الصناعية الأوربية في القرن التاسع عشر و الذي ينظر للتصنيع بأنه القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها تحريك عجلة التطور العام للمجتمع بفضل التوسع السريع في عملية الانتاج، و ما يصاحبها من تتابع للآثار الاقتصادية على كافة قطاعات المجتمع، فيسمح بذلك في النهاية بإخراج البلاد من حالة التخلف و التبعية و إلحاقها بركب البلدان الصناعية المتقدمة[1].

و لتحقيق هذه الأهداف، تبنت الجزائر منذ 1966 استراتيجية تنمويةاعتمدت على المبادئ النظرية التي عبرعنها اقتصاديون فرنسيون على رأسهم "فرونسوا بيرو" الذي اعتمد في نظريته على الشروط التاريخية للتطور في أوروبا الغربية، حيث أكد على الدور المركزي الذي لعبه قطاع التصنيع في القرن التاسع عشر لنشر التقدم التقني في النسيج الاجتماعي و جر بقية القطاعات نحو تحقيق التنمية و التقدم. نفس هذه الأفكار قدمها فيما بعد تلميذه "دوستان دوبارنيس" كنموذج للتنمية الجزائرية و استطاع أن يؤثر على الساسة الجزائريين، على رأسهم بلعيد عبد السلام في تبني هذه النظرية التي تقوم على الصناعات المصنعة[2] و التي تعتبر بأن نشر الصناعات الأساسية سيؤدي بدوره إلى صناعات أخرى، فعوض بيع البترول و الحديد كمواد خام بأسعار منخفضة، يتم تحويلها محليا إلى مواد صالحة للاستعمال، فالصناعة البيتروكيماوية ستؤدي إلى إقامة الصناعة البلاستيكية، و صناعة الحديد و الصلب ستؤدي إلى صناعة الآلات و العربات التي بدورها ستمكنن الزراعة، و هذه الأخيرة ستحرك بدورها الصناعات الغذائية، أي تصبح كل صناعة تحرك صناعات أخرى[3].

بناءا على هذه المقاربة، منحت السلطة الأولوية المطلقة للقطاع الصناعي و هي تستند على تصور مفاده استدراك التأخر في أقرب الآجال و تقصير دورة التنمية بأن تطبق في القطاع العام نهاية القرن العشرين، و هي الأولويات نفسها التي عرفتها الرأسمالية الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر[4]، و لما كان هذا الخيار الاستراتيجي يتطلب موارد مالية معتبرة، فإن تدخل الدولة يصبح مطلبا ملحا لقيادة

[1] براهيمي، المصدر السابق، ص142

[2] للمزيد حول الموضوع أنظر: براهيمي، المرجع السابق، ص142، زمام، المرجع السابق، ص119، بنيامين ستورا، المرجع السابق، ص50

[3] Mahfoud Bennoune, Ali El-Kenz, P324-326

[4] براهيمي، المصدر السابق، ص142

العملية، فهذا التدخل يسمح بوضع كافة الإمكانيات الوطنية تحت تصرف المخططين، و الدولة هي الجهة الوحيدة المؤهلة للسهر على صياغة هذا التخطيط و تنفيذه و هي التي تحدد الأولويات و ترصد الإعتمادات اللازمة. و بالتالي فإن هذه الإستراتيجية كانت جد مواتية للنخبة الحاكمة من أجل تأسيس ما سمي بالشرعية الثورية و التحكم في كل المصادر المادية للأمة. كما تمكنها من إحكام سيطرتها على كافة أوجه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للمجتمع الجزائري. و انطلاقا من هذا التصور تم وضع جملة من الأولويات لتحديد هذا المشروع تتمثل فيما يلي:

. أولوية الاستثمار على الاستهلاك.

. أولوية التصنيع على الزراعة.

. أولوية تطوير قطاع مواد التجهيز على تطوير قطاع مواد الاستهلاك[1].

لم تكن هذه الأولويات لتحقق الثورة الصناعية التي كان يحلم بها بومدين، فنقل النموذج الصناعي الأوربي للقرن التاسع عشر إلى الجزائر المعاصرة، لم يكن يتجاوب و المعطيات الاقتصادية لبلد خرج منهكا من حالة استعمارية قضت على الركائز الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني. و في هذا الصدد يرى عبد الحميدبراهيمي بأن تطبيق هذا التصور للتنمية في الجزائر يبرز المقاربة الخاطئة لكل من عبد السلام بلعيد و فريقه من التصنيعيين الذين منحهم بومدين صلاحية التخطيط للاقتصاد الوطني. و تكمن هذه الأخطاء فيما يلي:

. تطبيق سياسة تصنيع غير ملائمة تقوم على تقليد الغرب. و هذا التقليد الناجم عن الافتقار إلى الثقافة الاقتصادية و السوسيولوجية يتجلى في استعادة نظريات لا تتناست مع وضع الجزائر، و في اللجوء إلى ممارسات صناعية لا تأخذ بالحسبان ظروف البلاد الفعلية و تهمل الاستخدام السليم للموارد البشرية و المادية و المالية المتوفرة.

. إهمال دور الموارد البشرية الهائلة للجزائر مما أدى إلى كبح روح المبادرة و الإبداع.

[1] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص119

. القناعة الخاطئة بإمكانية شراء التكنولوجيا.

. سوء تقدير ظاهرة عولمة الاقتصاد و أثرها في اقتصاديات العالم الثالث، فالجزائر كانت تتطور خلال الستينات و السبعينيات في محيط دولي عدائي جدا يتميز بالتبادل غير المتكافئ، و بتدهور شروط التبادل فيما يخص بلدان العالم الثالث، و بعولمة الاقتصاد المرتكزة على مركزة الثروة العالمية بين أيدي أقلية من الدول العظمى، و هي منظومة ظالمة تميل إلى زيادة إفقار البلدان الأشد فقرا[1].

و ما يمكن قوله في الأخير، أن عملية التخطيط لبناء الاقتصاد الوطني، لم تكن تخضع لدراسة خصوصيات المجتمع الجزائري و طبيعة موارده الاقتصادية. و إن التصور المستلهم من التجارب الأوربية، و الذي يطمح لتحقيق مشروع اشتراكية الدولة، لم يكن في جوهره إلا تكريسا لرأسمالية الدولة لأنه كان يعبر عن طموحات و مصالح عناصر البورجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة و الحزب و الجيش، و التي ارتقت تدريجيا على حساب باقي الشرائح الاجتماعية.

2.2- تحكم الدولة في الاقتصاد و انعكاسات ذلك على مسار التنمية:

كشفت الملامح الأولى للإجراءات المتخذة عقب الاستقلال عن نية الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية، بالشكل الذي أدى إلى زيادة تدخلها في الحياة السياسية و الاقتصادية، حيث سمحت الإجراءات المتبعة لإنجاح الإستراتيجية التنموية الجزائرية باستحواذ أجهزة الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني و التحكم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، فعزز ذلك تركيز السلطة في أيدي النخبة الحاكمة، و تكريس نمط محدد للحكم و السيطرة. و هكذا تداخلت أهداف التنمية الاقتصادية مع المطامح السلطوية. و قد كان لسياسة مركزة الاقتصاد تأثير كبير على تطور قطاعي الزراعة و الصناعة.

. على قطاع الزراعة:

كان قطاع الزراعة غداة الاستقلال من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا و تأثرا بالهجرة المكثفة و الفجائية للأوربيين، لذلك لم يكن من السهل التكفل بمتطلبات هذا القطاع الذي كان يغلب عليه الطابع الاستعماري. و على أية حال قامت الدولة باتباع سياسة زراعية تتلخص في النقاط التالية:

[1] براهيمي، المصدر السابق، 123 -124.

. الإبقاء على هيكل الانتاج الزراعي، و بالتالي المحافظة على السوق التقليدي و محاولة زيادة حجم الصادرات لتغطية الحاجة الملحة إلى العملة الصعبة.

. الإبقاء على بنية الملكية الزراعية، و محاولة الاهتمام بزيادة المردودية الزراعية.

. تنظيم المزارع الشاغرة مع تبني أسلوب التسيير الذاتي رسميا من خلال مرسوم 22 مارس 1962[1].و يعتبر أسلوب التسيير الذاتي للمؤسسات العنصر الأساسي في اشتراكية بن بلة، فبعدما استولى الفلاحون و العمال على الممتلكات الفلاحية و الصناعية للأوربيين الذين غادروا الجزائر عشية الاستقلال، أعلن بن بلة أن كل هذه المؤسسات تصبح مسيرة ذاتيا من طرف عمالها، و قد سانده آيت أحمد في هذه القرارات الاجتماعية و السياسية رغم أنه كان من أبرز معارضيه سياسيا. و تتم عملية إدارة المؤسسات وفقا لأسلوب التسيير الذاتي بقيام الجمعية العامة لعمال المؤسسة بانتخاب مجلس للعمال تنبثق عنه لجنة للتسيير تتكون من 3 إلى 11 عضوا مع انتخاب رئيس مهمته تنظيم العلاقة مع الحزب و إلى جانبه تقوم الدولة بتعيين مدير تقنوقراطي مهمته المراقبة القانونية لمختلف النشاطات الاقتصادية و المالية للمؤسسة. و ينبثق عن مختلف هذه المجالس مجلسا بلديا مهمته التسيير و التنسيق على المستوى البلدي و يتشكل من كل رؤساء مجالس تسيير المؤسسات و ممثل عن كل من حزب جبهة التحرير الوطني و الجيش الوطني الشعبي و الاتحاد العام للعمال الجزائريين. أما طريقة توزيع مداخيل مؤسسات التسيير الذاتي، فتتم بتوزيع جزء منه على العمال و الفلاحين في شكل أرباح و يوجه الجزء الآخر إلى الاستثمار الاجتماعي كبناء المدارس و المستشفيات مثلا، أما الجزء المتبقي فيوجه لحاجات المؤسسة[2].

و إن بدى هذا الأسلوب أنه يمنح للعامل و الفلاح جانبا من الحرية و الذاتية في التسيير إلا أن قيام الدولة بتعيين مدراء المؤسسات المسيرة ذاتيا أفقد الفلاح دوره في اتخاذ القرار، فالمدراء يتمتعون بحق الاعتراض على كل قرار مخالف لتوجهات التخطيط الاقتصادي الوطني، و عليه فإن الأهداف المتوقعة من نظام التسيير الذاتي لم تتحقق، ففي سنة 1965 لم يكن يعمل في المزارع ذاتية التسيير البالغ مساحتها 2312280 هكتار سوى 115 ألف عامل فقط من أصل السكان الناشطين اقتصاديا و البالغ عددهم

[1] زمام، المرجع السابق، ص110.111

[2] لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص118

3،1 مليون نسمة. أما من ناحية الانتاج الزراعي، فلم يكن يحقق التقدم المطلوب أمام ازدياد حاجيات الاستهلاك، فمتوسط إنتاج الحبوب مثلا لم يكن يتعدى 16 مليون قنطار في حين الحاجة إليه تفوق 24 مليون قنطار[1].

هذا عن واقع الزراعة في عهد بن بلة، أما في عهد بومدين الذي كان من أشد المنتقدين لطريقة تطبيق التسيير الذاتي للمؤسسات، فقد أعلن عما يسمى بالثورة الزراعية و هي في اعتقاده الحل الأمثل للنهوض بقطاع الزراعة، حيث صرح للصحفي لطفي الخولي بقوله:"...التسيير الذاتي كان موجودا كنص، كنظرية، و كاختيار شعبي، و ليس كعمل يومي و واقع حي، إن التسيير الذاتي يتطلب مثلا نوعا من حرية التصرف للعاملين في المشروع المسير ذاتيا.... للأسف هذه الحرية لم تكن متوفرة على الإطلاق، بل على العكس كانت هناك مركزية شديدة مقيدة للعمل على الانتاج و زيادته و تحسين نوعيته، و هذا هو السر فيما عانته الجزائر في القطاع الفلاحي من تدهور. و كان طبيعيا أن نتصدى لهذه المشكلة و أن نلغي هذه المركزية و نستبدلها بنظام يسمح للعاملين بحرية التصرف و تحمل المسؤولية..."[2].

فهل فعلا استطاع بومدين إصلاح القطاع الفلاحي من خلال مشروع الثورة الزراعية. ؟

كان يهدف بومدين من خلال مشروع الثورة الزراعية إلى إعادة توزيع الأراضي بشكل عادل و ذلك بتحديد الملكية و تطبيق مبدأ " الأرض لمن يخدمها " و القضاء على الاستغلال و الخماسة و الأفكار الاقطاعية، كما خطط لتغيير عالم الريف بواسطة بناء الألف قرية اشتراكية التي تعمل حسب اعتقاده على عصرنة الفلاح الجزائري و الحد من هجرته إلى المدن، حيث يقول في هذا الصدد: " إن الريف الجزائري كله يجب أن يصاغ على هيئة القرى الاشتراكية التي توفر حياة الانسان الكريمة للفلاح و تربطه بالأرض و الوطن و مستقبله الاشتراكي من خلال كيانات تعاونية جماعية. و بالتالي لا خوف من أن يتحول الفلاحون في القرى الاشتراكية الجديدة إلى نوع من الأورستقراطية الفلاحية في الريف تجاه القرى القديمة..."[3].

---

[1] ستورا، المرجع السابق، ص27، 31

[2] حوار بومدين مع لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 139

[3] المصدر نفسه، ص179

اعتمدت الثورة الزراعية التي نص عليها مرسوم 8 نوفمبر 1971 و المطبقة ما بين 1972 إلى 1975 على 1141000 هكتار من الأراضي و على نظام التعاونيات، حيث شكلت 5221 تعاونية من مختلف الأنماط مساحة كل منها 217 هكتار احتضنت 90 ألف فلاح. و رغم الحملة الإعلامية التي صاحبت هذا المشروع المستوحى من خطة قسنطينة التي قدمها الجنرال ديغول للجزائريين سنة 1958، إلا أن النتائج المتوقعة كانت هزيلة جدا، و هو ما يبينه لنا تناقص إنتاج الحبوب الذي يعد الغذاء الرئيسي للجزائريين من 19,6 مليون قنطار سنة 1961 إلى 16,4 مليون قنطار سنة 1967 لينخفض إلى 15,3 مليون قنطار سنة 1978 مما أدى إلى زيادة استيراد هذه المادة التي ارتفعت كمياتها من 7,4 مليون قنطار عام 1966 إلى 22,1 مليون قنطار عام 1978 أي بثلاثة أضعاف. و في الوقت الذي كان الانتاج الزراعي يغطي الاحتياجات المحلية ب70 بالمائة انخفض بعد ذلك إلى 30 بمائة[1].

ربما يعود السبب الرئيسي في فشل هذا المشروع إلى التخطيط غير العقلاني للاقتصاد الوطني الذي منحت من خلاله الأولوية و الاهتمام للصناعة على حساب الزراعة، و ما تجدر الاشارة إليه أن مشروع الثورة الزراعية، لم يحض باهتمام و موافقة معظم القادة السياسيين من بينهم مقربوا الرئيس من مجموعة وجدة على رأسهم قايد أحمد الذي انتقد هذا التصور بشكل علني، ثم انتقل إلى المعارضة ابتداءا من سنة 1972[2]و حول أسباب فشل المشروع و عدم تجاوب الفلاحين معه يقول الشاذلي بن جديد في مذكراته:"... كنت في حقيقة الأمر غير متحمس للثورة الزراعية بالشكل الذي طرحت به. و كنت أميل إلى الرأي القائل إنه يجب أن نفعل شيئا ما لصالح الفلاحين عن طريق توزيع الأراضي المهملة عليهم و منحهم تسهيلات و قروض. لكن مجموعة من العلمانيين أقنعت بومدين بعكس ذلك، فأصبح البيروقراطيون هم المسيرون الفعليون، يصدرون القوانين و الأوامر، و تاه الفلاح في هياكل معقدة لا يفهمها و قوانين غامضة لا تخدمه... هؤلاء البيروقراطيون رفعوا شعار الأرض لمن يخدمها. لكن المشكلة هي أنهم سنوا جماعة من القوانين مستلهمة من اشتراكيات متناقضة و بعيدة عن الواقع الجزائري. و بمرور الوقت فقد

[1] لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص222، بنجمان ستورا، المرجع السابق، ص57

[2] للمزيد حول شخصية قايد أحمد إرجع إلى كتاب:

Kamel Bouchama, Kaid Ahmed Homme d'Etat, Edition JUBA, Alger 2011

الفلاح، الذي لم يتعود على التعاونيات الانتاجية و تعاونيات التسويق، صلته بالأرض و لم يعد يستفيد من ثمار جهده.... "[1].

ـ على قطاع الصناعـــة:

لم يكن قطاع الصناعة يحضى باهتمام كبير من قبل نظام بن بلة، حيث كان يعتمد على بناء اشتراكية على أساس الفلاحين، و مثلما تم اعتماد نظام التسيير الذاتي على المزارع الكبرى، اعتمد كذلك لتسيير المؤسسات الصناعية التي تركها الأوربيون و التي كانت في حقيقة الأمر عبارة عن مصانع صغيرة لمواد البناء مثلا و الصناعات الغذائية. و لعل أبرز مشكل واجه هذه الوحدات هو صعوبة الحصول على التمويل اللازم في الوقت المناسب و عدم و جود احتياطات كافية للمواد الأولية. و لتجاوز هذه العقبات قامت الدولة آنذاك بإنشاء البنك المركزي الجزائري في 31 ديسمبر 1962 الذي قام بإصدار الدينار الجزائري في 10 أفريل من عام 1964، كما أنشئت مؤسسات مالية لتمويل المشاريع التنموية مثل الخزينة العامة و الصندوق الجزائري للتنمية. غير أن هذه الاجراءات لم تكن لترسي قواعد كافية لتمويل انطلاقة تنموية معتبرة بسبب قلة الموارد و ازدياد النفقات العامة[2].

فالإحصائيات تشير إلى أن العجز في الميزانية طيلة الثلاث سنوات من حكم بن بلة قدر ب 760 مليون دينار عام 1963 و ب 894 مليون دينار عام 1964 ليصل إلى 3315 مليون دينار عام 1965، و تعود الأسباب إلى تزايد نفقات التسيير بزيادة أجور الموظفين الإداريين المتوسطين و ذوي المناصب العليا في الدولة، و التي كانت مرتفعة جدا مقارنة بالعمال البسطاء، و قد ازداد عدد هؤلاء الموظفين بشكل ملحوظ، حيث قدرت نسبتهم ب 4،19 من الأيدي العاملة و هم عادة من مناضلي الحزب الموالين لبن بلة و الذين سيشكلون فيما بعد ما يعرف بالبورجوازية البيروقراطية في المجتمع الجزائري[3].

إذن أمام هذا العجز في الميزانية و بقاء نسبة كبيرة من قطاع المحروقات مستغلا من قبل فرنسا بمقتضى اتفاقيات إيفيان، لم يسمح بالتفكير في المسألة الصناعية، واستمر الأمر كذلك إلى عهد بومدين

[1] مذكرات الشاذلي، المصدر السابق، ص239

[2] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص27

[3] لونيسي، رؤساء الجزائر، الرجع السابق، ص124

الذي خطط مثلما رأينا سابقا لإحداث الثورة الصناعية في الجزائر، حيث بدأها بسلسلة من التأميمات شملت العديد من المنشآت أبرزها المناجم سنة 1966، و ما بين ماي و جوان من سنة 1968 تم تأميم 22 شركة في قطاعات مواد البناء و الأسمدة و صناعة التعدين و 50 شركة للإسمنت و الزيوت. و قد بلغت موجة التأميم أوجها في 24 فيفري 1971 بتأميم حقول الغاز الطبيعي و البترول الخام و أنابيب نقل المحروقات و السيطرة على 51بالمائة من الشركات البترولية الفرنسية. و للزيادة في عملية التمويل، تمت السيطرة على المصارف الأجنبية ما بين 1966 و 1967، و تم تأسيس ثلاثة مصارف هي البنك الوطني الجزائري الذي كان بمثابة الوسيط لكل المعاملات مع الخارج فضلا عن توليه عملية تأمين الخدمات المالية للأشخاص و المجموعات المهنية و المؤسسات الصناعية و الزراعية للقطاع الاشتراكي، و القرض الشعبي الجزائري الذي كان دوره يتمثل في تمويل المؤسسات الصناعية و الحرفية الصغرى و المتوسطة، بالإضافة للبنك الخارجي الجزائري الذي كلف بتدعيم سياسة التصدير، و ذلك من خلال وضع الوسائل المالية اللازمة تحت تصرف المؤسسات الوطنية المعنية بالتصدير فضلا عن تدخله في انتقاء أنواع الواردات[1].

بعد هذه الإجراءات، خاصة منها التحكم في قطاع المحروقات، شرع بومدين و خبراءه الاقتصاديون في تطبيق ما اصطلح عليه آنذاك بالثورات الثلاث (الصناعية و الزراعية و الثقافية) بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية و تغيير بنية المجتمع الجزائري و خلق ما يسميه بومدين" بالإنسان الجزائري الجديد" و ينطلق في ذلك من فكرة ماركسية مفادها أن تغيير البنية التحتية للمجتمع أي الاقتصاد و وسائل الانتاج سيؤدي حتما إلى تغيير بنيته الفوقية أي الثقافة و السلوكات و الذهنيات، و لهذا فالصناعة ستدخل على المجتمع ذهنيات و ممارسات و سلوكات جديدة، بالإضافة إلى ضمان الاستقلال الاقتصادي و تلبية حاجيات المجتمع الجزائري، كما ستؤدي إلى تحديث الزراعة و مكننتها[2]، لذلك تم الاعتماد على مقاربة "الصناعات المصنعة" للخبير الاقتصادي الفرنسي "دي بارنيس" و التي تعتبر قطاع المحروقات مصدرا للتراكم الاقتصادي أي مصدرا لتمويل عملية التصنيع فتصبح هذه الأخيرة القاطرة التي تجر الزراعة[3].

---

[1] أنظر: ستورا، المرجع السابق، ص53 . 54 ، زمام، المرجع السابق، ص141

[2] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص218

[3] ستورا، المرجع السابق، ص49

بناءا على هذه النظرية التي تمنح الأولوية لقطاع الصناعة، فقد جاءت المخططات التنموية لتطبق ذلك على أرض الميدان مثلما يبينه الجدول التالي:

حجم الاستثمارات (1967-1979) بملايين الدينارات

القطاعات	مخطط 1969-1967	مخطط 1973-1970		مخطط 1977-1974		مخطط 1979-1978
	الانجاز	الاهداف	الانجاز	الاهداف	الانجاز	الانجاز
الزراعة	1605	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	4750	12400	20803	48000	63100	66864
مجمل القطاعات	9121	27740	36297	110210	93200	16759

المرجع: نور الدين زمام، المرجع السابق، ص128.

إذن من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن الحجم الهائل من الاستثمارات وجه نحو القطاع الصناعي، حيث كانت النسبة الموجهة لهذا القطاع في المخطط الثلاثي 72 بالمائة ثم أكثر من 57 بالمائة في المخطط الرباعي الأول (1973.1970) لتصل إلى 61 بالمائة في الفترة (1974. 1977) و أخيرا 77 بالمائة خلال 1979. و كانت الغلبة داخل النسيج الصناعي للصناعات الثقيلة التي سيطرت على باقي الصناعات باعتبارها الصناعة القاعدية وفق المنظور الذي بلوره ديبارنيس[1] فظهرت بذلك صناعة الحديد و الصلب و المعادن و الميكانيك و الإليكتروميكانيك و الصناعة البيتروكيمياوية و غيرها، أشرفت على إدارتها شركات كبرى كشركة السوناطراك للصناعة الحديدية و السوناكوم للصناعات الميكانيكية و السونارام للبحث في المناجم، كان يديرها مجموعة من التكنوقراطيين بيدهم زمام الأمور و مستندين إلى نقابات عمالية استهوتها عناصر المشاركة في التسيير التي تضمنها قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات، و كذا إلى نقابات طلابية معبأة حول الثورة الزراعية[2].

[1] زمام، المرجع السابق، ص129.128

[2] علي الكنز، حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي، دار تينمل للطباعة و النشر، ط2، مراكش، 1993، ص74

إن هذه السياسة التي منحت الأولوية المطلقة للصناعة على حساب الزراعة في دولة حديثة الاستقلال و تفتقر لعوامل التحكم في التكنولوجيا التي تعتبر أساس الصناعات الثقيلة، ولدت العديد من الأزمات الاقتصادية في السنوات الأولى لانطلاق المشروع التصنيعي، يمكننا إيجازها فيما يلي:

. إن تسريع وتيرة التصنيع عن طريق سياسة الاستثمارات المكثفة و المكلفة جدا، أدى إلى اللجوء للخارج و إلى فرنسا بشكل خاص من أجل استيراد التقنيات (مساعدة تقنية، قطع غيار، صيانة...) التي تتطلب نفقات كبيرة، مما يؤدي بدوره إلى تكاليف إنتاج مرتفعة جدا، حيث تظهر دراسة أنجزت في عام 1979 أنه قد جرى ما بين 1973 و 1978 توقيع 4912 عقد مساعدة تقنية مقابل مبلغ 4،79 مليار دينار أي 18 مليار دولار.

. ازدياد التبعية للخارج في المجال الصناعي خاصة إلى فرنسا، حيث تحتكر ست شركات فرنسية 50 بالمائة من عقود التجهيزات الصناعية و 50 بالمائة من تجهيزات البنية التحتية. أما في قطاع المحروقات، فتسيطر على 33 بالمائة من العقود الموقعة تليها الولايات المتحدة و بريطانيا، كما تحتل فرنسا أيضا أفضل موقع في مجال تجهيزات النقل البحري و الأسمدة و المواد البلاستيكية.

. أدت التبعية التقنية إلى تبعية تجارية، و ذلك بازدياد استيراد سلع التجهيز و المنتجات نصف المصنعة و حتى المواد الأولية، و من جهة أخرى فإن تمديد مهل انجاز الاستثمارات الصناعية أدى إلى زيادة الواردات من سلع الاستهلاك الصناعية المفترض إنتاجها محليا بواسطة المصانع المنجزة. و الجدول التالي يبين تطور الواردات الصناعية[1]:

[1] براهيمي، المصدر السابق، ص145.151

تطور الواردات الصناعية بملايين الدينارات الجزائرية

السنوات	1967	1970	1973	1976	1978
التموين الصناعي	1047	2422	3325	6527	10655
الآلات و السلع التجهيزية	546	1816	2377	6670	11501
المجموع الجزئي	1593	2235	5702	13197	22156
واردات اخرى	1561	1970	3174	9030	12283
المجموع	**3154**	**6205**	**8876**	**22227**	**34439**

المرجع: عبد الحميد براهيمي، المصدر نفسه، ص151.

إذن من خلال هذه الإحصائيات، يبدو جليا أن ما تم التخطيط له بهدف التنمية الصناعية، أدخل الجزائر في دائرة التبعية التقنية و التجارية و المالية، ففي الفترة ما بين 1967 و 1978 دفعت حاجات الاستيراد المتزايدة الناجمة عن متطلبات التصنيع و عن الطلب الناتج عن تزايد السكان و المداخيل، إلى اللجوء للقروض الخارجية، حيث ارتفع مجموع الدين الخارجي من ستة مليارات دولار في عام 1974 إلى أكثر من 11 مليار دولار في عام 1976 ثم إلى عشرين مليار عام 1978 ليتجاوز 26 مليار دولار عام 1979[1].

و رغم كل شيئ استطاع هذا النموذج الاجتماعي و الاقتصادي للتنمية أن يصمد خلال حوالي عشر سنوات، كما أنه استطاع أن يتجاوز تناقضاته الداخلية بفضل الزعامة القوية التي كانت لبومدين، و في ظل هذا النظام الذي تسيطر فيه أجهزة الدولة على الإعلام العمومي، فإن المواطنين كانوا قليلي الانتباه إلى الآثار السلبية التي أفرزتها هذه الفترة، فمن جملة ما أدى إليه عدم التوازن في الاستثمارات السالف الذكر هو تقليص صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية فبعد أن كانت تمثل نسبة 70 بالمائة سنة 1960 أصبحت تمثل 7،0 بالمائة سنة 1980، و هكذا دخلت الجزائر في دائرة التبعية الغذائية فيما يخص تقريبا كل أنواع المنتوجات من حبوب و حليب و بقول جافة و غيرها، و من جهة أخرى أدى الاهتمام

[1] أنظر: براهيمي، المصدر نفسه، ص154، بنيامين ستورا، المرجع السابق، ص56

بالصناعة على حساب الزراعة إلى خلق تفاوت كبير بين المدينة و الريف مما أدى إلى ازدياد ظاهرة الهجرة نحو المدن التي تمخضت عنها المشاكل العديدة التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات[1].

و قد ذهب البعض إلى القول بأن سياسة بومدين الاقتصادية لم تكن تخرج على نطاق الفكر الشعبوي، الذي مورس في الجزائر منذ 1962، فلكي يمتص البطالة و الغضب الشعبي، عمد إلى استخدام غير عقلاني للعمالة مما أدى إلى بطالة مقنعة، أي أن الشركات تستخدم عددا من العمال أكبر من احتياجاتها فأدى بذلك إلى عجزها. و هذا ما نلاحظه من الجدول التالي:

نمو العمالة الغير زراعية 1967–1984

الفترة / الفروع	1967- 1969	1970- 1973	1974- 1979	1980- 1984
الصناعة	38 000	84 000	270 000	185 000
البناء والاشغال العمومية	11 000	108 000	210 000	300 000
النقل	11 000	21 000	50 000	105 000
التجارة والخدمات	13 000	21 000	295 000	305 000
الادارة وغيرها	12 000	166 000	136 000	280 000
المجموع	**85 000**	**400 000**	**961 000**	**1 175 000**
النموالسنوي	**26 000**	**100 000**	**160 000**	**235 000**
النموالسنوي للعمالة الصناعية	**12 700**	**21 000**	**45 000**	**37 000**

المرجع : عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ص452

و من جانب آخر فإن مدراء و تكنوقراط المؤسسات الصناعية لم يكونوا مراقبين، مما سمح لهم بتكوين ثروات هائلة من تسييرهم لهذه المؤسسات، فعمدوا هم بذاتهم إلى تحطيمها، ثم كانوا وراء الضغط من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق في منتصف الثمانينات بهدف استثمار أموالهم في عمليات التصدير و

[1] علي الكنز، المرجع السابق، ص76

الاستيراد، و هو ما خلق فيما بعد بورجوازية بيروقراطية أصبح لها دور كبير في توجيه الاقتصاد الوطني لما يخدم مصالحها الخاصة[1].

و قد أدت هذه السياسة التي تقوم نظريا على التسيير الاشتراكي للمؤسسات، إلى استمرار صراع المصالح داخل المؤسسة الصناعية بين الإدارة كجماعة تكنوقراطية تمتلك حق ممارسة الإشراف و الرقابة و بين أغلبية العمال الذين يحاولون امتلاك بعض السلطة. ففي كثير من الأحيان يسلك أعضاء الإدارة سلوكات معارضة لإدارة مجلس العمال، فنجدهم مثلا يتجاهلون مداولات مجلس العمال و ما يتمخض عنها من قرارات، و يحاولون قدر المستطاع التقليل من نجاعتها و صدقها. و هو الأمر الذي أدى إلى ازدياد الحركات الاحتجاجية في أوساط هؤلاء العمال، حيث ارتفعت الإضرابات في الفترة من 1979 إلى 1980 عشرة أضعاف، على الرغم من عدم السماح بها رسميا، فإذا كانت سنة 1979 تعادل 72 إضراب فقد وصلت سنة 1970 إلى غاية 870 إضرابا[2].و بالتالي فإن تجربة التسيير الاشتراكي للمؤسسات الصناعية التي اعتمدها بومدين لمنح العمال جانبا من الحرية في اتخاذ القرار، لم تكن في جوهرها سوى بيروقراطية إدارية أشرف على تطبيقها تكنوقراطيو المؤسسات الصناعية.

و ما يمكن قوله في الأخير، أن تحكم الدولة في الاقتصاد كان نابعا من طبيعة النظام الشمولي الذي كرسته الصراعات السياسية لأزمة صائفة 1962، فمنذ هذا التاريخ سعت السلطة الحاكمة في الجزائر إلى إحلال الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية و تجسيد المسعى الثوري على الصعيد التنموي ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة تعمل على تحكم النخب الحاكمة في دواليب الاقتصاد و استئثارها بالتوجيه مما أدى إلى تفويت الفرصة على باقي القوى التي تسعى لإيجاد موقع لها في الساحة السياسية و الاقتصادية.

[1] لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص223

[2] من أهم هذه الاضرابات نذكر إضراب عمال الموانئ سنة 1977 في كل من الجزائر، بجاية، وهران و عنابة، إضراب المؤسسة الوطنية للآلات الميكانيكية في الرويبة بضواحي العاصمة في صيف 1978، إضراب وحدات إنتاج الحليب في مارس 1979. و قد كانت الدوافع الرئيسية وراء هذه الحركات الاحتجاجية تتمثل في سوء التسيير و انعكاساته على معنويات العمال الذين يطالبون بتغيير مسؤوليهم و محاسبيهم. أنظر: علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999، ص348.349

كما أدت هذه الاستراتيجية إلى ظهور نمط معين من التسيير عرفه الاقتصاديون بالنمط العسكري البيروقراطي الذي يتداخل فيه المظهر الاقتصادي مع المظهر السياسي للدولة[1].

3- على الصعيد الاجتماعي و الثقافي:

كانت مسألة بناء المجتمع الجزائري ضمن المشروع التحرري و الحفاظ على هويته و بعده الثقافي، من أهم القضايا التي شغلت اهتمام رواد الحركة الوطنية الذين كانوا يطالبون مرارا بالحفاظ على شخصية الفرد الجزائري و تحريره من سياسة الاستغلال الاستعماري، مؤكدين على تمسكه بهويته العربية الإسلامية. و باندلا ع الثورة التحريرية أضحت هذه المسائل من الأهداف الكبرى التي تم التأكيد عليها في جميع المواثيق، و انطلاقا من تأثر قادة الثورة التحريرية بالمشروع الاشتراكي، الذي كان يدافع على حقوق المحرومين و يناهض سياسة الاستغلال و ينادي بالمساواة و العدالة الاجتماعية، فإن التصور الذي تم وضعه حول مشروع المجتمع كان مستمدا من الفكر الاشتراكي المستوحى من التجربة السوفياتية. و في إطار الصراع حول السلطة في صائفة 1962، لم تتم مناقشة هذا المشروع و إثرائه وفق خصوصيات و تطلعات الشعب الجزائري، لذلك ففي السنوات الأولى للاستقلال بدأت تظهر الآثار السلبية لهذا التوجه.

1.3- مشروع المجتمع و الخطاب الشعبوي:

لم تكن الأوضاع الاجتماعية للجزائريين غداة الاستقلال، تختلف كثيرا عن أوضاعهم الاقتصادية ففي عمومها كانت نتاجا لسياسة استعمارية عملت لأزيد من قرن على تفقير الشعب الجزائري و تفكيك بنيته الاجتماعية، لذلك فعند إعلان الاستقلال كان قد سقط أكثر من مليون و نصف مليون من الشهداء مخلفين وراءهم أكثر من نصف مليون يتيم، و من وراء الحدود الشرقية و الغربية كان هناك أكثر من 200 ألف لاجئ في تونس و المغرب ينتظرون العودة إلى أرض الوطن، بالإضافة إلى أزيد من ثلاث ملايين شخص في مراكز التجميع الاستعماري. و نتيجة لسياسة الأرض المحروقة فقد دمرت العديد من القرى و المداشر مما أدى إلى ازدياد ظاهرة الهجرة إلى المدن فارتفعت بذلك نسبة البطالة خاصة في العاصمة التي قدر عدد البطالين بها حوالي مليون بطال. يضاف إلى كل هذا، الرحيل المكثف للأوربيين و الذي أدى بدوره

[1] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص139

إلى شل معظم المرافق الاقتصادية و الاجتماعية[1].لذلك فقد ألقيت على عاتق حكومة الاستقلال مهمة شاقة و صعبة لإعادة تنظيم المجتمع نحو حياة أفضل وفق ما نصت عليه مواثيق الثورة. فهل فعلا استطاعت هذه الحكومة تحقيق هذا الهدف في ظل النظام السياسي الذي خلفته أزمة صائفة 1962.

إن الوقائع التاريخية لمرحلة ما بعد الاستقلال تبين بأن التعامل مع المسألة الاجتماعية كان يتم وفق السياسة الشعبوية التي تضمن تكريس النظام الشمولى الناتج عن أزمة صائفة 1962، و هذا ما نستشفه من خلال معالجة بعض المشاكل و الظواهر الاجتماعية الموروثة عن العهد الاستعماري، كظاهرة ماسحي الأحذية مثلا التي تم القضاء عليها و سط حملة دعائية كبيرة[2].

فمنذ السنوات الأولى للاستقلال، ساهم البعد المتنامي بين الخطاب السياسي الرسمي المنادي بالمساواة و التضامن و العدالة الاجتماعية و الحقائق الاقتصادية و الاجتماعية المأساوية، في إفقاد مكانة الدولة و حفر هوة كبيرة بين السلطة و المجتمع، ففي الوقت الذي كانت تعاني فيه أغلبية الشعب الجزائري البطالة و الفقر، فإن أقلية من الواصلين في اللحظة الأخيرة " الانتهازيين " أحكموا سيطرتهم على الممتلكات التي أصبحت شاغرة في الميدان العقاري كالمساكن و المحلات التجارية، أو في الميدان الانتاجي كمؤسسات إنتاج السلع و الخدمات. و قد كان لا يزال ممكنا بين عامي 1963 و 1964 إقحام مختلف القوى الحية للبلاد في معركة حاسمة لأجل ضمان إعمارها و للخروج تدريجيا من التخلف و التبعية الخارجية[3].

و رغم التحذير الذي ورد في ميثاق طرابلس من خطر البورجوازية الصغيرة، إلا أن هذه الأخيرة نجحت في اختيار مواقع هامة داخل العملية الإنتاجية، خاصة بعد تقنين التسيير الذاتي الذي سمح لها بالتسلل داخل أجهزة الدولة و تشكيل نخبة إدارية جديدة، و قد حاول العمال و الفلاحين لفت نظر السلطة لهذا الخطر في مؤتمر العمال الذي انعقد في ديسمبر 1964، إلا أن محاولتهم باءت بالفشل، و

---

[1] بنيامين ستورا، المرجع السابق، ص11 . 13

[2] تمت عملية القضاء على هذه الظاهرة بنقل الأطفال ماسحي الأحذية إلى قاعات للسينما، و أحرقوا فيها أدواتهم في عملية دعائية كبيرة، بعدها تم توجيههم إلى مراكز للتكوين المهني ليتعلموا مهنا جديدة، و قد أشرف بن بلة شخصيا على هذه العملية التي جلبت له الدعم اللامشروط من الحزب الشيوعي الجزائري. لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص115

[3] براهيمي، المصدر السابق، ص101

هكذا تم الاستغناء عن فئات عريضة من الشرائح الاجتماعية الشعبية رغم قدرتها على ابتكار الحلول الذاتية و حرصها على تجاوز الأزمات الاجتماعية. كما تم صهرها ضمن القالب السياسي الخاضع لتوجهات السلطة، و كان من نتائج هذه الذهنية الشعبوية و الأبوية الاستخفاف بعقل المواطن الجزائري و اعتباره قاصرا يحتاج إلى وصي[1].

استمرت هذه الذهنية حتى في عهد نظام بومدين و تم تدعيمها بالعديد من الشعارات أبرزها "الشعب هو البطل" و"من الشعب و إلى الشعب" و غيرها من المصطلحات الديماغوجية التي تهدف إلى تكوين المجتمع الاشتراكي في الجزائر و الذي قوامه طبقة الفلاحين و العمال، و لعل الاهتمام بهاتين الشريحتين أكثر من غيرهما أدى إلى صراع طبقي بدون الإعلان عنه أو الجهر به، تضررت منه أكثر الطبقة الوسطى التي كان من المفروض أن تكون المحرك لأي تحول مجتمعي و المنشط لأي تطور له على جميع الأصعدة الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، و لكن تدني مستواها المعيشي مع الوقت جعلها تنزل إلى الطبقة التي دونها في وقت كانت تتطلع إلى ما هو أعلى و أبعد و أحسن[2].

لكن بعد الشروع في تطبيق استراتيجية التصنيع الثقيل و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بدأت تظهر فئات واسعة من التكنوقراط و الإداريين لتكون بدورها طبقة بورجوازية أصبحت تمثل مع النخبة السياسية قمة الهرم الاجتماعي، في حين مثلت قاعدته الطبقة العريضة من الشباب العاطل عن العمل من العمال اليوميين المكدسين على هوامش المدن بانتظار فرصة لتحسين أوضاعهم المعيشية، مكونين بذلك تربة خصبة للانفجار الاجتماعي عند الفرصة المناسبة[3].

فرغم النجاح المعتبر الذي حققته السلطة في فترة السبعينات في المجال التعليمي و الصحي، إلا أنه لم يحالفها الحظ في بعض المجالات الاجتماعية الملحة مثل السكن و الشغل. ففي نهاية السبعينات أصبحت قضية الإسكان تمثل مشكلا وطنيا ملحا و ذلك بسبب إهمال هذا القطاع بعد الاستقلال نظرا للاعتقاد السائد آنذاك في قدرة الممتلكات العقارية المتروكة من طرف المعمرين على تغطية حاجة البلاد في هذا

[1] زمام، المرجع السابق، ص109.108

[2] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص79

[3] سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، ج9،ط1، المنارة للإنتاج الإعلامي و الفني، بيروت، 1998،ص594، حربي، الأسطورة و الواقع، ص312

المجال. إلا أن ما حدث بالفعل هو انتشار الأحياء القصديرية على مشارف كبريات المدن، و تراكم العائلات في سكنات لا تتسع لأكثر من واحدة، و الاستيلاء على أحياء كانت مهملة من طرف السلطات المعنية في غياب توجيهات تشريعية. و لم يكن قطاع الإسكان وحده هو الذي عانى من جراء عدم التوازن، فهناك أيضا قطاعات أخرى مثل شبكة الطرقات التي لم تعد تطيق تضخم حركة المرور[1].

أما قضية الشغل فقد طرحت هي الأخرى بإلحاح أمام تزايد أعداد العاطلين عن العمل خاصة في العاصمة التي كانت تضم وحدها حوالي مليون بطال معظمهم يمثلون اليد العاملة الزراعية النازحة من الأرياف. و رغم امتصاص قطاع الصناعة لأعداد معتبرة من هؤلاء[2]، إلا أن المشكل بقي قائما و ازداد تفاقما أمام النمو السكاني الكبير الذي شهدته الجزائر خلال عقد السبعينات و الذي تعود أسبابه إلى الثورة الصحية، فلدى انعقاد المؤتمر العالمي للسكان سنة 1974، صنفت الجزائر من بين الدول التي تشهد ارتفاعا سريعا في عدد الولادات، حيث قاربت الرقم القياسي العالمي بثمانية أطفال لكل امرأة، و هو ما أدى بدوره إلى ارتفاع عدد السكان الذي فاق 18 مليون نسمة عام 1980 بعد أن كان 13 مليون نسمة عام1970[3].

كان لهذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان تأثيرها البالغ على استراتيجية التنمية الاجتماعية، و صاحب ذلك عجز في مستوى الخدمات كالسكن و الصحة و التعليم و تدهور في المستوى المعيشي و انتشار للبطالة، و تتضح خطورة هذا الواقع من خلال نسبة الذين هم ما دون سن الثلاثين و الذين يشكلون 75 بالمائة من إجمالي عدد السكان، و هذا يعني تطابق أزمة البطالة مع هذه العناصر الشابة التي تمثل أكثر القوى حيوية في المجتمع الجزائري[4].

أمام هذا الضغط الديمغرافي، استمرت حركية السكان بالتنامي، خاصة نحو فرنسا التي بلغ عدد المهاجرين إليها سنة 1975 ب 710690 مهاجر بعد أن كان سنة 1968 يقدر ب 471020

---

[1] علي الكنز، حول الأزمة، المرجع السابق، ص76

[2] في إطار سياسة التصنيع تم تشغيل أعداد معتبرة من الفئات العمالية، حيث ارتفعت حصة الصناعة و البناء و الأشغال العمومية في الاستخدام من 21 بالمائة في عام 1967 إلى 37 بالمائة عام 1983 . ستورا، المرجع السابق، ص74

[3] ستورا، المرجع نفسه، ص82

[4] علي الكنز، المرجع السابق، ص78

مهاجر، و رغم الخطب الدعائية حول العودة و التي تعد المهاجرين بمستقبل أفضل في بلادهم الجزائر في إطار الثورة الصناعية، إلا أن حركية الهجرة بقيت مستمرة حيث قدر عدد المهاجرين سنت 1988 ب 820900 مهاجر[1].

و ما يمكن ملاحظته أن الآثار السلبية لعدم التوازن بين المدينة و الريف و بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي، بقيت محجوبة بسبب الريع البترولي و الخطاب الرسمي الذي كان يعد بغد مشرق للجزائريين، فنظام الحكم لم يكن يسمح لمستوى التعبئة الجماهيرية أن يتراجع، و تبعا لذلك أصبح دور كل من النقابات العمالية و منظمات الشباب و النساء و الفلاحين يقوم على التحكم في الجماهير العمالية، و ذلك بالسهر على نشر الشعارات التعبوية لضمان تأييدها لمسيرة التنمية[2].

لكن عندما تراجعت قيمة المحروقات في منتصف الثمانينات، بدأت تلوح في الأفق إرهاصات الغضب الشعبي الذي كان مكبوتا في واقع الأمر منذ السنوات الأولى للإستقلال. فالاختلال الكبير الذي حدث بين الخطاب الرسمي و الواقع المعاش أدى إلى اهتزاز رمز الدولة في الخيال الشعبي، مما أدى بدوره إلى انبثاق مجتمع مدني قوي و ضاغط على الدولة، كان من أبرز عناصره تلك الفئات الشابة المهمشة و التي وجدت ضالتها في الخطاب الديني للجماعات الإسلامية التي استطاعت تعبئة الرأي العام وفق خطاب سياسي عنيف و ثأري، و هو ما لاحضناه خلال أحداث أكتوبر 1988.

ما يمكن قوله في الأخير، أن النظام السياسي الذي أفرزته أزمة صائفة 1962، لم يستطع بناء المجتمع الاشتراكي المزعوم الذي يسوده الرقي و العدالة الاجتماعية، فبعد السنوات الأولى للاستقلال، بدأ يظهر الشرخ بين القاعدة الشعبية و أفراد السلطة الحاكمة، و ذلك بسبب نمط اشتغال النظام السياسي القائم على الإقصاء المستمر للفئات و الطبقات الشعبية العريضة.

[1] ستورا، المرجع السابق، ص59 . 60

[2] علي الكنز، المرجع السابق، ص77.76

2.3- مسألة الهوية و الخطاب السياسي الجزائري:

تتشكل عناصر الهوية في المجتمع الجزائري من بعده التاريخي الضارب في الحضارتين الأمازيغية و العربية الاسلامية، لذلك فالأبعاد الثلاثة للهوية الوطنية هي الأمازيغية و العروبة و الإسلام، و هي العناصر التي ظلت راسخة في ثقافة الجزائريين، رغم محاولات التنصير و التجنيس و سياسة التفرقة التي انتهجها المستعمر الفرنسي لطمس هوية و مقومات الشخصية الجزائرية. فبتتبعنا لبرامج الحركة الوطنية، نجد بأن قضية الهوية كانت من بين أهم المطالب التي تم التأكيد عليها لتحقيق المشروع التحرري[1].

و باندلاع الثورة التحريرية، أكد مفجروها من خلال صياغتهم لبيان أول نوفمبر، على البعد الحضاري للشعب الجزائري و ذلك من خلال تحديدهم لهدف الحركة الثورية، المتمثل في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية. لكن عندما بدأت تلتحق العناصر السابقة لباقي تيارات الحركة الوطنية من الليبيراليين و اليساريين و المحافظين بالثورة، بدأت تظهر أولى ملامح أزمة الهوية و ذلك من خلال الجدال الذي أثارته أرضية الصومام حين غيبت البعد الاسلامي عن أهداف الثورة، بين محرريها المتأثرين بالفكر اليساري و القادة المتواجدين بالقاهرة المتأثرين بالفكر العروبي[2]. و لما كان الهدف العام الذي يجمع هذه التيارات الفكرية هو المشروع التحرري الذي استطاع صهر مختلف الاتجاهات ضمن فكرة الجهاد، فإن أزمة الهوية لم تجد لها مجالا للتطور طيلة مراحل الثورة، و الدليل على ذلك المصادقة بالإجماع على ميثاق طرابلس الذي كان يحمل في طياته العديد من التناقضات التي أسست فيما بعد لإشكالية الهوية في الجزائر.

[1] ما يمكن ملاحظته حول برامج مختلف اتجاهات الحركة الوطنية، أن مقومات الهوية الجزائرية من دين و لغة و انتماء كانت تطرح في شكل مطالب موجهة للسلطة الاستعمارية من أجل تحقيقها، و لم يتم توظيفها في شكل مشروع للمجتمع، و نستثني هنا جمعية العلماء المسلمين التي كان لها الدور البارز في الحفاظ على عناصر الهوية من خلال برامج التعليم و مجالس الوعظ و الإرشاد.

[2] لم يكن هذا الجدل في جوهره يندرج ضمن قضية الهوية، بل تم استغلال هذه الأخيرة لما لها من وقع على نفوس الجزائريين لتحقيق أهداف سلطوية، فالصراع الذي كان قائما بين بن بلة و عبان رمضان كان حول زعامة الثورة، و لما جاءت قرارات الصومام مجحفة في حق أعضاء الوفد الخارجي، استغل هؤلاء قضية تغييب الدين الإسلامي لمهاجمة القيادة المنبثقة عن الصومام، و ما يؤكد هذا الطرح أن بن بلة الذي دافع باستماتة عن تغييب البعد الاسلامي في الصومام نجده يكرر نفس الخطأ في ميثاق طرابلس الذي أشرف على صياغته

في إطار الصراع على السلطة الذي حدث في صائفة 1962، بدأ يبرز ذلك الجدال بين تحالف بن بلة هيئة الأركان الذي يمثل التيار العروبي الاسلامي و المتأثر بالفكر الناصري، و بين غالبية أعضاء الحكومة المؤقتة المحسوبين على التيار الغربي، و لعل من أبرز عوامل انتصار التحالف الأول على الثاني و استقطابه للأغلبية، هو توظيفه لعامل الهوية (العروبة و الاسلام) في الوصول إلى السلطة، لكن ما يمكن ملاحظته بعد الاستقلال هو إقدام النظام السياسي الذي أفرزته أزمة صائفة 1962 على تبني عنصر واحد فقط من العناصر المكونة للهوية الجزائرية و هو البعد العربي متجاهلا كلا من الأمازيغية و الإسلام، بل ذهب إلى اتهام كل من يتحدث عن البعد التاريخي الأمازيغي بالعمالة للاستعمار، و مارس نفس السياسة مع البعد الاسلامي حيث كان يتهم كل من يتحدث عن هذا البعد بالرجعية التي تستغل الإسلام لضرب الثورة الاشتراكية[1]، و هو الأمر الذي أدى إلى ردود فعل كثيرة أبرزها ذلك الهجوم الذي شنه الشيخ البشير الابراهيمي ممثل العلماء على برنامج بن بلة واصفا إياه بالشيوعي[2]، و قد تطورت ردود الأفعال فيما بعد لتتخذ طابعا عنيفا تمثل في ظهور الحركتين البربرية و الاسلامية.

فالمسألة الأمازيغية التي تمتد جذورها إلى الحركة الوطنية الجزائرية[3]، بقيت مؤجلة في جدول أعمال الحزب و الدولة و الخطاب الرسمي، و هو الأمر الذي أدى إلى ظهور المعارضة البربرية ذات الطابع الثقافي من خلال تأسيس الأكاديمية البربرية تحت قيادة محند أعراب بسعود الذي كان ضابطا سابقا في الولايتين الرابعة ثم الخامسة، و قد كانت مطالب هذه الأكاديمية تتمحور حول إعادة الاعتبار للبعد التاريخي الأمازيغي كعنصر رئيسي من عناصر الهوية الوطنية رافعة شعار " الجزائر أمازيغية "[4]، و رغم عملية القمع التي تعرضت لها هذه الحركة من طرف نظام بومدين، إلا أن تداعيات القضية الأمازيغية ما لبثت أن

[1]لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص125

[2]كان خطاب العلماء يرتكز على تعميم استعمال اللغة العربية واحترام الحريات الأساسية بما فيها حرية التعبير، و يعارضون الاشتراكية المماثلة بالشيوعية و العلمانية و الفرنكوفونية، أي أن تصورهم كان في غاية الوضوح، يرتكز على اعتبار الاسلام مصدرا مرجعيا لتسوية المشاكل ذات الطابع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. و قد كان الشيخ البشير الابراهيمي من أبرز شخصيات العلماء الذين عارضوا توجه الرئيس بن بلة، حيث يروي أحمد طالب الابراهيمي في مذكراته أن بن بلة قام بزيارة للبشير الابراهيمي في بيته نهاية شهر أفريل 1964 و قال له: أعلم أنني تأخرت في زيارتك، علما أنك أنت الشيخ الذي بينت لنا الطريق إلى الاسلام و العروبة. فرد عليه الابراهيمي بقوله: إذا كنت حقا على طريق الاسلام و العروبة سأظل إلى جانبك، أما إن حدت عنهما فسأكون لك بالمرصاد. أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري، المصدر السابق، ص188

[3]ظهرت البوادر الأولى للازمة البربرية في إطار ما كان يعرف بأزمة حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، و ذلك عندما طالب بعض المناضلين داخل الحزب من ذوي الأصول البربرية الزعيم مصالي الحاج، بضرورة إعادة الاعتبار للبعد الأمازيغي للأمة الجزائري

[4]لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص207،208

تفاقمت خلال الربيع البربري لعام 1980، ثم بقيت تدلي بظلالها محددة لنفسها معالم سياسية و جغرافية نتيجة ضياع فرص عديدة لإمكانية استيعابها ضمن المجهود الوطني الشامل، حتى تصبح رصيدا بدلا من أن تكون عائقا من عوائق التنمية و الوحدة الوطنية. فقد كان بالإمكان أن يجد التعبير الأمازيغي حله الحقيقي ضمن مجال الثقافة المتحررة من السلطة و خطابها، إلا أن هذه الأخيرة سعت لحل القضية بمصادرة المطلب الأمازيغي و ذلك من خلال إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية التابعة لرئاسة الجمهورية، و بذلك بقيت المسألة البربرية تشكل إحدى أهم عناصر أزمة الهوية في الجزائر[1].

أما فيما يتعلق بالدين الاسلامي، فقد عمل النظام السياسي خلال السنوات الأولى للاستقلال على مراقبة النشاط الديني و حصره في المساجد التي لم تسلم هي الأخرى من التضييق على أئمتها، حيث كانت خطب الجمعة تصاغ في الوزارة بهدف إعطاء الشرعية لاشتراكية بن بلة[2]،فكانت النتيجة ظهور أولى الحركات الإسلامية المناهضة لهذه السياسة تمثلت في "جمعية القيم" التي تأسست سنة 1964 من طرف الهاشمي تيجاني، و التي طالبت بإحياء القيم الاسلامية الأصيلة و دعت إلى العمل بسياسة إسلامية مأخوذة عن "الثورة الإلاهية" و هي تنوي تشكيل دولة تقوم على المبادئ الاسلامية[3].

عندما وصل بومدين إلى الحكم، غير نوعا ما طريقة تعامل السلطة مع الدين الاسلامي، حيث حاول من خلال الخطاب الرسمي للدولة إظهار الاسلام و اللغة العربية كمقومين رئيسيين للهوية الوطنية[4]، لكن من جانب آخر كان حريصا على مراقبة أي نشاط ديني يخرج عن نطاق السلطة، أي أن الدين في عهده ظل حبيس الاشتراكية و الخطاب الشعبوي، فالميثاق الوطني اعتبر بأن الاختيار الاشتراكي في الجزائر هو من صميم الاسلام، فالاشتراكية في نظره"... ليست دينا، و إنما هي سلاح نظري و استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب... و الاشتراكية في الجزائر لا تصدر عن أي فلسفة مادية و لا ترتبط بأي

[1]ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية المشروع العصي، مركز دراسات الوحدة العربية، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط2، بيروت 1999، ص197

[2]أنظر إلى البيان الذي نشرته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في جريدة الشعب يوم 22جوان1965 تؤيد من خلاله الحركة الانقلابية لبومدين، و تصف سياسة بن بلة بأنها تمس بالقيم الانسانية و تعمل على تفكيك بنية الأسرة الجزائرية، كما نددوا بالتجاوزات التي تمس كرامة المساجد و الأئمة و العلماء.

[3]ستورا، المرجع السابق، ص79

[4]ما يحسب لبومدين في المجال الديني، أنه أعاد الاعتبار لجمعية العلماء المسلمين و لتلامذة الشيخ عبد الحميد بن باديس، و ذلك بمنحهم مناصب في قطاع التربية و التعليم، كما اهتم بالفكر الاسلامي التجديدي من خلال الملتقيات التي كانت تعقد سنويا بالجزائر.

مفهوم متحجر غريب عن عبقريتنا الوطنية، و أن بناء الاشتراكية يتماشى مع ازدهار القيم الاسلامية..."[1].

لذلك و بناءا على هذه الفلسفة، بدأت تظهر المعارضة المنددة بسياسة بومدين حيث اعتبرها البعض إلحادا كعبد اللطيف سلطاني الذي نشر في المغرب سنة 1974 نقدا لاذعا لاشتراكية القادة الجزائريين بعنوان" المزدكية أصل الاشتراكية " و الذي عد بمثابة أول بيان للحركة الاسلامية في الجزائر، استنكر فيه انحلال الأخلاق و المبادئ الهدامة المستوردة من الخارج[2]. و قد استمرت الجماعات الاسلامية في موقفها المتزمت من السلطة، إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تسيطر على نشاطهم، حيث قامت بحل "مجموعة القيم" سنة 1970 ، و القضاء على "حركة الضابط بويعلي" سنة 1987. و ظلت متحكمة في الوضع إلى أن حدث الانفجار الاجتماعي سنة 1988، بعدها أصبحت قضية الهوية أداة في يد عناصر من النظام للحفاظ على مصالحها و ذلك بتذكية الصراع بين العرب و البربر، المحافظين و العلمانيين، اليساريين و الليبراليين، المفرنسين و المعربين، و بذلك تبخرت آمال بناء الدولة الحديثة بمنهج ديمقراطي يستوعب الجميع[3].

إذن كانت مسألة الهوية من أخطر الأزمات التي واجهها المجتمع الجزائري، نظرا لانقسامه بين اتجاهات متعددة، حيث أخذ بعضهم يتمسك بالاتجاه العروبي و أخر يرى في الاسلام بديلا لذلك التوازن في الشخصية الوطنية، في حين ارتبط بعضهم الآخر بالهوية الافريقية البربرية. و قد استفاد التيار الاسلامي من هذا التشتت و الانقسام، فضلا عما يمثله من قاعدة مشتركة بين العرب و البربر، ليؤطر فعله و يصعد من نشاطه الذي كان سببا في انهيار المؤسسات الحاكمة[4]. فبعد أن كان الإسلام خلال الثورة التحريرية إسلام جهاد، لعب دورا تعبويا كبيرا، و شكل القوة الروحية التي قادت المجاهدين إلى النصر أو الاستشهاد،

[1] الميثاق الوطني الجزائري، منشورات المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976

[2] ستورا، المرجع السابق، ص79

[3] غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، ت: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، ص7

[4] سليمان المدني، الملف العربي في القرن العشرين، المرجع السابق، ص584

أصبح بعد الاستقلال مجرد شعائر و عبادات، حيث كانت له ردود سلبية تجاه النظام الاشتراكي بعد أن تحول إلى إسلام معارض ثم إلى إسلام سياسي فإرهابي في ظل التعددية و الديمقراطية[1].

و ما يمكن قوله في الأخير، أنه في ظل إغفال إشكالية علاقة الدولة بالهوية الوطنية تطور المجتمع الجزائري بصورة خاطئة في علاقته بالسلطة، فبدأ يشعر بفقدان الهوية لذلك سعى إلى تحريرها من الخطاب الشعبوي. و في إطار هذا المسعى تحولت قضية الهوية من قضية ذات بعد ثقافي إلى حركات سياسية مناهضة لنظام الحكم.

3.3- السياسة الثقافية و أبعادها الإيديولوجية :

منذ وصول تحالف بن بلة قيادة الأركان إلى السلطة في صيف 1962، أخذت الثقافة الوطنية تتشكل من خلال الخلفية العربية الاسلامية بإيديولوجية اشتراكية، نتلمس أبعادها من خلال وثيقة طرابلس ثم ميثاق الجزائر، حيث ورد في ميثاق طرابلس سنة 1962 ما يلي:"...إن ضرورة خلق فكر اجتماعي و سياسي يبين أهمية خلق فهم جديد للثقافة... و عليه فإن الثقافة الجزائرية ستكون وطنية، ثورية و علمية..." إن أساس وجهة النظر هذه هو الافتراض القائل بأن دور الثقافة في السياق الوطني يكمن بالدرجة الأولى في استرجاع اللغة العربية باعتبارها الأداة الحقيقية المعبرة عن الثقافة الوطنية. و في هذا السياق أكد برنامج طرابلس ضرورة استعادة اللغة العربية لوظيفتها كلغة عصرية تساعد على تقييم التراث الوطني و إعادة بنائه. و هذا بدوره يعزز قيم الماضي و الحاضر التي يجب العمل على دمجها في الحياة الفكرية حتى تساعد على تغذية الروح الوطنية. و باعتبارها قوة ثورية، فإن الثقافة الوطنية يجب أن تلعب دورا أساسيا في تحرير المجتمع الجزائري من المعتقدات و العلاقات الاجتماعية الاقطاعية. و باعتبارها ثقافة شعبية، يجب أن تساهم في توسيع نظرة الشعب و ذلك من خلال إلقاء الضوء على الكفاح السياسي و الاجتماعي بأشكاله المختلفة. أما كونها ثقافة ثورية، فيجب أن تساعد على تنمية الوعي الثوري، و بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون علمية في طرح أهدافها و مناهجها "...يجب أن تكون بمثابة الرباط الحيوي بين الثورة الديمقراطية للشعب و

[1]عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية، المرجع السابق، ص82

مهام الممارسة اليومية في بناء الوطن...". و قد شجب برنامج طرابلس بشدة أولئك الذين اتخذوا موقفا سلبيا من المجهود الفكري للنخبة المتعلمة، خصوصا أولئك الذين استعملوا الاسلام لأغراض ديماغوجية[1].

أما ميثاق الجزائر فقد تبنى تقريبا نفس مفهوم ميثاق طرابلس للثقافة " وطنية، ثورية و علمية " و فيما يتعلق باللغة الوطنية، يرى بن بلة أن مفهوم اللغة يجب ألا يقتصر على بلد بمفرده، فاللغة العربية أوسع من الحدود الجغرافية و الهويات العرقية، فالجزائر ليست بلدا عربيا عرقيا لكن الثقافة العربية متجذرة في المجتمع الجزائري، إذ أن الثقافة العربية الاسلامية من الممكن أن تشمل حتى غير المسلمين[2].

بناءا على هذا المفهوم للثقافة ، يمكننا طرح السؤال التالي، هل فعلا تمت ترجمة أهدافها إلى واقع معاش أين يتم استيعاب مختلف التيارات الفكرية و الثقافية ضمن هذا المشروع ؟.

في واقع الأمر فإن السياسة الثقافية في الجزائر و منذ 1962، ارتبطت ارتباطا وثيقا بالإيديولوجيا، فرغم الجهود الكبيرة التي قامت بها الدولة لنشر التعليم باللغة العربية و القضاء على الأمية، إلا أن ذلك لم يستطع أن يحد من ذلك الصراع الذي كان بين ما يسمون بالمفرنسين و المعربين، حيث كانت بينهما مناقشة حادة حول مسألة اللغة العربية و قضية التعريب التي اتخذت بعدا إيديولوجيا، فالسؤال الذي كان مطروحا حينها للمناقشة هو: هل من الممكن استبدال الفرنسية بالعربية في التدريس و الإدارة و الاقتصاد، أو الإبقاء على استعمال الفرنسية باعتبارها لغة علم قادرة على التعامل مع العلوم العصرية، و قد تطور هذا النقاش إلى صراع إيديولوجي، حيث اتهم المعربون بأنهم محافظون و رجعيون في أفكارهم و أفعالهم، في حين اتهم الفرونكفونيون بالعمالة و الشيوعية و الاغتراب عن الثقافة الوطنية.

و نتيجة لازدواجية التعليم، فإن النظام التربوي بعد الاستقلال لم يوفق في تطوير وعي ثوري أو في تحرير الشعب الجزائري من مخلفات المعتقدات و العلاقات الاجتماعية الاقطاعية، فبدلا من ذلك أدى إلى

[1] راجع وثيقة برنامج طرابلس، المصدر السابق، ص40

[2] محمد خليفة، حديث معرفي شامل مع بن بلة، (بدون دار و مكان للطبع)، 1985، ص158

خلق تناقض إيديولوجي بين الجيل الجديد، و بالتالي زاد من حدة العداوة بين المعربين و المفرنسين[1]. حيث كان هؤلاء يتمتعون بامتيازات أكبر مقارنة بنظرائهم المعربين، فمعظم المناصب الإدارية السامية في الوزارات الاستراتيجية أسندت للإطارات ذات التوجه الفرونكوفوني بحكم تحكمهم في اللغة الفرنسية و انفتاحهم على الغرب، في حين أقصيت شريحة واسعة من النخب ذات التوجه العربي الاسلامي من بلوغ هذه المناصب، و هو الأمر الذي أدى فيما بعد إلى المواجهة بين مختلف التيارات و المجموعات ذات النزعة الجهوية أو الاسلامية[2]. و عليه فإن مطمح إرساء "ثقافة وطنية عربية" مثلما نصت عليه مواثيق الدولة الجزائرية، إصطدم عند تطبيقهبالتعددية اللغوية و وجود الثقافات الجهوية و الشعبية من لهجات و لغات دارجة و موروث شفهي، فكانت النتيجة ظهور حركات جماهيرية للمطالبة باحترام الخصوصيات اللغوية و الثقافية.

رغم أن التعريب كان من أهم عناصر الثورة الثقافية في الجزائر، إلا أنه لم يتحول إلى مشروع حضاري و سياسي متكامل، لأنه لم يستطع أن يوحد النخب الجزائرية المفرنسة و المعربة ضمن مشروع ثقافي شامل. و لإن تلازم التعريب مع ديمقراطية التعليم، إلا أن ذلك لم يحل الاشكاليات الرئيسية التي ظلت سائدة في الجزائر، أبرزها الفوارق بين المدينة و الريف، و بين المعربين و المفرنسين، و بين الفئات المحظوظة و الفئات الدنيا. و عليه فإن الإيديولوجيا الثورية قد تأخرت عن مواكبة الواقع المتغير و المتناقض، لأنها لم تتحول إلى عنصر محرك للبنى الذهنية، ذلك أن الغائب الأكبر في عمل الدولة الوطنية هو المسألة الثقافية بما تستلزمه من تعبئة ذهنية و سياسية و طرح البديل المقنع[3].

أما فيما يتعلق بالسياسة التعليمية، فقد حاول النظام الذي أفرزته أزمة صائفة 1962، إرساء نظام تربوي و خلق مدرسة جزائرية تعتمد على المنهج الوطني، لأن المناهج الموروثة عن العهد الاستعماري كانت تتناقض في معظمها مع الاحتياجات الأساسية للوطن و البعد التاريخي للأمة الجزائرية. و بناءا على ما أكد عليه ميثاق طرابلس، فقد طبق التعليم المجاني على كافة الأطفال الجزائريين، و استمر التأكيد على

[1] صالح فيلالي، إشكالية الثقافة في الجزائر، المبادئ الأساسية و الإيديولوجيا الممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، الأزمة الجزائرية، المرجع السابق، ص447

[2] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص95

[3] المنصف الوناس، الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر 1988، سلسلة كتب المستقبل العربي" الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص241.

هذه السياسة خاصة في عهد الرئيس بومدين، الذي جعل من التربية و التعليم إحدى أهم أسس الثورة الثقافية التي كان يصبو إلى تحقيقها، حيث أنشأ العديد من المدارس و الثانويات، بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين بها سنة 1978 ما يفوق الثلاث مليون تلميذ بنسبة 30 بالمائة في الجنوب و 90 بالمائة في الشمال، و بلغ عدد طلبة الجامعات في نفس هذه السنة 70 ألف طالب، كما خصصت حوالي 30 بالمائة من الميزانية على قطاع التربية و التعليم[1].

أما فيما يتعلق ببرامج التعليم و مناهجه، فقد سعت السلطة إلى تعريب المدرسة الجزائرية و إصلاح برامجها إذ نص ميثاق 1976 على ما يلي:"... يجب أن يكون التعليم جزائريا في برامجه و توجهاته، و ذلك بالعودة إلى المصادر الأساسية للتراث الشعبي و تعزيز العلاقة بين المدرسة و المحيط الاجتماعي الوطني..."[2].و في هذا الإطار تم الشروع في التعريب التدريجي لمستويات التعليم، الابتدائي و المتوسط و الثانوي، ثم التعليم العالي، حيث تم التوقيع على مشروع المدرسة الأساسية سنة 1976. و بهدف تعزيز الثقافة الوطنية، تم التركيز على إصلاح برامج التعليم، و ذلك من خلال إعادة النظر في المواد المدرسة، خصوصا في مجالات السياسة و التاريخ و الاقتصاد و اللغة و الدين حتى تكون منسجمة مع إيديولوجية النظام[3].

و ما يمكن ملاحظته حول هذه البرامج، خاصة فيما يتعلق بتدريس التاريخ، باعتباره أحد مقومات الشخصية الجزائرية، هو استبعاد تدريس فترة ما قبل الاسلام و ذلك حتى لا يتم التعريف بالحضارة الأمازيغية، أما فيما يتعلق بفترة الثورة التحريرية، فقد حدث انحراف كبير في تدريس أحداثها، خاصة في عهد بومدين، و هو راجع بطبيعة الحال إلى مخلفات أزمة صائفة 1962. فجيش الحدود الذي خرج منتصرا عقب هذه الأزمة سعى جاهدا لمحو جميع المراحل التي تسبق سنة 1960 من ذاكرة الشعب الجزائري، خاصة مرحلة الحركة الوطنية و حزب الشعب الجزائري الذي تنتمي إليه المجموعة الرائدة التي قامت بتفجير الثورة، فلمدة عقدين من الزمن بعد الاستقلال كان البطل الوحيد في الكتب المدرسية و في ذهنية الطفل الجزائري هو الشعب، و تم إسقاط جميع الزعامات[4].ما عدا شخصيتين فقط أولاهما بومدين

[1] رابح لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص230

[2] راجع ميثاق 1976

[3] صالح فيلالي، المرجع السابق، ص453

[4] بنيامين ستورا، المرجع السابق، ص81

اهتماما كبيرا و هما الأمير عبد القادر و عبد الحميد بن باديس، فالأول نقل رفاته من دمشق و أعاد دفنها في مقبرة العالية سنة 1966، و الثاني أولاه اهتماما و تغطية كبيرة في المدرسة و الإعلام و اعتبر ذكرى وفاته يوما رسميا للاحتفال بالعلم. و قد ذهب البعض إلى القول بأن اهتمام بومدين بهاتين الشخصيتين، كان يهدف من ورائه إلى إعطاء سند أو شرعية تاريخية لسياسته المبنية على بناء دولة قوية و موحدة مثل الأمير عبد القادر، ثم استعادة مكانة اللغة العربية و مقومات الشخصية الوطنية كما كان يصبو إلى ذلك عبد الحميد بن باديس[1].

و بهدف مراقبة البحوث المتخصصة في تاريخ الثورة التحريرية، تم تأسيس المركز الوطني للدراسات التاريخية، الذي كان يتحكم في عملية نشر الأبحاث التاريخية، و في هذا الإطار منعت مؤلفات المؤرخ محمد حربي من التداول (أصول جبهة التحرير الوطني الصادر سنة 1975 و جبهة التحرير الوطني السراب و الواقع الصادر سنة 1980)، كما منع كتاب فرحات عباس الصادر سنة 1980 بعنوان تشريح حرب[2]. و بذلك بقيت الدراسات التاريخية حول الثورة الجزائرية جد متأخرة، مما فسح المجال أمام مؤرخي المدرسة الاستعمارية لتشويه تاريخنا الوطني.

و ما يمكن قوله في نهاية هذا المبحث، أن النظام الشمولي الذي أفرزته أزمة صائفة 1962، لم يستطع أن يبني مجتمعا متفاعلا مع المشروع الاشتراكي، ذلك أن تطبيق النهج الاشتراكي في بيئة عربية إسلامية يتطلب قدرة كبيرة على التعبئة، و في ظل غياب مشروع ثقافي قادر على خلق استعداد ذهني و سياسي لتقبل الاشتراكية، حدث ذلك الانفصام بين السلطة و المجتمع.

[1] لونيسي، رؤساء الجزائر، المرجع السابق، ص229

[2] ستورا، المرجع السابق، ص81

الخـاتمة

على ضوء دراستي لموضوع الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر في صيف استقلالها، توصلت في الأخير إلى استخلاص النتائج التالية:

- من خلال رصدي لمختلف آراء الفاعلين الثوريين حول طبيعة الأزمة التي عاشتها الثورة التحريرية في مرحلتها الانتقالية، ثم تتبعي لدراسات و آراء الباحثين و المؤرخين حول هذه المرحلة الهامة من تاريخ الثورة الجزائرية، فإن هذه الأزمة لم تكن أزمة اختلاف في الأفكار و التوجهات، بل كانت في جوهرها صراعا حول القيادة بين مختلف النخب السياسية و العسكرية داخل جبهة التحرير الوطني. و عليه فإن إخفاق الثورة في تجاوز المرحلة الانتقالية، كان نتاجا لتراكم الصراعات الشخصية حول القيادة العليا التي عجزت في تحديد معالمها بدقة.
- م تكن هذه الأزمة وليدة مؤتمر الانفجار في طرابلس خلال شهر جوان 1962، و إنما تمتد جذورها إلى مرحلة التفجير حين تم سن المبادئ الأولى للقيادة الثورية و التي تم تأكيدها في مؤتمر الصومام، و أقصد هنا مبدأ القيادة الجماعية الذي تم الاتفاق عليه عند الانطلاقة ثم التأكيد عليه في الصومام، إلى جانب مبدأين أساسيين هما أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري، و قد عملت هذه المبادئ على إثارة مسألة القيادة في الثورة الجزائرية، سواء على مستوى الهيئة التنفيذية أو على مستوى هذه الأخيرة و الولايات بالداخل، حيث عملت على تشتيت القيادة إلى مجموعات ضغط و تأثير تجتمع حول مبدأ إقصاء بعض نخب التيارات الوطنية من مواقع القيادة من جهة و تتنافس فيما بينها على الزعامة من جهة أخرى.
- يبدو أن مفجري الثورة لم يكن لديهم تصور واضح لما سيؤول إليه مبدأ القيادة الجماعية، فتأكيدهم على ذلك لم يكن بدافع ديمقراطي بقدر ما كان تخوفا من سيطرة الزعيم الكارزمي، لذلك بدأت الآثار السلبية لهذا المبدأ تظهر منذ الأشهر الأولى لاندلاع الثورة، و استمرت طيلة مراحلها في شكل صراع حول الشرعية التاريخية الذي تحول إلى مجابهات عسكرية في صيف الاستقلال.
- كان لاستقرار القيادة خارج الوطن، سواء السياسية (لجنة التنسيق و التنفيذ ثم الحكومة المؤقتة) أو العسكرية (هيئة الأركان العامة) تأثير كبير على طبيعة العلاقات بين هذه الهيئات و الولايات

بالداخل، حيث أدى ذلك إلى إثارة مسألة الشرعية الثورية، التي تحولت إلى اصطدام عسكري في صيف الاستقلال بين جيش الحدود و جيش الداخل.

- إن افتقار ثورتنا لبرنامج واضح المعالم، يحدد مختلف مهام و صلاحيات الهيئات القيادية، خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية و كيفية انتقال السلطة نحو الدولة الجزائرية المستقلة، كان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الاصطدام بين الفاعلين الثوريين خلال هذه المرحلة.
- كشفت أزمة صائفة 1962 عن مدى عجز المؤسسات المؤقتة للثورة الجزائرية في فرض سلطتها و جعل الأطراف المتصارعة تتقيد بما تمليه قوانينها الخاصة. فالمتتبع لطريقة أداء هذه المؤسسات و كيفية تسويتها لمختلف الخلافات و الأزمات، يبين مدى هشاشة العلاقات فيما بينها، فرغم اجتماعاتهم المتكررة لحسم قضية القيادة و وضع حد للخلافات القائمة بينهم، إلا أن مسألة القيادة ظلت قائمة إلى أن انفجرت في صيف الاستقلال.
- كان لصراع مختلف النخب السياسية و العسكرية داخل جبهة التحرير الوطني دور كبير في بروز نخبة عسكرية شابة (هيئة الأركان العامة) عند الحدود التونسية و المغربية إبتداءا من 1960، استطاعت بفضل تفوقها الهيكلي و التنظيمي من أن تبرز كطرف رئيسي في هذه الصراعات، و في ظل انقسام الجهاز التنفيذي (الحكومة المؤقتة) و عجزه عن حل مشاكل القيادة، بدأت هذه النخبة تخطط لتكون البديل الذي يملك قدرات و مؤهلات الحفاظ على مبادئ الثورة و مكتسباتها، و قد لاحظنا ذلك من خلال الخطاب التعبوي الذي كانت تقوم به هيئة الأركان العامة في أوساط جنود جيش الحدود.
- رغم إيمانها باستحالة الحل العسكري و بأن طريق التفاوض هو الحل الأنسب للقضية الجزائرية، إلا أن هيئة الأركان العامة ظلت تنتقد الاتفاق الذي حدث في إيفيان، و ذلك بهدف إضعاف الحكومة المؤقتة و إظهارها بمظهر المتخاذل.
- لم تكن هيئة الأركان العامة تمتلك الشرعية الكافية للفوز بالسلطة، لذلك فقد سعت للتحالف مع أحد المؤسسين التاريخيين. وقع اختيارها في البداية على شخصية بوضياف، إلا أن رفض هذا الأخير التحالف معها جعلها تغير مساعيها نحو شخصية أحمد بن بلة. و لما كان هذا الأخير يطمح هو الآخر في الوصول إلى السلطة و لا يملك الدعم العسكري، فقد وجد في هيئة الأركان

حليفه الاستراتيجي، و من هنا فإن التحالف التاريخي الذي جمع بن بلة و هيئة الأركان العامة كان تحالفا ظرفيا أملته طموحات كلا الطرفين في الوصول إلى السلطة.

- رغم بعدها عن مواقع الصراع الذي كان قائما بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة من وراء الحدود، إلا أن الولايات الداخلية أقحمت بطريقة أو بأخرى في هذه الأزمة، بل أصبحت الورقة الرابحة لكلا طرفي الصراع و ذلك من خلال مساعي كليهما لاستقطابها، مما أدى إلى انقسامها في تحديد مواقفها من الأزمة. و قد كان بإمكانها الوقوف موقف الحياد،إلا أن معاناتها الكبيرة طيلة مرحلة الكفاح من قلة الإمداد بالأسلحة و الإطارات ثم استنزاف طاقتها بفعل عمليات شال، جعلها تفقد مكانتها و وزنها في حل الأزمات، لذلك فقد سارعت أغلبها للوقوف إلى جانب تحالف هيئة الأركان العامة الذي كان يحضى بإمكانيات الوصول إلى السلطة.
- لم يستطع مؤتمر طرابلس تحقيق أهدافه، خاصة ما تعلق منها بقضية انتقال السلطة نحو الدولة الجزائرية المستقلة، بل كانت جلساته بمثابة محاكمة مختلف أطراف الصراع بعضها لبعض، حيث ظهرت جليا طموحات ذلك التحالف الذي يتزعمه أحمد بن بلة و من ورائه هيئة الأركان العامة، و ذلك من خلال محاولته جعل جميع أعضاء المؤتمر يزكون قائمة المكتب السياسي التي اقترحها و أسقط منها أسماء قادة بارزين في الثورة التحريرية، على رأسهم العسكريين الثلاث بن طوبال، كريم و بوصوف. أما الحكومة المؤقتة، التي فضل رئيسها الانسحاب من المؤتمر بعد أن احتد النقاش، فقد ظلت نظريا هي صاحبة الشرعية، إلا أن تحالف بن بلة اتخذ من قضية انسحابها ذريعة لاتهامها بالتقصير في أداء مهامها و ذلك من خلال توقيعه لمحضر 7جوان الذي حمل هذه الحكومة و رئيسها بن يوسف بن خدة مسؤولية فشل المؤتمر. و قد تعمقت الأزمة فيما بعد عندما قامت الهيئة التنفيذية المؤقتة بتوقيع اتفاق الهدنة مع منظمة الجيش السري الفرنسية، و هو الأمر الذي اتخذه تحالف بن بلة هيئة الأركان ذريعة لكيل الاتهام للحكومة المؤقتة و محاولة تقزيم صورتها في أعين الشعب الجزائري.
- لم تستطع الولايات الداخلية في اجتماعها التاريخي بزمورة أواخر شهر جوان 1962 معالجة الأزمة و إيجاد حلول توفيقية للأطراف المتصارعة، بل جاءت قراراتها في شكل إدانة صريحة لهيئة الأركان العامة التي بدأت تتقدم بقواتها نحو الداخل. و هو الأمر الذي دفع بالحكومة المؤقتة إلى إقالة

أعضاء الهيئة (بومدين، قايد أحمد، علي منجلي) و حث جميع الوحدات في الحدود الشرقية و الغربية على عدم الامتثال لأوامرهم. و قد كان هذا القرار الذي اتخذته الحكومة بشكل متأخر عن أوانه، بعد أن استفحل دور هيئة الأركان العامة، بمثابة الورقة الرابحة لهذه الأخيرة التي استطاعت ضمان ولاء أكثر من ثلاثين ألف مقاتل من وراء الحدود.

- بعد الإعلان الرسمي عن الاستقلال و دخول الحكومة المؤقتة للأراضي الوطنية ثم استقرار بن بلة و أنصاره بتلمسان، بدأت تظهر حرب البيانات و التصريحات التي زادت في تعميق الأزمة، حيث برز طرف ثالث في تيزي وزو تزعمه كريم بلقاسم و بوضياف أدان بشكل صريح مجموعة تلمسان و طالب بضرورة الدعوة لعقد اجتماع عام للمجلس الوطني للثورة، و هو المطلب الذي ظل يتحاشاه بن بلة مخافة عدم حصول مكتبه السياسي على الأغلبية، لذلك نجده يسارع إلى الإعلان عن هذا المكتب يوم 22 جويلية 1962. بعدها تتطور الأحداث إلى مواجهات عسكرية شهدتها الولاية الثانية، و ذلك بإقدام العربي برجم أحد الموالين لبن بلة و هيئة الأركان على احتلال قسنطينة و اعتقال قائدها صالح بوبنيدر.
- كانت الصراعات و التحالفات التي شهدتها هذه الأزمة، فرصة لانضمام الكثير من المشكوك في وطنيتهم للقوى المتصارعة، و هم الذين اصطلح على تسميتهم "بالمارسيين" قدر عددهم أكثر من 150 ألف. نظيف إليهم 40 ألف جندي من القوات المحلية التي شكلتها فرنسا بعد 19 مارس 1962 للحفاظ على وقف إطلاق النار، و قد امتصت ولايات الداخل أكبر عدد من هؤلاء لمواجهة جيش الحدود.
- مقارنة بمجموعة تلمسان، فقد اتسمت مواقف الحكومة المؤقتة بالحكمة و التعقل و ذلك من خلال اعترافها بالمكتب السياسي رغم عدم شرعيته القانونية، كما سعت إلى جعل مجموعة تيزي وزو تعترف هي الأخرى بهذا المكتب لمدة شهر بصفة مؤقتة إلى حين انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة. و قد كان للخطاب الذي ألقاه بن خدة يوم 3 أوت 1962 دور كبير في الوقوف عند أسباب الأزمة ثم شرح سبل الخروج منها دون المساس بالوحدة الوطنية.
- لم تكن مواقف الولاية الرابعة واضحة تجاه الأطراف المتصارعة في الأزمة، و إن رفعت شعار حيادها إلا أنها كانت تسعى للسيطرة على العاصمة باعتبارها كانت سابقا منطقة تابعة لها قبل أن تصبح

منطقة مستقلة، حيث رفضت تواجد كل من الرائد عز الدين و عمر أوصديق المبعوثين من قبل الحكومة المؤقتة، كما اصطدمت بقوات ياسف سعدي في القصبة المدعمة من قبل مجموعة تلمسان. و عندما استقر المكتب السياسي بالعاصمة و قام بنشر قائمة المرشحين لانتخابات المجلس التأسيسي، اعترضت الولاية الرابعة على إدراج بعض الأسماء ضمن هذه القائمة و طالبت بدعوة المجلس الوطني للانعقاد. فدخلت بذلك في اصطدام مع مناصري المكتب السياسي.

- رغم نداءات الحكمة و التعقل، إلا أن الأزمة اتخذت أبعادا خطيرة حين تحولت إلى مواجهات عسكرية. فأمام عزم قوات جيش الحدود على بلوغ العاصمة و تمكين السلطة لبن بلة، وقفت الولاية الرابعة المدعمة من قبل الولاية الثالثة أمام تقدم هذه القوات، و في الحدود الفاصلة بين الولايتين الخامسة و السادسة المناصرتين لبن بلة و حدود الولاية الرابعة، حدثت مواجهات عنيفة بين الطرفين أبرزها تلك التي شهدتها منطقة قصر البخاري، سيدي عيسى و الشلف، و التي راح ضحيتها ألف قتيل حسب الإحصائيات الرسمية. و هي تبقى إحصائيات تقريبية، لأن وقائع المعارك التي تناقلتها الشهادات توحي بأن عدد الضحايا كان أكبر.
- كشفت أزمة صائفة 1962 عن مدى وعي الجماهير الشعبية بخطورة الأزمة، حين خرج الجزائريون في مظاهرات شعبية منددين باقتتال رفقاء الكفاح، حيث برز دور مختلف التنظيمات الإجتماعية من عمال و طلبة و فلاحين و غيرهم، و قد كان لنداءات هؤلاء دور كبير في حقن دماء الجزائريين و جنوح الأطراف المتصارعة للحوار و المصالحة.
- كان حسم الأزمة في الأخير لصالح من يملك التفوق العسكري، حيث تمكنت قوات هيئة الأركان العامة المدعمة من قبل الولايات الأولى و الخامسة و السادسة و جزء من الثانية، من دخول العاصمة و مناصرة المكتب السياسي الذي قام بإعداد قائمة وحيدة للترشح لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، و هو الأمر الذي أثار غضب و استنكار الولاية الرابعة التي أقصي قادتها من هذه القائمة.و بذلك يتم التأسيس لظاهرة الاقصاء و التهميش في أول برلمان للدولة الجزائرية المستقلة و هي أحد أبرز نتائج هذه الأزمة.

- إن الشرعية الثورية سقطت تلقائيا بانقلاب تحالف بن بلة هيئة الأركان على المؤسسات الثورية المتمثلة في المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة. و بالتالي فإن أزمة صائفة 1962 قد أدت إلى إضعاف دور الهيئات السياسية على حساب الهيئات العسكرية.
- لم تكن التحالفات التي شهدتها هذه الأزمة، توجهها الأبعاد الإيديولوجية و الفكرية بقدر ما كانت تتحكم فيها الطموحات السياسية و البحث عن أماكن النفوذ في جهاز الدولة الجزائرية المستقلة، و عليه فإن انعدام التجانس السياسي و الفكري كان من أبرز السمات التي ميزت الفريقين المتحالفين. و من جانب آخر فإن هذه التحالفات كانت فرصة لبروز فئة من الانتهازيين الذين اصطفوا خلف الفريق الأقوى و تمكنوا فيما بعد من اعتلاء مناصب مرموقة في الإدارة الجزائرية، فكانوا السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الرشوة و البيروقراطية.
- إن الصراعات التي شهدتها الجزائر خلال هذه الأزمة، لم تتح الفرصة للنظر في مختلف المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، فرغم النقائص التي تضمنها مشروع برنامج طرابلس، إلا أن المصادقة عليه كانت بالإجماع، لأن الأنظار كلها كانت متجهة نحو قضية السلطة. لكن بعد وصول تحالف بن بلة هيئة الأركان إلى الحكم، أصبح أمر تطبيق هذا البرنامج من الاشكاليات الكبرى التي واجهت الجزائر في أول حكومة لها بعد الاستقلال، لأن الخيارات الاشتراكية التي صادق عليها الجميع كانت في معظمها بعيدة عن مبادئ و طموحات الشعب الجزائري.
- عملت الطريقة التي وصل بها تحالف بن بلة هيئة الأركان للسلطة عقب أزمة صائفة 1962 على تكريس النظام الشمولي في الجزائر، و الذي اعتمد بدوره على سياسة الإقصاء و التهميش في حق كل من لم يناصر هذا التحالف و كانوا في معظمهم من الشخصيات البارزة، سواء من النوفمبريين الذين ساهموا في الإعداد للكفاح المسلح أمثال بوضياف و آيت أحمد و كريم، أو من القادة الميدانيين الذين كابدوا ويلات مواجهة العدو عسكريا، أمثال محند ولحاج، صالح بوبنيدر، يوسف الخطيب و غيرهم.
- لم يكن التحالف الذي جمع مجموعة تلمسان توجهه الأبعاد الفكرية و الإيديولوجية، بل كان تحالفا ظرفيا أملته الطموحات السياسية لدى بعضهم، فبمجرد تأسيس حكومة بن بلة و شروعها في

تطبيق مشروع الثورة الاشتراكية، بدأت الخلافات تطفو على السطح بين رفقاء الأمس، و تحولت إلى أصوات مناهضة لطريقة الحكم و التسيير، كفرحات عباس مثلا الذي طالب بتطبيق المبدأ الديمقراطي في صياغة الدستور، ثم إلى حركات تمرد كالتي قام بها العقيد شعباني و انتهت بإعدامه، ثم إلى حركات إنقلابية مثلما فعل بومدين بنظام بن بلة في 19 جوان 1965، و ما فعله الطاهر الزبيري في محاولته الإنقلابية الفاشلة على هذا الأخير سنة 1967.

- إن النظام الشمولي الذي أفرزته أزمة 1962 جعل الدولة تتحكم في الاقتصاد، حيث سعت السلطة الحاكمة إلى إحلال الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية و تجسيد المسعى الثوري على الصعيد التنموي ضمن استراتيجية اقتصادية شاملة، تعمل على تحكم النخب الحاكمة في دواليب الاقتصاد و استئثارها بالتوجيه مما أدى إلى تفويت الفرصة على باقي القوى التي تسعى لإيجاد موقع لها في الساحة السياسية و الاقتصادية.
- فشل النظام الذي أفرزته هذه الأزمة في بناء مجتمع متفاعل مع المشروع الإشتراكي، فرغم الانعكاسات الإيجابية لهذا المشروع على ميداني الصحة و التعليم، إلا أن اشتراكية الدولة لم تكن في جوهرها إلا تكريسا لرأسمالية الدولة، لأنها كانتتعبر عن طموحات و مصالح عناصر البورجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة و الحزب و الجيش، و التي ارتقت تدريجيا على حساب باقي الشرائح الاجتماعية.

الملاحق

Statuts du Front de Libération Nationale

Préambule

Le Front de Libération Nationale est l'organisation nationale du peuple algérien dans la guerre d'indépendance.

En même temps qu'il mène ce combat libérateur, le FLN dirige une Révolution. Son objectif fondamental est la liquidation du régime colonial, la restauration de l'Etat algérien souverain et l'édification d'une République démocratique et sociale.

Dans sa lutte, le FLN est le guide de la Nation et le moteur de la Révolution.

Réalisateur de l'union des forces vives de la Nation, union édifiée par l'adhésion consciente de tous les Algériens, le FLN, pour remplir son rôle historique et atteindre les objectifs de la Révolution doit veiller à la consolidation de cette union.

En premier lieu, le FLN dirige la lutte armée grâce à l'Armée de Libération Nationale.

Celle-ci puise ses forces dans l'énergie du peuple. Moudjahidine et moudjahidate mènent le combat qui vise à la destruction des forces de l'ennemi.

Les combattants de l'ALN, animés d'une même foi révolutionnaire, sont des militants du FLN, détachés à l'action armée.

Ainsi l'Algérien, avec ou sans uniforme, participe sur tous les plans au combat libérateur.

Le renforcement de l'union nationale et la cohésion entre le peuple et les forces combattantes sont les gages les plus sûrs de la Victoire.

Le FLN combat pour l'établissement en Algérie d'une société libre, fondée sur une démocratie politique et sociale. Il lutte pour assurer au peuple algérien l'exploitation, la gestion et la jouissance des richesses du pays.

*

* *

L'Algérie fait partie du Maghreb Arabe. Elle appartient au Monde arabe auquel l'unissent quatorze siècles d'histoire et de culture arabo-islamique ainsi qu'une lutte commune contre l'oppression coloniale et impérialiste.

La lutte du peuple algérien s'inscrit dans le vas mouvement qui a permis aux peuples d'Afrique et d'Asie de se libérer.

Elle s'inscrit dans le processus historique de libération des peuples colonisés.

La victoire du peuple algérien contribuera au renforcement de l'idéal de paix et de liberté dans le monde.

*

* *

المصدر: ALI HAROUN , L'ETE DE LA DISCORDE , ALGERIE 1962, Ed CASBAH, Alger 2000 , P213-221

Les forces d'organisation du FLN sont fonction des tâches que requiert la libération du pays et les conditions de lutte. Ceci étant, ces statuts ne sont qu'un cadre général dans lequel doivent s'inscrire les structures et les règlements particuliers ou locaux.

Le développement de la guerre révolutionnaire a donné naissance au CNRA qui est l'organisme suprême de la Révolution algérienne.

Assumant la direction de la guerre de libération nationale, ce CNRA est à la fois détenteur de la souveraineté du peuple algérien - donc à ce titre constituant provisoire - et organisme politique dirigeant le Front de Libération Nationale.

Les présents statuts adoptés par le CNRA sont applicables immédiatement.

Les structures de toute organisation politique devant être l'émanation des délibérations d'un Congrès national, ces statuts ne sauraient avoir qu'un caractère provisoire. En conséquence, leur application prendra fin lors du Congrès national qui se tiendra pour en connaître.

Chapitre premier - Principes généraux

Art. 1 - Le FLN est l'organisation du peuple algérien en guerre qui lutte pour libérer l'Algérie du régime colonial et instaurer un Etat algérien indépendant et souverain.

Art. 2 - L'objectif du FLN est l'édification d'une République algérienne, libre, démocratique et sociale, qui ne soit pas en contradiction avec les principes islamiques.

Art. 3 - Pour réaliser l'indépendance du pays, le FLN met en œuvre tous les moyens d'action, notamment la lutte armée.

L'ALN fait partie intégrante du FLN. Tout djoundi est militant du FLN.

Tout militant du FLN est susceptible d'être djoundi.

Art. 4 - Le FLN poursuivra après l'indépendance du pays sa mission historique de guide et d'organisateur de la Nation algérienne, afin d'édifier la démocratie réelle, la prospérité économique et la justice sociale.

Chapitre II - Le militant - Ses droits et devoirs

Art. 5 - Est membre du FLN tout Algérien ou Algérienne qui, en vertu des présents statuts, s'engage à combattre pour ses objectifs, s'acquitte des obligations fixées par l'organisme dont il dépend.

Art. 6 - L'adhésion au FLN est individuelle. Elle se fait à l'organisme de base et ne devient effective qu'après une ratification à l'échelon immédiatement supérieur.

Art. 7 - La qualité de militant du FLN est incompatible avec l'appartenance à tout autre organisme politique.

Art. 8 - Tout militant du FLN doit :

a) - connaître l'orientation politique du FLN ;

b) - appliquer et faire appliquer les décisions du FLN ;

c) - œuvrer et veiller constamment à la cohésion et à l'unité du FLN et, par là même, à l'union de toutes les forces de la Nation ;

d) - servir d'exemple par son patriotisme, sa sincérité, son honnêteté, son travail, son dévouement et son comportement ; par le respect dans les relations avec les militants, les responsables et les subordonnés ;

e) - observer les secrets du FLN et faire preuve de vigilance ;

f) - se soumettre à la discipline du FLN commune à tous les militants, de la base au sommet ; le respect de cette discipline étant une cohésion essentielle de travail, d'efficacité et de cohésion. Le dénigrement sous toutes ses formes est formellement interdit et sévèrement puni ;

g) - assister aux réunions régulières des organismes auxquels il appartient ; lire et diffuser la presse et les publications du FLN ; développer ses connaissances générales et ses aptitudes techniques ;

h) - combattre tout travail fractionnel et régionaliste.

Art. 9 - Conformément aux principes de la démocratie intérieure qui régit le FLN, tout militant a droit de :

a) - exposer et défendre ses opinions et son point de vue dans les réunions des organismes auxquels il appartient ;

b) - adresser tout rapport, doléances ou document par voie hiérarchique aux organismes supérieurs jusqu'au CNRA ; le respect de la voie hiérarchique est obligatoire de la base au sommet et inversement ;

c) - assurer personnellement, ou par l'intermédiaire d'un conseil, sa défense devant les conseils de disciplines et tribunaux chargés de juger son activité ou son comportement.

Art. 10 - Tous les militants sont égaux au sein du FLN.

Le responsable, quelle que soit sa place dans la hiérarchie, est soumis aux mêmes devoirs et a les mêmes droits que le militant de base.

Chapitre III - Principes de direction et d'organisation

Art. 11 - Le FLN fonctionne selon les règles du centralisme démocratique. Son organisation hiérarchique est adaptée d'une part aux circonscriptions territoriales, d'autre part aux champs d'activité des militants.

Les circonscriptions territoriales sont : la wilaya, la mintaka, la nahia et le kism.

Art. 12 - Le pouvoir personnel et le culte de la personnalité étant incompatibles avec les principes de la Révolution, la collégialité, ou direction collective, est un principe fondamental de travail au sein du FLN.

La collégialité signifie que, dans les organismes, les décisions sont prises après libre discussion, celle-ci devant rester secrète.

Le vote est obligatoire pour tous les membres.

La collégialité exige que la *minorité* défende et applique loyalement les décisions prises à la majorité.

Les décisions sont communiquées au nom de l'organisme collectif.

Art. 13 - Tout responsable répond à titre personnel de ses activités propres au sein de l'organisme auquel il appartient.

Art. 14 - En vertu de la collégialité, les membres d'un organisme sont collectivement responsables de l'activité de cet organisme.

Art. 15 - La coordination des activités est un élément fondamental du fonctionnement et de la direction collective. Elle doit être assurée à tous les échelons.

Art. 16 - Le contrôle est une nécessité impérieuse dans l'exécution des décisions prises. Chaque organisme a le droit de contrôler les organismes qui relèvent de lui.

Art. 17 - La discipline est égale pour tous. Elle est d'autant plus rigoureuse que les responsabilités sont plus grandes.

Art. 18 - Le respect de la hiérarchie est obligatoire.

Art. 19 - La critique constructive et l'autocritique sont de règle et ne se font qu'au sein des organismes. Elles constituent un facteur d'amélioration et d'efficacité.

Art. 20 - Les réunions des organismes du FLN doivent donner lieu obligatoirement à la tenue de procès-verbaux.

Chapitre IV - Les organismes de direction

A. - Le Congrès National

Art. 21 - Le Congrès national est l'instance souveraine du FLN.

Il se réunit sur le territoire national dès que les conditions de représentativité sont réunies.

Le mode de représentation du Congrès national, la date, le lieu de réunion et la préparation sont arrêtés par le CNRA.

Art. 22 - Le Congrès national :

a) - vote son règlement intérieur ; fixe et détermine la durée de ses sessions, son mode de votation et les majorités exigibles pour la validation de ses décisions ;

b) - examine et sanctionne les rapports du CNRA ;

c) - définit la doctrine et la politique générale du FLN ;

d) - adopte et modifie les statuts ;

e) - désigne le CNRA ;

f) - assume tous les pouvoirs de décision et de contrôle sur tous les organismes du FLN.

B. - Le CNRA

Art. 23 - Emanation du Congrès national devant lequel il est responsable, le CNRA est la haute instance du FLN dans l'intervalle des sessions dudit congrès.

Art. 24 - La composition, le nombre et les modalités de désignation au CNRA sont de la compétence du Congrès national.

Art. 25 - Le CNRA :

a) - vote son règlement intérieur et détermine ses conditions de travail ;

b) - applique les décisions du Congrès ;

c) - discute et vote le budget du FLN ;

d) - désigne également en son sein les commissions de discipline, de contrôle

administratif et financier ainsi que toute autre commission d'enquête ;

Art. 26 - Le CNRA détermine toutes les modalités de son fonctionnement et les modes de votation.

Le scrutin est secret pour toutes les questions concernant les personnes.

Art. 27 - Tout membre du CNRA a le droit de saisir le Conseil de tout rapport ou proposition relevant de sa compétence ; la communication à tous les membres est obligatoire.

Chapitre V - Dispositions transitoires

Art. 28 - Le présent CNRA est l'organisme souverain de la Révolution jusqu'au Congrès national ; les deux tiers au moins des membres doivent activer à l'intérieur.

Art. 29 - Le CNRA a la faculté, le cas échéant, de se compléter ou de s'élargir par cooptation, à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 30 - Les biens achetés ou recueillis au cours de la Révolution sont actuellement remis à l'Etat algérien et gérés par lui. Seul le CNRA est habilité à se prononcer pour prendre, en attendant le Congrès national, toute disposition contraire.

Art. 31 - Au sein du CNRA, la participation de tous les membres aux débats est requise. L'abstention dans le vote n'est pas admise.

Art. 32 - En cas d'empêchement justifié et admis par le CNRA, tout membre peut donner un mandat personnel et écrit à un de ses collègues.

Art. 33 - Le CNRA peut convoquer pour l'entendre tout militant ou responsable, ou technicien dont l'audition est de nature à éclairer ses débats.

Art. 34 - Le CNRA ne peut se dessaisir de ses pouvoirs statutaires sous quelques conditions que ce soit qu'au profit du Congrès national.

Chapitre VI - Du bureau du CNRA

Art. 35 - Le CNRA désigne un bureau, composé de trois membres, pour l'intercession, et renouvelable à chaque session suivante.

Art. 36 - Ce bureau est tenu de convoquer le CNRA en session ordinaire et en session extraordinaire à la demande des deux tiers des membres de l'Assemblée.

Chapitre VII - Dispositions disciplinaires

Art. 37 - Toute infraction à la discipline commise par un militant ou responsable est sanctionnée par l'organisme dont il dépend. Les échelons supérieurs peuvent aussi se saisir de l'infraction.

L'appel en matière disciplinaire n'est possible auprès de l'organisme supérieur qu'en cas de faute grave.

Art. 38 - Le règlement général de discipline élaboré par la commission créée par le CNRA définit les fautes et les sanctions ainsi que la procédure.

Chapitre VIII - Ressources financières et materielles du FLN

Art. 39 - Les ressources financières et matérielles du FLN sont constituées par les cotisations, les souscriptions, les dons et les subventions, les biens mobiliers et immobiliers et tous autres revenus.

Les ressources du FLN sont propriété nationale.

Art. 40 - Tout détournement des biens du FLN par un préposé à la garde ou à la gestion est assimilé à une infraction grave qui appelle des poursuites judiciaires.

Institutions provisoires de l'Etat algérien

Préambule

Le 1er novembre 1954, le FLN a déclenché l'insurrection et a appelé le peuple algérien au combat libérateur.

Sous sa direction, le peuple a été mobilisé sur les plans militaire et politique.

Sous son impulsion, la Nation algérienne s'est organisée dans la guerre d'indépendance.

Après de nombreux mois de lutte les nécessités internes et les implications externes de la guerre ont amené le FLN à créer, lors du Congrès du 20 août 1956, des structures rappelant des institutions d'Etat : un législatif et un exécutif.

C'est ainsi que naquit le Conseil National de la Révolution Algérienne (CNRA), dépositaire de la souveraineté du peuple, source de pouvoir, lequel a désigné un Comité responsable devant lui et chargé des tâches de coordination et d'exécution (CCE).

Par la suite, l'évolution de la situation, tant sur le plan intérieur qu'extérieur, avait créé des conditions rendant nécessaire la restauration de l'Etat algérien, disparu depuis la conquête, lui redonnant ainsi une vie internationale. Le 19 septembre 1958 fut constitué le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, responsable devant le CNRA, organisme souverain de la Révolution algérienne, détenteur des pouvoirs institutionnel et législatif. Lors de cette proclamation, le Gouvernement algérien a souscrit aux principes et buts de la Charte des Nations Unies et aux Conventions sur les Droits de l'Homme.

Il est évident que ces institutions étatiques ont un caractère provisoire. Elles dureront jusqu'à la libération du pays et l'élection et la mise en place d'une assemblée constituante.

Chapitre premier -Principes fondamentaux

Art. 1 - L'Etat algérien est une République.

La République algérienne indépendante sera démocratique et sociale. Ses institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques.

Art. 2 - La collégialité, ou direction collégiale, est un principe fondamental des institutions algériennes.

Art. 3 - Tout membre du pouvoir législatif ou exécutif répond personnellement de ses activités propres au sein de l'organisme auquel il appartient.

Il est en outre responsable collectivement de l'activité du même organisme.

Art. 4 - La coordination des activités est un élément fondamental de la direction collective des institutions d'Etat et doit être assurée à tous les échelons.

Art. 5 - L'exécution des décisions prises dans le cadre de la collégialité nécessite un contrôle assuré par des organismes prévus et qualifiés.

Art. 6 - La séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, élément fondamental de toute démocratie, est de règle dans les institutions algériennes.

Art. 7 - La République algérienne assure à tous les citoyens, sans distinction confessionnelle ou ethnique, l'égalité devant la loi.

Chapitre II - Le CNRA

Art. 8 - Le CNRA est dépositaire de la souveraineté nationale. Il légifère provisoirement jusqu'à la libération du territoire national et contrôle le gouvernement.

Il peut autoriser le gouvernement à légiférer par décret-loi.

Il définit la politique du gouvernement qui doit lui en rendre compte à chaque session.

Il peut désigner en son sein des commissions auxquelles il fixe des missions déterminées.

Art. 9 - Les décisions du CNRA sont prises en principe à la majorité absolue, sauf les cas prévus dans le présent texte.

Art. 10 - Le CNRA investit le gouvernement et lui accorde sa confiance à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 11 - Le CNRA ratifie les accords ou traités conclus par le Gouvernement algérien et se prononce à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 12 - Le CNRA se prononce sur le cessez-le-feu à la majorité des quatre cinquièmes de ses membres présents ou représentés.

Art. 13 - Le CNRA a la faculté de se compléter ou de s'élargir par cooptation, à la majorité des deux tiers de ses membres présents ou représentés.

Art. 14 - Au sein du CNRA, la participation aux débats de tous les membres est requise. Dans tout vote, l'abstention n'est pas admise.

En cas d'empêchement justifié et reconnu par le CNRA, tout membre peut donner un mandat personnel et écrit à un de ses collègues.

Art. 15 - Le CNRA ne peut se dessaisir de ses pouvoirs institutionnel sous quelque condition que ce soit.

Art. 16 - Le CNRA peut modifier les dispositions institutionnelles présentes à la majorité des deux tiers de ses membres.

Art. 17 - Le CNRA se réunit en session ordinaire une fois par an, sur convocation de son bureau, prévue à l'article 20 ci-dessous.

Il est convoqué en session extraordinaire à la demande des deux tiers de ses membres ou à la demande du Gouvernement.

Art. 18 - Les textes législatifs sont insérés au Journal Officiel de la République Algérienne.

Chapitre III - Du Bureau du CNRA

Art. 19 - Le CNRA désigne un bureau, composé de trois membres, pour l'intercession et renouvelable à chaque session.

Art. 20 - Ce bureau est tenu de convoquer le CNRA en session ordinaire et en session extraordinaire à la demande des deux tiers des membres de l'Assemblée ou à la demande du Gouvernement.

Art. 21 - A la demande du Gouvernement, et dans les formes déterminées par celui-ci, le Bureau donnera son avis sur toute question qui lui sera soumise s'il le juge utile, l'avis donné par le Bureau n'engageant pas le CNRA.

Le Bureau peut, s'il le juge utile, signaler au Gouvernement toute situation particulière et lui faire toutes suggestions utiles.

Chapitre IV -De l'Exécutif - Le GPRA

Art. 22 - Le GPRA assume le pouvoir exécutif de l'Etat algérien jusqu'à la libération du territoire national et l'avènement d'institutions définitives.

Art. 23 - Responsable de la conduite de la guerre d'indépendance à laquelle il accord la primauté, il gère en outre les intérêts de la Nation.

Art. 24 - Le GPRA est habilité à mener des négociations et à conclure des accords avec d'autres gouvernements.

Aucun accord ne peut être valable et exécutoire s'il n'est pas ratifié par le CNRA.

Art. 25 - Le GPRA peut établir des relations diplomatiques avec les autres Etats.

Art. 26 - Le GPRA nomme les officiers supérieurs et les membres de l'Etat-Major, les chefs de mission à l'extérieur et désigne les titulaires aux postes de responsabilité.

Art. 27 - Le GPRA peut convoquer le CNRA en session extraordinaire.

Art. 28 - Le GPRA discute et vote en conseil le budget.

Art. 29 - Le GPRA réglemente les ordres et les distinctions honorifiques.

Chapitre V -L'organisme de justice

Art. 30 - Le gouvernement désigne les membres composant les tribunaux révolutionnaires sur le plan national.

Art. 31 - La défense est un droit. Si les inculpés ne font pas choix d'un défenseur en matière criminelle, le Président du Tribunal désigne un défenseur d'office.

Art. 32 - Un code criminel et un code d'instruction criminelle seront élaborés par une commission désignée à cet effet par le Gouvernement.

Chapitre VI -L'organisme de contrôle financier

Art. 33 - Il est créé une Commission des Comptes de la Nation dont les membres sont choisis par le Gouvernement, en dehors des fonctionnaires du Ministère des Finances, pour leur compétence.

Cette commission a pouvoir d'investigation au nom du Gouvernement dans tous les services de la Trésorerie du Ministère des Finances ainsi que dans tous les autres ministères.

Elle adressera au Gouvernement des rapports contenant ses constatations et observations. Elle peut faire des suggestions sur le mode de gestion des services. Ces rapports peuvent être soumis au CNRA sur sa demande.

Extraits des résolutions et rapports de l'Organisation (avril 1962)

الملحق رقم 2: ضباط هيئة الأركان الغربية ينددون بسياسة الحكومة المؤقتة عقب استقالة هيئة الأركان العامة

REPUBLIQUE ALGERIENNE

DE LIBERATION NATIONALE
ALGERIENNE

ARMEE DE LIBERATION NATIONALE
ALGERIENNE

PRISE DE POSITION DES OFFICIERS DE L'OUEST

APRES LE DEMISSION DES MEMBRES DE L'ETAT-MAJOR GENERAL

Informés de la démission des Membres de l'Etat-Major Général et mis au courant des raisons qui ont motivé cette grave décision, nous Officiers, Membres des Commandements de l'Ouest, tenons à exprimer notre position devant la démission de nos Chefs.

Les raisons qui ont motivé à cette démission, à savoir le refus de cautionner une politique et un comportement non conformes aux principes de la Révolution et aux décisions de Tripoli, ne font en réalité que poser le probléme des maux dont a eu à souffrir l'Armée de Libération Nationale.

Muselés par le respect des réglements et de la discipline, nous avons gardé longtemps le silence, nous interdisant de nous instaurer en censeurs d'une politique et d'un comportement que nous désapprouvions. Cependant, la gravité du probléme posé, puisqu'il concerne l'avenir même de la Révolution et son orientation, nous dicte aujourd'hui le devoir d'apporter notre voix au chapitre, tout au moins en tant que militants.

Les décisions de Tripoli avaient pourtant dissipé les inquiétudes de tous ceux qui s'interrogeaient quant au sort de notre Révolution. Nous avions pris acte de l'engagement de tout entreprendre pour la lutte armée, l'austérité, l'unité, enfin, le retour aux principes révolutionnaires premiers.

Les objectifs fixés, dans le cadre de ces principes, par l'Etat-Major Général, dès sa création, nous ont engagé à redoubler d'efforts afin de réaliser la réorganisation de l'Armée de Libération Nationale, son extension et son unité. Les résultats obtenus sur les plans organique, politique et opérationnel nous donnent conscience quant à nous, d'avoir fait face à nos engagements. Si la pudeur et notre éducation de militants et de com-

المصدر: أرشيف المجلس الوطني للثورة، الارشيف الوطني الجزائري، Microfiche : G023

battants nous interdisent d'insister sur les efforts et les sacrifices imposés à chacun pour opérer le redressement, nous ne saurions taire, par ailleurs, le prix du sang versé par tous ces héros morts pour que vivent les principes.

Dans ses efforts, l'Armée de Libération Nationale n'a pas toujpurs trouvé l'appui qu'elle était en droit d'attendre des organismes dont la mission essentielle est pourtant de la servir. Il serait fastidieux de rappeler, une fois de plus, les répercussions des carences de certains sur la vie et les activités de ceux qui ne demandaient que le minimum pour lutter contre un ennemi puissant.

Toutes les dispositions prises sur le plan du ravitaillement et de l'équipement se sont avérés parfois insuffisants pour faire face aux besoins grandissants de notre armée. Si dans ce domaine, nous nous sommes vus contraints de nous substituer à l'organisme intéressé pour remédier à certaines carences, il n'en a pas été de même quand il s'est agi du recrutement.

Préoccupés par la nécessité de renforcer la lutte armée, aussi bien en cadres qu'en djounouds, nous n'avons cessé de réclamer à tous les échelons , le capital humain nécessaire à la poursuite de la guerre dans des conditions pour le moins décentes. Nous nous sommes heurtés chaque fois, sinon à une hostilité déclarée, du moins à une indifférence ~~coupable~~ coupable. Faut-il signaler en passant que devant la force d'inertie qui lui a été opposée, l'autorité s'est vue contrainte de procéder à une véritable récupération rappelant tous les anciens djounouds libérés pour inaptitudes diverses, s'adressant parfois à des mutilés, et ce pour résoudre les plus immédiats des problémes posés par la dramatique pénurie des effectifs et des cadres.

Alors qu'elle se débattait seule avec ses difficultés l'armée n'a pas eu une seule fois, la satisfaction de voir un responsable gouvernemental venir sur place toucher du doigt les réalités , ou tout au moins, lui prodiguer ses encouragements et lui apporter son appui moral.

Mais si l'on s'est soucié de connaître l'Armée dans son évolution, on s'est moins soucié de la faire connaître à travers les activités du ministre de l'Information.

N'est-il pas en effet, effarant de constater que l'Armée de Libération Nationale, principal instrument de la Révolution soit rarement présente dans les colonnes d'El-Moudjahid censé être notre organe central.

L'Armée a-t-elle eu seulement à souffrir de cette attitude faite de passivité et d'indifférence ? Malheureusement non, bien avant, elle a l'objet d'attaques pernicieuses ou directes. Et-il-est-devenu-chose courante d'assister au dénigrement systématique et public de ses cadres par des responsables et non des moindres, dans le but évident de créer tout un état d'esprit hostile.

Au contact accidentel de certains ministres, nous nous demandés à juste titre si cette hostilité ne s'est pas étendue au sommet.

Quand nous savons en effet, quel est le mode d'information; quels sont les hommes qui les informent, quand nous savons qu'il leur suffit de peu pour formuler des jugements souvent trop hatifs sans se soucier de vérifier chez l'autorité, pourtant majeure, nous ne nous étonnons plus de la somme des préjugés nous concernant qu'ils véhiculent. Nous ne nous étonnons même plus d'avoir à nous défendre devant nos responsables ou leurs représentants non seulement contre les accusations des contre-révolutionnaires, mais aussi, contre celles de certaines autorités marocaines.

Nous laissons deviner quelle peut-être notre situation dramatique devant si peu de confiance.

Nous avons cependant voulu trouver une explication à l'attitude de certains par le fait qu'ils se soient trop éloignés pour continuer à nous connaître et qu'ils aient recours pour être informés à leur entourage qui ne nous connaît pas plus mais, qui a besoin de trouver l'excuse de ses insuffisances dans l'existence de l'Armée de Libération Nationale.

A partir du moment où nos interventions au sommet sont restés sans échos, où les responsables de la Révolution se sont trop éloignés de l'Armée de Libération Nationale, la laissant négocier ses besoins avec des services mineurs qui n'aspiraient plus qu'à vivre dans le confort acquis, et à partir du moment, où les organismes ont eu besoin de nous accuser pour justifier leur carence ou tout simplement, parce que nous les dérangions dans leur vie confortable, nous nous sommes trouvés dans la position dramatique d'organisme isolé xxxx souffrant de l'hostilité générale.

Cet isolement devait s'accentuer en s'aggravant de par l'instauration d'un mode de vie et d'un comportement différent de celui que s'était imposé l'Armée de Libération Nationale. Rien n'a été fait pour donner au moins, l'impression que nous appartenions tous à un même corps, que nous étions des Frères oeuvrant pour la même Révolution sacrée; bien au contraire, il s' est formé en dehors de l'Armée de Libération Nationale, une classe privilégiée jouissant de xxxxxx droits lui concédant la sécurité et le confort, ne subissant pas nos régles et nos réglements, n'ayant même pas la décence de cacher à nos blessés, à nos malades, à ceux revenant du front armée le spectacle d'une vie trop bourgeoise. Et quand des dizaines de combattants qui ont versé leur sang croupissent dans les camps attendant d'être réadaptés ou appreillés, d'autres beaucoup moins atteints ont la possibilité de choisir le pays qui leur convient.

Nous comprenons alors pourquoi, nous avons vu nos révolutionnaires travailler beaucoup moins que le plus favorisé des fonctionnaires. Il est dès lors normal qu'un Gouvernement aussi mal servi et renseigné ne puisse pas répondre à la mission dont il avait été chargé, de jouer pleinement son rôle et de solutionner la masse des problémes qui se posent à l'Armée dont elle ne doit pas connaître, mais qu'elle est contrainte de régler malgré tout.

Quant aux activités gouvernementales proprement dites, le peu que nous en savons nous laisse l'impression qu'elles se sont limitées au domaine diplomatique, encore que nous sentons

qu'elles ont été entreprises au hasard des événements. Nos déclarations officielles ont été en effet, le plus souvent des réactions contre des prises de position et des initiatives de l'ennemi. Nous n'avons pas eu par ailleurs conscience d'une politique ferme vis-à-vis des marocains et surtout des tunisiens dont les manoeuvres ont souvent servi la politique de l'ennemi.

L'absence de mise au point nette au sujet de l'appartenance des territoires revendiqués tapageusement si elle a posé un problème dramatique aux combattants et aux populations frontalières n'a pas donné la contre-partie évoquée comme raison de notre silence. Cette concession, en effet, n'a pas incité les adversaires à relâcher les centaines de combattants et de militants jetés dans les prisons, elle ne les a pas empêché de nous chasser de positions stratégiques favorables à nos activités militaires, comme elle ne les a pas empêché enfin d'être les meilleurs complices des déserteurs, perturbateurs et traîtres de toute sorte qui n'ont cessé de bafouer l'autorité et de toucher au prestige même de la Révolution. Sans être contre une politique aveugle, nous ne pouvons concevoir des positions de faiblesse allant contre les intérêts supérieurs de la Patrie.

Ces activités diplomatiques ont-elles absorbé tous les ministres au point de les détourner de leur mission interne ? Nous sommes prêts à le croire. Nous ne nous attarderons pas à nous demander si le Comité Interministériel de la Guerre a joué son rôle d'appareil de direction de la guerre.

Après Tripoli, dans de nombreux organismes, aucun changement notoire n'a touché ni les hommes ni les méthodes qui ont été le principal objet des préoccupations du Comité National de Révolution Algérienne. Cet état de choses nous autorise à croire à l'absence d' interventions ou d'impulsion de sommet.

De plus, en face des pays disposés à nous aider, nous avons souffert souvent de l'absence de l'intermédiaire gouvernemental connaissant l'importance et l'urgence de nos besoins ce qui a amené divers organismes à formuler devant cette carence des demandes improvisées ou ne tenant compte que de leurs propres besoins.

prit contre-révolutionnaire dans la mesure où il s'attaque à l'une des forces vives de la nation. Cet état d'esprit tend à se généraliser dans la plupart des organismes extra-ALN. Le problème posé par la démission de l'Etat-Major Général doit pouvoir donc permettre de juguler la contre-révolution naissante. Car, nous concevons mal comment des hommes intégrés dans un système contaminé peuvent assurer la réalisation des objectifs de la Révolution.

Nous nous déclarons quant à nous entièrement solidaires et [illegible] avec ceux qui se sont faits le devoir de poser le problème en refusant de céder à la pression et au chantage d'un Chef [illegible] étranger qui n'a pas manqué aucune occasion pour nous donner "le coup de poignard dans le dos". Nous leur reconnaissons le mérite d'avoir, de par leur prise de position, mis fin à ce silence que d'autres ont observé au risque de passer ppur des complices.

Nous leur savons gré d'avoir eu le courage de faire rechercher la solution à cette dégradation générale mettant l'avenir de la Révolution au-dessus des soit-disantesconsidérations de tactique diplomatique.

Cette solution, nous la concevons dans le changement du système et de certains hommes. Elle se situerait en premier lieu [illegible] Membres du Gouvernement, s'ils pouvaient prendre les décisions que dicte l'intérêt supérieur de la Révolution.

Elle se situe au CNRA si l'organe suprême de la Révolution [illegible] conscience du poids de ses responsabilités, si quelle que soit la façon dont ses Membres ont été désignés, ils prennent [illegible] même conscience de tenir entre leurs mains toutes les destinées du Pays et de la Révolution.

Quelqu'il en soit, nous ne désespérons pas, car nous avons [illegible] les forces vives de la Nation, comme nous persistons à croire qu'il reste encore parmi les responsables des hommes intègres, désintéressés et dont la seule ambition demeure le succès [illegible] de notre Révolution.

Nous n'admettrons jamais, quelles que soient les raisons invoquées, que des individus, faisant abstraction des sacrifices du Peuple, pendant 7 années prennent des droits sur la

[illegible] de provoquer de nouveau la course au pou-

[illegible] avons trop présent à l'esprit le prix payé par la lu[illegible] le monsalisme, nous ne saurons permettre à quiconque [illegible] leur dans une aventure personnelle.

En attendant la solution, nous Membres des Commandements [illegible], satisfaits de toutes les mesures prises par l'Etat-Maj[illegible] pour assurer la préservation de l'unité de l'Armée de L[illegible] Nationale et la continuité normale de nos activités, re[illegible] le serment de demeurer fidèles aux principes sacrés [illegible] Révolution et de maintenir notre Armée dans son rôle de g[illegible] vigilante de ces principes pour lesquels elle ne cesera [illegible] battre.

FAIT, Le 2e JUILLET 1961

[illegible]ant RACHID
[illegible]e MOHAMED
[illegible]ine LAKBI
[illegible]aine ABDERRAHMANE
[illegible]t DJAMAL
HOUCINE
OMAR
YOUB
ABDELMADJID
BOUBEKEUR
CHEIKH
BAKHTI
BENZIANE
ABDELMADJID
ALDELHAMID
MOHAMED
ABDELWAFI
SALAH
BEN AHMED
DRISS

[illegible]nataires:

[illegible]reau du C.N.R.A.

[illegible]ple adressée aux Membres de l'Etat-Major démissionnaires [illegible]couvert du Comité chargé d'assurer la permanence du PC [illegible] de l'EMG.

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° $ 6 8/III A

Le 29 décembre 1961

Référence : n° 6618/A

CHEF BUREAU | Sous-Chef
2ème BUREAU
5 JAN 1962
Reçu le Section
Classement:

NE PAS FAIRE ETAT

SECRET

ALGERIE - MAROC

DISSENSIONS AU SEIN DU F.L.N.

VU

La mission que SI MOUSSA (1) poursuit au Maroc, depuis le mois d'octobre, semble être à l'origine des incidents actuels opposant dans ce pays des factions ou des personnalités du F.L.N.

(26.12.61)
B/2

1°/ MOUSSA paraît avoir été officiellement mandaté par le nouveau G.P.R.A. pour rétablir dans l'ensemble du Maroc une autorité compromise par les divergences de vues sur la négociation et les menées de FERHAT ABBAS. Il doit également réorganiser le commandement militaire. MOUSSA s'est violemment heurté à l'opposition des commandants MENJELI et SLIMANE (ex-membres de la délégation F.L.N. à EVIAN placés par la suite au secrétariat ouest de l'E.M.G. par BOUMEDIENNE). Mais il profite de l'attentisme prudent de MOSTEFAÏ, chef de mission à RABAT.

.../...

Destinataires :

Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes
E.M.G.D.N./REN (2 ex.)
A. E. - Secrétariat Général
- (Ambassade France-Maroc informée)
Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)
- S.N.S.T.
Délégation Générale en Algérie (Cabinet)
" " " (Bur. d'Etudes)
E.M. Algérie/2ème B.
123ème Brigade
Général Cdt Interarmées au Sahara
Armées- Cabinet
- E.M.A./2

A RENDRE PIONNIER
POUR CLASSEMENT

(J)

(1) SI MOUSSA semble s'identifier au commandant MOUSSA du commandement des frontières de Tunisie. Réf. nos diffusions n° 2508/A du 25.10.1961 et n° 6547/A du 27.12.1961.

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 5081 DA

Le 3 janvier 1961

Référence : D 6719/A

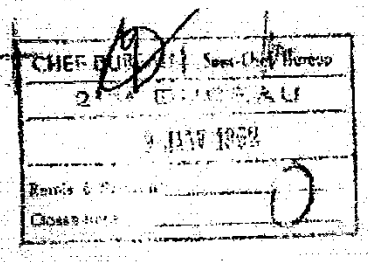

NE PAS FAIRE ETAT

SECRET

ALGERIE - MAROC

DISSENSIONS AU SEIN DU F.L.N. (1)

(29.12.1961)
A/1

Le violent différend, qui s'est élevé ces derniers mois entre SI MOUSSA et le commandant SLIMANE, du secrétariat ouest de l'E.M.G., paraît s'être apaisé momentanément par l'adoption d'un modus vivendi donnant satisfaction, dans une certaine mesure, aux deux antagonistes qui attendent l'arbitrage des instances supérieures du F.L.N.

Le gouvernement marocain est maintenant bien au fait des événements. La mission F.L.N. de RABAT a fait une démarche auprès de SI BEN BELLAL (du tribunal de cette capitale) pour que les membres du commando de SI MOUSSA, arrêtés par la police marocaine, ne soient pas poursuivis. Ce commando avait tenté un coup de main sur le camp F.L.N. de KENITRA.

Fiche

N o t a : SI MOUSSA s'identifie vraisemblablement à SI MEHAMMED Mohamed, qui fait l'objet de la fiche jointe en annexe.

.../...

Destinataires :

Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes
M.M.C.D.N./RBN (2 ex)
A. M. - Secrétariat Général
- (Ambassade France-Maroc informée)
Armées - Cabinet
- E.M.A./2
Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)
- S.N.S.T.
Délégation Générale en Algérie (Cabinet)
Délégation Générale en Algérie (Bur. d'Etudes)
E.M. Algérie/2e B
127ème Brigade.
Général Cdt Interarmées en Sahara

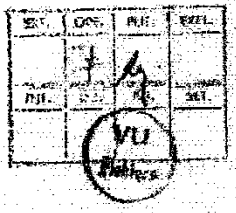

(1)

(1) Suite à notre diffusion n° D 6618/A du 29 décembre 1961.

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. R.

Destinataire N° 508/MA

Le 13 janvier 1962

Référence : D 7180/A

Sous-Sol Plongée
BUREAU
12 JAN 1962
Service à Section
Classement

NE PAS FAIRE ETAT

SECRET

ALGERIE – MAROC

AUTOUR DE L'AFFAIRE SI MOUSSA – SI SLIMANE

ES

(9.1.1962)

A/1

Fiché

BEN KHEDDA a convoqué BOUMEDIENNE et SI MOUSSA.

De son côté, BOUSSOUF a demandé à SI SLIMANE de venir le voir. Il a tenu à le rassurer sur l'efficacité des remèdes qui ont été apportés aux problèmes qui le préoccupent. Les deux hommes entretiennent d'excellentes relations.

N o t a : Cela confirme les informations précédemment recueillies, selon lesquelles SI SLIMANE et les militaires de l'E.M.G. Ouest, hostiles à BEN KHEDDA et à SI MOUSSA, sont des hommes de BOUSSOUF.

A RENDRE "FICHIER" POUR CLASSEMENT

Destinataires

Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes
E.M.G.D.G.N./MEN (2 ex)
A. E. – Secrétariat Général
– (Ambassade France-Maroc informée)
Armées – Cabinet
– E.M.A./2
Intérieur – D.G.S.N. (Cabinet)
– S.N.S.T.
Délégation Générale en Algérie (Cabinet)
Délégation Générale en Algérie (Bur. d'Etudes)
E.M. Algérie/2e B
123ème Brigade

(L)

PREMIER MINISTRE

S. D. E. C. E.

Destinataire N° 508/cab

Le 24 janvier 1962

Référence : D-7632/A

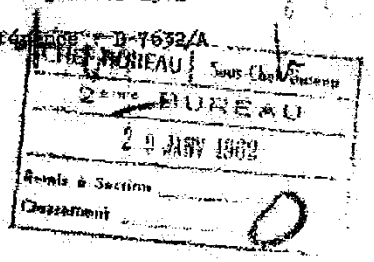

ALGERIE - MAROC

EVOLUTION DE L'AFFAIRE SI MOUSSA/SI SLIMANE

(19.1.62)

A/1

Fiché

A/6

Fiché

Le 19 janvier, SLIMANE se trouvait à RABAT à la disposition du G.P.R.A. tandis que BOUMEDIENNE avait rejoint OUJDA.

SLIMANE estime que la situation n'a pas évolué. Selon lui, il a prévenu BEN BELLA des "inconvénients fâcheux" que constituerait un précédent dans ce"genre d'histoires". SLIMANE et ses partisans demandent qu'on leur laisse leurs responsabilités.

Selon certains milieux algériens de CASABLANCA, les centres militaires qui s'étaient solidarisés avec SI MOUSSA dépendront désormais de l'organisation politique. En principe, l'A.L.N.A. n'exercera plus d'autorité dans les villes.

Ces mêmes milieux ajoutent que SI MOUSSA est"gardé en réserve" par le G.P.R.A. Ce dernier compte l'utiliser pour le cas où l'actuelle équipe de l'E.M.G. refuserait d'appliquer le "cessez-le-feu".

Destinataires :

Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes
E.M.G.D.N./REN (2 ex.)
A. E. - Secrétariat Général
- Ambassade France-Maroc
Intérieur - D.G.S.N. (Cabinet)
- S.N.S.T.
Délégation Générale en Algérie (Cabinet)
Délégation Générale en Algérie (Bur. d'Etudes)
E.M. Algérie/2ème B.
193ème Brigade
Armées - E.M.A./2

(J)

الملحق رقم 4: رسالة القادة المساجين للمجلس الوطني للثورة، بتاريخ 04 أوت 1961

1

Aux frères du C.N.R.A. à Tripoli, 8.39

Il n'est pas à démontrer que la présente session du C.N.R.A. s'ouvre au moment même où s'achève pour notre révolution une longue et très dure étape marquée à jamais par l'héroïsme et le sacrifice de notre peuple d'une part, et d'autre part, par des deuils, des destructions et des misères sans nombre. Sûrs pour nous responsables, cette étape nous apporte une vaste et riche expérience des hommes et des choses.

C'est à la lumière de tout cela que les membres de notre Conseil sont appelés à dresser le bilan exact de notre politique depuis la session de Tripoli, et d'en dégager les lignes de force nouvelles sur lesquelles doit s'articuler notre action à venir.

Nous sommes sûrs que chacun des frères est pleinement conscient de la tension extrême qui caractérise la situation présente, particulièrement en Afrique du Nord, et des poids déterminent des forces disponibles qu'il n'appartient qu'à nous de faire jouer en faveur de notre révolution, pour emporter la solution.

C'est dans un face à face définitif que nous nous trouvons placés aujourd'hui, et la responsabilité qui en découle pour chacun de nous est très lourde.

Pour notre part, ce choix est fait. Mais avant d'en arriver là, il nous paraît indispensable de revenir très rapidement sur le passé, dans l'unique souci d'éviter pour l'avenir ce qui nous semble avoir été des lacunes ou des erreurs ayant très graves dans notre politique.

[1]

المصدر: أرشيف المجلس الوطني للثورة، بالارشيف الوطني الجزائري

(2)

En tout premier lieu, nous tenons à dissiper une confusion qui, même si elle n'était pas délibérément entretenue, n'existe pas moins dans l'esprit d'un très grand nombre de nos frères, qu'ils soient grands ou petits responsables ou simples patriotes militants.

Ces frères en effet, s'imaginent qu'en notre Qualité de membres du C.P.R.A. nous assumons ou avons ~~assumé~~ réellement assumé les responsabilités que nous confère un tel titre. Il n'en est rien. Nous avons été et nous demeurons étrangers aussi bien à la gestion courante du Gouvernement – ce qui, vu notre situation, pourrait se comprendre à la rigueur – qu'au partage des responsabilités dans les décision graves, ce qui ne saurait être admis.

Il est bon cependant de préciser, que nous ne voulons rien revendiquer et encore moins exiger pour nous, dans ce domaine. Notre propos vise simplement à établir – une vérité d'autant plus triste, lorsqu'on sait que malgré toute sorte d'interventions auprès de notre Gouvernement, – nous avons vécu des années durant dans la moindre information sur la marche de notre révolution.

Les explications qui nous furent parfois données pour justifier cet état de fait, et selon lesquelles la prudence commandait d'éviter le risque que ces informations ne tombent entre les mains de l'ennemi, ne pouvaient être retenues, puisqu'il nous a été aisé à plusieurs reprises d'exposer par écrit à notre Gouvernement, des points de vue sur des problèmes éminemment graves, et que tous ces écrits lui sont parvenus.

[2]

2

Dès lors, ce que nous avons pu faire par nous-mêmes et par des moyens limités de fortune, en dépit de la situation — d'impuissance à laquelle nous sommes réduits, aurait dû logiquement pouvoir être réalisé avec infiniment plus de facilité, en égard aux possibilités de tous ordres dont dispose le Gouvernement.

Ainsi donc, tenus à l'écart de toute participation même indirecte et épisodique à la gestion et aux responsabilités du Gouvernement, et de surcroît non informés de la marche générale de nos affaires, nous sommes autorisés à dire que notre Qualité de "Ministre" est demeurée jusqu'ici purement fictive. Cette fiction est encore renforcée par l'absence de toute réponse aux nombreuses suggestions que nous avions faites en son temps à notre Gouvernement, en vue de revigorer notre révolution qui, pour instant, a connu des enlisements qu'elle n'a malheureusement pas encore complètement surmontés.

Ces mêmes observations restent valables, lorsqu'il s'agit de nous situer non plus sur le plan du Gouvernement, mais également sur celui du C.N.R.A.

Ni à l'occasion de la réunion de celui-ci au Caire, ni à celle de Tripoli, nous n'avons été informés des problèmes qui y devaient faire l'objet des délibérations. Aucun rapport ni ordre du jour ne nous a été communiqué. Nous avons appris, comme tout le monde, certaines décisions (pas toutes) qui y furent prises ici ou là, mais personne ne nous a jamais instruits des raisons qui les avaient dictées, ni comment elles devaient être appliquées, ni enfin de leurs effets.

③ [3]

Cette fois encore, aucune information ne nous a été donnée sur la prochaine réunion du C. N. R. A.; et ce, malgré nos demandes présentes et réitérées d'avoir à nous envoyer copie des rapports, afin de nous permettre d'apporter une contribution conséquente aux travaux de cette session. Ce qui nous amène à dire que là aussi, notre qualité de membres du C. N. R. A est également fictive.

De cette constatation, une conclusion s'impose: le C. N. R. A. doit, à notre avis, définir une fois pour toutes et avec le plus de précision possible, nos responsabilités, leur étendue et leur limite; en un mot, préciser notre statut.

Ceci dit, il est à peine besoin de faire ressortir qu'en l'état actuel des choses, il ne nous est pas possible d'aborder ici certains problèmes qui vont être soumis à l'examen de notre Conseil, faute d'éléments d'appréciation qui nous manquent, et qui seuls nous auraient permis de le faire honnêtement. Nous nous en tiendrons donc, qu'à ce qui est patent à nos yeux.

En dehors des faits précis que nous citerons par la suite, il y a d'abord des rumeurs persistantes et concordantes qui n'ont pas cessé de nous parvenir depuis longtemps, et de côtés aussi divers qui éloignés les uns des autres, faisant état de crise périodique au sein ou en dehors du Gouvernement; de différends entre tel et tel service, de mécontentements souvent violents des réfugiés, des étudiants, quand ce n'est pas de nos plus hauts responsables ou au sein même de notre armée — elle-même.

(4)

3

Y a-t-il grossissement et exagération dans tout cela ?
- C'est possible. Mais même dans ce cas, le fait de dramatiser ce qui ne devrait pas être, témoigne à lui seul, de l'ampleur du pourrissement qui nous guette si l'on ne prenait pas d'urgence des mesures adéquates qui s'imposent, capables d'extirper le mal à sa racine, en supprimant les causes réelles de ces crises, plutôt que de recourir à la médecine stérile du colmatage.

Il n'est pas impensable, quoi qu'en dise, que toutes ces rumeurs de crise n'aient pas une part de vérité pour fondement.

Au reste, certaines et non des moindres en gravité, sont indéniables. Tel est le cas, par exemple, du différent qui surgit entre certains grands responsables et notre Gouvernement, à propos de la réunion du C.N.R.A en Avril dernier.

Ce qui retient le plus notre attention en cette matière, est moins la réunion du C.N.R.A à cette époque plutôt qu'à une autre, que les griefs formulés en cette occasion contre le G.P.R.A, dans le rapport du Cdt Kaci.

A cette crise, s'ajoutent d'autres et d'autres encore qu'il ~~était~~ est inutile d'évoquer. La dernière en date cependant, « qui n'est point très malheureusement pas la toute dernière », risque par ses conséquences, si elle devait se prolonger, de détruire définitivement et sans retour tout ce qui a été réalisé jusqu'à présent et de taper à l'avance tous nos efforts à l'avenir.

(5)

Il s'agit, on le devine, de la démission collective de l'E. M. G. de l'A. L. N.

Il est à peine croyable que nous en sommes arrivés là! Pour qu'un E. M. G. d'une armée en guerre se coupe d'une façon aussi peu commune de son propre Gouvernement, il faut à n'en pas douter, des raisons infiniment sérieuses et graves, ou une peur et envie démence!

Quoi qu'il en soit, le mal est là, visible à nos yeux dans toute l'étendue de son énormité, connu, commenté et surement amplifié par certains qui nous entourent, ce qui ne peut profiter, en définitive, qu'à l'ennemi.

Cette dramatique situation doit elle nous conduire à dresser pour le compte de nos responsables un bilan de faillite? - Non, certes, et malgré l'apparence pourtant si concluante des faits. Pourquoi? - Uniquement par souci d'équité envers ceux de nos frères mis en cause dans cette affaire, accusés de carence, entendu qu'aucune explication de leur part n'est venue nous éclairer sur leur opinion à cet égard.

A ces crises et autres cas: Si Salah, Zoubir etc. etc, toutes aussi graves les unes que les autres sur le plan interne, se greffe, sur le plan externe, des contradictions et des difficultés de toutes sortes, que nous n'avons pas pu encore [redacted] surmonter.

En tête de ces difficultés, viennent nos relations avec Bourguiba.

Nul, a.t.on coutume de dire, n'est absolument indispensable .... S'agissant d'une révolution telle que la nôtre, cet adage est encore plus vrai, s'il devrait être appliqué à Bourguiba.

(c)

Non, Bourguiba n'est ni indispensable à notre révolution ni responsable du mal qu'il nous fait. Les seuls responsables c'est nous. Et il faut bien nous avouer la somme énorme et vaine d'inertie que nous avons opposée à cet individu, en guise de réponse à toute sa mauvaise foi, à ses manœuvres criminelles, aux propos humiliants qu'il tint en public sur notre compte, et enfin aux insultes cinglantes qu'il nous adressait, il y a peu de temps encore, du haut de la tribune de l'Assemblée Nationale Tunisienne.

Longtemps nous avons attendu mais en vain, une réponse de notre Gouvernement qui soit digne de la révolution que nous représentons, et qui nous lavenait de ces humiliations répétées. Cette réponse ne vint jamais.

Et lorsque sur la requête expresse du G.P.R.A, il nous fut demandé d'intervenir auprès de Bourguiba pour le faire revenir sur la mesure grave entre toutes, d'interdire le passage de nos troupes et de nos armes de Tunisie vers l'Algérie, et après que nous ayions mis en garde Bourguiba dans un message écrit (le C.N.R.A ignorait à en connaître les termes) de passer outre à son interdit, même s'il nous fallait nous frayer un passage en dépit de ses troupes et par la force des armes, ces menaces, après un moment de panique, restèrent lettre morte, sans doute à cause du peu d'empressement constaté chez nos responsables à la traduire dans les faits et par les actes.

[7]

Nous aimerions ouvrir ici une parenthèse pour souligner que certains de nos frères, sur la requête desquels, nous étions censés avoir intervenu auprès de Bourguiba, nous reprocheraient après coup, soit l'agressivité excessive à leurs yeux de notre message, soit de nous être laissés induire en erreur sur le caractère et l'importance réelle de cette affaire; d'autres, enfin, dégagement — purement et simplement leurs responsabilités quant à la requête elle-même au sujet de laquelle ils affirment tout ignorer.

Bref, notre politique à l'égard de la Tunisie s'est soldée, c'est indéniable, par un fiasco retentissant. S'agit il du pipe-line aboutissant au golfe de Gabès ?- Bourguiba le fait construire malgré notre opposition formelle - S'agit il des volontaires ?- Bourguiba déclare publiquement qu'il s'opposerait à leur transit par la Tunisie, sans que nous soufflions mot. S'agit il de Bizerte, d'avant ou d'après Bizerte ? - Bourguiba est toujours là pour déblatérer à sa guise sur notre compte ! S'agit il de la trêve ? - là encore nous retrouvons Bourguiba ! le Sahara ? - encore et toujours, Bourguiba !

La liste serait trop longue s'il fallait citer ce que fut l'attitude de Bourguiba à l'égard de notre révolution, particulièrement depuis que nous sommes ses "hôtes".

[8]

5

Bourguiba, nous dit-on, craint notre révolution. Ce qu'il eut fallu ajouter, c'est que Bourguiba tente d'étrangler cette révolution.

Mais alors si cela est vrai, et cela est, d'où vient que nous soyons si faibles devant lui, et par quoi peut-il bien nous réduire à cet état d'impuissance à réagir contre lui.

Nous sommes convaincus que notre faiblesse dans ce domaine tire ses origines de nos propres erreurs. Elle est la conséquence logique et directe de l'inexistence d'une politique dynamique; le résultat de fausses appréciations, de l'absence de coordination; peut être aussi est elle due à un certain goût pour les voies faciles, tenement à l'esprit de routine, sans compter la bureaucratisme et ses apendices: paperasserie, services, sous-services, commissions et autres comités, tous végétant en parasites sur le dos de la révolution et pesant de tout leur poids sur un appareil trop lourd et sans rendement conséquent.

Cet état de chose était prévisible. Nous avons, pour notre part, depuis fort longtemps, intervenu à plusieurs occasions auprès de notre Gouvernement pour le presser à se ressaisir, en vue d'éviter à l'avance un tel enlisement. ...

... Et d'abord de quitter la Tunisie. C'est par là qu'il fallait commencer, c'est par là qu'il faut de toute urgence commencer. [9]

Nous l'avons dit et écrit à notre Gouvernement : la Tunisie, désormais, ne devrait jouer que le rôle d'une base militaire de départ pour nos troupes et de transit pour notre matériel et bientôt, nous l'espérons, pour les volontaires de toutes nationalités. Et c'est là où nous arrivons au Choix que pour notre part nous avons déjà fait ; Choix que l'expérience d'Evian et la tension actuelle en Afrique du Nord ne rendent que plus impérieux. Il s'agit en effet d'inverser de fond en comble toute notre stratégie politique, diplomatique et militaire. Il nous faut tenter par tous les moyens à internationaliser le conflit armé et rompre, une fois pour toutes, sur le terrain, le tête à tête avec la France. Il faut étendre le conflit et le généraliser à tout le Maghreb et même au delà.

* Il est aberrant de confondre, comme l'ont fait certains membres de notre Gouvernement ou leurs porte-parole, cette forme d'internationalisation et une solution. Ouvrez Comme au Congo dont on nous cite l'exemple, et où il n'y a eu ni volontaires étrangers, ni extension, ni même de conflit.

La crainte, si crainte il y a, de voir une telle internationalisation amener, à l'heure de la solution, la présence de tiers, cette crainte serait superflue, du moment que nous aurions renversé par avance et très profondément en notre faveur ce qu'il est convenu d'appeler : le rapport des forces.

[10]

6

Il est évident que l'extension du conflit au Maghreb amènera fatalement la Tunisie et le Maroc à reposer, au moment de la solution, tout ce qui reste des conventions Franco-Tunisien et Franco-Marocain ; ce qui n'est pas une si mauvaise chose pour l'ensemble du Maghreb, bien au contraire.

Cette perspective nous ramène aux critiques que nous formulons plus haut tant en ce qui concerne nos rapports avec la Tunisie et notre présence là-bas, qu'en ce qui concerne la gestion générale de nos affaires sur tous les plans : multiplicité des administrations et lenteur des services, souvent parallèles, pléthore de fonctionnaires ; autant de choses qui n'ont rien de commun avec une révolution comme la nôtre. Cette perspective va plus loin ; elle commande une révision complète de nos rapports avec le monde Arabe en général, et l'Egypte en tant premier lieu à qui le monde Arabe nous pourrons tant demander et de qui, nous en sommes sûrs, nous pourrons tant recevoir. Les derniers événements de Bizert en sont une preuve éclatante.

Il nous faut profiter de l'immense résonnance que répercute notre lutte en Afrique, pour nouer plus fortement avec certains pays tels que Guinée, Ghana et Mali, des liens les plus étroits de solidarité et d'aides effectives.

[11]

En un mot, il nous faut mobiliser à nos côtés tous nos frères et tous nos amis réels, pour livrer ensemble et sur tous les plans l'ultime assaut qui nous libérera.

L'affaire de Bizot peut fort bien rebondir de nouveau et entraîner d'autres prolongements.

Il y a 5 ans nous avons raté un certain 22 Octobre.

Plus près de nous dans le temps, nous avons raté Suez.

Aucune occasion ne doit être ratée, désormais. Au besoin, il faut que nous suscitions nous-mêmes l'occasion.

Au reste, les circonstances présentes nous pressent d'agir très vite et très fort. La prochaine session ordinaire de l'O.N.U. ou son éventuelle réunion extra-ordinaire, sont déjà des échéances. D'où nécessité d'écourter le plus possible nos débats au prochain C.N.R.A. et de se prononcer en toute priorité sur ce problème capital : Volontaire et internationalisation du Conflit par son extension à l'échelle Maghrébine. Le triomphe de notre révolution en dépend.

A cet impératif, s'en ajoute un autre qui le complète. Celui de concevoir, sur le plan interne, une politique de rigueur et d'austérité, compatible avec notre stratégie militaire, et devant être menée de front avec celle-ci.

Il nous faut, sans peine de déchoir, revenir aux sources pures du militantisme révolutionnaire. L'apparat doit être banni ; les dépenses somptuaires réduites au strict minimum et sévèrement contrôlées par un ou plusieurs préposés personnellement responsables.

(12)

2. Notre appareil administratif doit être considérablement allégé et le nombre de nos fonctionnaires ramené à des proportions honnêtes. Pour ce faire, nous proposons une véritable "Commission de la hâche" qui aura pour charge impérative d'effectuer des coupes sombres dans les rangs de nos ministères, de notre administration et de ses nombreux services.

Convaincus que la définition d'une nouvelle orientation de notre action servie par un appareil adapté aux fins qu'elle poursuit, constitue —— l'exigence première de notre lutte, nous demandons instamment au C.N.R.A.:

1° de sanctionner par un vote la proposition d'internationalisation et les mesures organiques qui en découlent, en tenant compte de nos cinq voix.

2° de donner lecture au C.N.R.A. de toute notre correspondance depuis la session de Tripoli, dont rapport destiné C.N.R.A. Tripoli et ainsi cette lettre adressée à M. F.

3° de porter à notre connaissance les prochaines décisions du C.N.R.A.

Chers frères, un mot pour finir. Soyez unis! nous vous en conjurons! Nos innombrables martyrs l'exigent, notre merveilleux peuple aussi, qui ne plie pas et qui ne saurait admettre qu'il n'en soit pas ainsi. Pour notre part, nous sommes convaincus que du débat qui va avoir lieu, de la confrontation fructueuse des points de vue qu'il suscitera, seront dégagées les perspectives et définies les tâches qui mèneront notre révolution vers la victoire finale. A vous tous, frères, nous adressons notre salut fraternel et patriotique ——

[13]

Lu pour avis le 4 août 1961

M'Barek — Ahmed — Ben Bella — Khider — H. Ait-Ahmed

الملحق رقم 5: نموذج دعوة حضور دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس، جوان 1962

REPUBLIQUE ALGERIENNE

Ministère de l'Armement et des Liaisons Générales

DIRECTION NATIONALE DES TRANSMISSIONS

MESSAGE - ~~ARRIVEE~~ PORTE

AUTORITE ORIGINE: B UREAU C.N.R.A.
AUTORITE DESTINATAIRE: TOUS MEMBRES C.N.R.A.
DESTINATAIRE (INFORMATION):
DATE ET HEURE DE DEPOT: 7 MAI 1962 A 1915Z
No: D'ENREGISTREMENT:
N° 103/

T. SECRET	FLASH
SECRET	Ex. URGENT
SEC. CONF.	T. URGENT
CONFID.	URGENT
N.-CLASSE	ROUTINE

(Rayer les mentions inutiles)

TEXTE:

LE GOUVERNEMENT NOUS DEMANDE AUJOURD'HUI CONVOQUER LE C.N.R.A. EN SESSION EXTRAORDINAIRE DU 25 AU 31 MAI A TRIPOLI EN VUE D'ADOPTER UN PROJET DE PROGRAMME DU F.L.N. STOP PRIERE PRENDRE TOUTES DISPOSITIONS POUR ETRE A TRIPOLI AVANT CETTE DATE STOP LETTRE CONVOCATION SUIT STOP ET FIN ./.

Date et Heure de Réception	Date et Heure de déchiffrement	Date et Heure de Remise	Instructions particulières	Visa du Chef de Centre
7/5/62	PORTE		PORTE Le	Chef de Centre ESTAFETTE de Réception TUNIS

المصدر: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"، المرجع السابق، ص210

الملحق رقم 6 : محضر 7 جوان 1962

محضر المؤتمرين المؤيدين للمكتب السياسي

PROCES-VERBAL

==========

L'an mil neuf cent soixante deux et le sept juin

- LES MEMBRES DU C.N.R.A ET
- LES MEMBRES DES WILAYAS (DES COMITES) SOUSSIGNES PRESENTS A TRIPOLI A L'OCCASION DE LA REUNION DU C.N.R.A (Session du 27 Mai) :

Considérant que sur la requête du Gouvernement, le C.N.R.A a été convoqué pour le 25 mai 1962 ;

Considérant qu'à l'ouverture des travaux, le C.N.R.A a régulièrement établi son ordre du jour à l'unanimité ;

Que cet ordre du jour comportait deux points :

- Premier point : Etude et adoption du projet de programme de la Révolution démocratique populaire ;
- Deuxième point : Désignation d'une Direction Politique telle qu'elle était prévue dans le programme précité ;

Considérant que le premier point, après étude en commission et en séance plénière, a été adopté à l'unanimité ;

Considérant que pour la désignation de la Direction Politique une commission a été désignée ;

المصدر: عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص469-471

Que cette commission a abouti dans l'ensemble à des résultats positifs après des consultations individuelles sur la base d'une Direction restreinte et unique ;

Qu'elle a pu en outre dégager les noms des frères qu'il convenait de placer aux postes de direction ;

Que malgré des efforts, poursuivis pendant plusieurs jours, elle n'a pas réussi à faire accepter à tous les frères pressentis la constitution d'une équipe travaillant en commun ;

Considérant que sur ces entrefaites, le frère Président du Conseil a quitté Tripoli dans la nuit du 6 au 7 juin 1962 sans prévenir le bureau du C.N.R.A et ses collègues du gouvernement, mettant ainsi l'Assemblée dans l'impossibilité de discuter utilement et dans l'impossibilité de clore normalement et statutairement sa session ;

ONT DRESSE, EN CONSEQUENCE, POUR VALOIR CE QUE DE DROIT, LE PRESENT PROCES-VERBAL EN SIX EXEMPLAIRES NUMEROTES DE UN A SIX.

ONT SIGNE PERSONNELLEMENT OU PAR PROCURATION

CONSEIL DE LA WILAYA I	CONSEIL DE LA WILAYA II
• Tahar Zebiri	- Cdt Larbi
• Mohamed Salah YAHIAOUI	- Cdt Rabah
• Amar MELLAH	
• Smail MAHFOUD	

CONSEIL DE LA WILAYA III	CONSEIL DE LA WILAYA IV
• Colonel Said en son nom	- BENCHERIF Ahmed

et au nom du colonel AKLI Mohamed Ouelhadj et des Cdts TAYEB, HEMIMI, AHCENE et Mohamed OUALI

- HASSAN - LAKHDAR
- YOUCEF
- MOHAMED

CONSEIL DE LA WILAYA V

- ATHMANE
- BOUBEKEUR
- ABDELOUAHAB
- NASSER
- ABBESS

CONSEIL DE LA WILAYA VI

- CHAABANI Mohamed
- ROUINA Mohamed
- SLIMANI Slimane
- KHEIRREDINE Cherif
- SAKHRI Amar

ETAT-MAJOR GENERAL

- Ali MENDJELI
- SLIMANE
- BOUMEDIENNE

LES MEMBRES DU C.N.R.A

- BEN BELLA Mohamed
- Ferhat ABBAS
- KHIDER
- FRANCIS
- BOUMENDJEL

Benalla HADJ
pour BITAT et par procuration :
KHIDER
Le Colonel NASSER

الملحق رقم 7: محضر إجتماع زمورة 25 جوان 1962

RESOLUTION D'UNE REUNION INTER-WILAYAS A ZEMMORAH

***25 juin 1962** SOURCE : archives privées.*

Participants :
Wilayas 2, 3, 4 — Zone autonome d'Alger — Fédération de France. (Fédération de Tunisie invitée).

Résolution générale :
— considérant que les divisions au sein du gouvernement ont porté atteinte à son autorité,
— considérant que le conflit gouvernement état-major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu,
— considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les wilayas agissent séparément,
— considérant qu'une menace grave pèse sur l'unité, non seulement du FLN mais de la nation

Les responsables des wilayas 2, 3, 4 des Fédérations de Tunisie et de France et de la zone autonome d'Alger réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah,
Décident :
1. La création d'un comité de coordination inter-wilayas pour unifier leur action et sauvegarder la nation.
Ce comité a pour tâche :
a) de préparer les listes des candidats à la Constituante,
b) d'arrêter les conditions de déroulement et de participation au congrès national,
c) d'organiser l'intégration au sein des wilayas respectives des unités de l'ALN stationnées aux frontières,
d) de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du pays.
2. Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du gouvernement, autorité légitime du pays, pour :
— rester unis jusqu'à l'élection de l'assemblée constituante,
— préparer la prise en charge de la souveraineté nationale après le 2 juillet,
— aider le comité inter-wilayas et la zone autonome d'Alger,
— dénoncer les membres de l'état-major,
— prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la nation.

Les responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la révolution et de tout mettre en œuvre pour construire la patrie en restant fidèles, à la mémoire des martyrs et aux intérêts supérieurs du peuple algérien.

Fait le 25 juin 1962, à Zemmorah

Pour les conseils de wilayas et des Fédérations :
Wilaya 2
Wilaya 3
Wilaya 4

Zone autonome d'Alger
Fédération de Tunisie
Fédération de France

المصدر : MOHAMED HARBI , LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE, OP.CIT, P343

الملحق رقم 8 : رسالة هيئة الأركان العامة الى الوحدات المتواجدة بالحدود بعد قرار إقالتها

—A.L.N. - F.L.N.— — REPUBLIQUE ALGERIENNE — — E.M.G. —

— D. G. I. —

M E S S A G E

A R I V E E du 30 JUIN 1962

COPIE CONFORME A T O U S

L'ETAT MAJOR DE L'A.L.N. COMMUNIQUE

TEXTE : Le danger se précise.STOP. après la grave & illégale décision que vient de prendre le G.P.R.A..STOP.Nous pensons que le moment est arrivé où chacun de nous, plus que par le passé, doit prendre ses responsabilités. STOP.Quelques Membres du G.P.R.A.STOP. Profitant de l'absence d'une partie des Ministres et du manque de courage des autres ont outre-passé leurs droits et prononcé la dissolution de l'E.M.G. de l'A.L.N., organisme créé par le C.N.R.A. de 1959, ce que seul le Conseil National de la Révolution est habilité à faire.STOP.Nul n'ignore que les Membres du G.P.R.A. inspirateurs de cette manoeuvre essayent par celle-ci de prendre les devants sachant bien qu'en cette veille d'indépendance, que la Vérité, toute la Vérité est, elle aussi à la veille d'être vue du Peuple.STOP. La Vérité sera dite et le Peuple saura.STOP. Toutes les Wilayas doivent en fonction de nos principes et en ne se basant que sur eux:

1. Dénoncer l'illégalité des décisions que viennent de prendre quelques Membres du G.P.R.A.
2. Expliquer en détails le déroulement des débats du dernier C.N.R.A. et l'identité de vue qui y réunit tous les représentants des Wilayas (à l'exception de deux Commandants de la Wilaya 2.) l'E.M.G. et les élèments sains du pays dont quelques Ministres.
3. Faire part de la fuite de BEN KHEDDA et de ceux qui se sentent condamnés par la majorité des représentants du pays.STOP.
4. Publier la motion de défiance à l'égard du G.P.R.A. signée à TRIPOLI par la majorité du C.N.R.A. Après que celui-ci ait constaté le refus de quelques Membres du Gouvernement de se plier aux décisions de l'instance suprême de la Révolution.STOP.

Que chacun prenne ses responsabilités et que le premier Juillet, dernier jour du colonialisme en ALGERIE soit aussi celui où le Peuple cessera d'être mystifié .STOP.

L'ETAT MAJOR DE L'ARMEE DE LIBERATION NATIONALE.STOP.

المصدر: مذكرات اللواء حسين بن معلم، المرجع السابق، ص30

الملحق رقم 9: موقف الولاية الاولى من إقالة هيئة الاركان العامة

REPUBLIQUE ALGERIENNE
F.L.N / A.L.N
ETAT- MAJOR GENERAL
WILAYA I

N° 1168

DIRECTIVE

Devant la gravité de la situation et les dangers qui menacent la Révolution en particulier l'Armée de Libération Nationale seule force organisée et disposée à lutter et défendre les intérêts du Peuple Algérien.

En date du 20 juin 1962 ; à la veille de l'accession du peuple algérien à l'indépendance, BEN Khedda et deux de ses acolytes (ex. centralistes qui se sont réunis et favorisent le regroupement de tendances politiques au sein même du F.L.N) ; ont pris une décision personnelle concrétisée par un communiqué de presse décrétant que les mesures de l'Etat-Major de l'A.L.N étaient non seulement dégradés, mais destitués de leurs fonctions.

Aucun d'entre nous nous n'ignore l'illégalité d'une pareille décision, sachant que l'Etat-Major a été nommé par décision du C.N.R.A dans sa session de 1959.

Compte tenu de la dégradation de la situation ; compte tenu des manœuvres et des complots menés par BEN

المصدر: عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية، المرجع السابق، ص473-476

Khedda, Krim, Boudia, appuyés par l'exécutif provisoire et l'étranger pour dévier la Révolution de sa ligne de conduite, qui a été payée par le sang de 1500000 de Chouhadas, compte tenu des conditions dans lesquelles s'est déroulés la dernière réunion du C.N.R.A, compte tenu du regroupement et de la complète identité de vue des éléments sains du C.N.R.A dans sa dernière session c'est à dire les wilayas I, III, IV, V, et VI (pour la wilaya II deux commandants), les frères Ministres, Ben Bella, Khider, Mohamedi Said (Si Nacer), Ouamrane, Ferhat Abbas, Francis Ahmed, Boumendjel Ahmed, Cheikh Kheireddine, Hadj Lakhdar et les membres de l'Etat-Major Général Boumediene, Slimane, Medjli, vu qu'a cette dernière session et malgré la majorité des deux tiers obtenus, Ben Khedda et sa suite se sont condamnés en fuyant l'assemblée mettant par là même le C.N.R.A dans l'impossibilité de continuer ses travaux.

Devant la menace qui pèse sur les frères ministres qui ont pris des positions saines ; ces mêmes ministres ne peuvent plus siéger Khider démissionnaire, Ben Bella en déplacement et Bitat sur le point de démissionner. La position des frères cités plus hauts démontre clairement qu'ils désapprouvent entièrement les faits criminels de Ben Khedda et sa suite.

Etant donné cette situation, le conseil de la wilaya I, conscient de ses responsabilités est déterminé à mener à bien sa mission dénonce pareilles activités qui sont contraires à l'unité du peuple, du F.L.N et de l'A.L.N, met en garde tous les responsables destinataires de la présente de veiller par tous les moyens à l'unité du F.L.N et de l'A.L.N, pour cela, certaines dispositions doivent être prises ; le conseil de la wilaya ordonne :

I/ De dénoncer les activités criminelles des contre-révolutionnaires par une explication publique et franche à

tous les cadres, djounouds, militants du F.L.N ; et les masses ; l'explication doit être orientée dans ce sens :

a) Dénoncer les manœuvres de Ben Khedda et sa suite.
b) Dénoncer leurs collaborations avec le gouvernement français et l'étranger, dénoncer aussi la décision unilatérale et inégale du 30 juin 1962.
c) Dénoncer la fuite de Ben Khedda de la session de C.N.R.A. Expliquer que nous sommes à un moment décisif et que nous devons être vigilants pour ne former qu'un seul rang afin d'être forts devant la contre-révolution.

II/ Prendre toutes les dispositions de sécurité car les contre-révolutionnaires vont multiplier leurs manœuvres, leurs complots et leurs tentatives de destruction d'éléments sains de la révolution pour dévier celle-ci de sa ligne.

III/ Les directives antérieures sur les éléments ne portant pas d'ordre de mission de la wilaya ou de l'Etat-Major Général, sont toujours valables et le resteront. En conséquence, tout élément, quel qu'il soit, se trouvant en situation illégale, sera désarmé et mis aux arrêts.

IV/ Le conseil de la wilaya tiendra incessamment une conférence de presse afin d'éclairer le peuple et l'opinion publique sur la situation, et à cette occasion, publiera la motion de méfiance signée à TRIPOLI par la majorité du C.N.R.A, après que celui-ci ait constaté le refus de quelques membres (Ben Khedda et sa suite) de ce plier aux instances suprêmes de la Révolution.

V/ Le conseil de la wilaya rappelle à tous que (ordre, décision, note de service valable et applicable, ne doivent émaner que de ce même conseil et que tout ordre venant de quelque organisme que ce soit ne peut être appliqué.

Nous sommes à la veille d'évènements graves et en conséquence les présentes instructions doivent être strictement appliquées, chacun de nous doit prendre ses responsabilités et aucune faiblesse ne peut être tolérée; que ce 1er juillet, dernier jour du colonialisme français en Algérie, soit celui où le peuple Algérien cessera d'être mystifié.

Que Dieu bénisse la Révolution, le peuple et ses hommes sains.

P.S Les frères Ministres tiendront de leurs côtés, des conférences de presse pour expliquer la situation et préciser leurs positions.

AUX ARMEES, LE 1er JUILLET 1962

Le Colonel Commandant la Wilaya

DESTINATAIRES :

- ZONE 1
- ZONE 2
- ZONE 4
- ZONE 6
- ARCHIVES
- CHRONO

الملحق رقم 10 : إعلان المكتب السياسي 22 جويلية 1962

Proclamation du Bureau Politique du Front de Libération Nationale Algérienne (22 juillet 1962)

- Considérant que, sur convocation du GPRA, le CNRA, organisme suprême de la Révolution Algérienne, s'est réuni à Tripoli en session extraordinaire le 27 mai 1962 ;
- Considérant que l'ordre du jour de cette commission comportait l'adoption d'un programme comportant la formation d'un Bureau Politique et la désignation d'une équipe susceptible d'appliquer ce programme ;
- Considérant que le 4 juin 1962 est intervenu le vote à l'unanimité d'un programme comportant la formation d'un Bureau Politique, celui-ci devant détenir, jusqu'à la tenue du congrès national, la direction générale de la Révolution ;
- Considérant que pour désigner ce Bureau Politique, une consultation de chacun des membres du CNRA a été effectuée par les soins d'une commission élue à cet effet en cours de session ;
- Considérant que la commission a fait rapport à l'Assemblée plénière et a pris soin de préciser que l'accord de la majorité requise des membres du CNRA s'était fait sur :

  1) une direction souveraine,

  2) une direction restreinte,

  3) une formation de sept membres, composée de cinq ministres ex-détenus et de Messieurs Mohammedi Saïd et Benalla
- Considérant, par ailleurs, qu'au moment où la séance plénière du CNRA fut appelée à entériner le choix déjà exprimé en commission, par la majorité requise, certains membres du GPRA ont abandonné les travaux et ont quitté Tripoli ;

المصدر: ALI HAROUN , OP.CIT , P245-247

الملحق رقم 11: خطاب بن خدة، يوم 03 أوت 1962

Algériennes, Algériens,

Depuis un mois que la crise au sommet du F.L.N. dure, je me suis abstenu volontairement de donner mon point de vue afin de ne pas aggraver le tension ni compromettre les chances d'une solution.

L'heure n'était pas et elle n'est toujours pas aux déclarations partisanes et fracassantes, aux échanges de vue verbaux d'ordre subjectif, qui au lieu d'éclairer notre valeureux peuple le déroutent, l'égarent, le surexitent et le déçoivent.

Il était utile et constructif d'attendre les résultats afin de ne pas gêner les efforts en vue du règlement de la crise. Aujourd'hui cette crise est dénouée. Son mérite sera de faire baisser la fièvre, d'éviter le pire et de permettre l'espoir de faire apparaître prochainement dans une atmosphère plus sereine les vrais et sérieux problèmes qui se posent à notre pays.

Après ce règlement, il m'est permis de vous donner sur la situation quelques explications qui j'espère, contribueront à vous éclairer. Je le fais en tant que Président du G.P.R.A. mais aussi et surtout en tant que militant.

Je vous convie par avance à un effort de compréhension, sans quoi il ne sera pas possible de renouer avec l'espoir qui nous catapulte depuis sept ans et demi.

المصدر: BEN YOUCEF BEN KHEDDA, LA CRISE DE 1962, OP.CIT, P147-159

- Considérant que, ce faisant, ils ont accompli un acte de « forfaiture », en paralysant sciemment la poursuite des travaux dans le but d'usurper un pouvoir que la majorité de l'Assemblée se proposait de transmettre au Bureau Politique, et ce conformément aux termes d'un programme qui avait réuni l'unanimité de l'Assemblée ;
- Considérant que si la majorité du CNRA dispose, à juste titre et à bon droit, des éléments fournis en séance plénière par la commission pour proclamer la direction politique, la minorité (et en son nom les ministres qui ont quitté Tripoli) par contre ne saurait se prévaloir de son « départ » pour se maintenir et exercer le pouvoir ;
- Considérant qu'en présence de cette situation, la majorité de l'Assemblée fut contrainte, avant de se séparer, de situer les responsabilités et de condamner les ministres précités dans un procès-verbal de carence daté du 9 juin 1962 ;
- Considérant que les membres majoritaires décidaient cependant de ne pas publier le procès-verbal. Conscients de leurs responsabilités, ils évitaient ainsi d'ouvrir une crise politique grave qui aurait pu servir de prétexte souhaité dans divers milieux pour empêcher la proclamation de l'indépendance de l'Algérie et le retour à la paix ;
- Considérant qu'à dater du 7 juin 1962, les membres du GPRA qui ont quitté Tripoli et qui ont piétiné délibérément les institutions de la Révolution Algérienne, ne sont plus que des ministres usurpateurs. Dès lors, toutes les décisions que ces derniers ont prises ou qu'ils sont appelés à prendre sont entachées de nullité absolue ;
- Considérant que dans de telles conditions la sanction que ces ministres ont prise à l'encontre de l'Etat-Major Général d'une Armée de Libération Nationale au service du peuple le samedi 30 juin 1962 ne peut être qu'illégale ;
- Considérant que pour conserver le pouvoir, ils ont couvert les agissements d'une force composée en partie d'anciens agents de la police colonialiste qui s'illustrent ainsi dans une partie de l'Algérie indépendante tout comme par le passé par des pillages, des viols, des persécutions de toutes sortes ;
- Considérant qu'au moment où ils libèrent et assurent l'impunité aux tueurs de l'OAS, ils font procéder à l'arrestation d'Algériens et d'Algériennes patriotes authentiques dont de nombreux condamnés à mort par le colonialisme français ;
- Considérant enfin que la situation générale actuelle de l'Algérie est caractérisée par des signes d'anarchie sur le plan politique, économique et social ;
- Considérant que la liberté, la sécurité, la dignité et le jeu normal de la légalité et de la véritable démocratie ne sont plus assurés dans certaines régions, notamment dans la capitale ;

- Considérant que le CNRA est, et demeure, l'instance suprême du Front de Libération Nationale et de la Révolution.

Le Bureau Politique

- Répondant à la décision des membres majoritaires du CNRA qui ont demandé à chaque membre du Bureau Politique d'assumer ses responsabilités historiques ;
- En application par ailleurs des dispositions du Programme Politique adopté à Tripoli à l'unanimité le 4 juin 1962 ;

Le Bureau Politique

A décidé d'assumer, à compter de ce jour, ses responsabilités nationales dans le cadre de la légalité des institutions de la Révolution Algérienne jusqu'à la tenue du congrès national souverain.

En conséquence :

Il se déclare habilité à assurer la direction du pays, la reconversion du FLN et de l'ALN, l'organisation du parti, la construction de l'Etat et la préparation d'un congrès pour la fin de l'année 1962 ;

Lance un appel solennel au peuple algérien, à tous les citoyens sans distinction de confession ;

Il leur demande de se grouper dans chaque ville, dans chaque village et chaque dechra, dans le pays et hors d'Algérie, autour de sa direction politique pour :

- consolider l'indépendance de l'Algérie ;
- Edifier un Etat démocratique et moderne, débarrassé de la dictature policière, assurant à tous les citoyens la liberté individuelle et d'expression et la justice sociale ;
- Empêcher le triomphe des forces obscures du néocolonialisme et de ses alliés.

Pour comprendre posons d'abord des questions et essayons d'y répondre. Quelle est la situation actuelle? Comment et pourquoi en sommes-nous arrivés là? Comment s'en sortir?

Situation actuelle

En ce qui concerne la première question, une constatation s'impose: l'Algérie est fraîchement indépendante . Cette indépendance est atteinte après sept ans et demi d'une guerre atroce au cours de laquelle il y a eu de profonds bouleversements .Au million de morts, aux deux millions de dégroupés, aux centaines de milliers de détenus, s'ajoutent trois cents mille réfugiés, la destruction de la quasi-totalité des douars et des dechras , l'incendie des forêts et des récoltes, le sabotage d'une partie de l'infrastructure économico-sociale du pays .

Par ailleurs des entreprises privées et des services publics sont arrêtés provoquant dans les villes un chômage considérable.

Mais le fait le plus grave est que l'indépendance n'a pas encore permis l'installation des structures de l'Etat. Le passage de l'ère coloniale à l'indépendance ne se fait pas sans heurts ni sans remous. Sur le plan de l'ordre public, il y a des dépassements regrettables. Sur celui des services administratifs et du secteur économique privé il y a de nombreuses insuffisances. Certains responsables qui détiennent l'autorité commettent des abus. Si les nouvelles structures de l'Etat ne sont pas encore en place et cela ne peut sortir que des élections à l'Assemblée Nationale et de la création du Parti, il subsiste par contre les structures de guerre, basées sur le système des wilayas. Ce système a fait ses preuves durant les hostilités en raison de son caractère décentralisé qui lui donnait une grande souplesse en face de l'ennemi. Il est évident qu'il est aujourd'hui, non seulement inapte aux institutions étatiques de l'Algérie indépendante mais il contrarie leur installation même. Or, l'unité et l'intégrité de l'Algérie, objectifs de base de la

Révolution, exigent impérativement la création de l'Etat unitaire et centralisé.

A ces structures organiques qui subsistent encore, s'ajoute la persistance d'un état d'esprit né de la guerre, imprégné encore des douloureuses expériences, fait d'hostilité et de méfiance envers tout ce qui tend à élargir l'horizon et agrandir l'échelle de l'autorité. Cet état d'esprit se caractérise en outre par la prétention de vouloir tout faire à partir de soi, à partir de l'organisation locale. Il traduit l'ignorance de règles élémentaires d'organisation sociale et conduit à l'atomisation des structures nationales..

A côté d'organismes centraux comme le G.P.R.A. et l'Exécutif Provisoire qui subsistent difficilement, l'autorité de fait est parcellisée à l'échelon local ou régional. C'est là, avec l'aspect militariste que nous examinerons plus loin, l'essentiel du problème de la reconversion.

Des milliers de plaintes nous parviennent auxquelles hélas, il ne nous est pas toujours possible de donner suite en raison même de la situation. Il est regrettable de souligner les exactions de certains éléments fraîchement intégrés dans l'A.L.N. surtout depuis le 19 Mars, n'ayant aucune formation ni militante, ni politique: impositions financières, enlèvements de personnes et de voitures, réquisitions arbitraires de logements, non respect des biens et des personnes allant jusqu'à l'atteinte à l'honneur de certaines familles. Il faut signaler aussi, qu'à côté d'initiatives sages, d'autres sont prises à l'échelon local alors qu'elles ne peuvent être que du ressort d'une autorité centrale dans l'intérêt supérieur du pays et pour la marche normale de ses affaires.

Il y a beaucoup de choses désagréables à ajouter si on voulait assombrir encore le tableau. Il faut, cependant admettre qu'une guerre comme celle que nous avons connue ne pouvait donner immédiatement naissance à un état structuré où tout serait pour le mieux dans le meilleur des mondes. Tous les pays, au sortir d'hostilités dévastatrices ont connu une période de marasme

économique, d'anarchie administrative, de troubles sociaux, d'abus d'autorité et de dépassements de toutes sortes. Il n'est que de penser aux pays comme la France ou l'Angleterre qui après 1945 ont mis des années pour se redresser et pour liquider les séquelles de la guerre. D'autres comme l'Allemagne, le Viêt-nam et la Corée souffrent encore du plus grand malheur qui puisse frapper une nation, celui d'être divisé en deux parties antagonistes s'appuyant l'une et l'autre sur des blocs étrangers.

Ne nous étonnons donc pas outre mesure des difficultés que nous rencontrons tous. Elles sont avant tout inhérentes à sept ans et demi d'une guerre qui tendait à miner la substance même du peuple algérien.

Une crise de direction

Mais ce qui fait la particularité de notre situation, c'est que sur ces difficultés attendues s'est greffée une crise de direction qui en constitue un facteur aggravant. Les problèmes hérités de la guerre et de 132 ans de régime colonial sont déjà immenses par eux-mêmes. Ils sont grands comme la montagne. Ils exigent des années de travail dans l'unité et beaucoup de patience et de discipline. Ils imposaient et ils imposent plus que jamais entre les dirigeants et responsables l'unité de vue parfaite, la confiance réciproque, l'asservissement total aux objectifs nationaux immédiats et lointains, le désintéressement, l'élévation d'esprit et surtout le sens aigu des responsabilités. Avec de telles conditions, il aurait été tout juste, il est encore tout juste suffisant pour surmonter et résoudre les énormes difficultés nées de la guerre. La crise de direction n'a pas créé ces difficultés. L'unité dans l'idéologie et dans l'exécution pouvait et peut seule engendrer la tendance à leur résorption. Seule l'unité au sommet, c'est-à-dire au G.P.R.A., aurait pu permettre d'entreprendre l'immense travail de reconversion des structures de guerre en structures étatiques et organiques conformes à notre état d'indépendance et aux objectifs de la Révolution.

La crise de la direction qui est aussi une crise d'adaptation chez certains responsables a eu pour effet non seulement de cristalliser les structures de guerre, mais d'aggraver la tendance à la parcellisation de la souveraineté. Elle se traduit par une crise d'autorité. Au lieu donc de voir s'opérer un processus de reconversion centralisateur, nous assistons par suite de l'absence d'une autorité centrale effective et de la survivance de l'état d'esprit de repli sur soi né de la guerre, à un rétrécissement de la tendance centripète. Les attributions d'ordre national que détiennent encore les organismes centraux comme l'Exécutif Provisoire sont constamment grignotées, contrariées ou doublées par des attributions analogues à l'échelon régional. Il s'en suit le renforcement d'entités géographiques qui conduisent au développement de l'esprit d'autonomie sur à peu près tous les plans. N'est-il pas navrant pour un Algérien de ne pouvoir passer sans difficultés d'une wilaya à l'autre, voire d'une zone à l'autre, quelquefois avec plus de difficultés que s'il s'agissait de passer d'un Etat à un autre? N'est-il pas choquant de constater entres ces entités des relations de voisinage qui ne sont pas toujours saines et dont souvent la population et les militants font les frais?

N'est-il pas déroutant de constater des mesures de fait différentes selon que l'on se trouve à tel ou tel endroit?

Certes, la vigilance s'impose et nous ne mettons nullement en cause le patriotisme des responsables qui se chargent d'encadrer le peuple. Mais il s'agit d'attirer, à l'aide de ces exemples l'attention de tout le monde sur ce phénomène de régression, contraire aux principes de base de notre Révolution qui sont l'unité et l'intégrité, contraire au bon sens et à l'esprit constructif et combien favorable à l'anarchie et à la confusion. Il est capital que tous les Algériens, tous les militants, les cadres et nos plus hauts responsables prennent conscience de cette réalité afin qu'ils facilitent sa résorption et préparent les assises de l'Etat Algérien moderne.

Il faut dire cependant que l'aggravation du "wilayisme", c'est-à-dire l'accentuation du repli sur soi des unités territoriales

s'explique au cours des derniers évènements par un sentiment de défense contre des éléments venus de wilayas voisines ou de l'Extérieur.

Nous avons déjà condamné le recours à la force entre Algériens surtout entre militants et soldats, en tant que crime contre l'unité de la Nation.

Ceux qui, en dehors du recours à la volonté du peuple ou de la libre et fraternelle discussion essaieront de se "légaliser" par la force seront condamnés devant l'histoire et auront trahi notre Révolution populaire. Nous rendons ici un hommage particulier aux responsables des wilaya qui par leur haute conscience patriotique ont freiné le mouvement vers la guerre fratricide et le danger militariste.

Quoiqu'il en soit, il se pose ici, le problème l'intégration de l'A.L.N. et plus particulièrement de celle des frontières. Cette question délicate qui constitue l'un des points essentiels de la reconversion ne pouvait et ne peut être tranchée que dans le cadre de la création de l'Armée Nationale Algérienne. C'est seulement dans ce cadre et sous l'égide de l'autorité centrale que peut s'opérer la fusion de l'A.L.N. des frontières et celle de l'intérieur. Or certains officiers qui ont vécu à l'extérieur n'ont pas connu la guerre révolutionnaire comme leurs frères du maquis, guerre basée essentiellement sur le peuple et dont l'A.L.N. n'a été que le fer de lance. Le peuple a été l'artisan principal de l'indépendance. Ces officiers qui sont restés pendant la durée de la guerre aux frontières tunisiennes et marocaines ont souvent tendance à ne compter que sur la force des armes. Cette conception dangereuse conduit à sous-estimer le rôle du peuple, voire à le mépriser et créer le danger de voir naître une féodalité ou une caste militariste telle qu'il en existe dans certains pays sous-développés notamment en Amérique Latine. Là se trouve la maladie de l'exil

La Révolution n'est pas l'oeuvre d'une fraction du peuple mais elle est basée sur la mobilisation de tous les Algériens. La cheville ouvrière, le gardien vigilant de la Révolution, c'est le mil-

itant avec ou sans uniforme, qu'il soit dans le F.L.N., l'A.L.N., les Syndicats ou toute autre Organisation Nationale.

L'armée est au service de la Nation, c'est-à-dire qu'elle est sous l'autorité directe et absolue du gouvernement qui exprime la souveraineté nationale. Elle n'est pas la source du pouvoir selon l'idée simpliste qui confond force armée et origine du droit et du pouvoir. Cette origine ne peut être que le peuple. C'est là un principe de base de notre Révolution et de toute démocratie. Actuellement, il s'agit d'adapter l'armée aux nouvelles conditions du pays. Il s'agit de construire l'armée de l'Etat Algérien indépendant.

Les cadres militants de l'A.L.N., conscients et éprouvés doivent constituer le noyau de cette armée nationale; ils jouissent de la confiance populaire. Les moyens modernes d'armement (aviation, marine, etc...) seront mis à la disposition de cette armée afin qu'elle puisse défendre l'intégrité du territoire national et la souveraineté de l'Etat.

Dans la défense de la patrie, le rôle de l'armée seule est insuffisant: le rôle du peuple est déterminant; aussi convient-il d'instituer le système des milices populaires composées de citoyens et de citoyennes, astreints à suivre un stage périodique et à se tenir prêts à faire face à toute éventualité.

Les djounouds de l'A.L.N. démobilisés participeront à l'oeuvre de reconstruction et de développement du pays. Les familles de Chouhadas ainsi que les soldats de l'A.L.N. les plus pauvres doivent bénéficier en premier lieu de la réforme agraire.

Voilà pour la situation actuelle.

Comment en sommes-nous arrivés là?

Comment en sommes-nous arrivés là? Si nous mettons de côté les difficultés nées de la guerre, il reste à dire un mot sur les causes de la crise.

Durant sept ans et demi les esprits ont été braqués vers les

buts de la guerre. Aujourd'hui, il s'agit de les orienter vers les tâches de paix. Cela est d'autant plus difficile qu'il n'y a pas parmi les dirigeants une conception homogène de la reconversion. La cause lointaine et profonde réside dans le séjour prolongé des dirigeants à l'extérieur ou en prison. Ce qui les a coupé pendant des années des réalités quotidiennes de la lutte, des cadres, des militants et surtout du peuple. Cette coupure, qui aurait pu être fatale à la Révolution, a fait évoluer différemment les choses et entre l'intérieur et l'extérieur la symbiose a été insuffisante. A l'intérieur, la participation et les sacrifices du peuple augmentaient et accentuaient par là-même le processus révolutionnaire. L'ampleur des sacrifices consentis et les destruction supportées par le peuple faisaient dépasser le stade politique de l'indépendance et posaient la Révolution en termes de démocratie économique et sociale. Or, cette évolution n'a pas été suffisamment ressentie ni analysée par les dirigeants. Les progrès dans les aspirations populaires n'ont été ni précédés ni immédiatement suivis par un effort idéologique conséquent et par un travail d'éducation politique des cadres et des militants qui auraient permis d'éliminer les faux problèmes.

L'absence d'un programme s'est faite douloureusement sentir, programme visant non seulement des buts lointains mais également des buts immédiats, notamment le passage de l'état de guerre à l'état de paix.

Pendant que les difficultés de la lutte imposaient à l'intérieur un système d'organisation décentralisé que les années ont consolidé et renforcé dans tous les domaines, à l'extérieur l'évolution a été caractérisée par une série de crises au sein des différents organes de direction: C.C.E., C.N.R.A., G.P.R.A. Ces crises n'ont pas été résolues sur la base de principes, d'idées, de programme, de méthodes de travail, mais en fonction de personnes. Quoiqu'il en soit les solutions ont permis la continuité du front uni face à l'ennemi. En ce qui concerne le G.P.R.A., je n'ai cessé de déployer mes efforts pour le maintien de l'unité qui a permis d'aboutir à la paix. On peut dire que la guerre a comprimé les dissensions

fréquentes au sein de la direction, alors que la base est demeurée unie. C'est là, la particularité et sûrement la force de notre Révolution populaire. Les conflits latents de personnes auraient pu éclater avant ou pendant les négociations qui ont abouti aux Accords d'Evian. L'éclatement de la crise au sommet du F.L.N. avant la signature des Accords d'Evian ou au cours des négociations aurait été fatale à la Révolution.

Tout en retardant indéfiniment l'heure de la paix, elle aurait peut être abouti au partage ou à tout autre malheur de la nation, alors qu'aujourd'hui, malgrè tout, les Accords d'Evian nous ont permis de sauvegarder l'intégrité du territoire et l'unité du peuple ainsi que la possibilité de créer l'Etat Algérien.

Cette regrettable crise qui avec un minimum de sens des responsabilités aurait pu être évitée, présente le moindre mal d'avoir éclaté après la fin des hostilités. Mais comme le contexte de l'indépendance est beaucoup plus vaste que celui de Tunis et qu'il n'y a plus l'alibi de la guerre, comme nous avons des responsabilités d'Etat du temps de paix tant sur le plan interne qu'international, les conséquences rejaillissent sur tous les plans et apparaissent au grand jour.

Lorsqu'une crise éclate dans un pays qui possède des structures étatiques, ce pays vit sur ses réserves et sur son organisation et le conflit reste limité au sommet jusqu'à sa solution. Chez nous, venant après tant de bouleversements, le vide politique est aggravé dans certains endroits par un vide d'organisation sociale. L'action de certains dans les grandes villes surtout, à l'encontre d'étrangers, d'européens dont le pays a besoin, de Français dont la présence en Algérie est conforme aux Accords d'Evian, nous cause un grave préjudice sur le plan moral et économique et risque de faire baisser le prestige de notre Révolution si grand à l'extérieur. Les responsables locaux qui ont conscience de ce danger auront à coeur de faire régner l'ordre et de faire appliquer le respect de la personne humaine et des biens. La crise ne libère pas le pays de ses obligations internationales ni du respect du droit des gens qui

est un des fondements de la société islamique. Elle ne doit pas être le prétexte à des actes insensés que le peuple algérien réprouve sévèrement.

Le peuple algérien qui a combattu pour sa liberté durant sept ans et demi aspire ardemment à la paix et à l'ordre social afin de panser ses blessures et d'entreprendre l'immense travail de reconstruction et de développement qui l'attend. Notre jeunesse, nos travailleurs, les femmes algériennes, nos étudiants ont déjà les manches retroussées pour s'attaquer au retard que connaît notre pays dans tous les domaines. Il faut dans les délais les plus brefs mettre à leur disposition les moyens nécessaires à leur mission. Ceci est en partie lié à l'amélioration immédiate de la situation particulièrement sur le plan de l'ordre public et de la préservation du capital productif de la Nation.

Comment s'en sortir?

Les graves problèmes de l'heure attendent leur solution et vont bientôt présenter leurs redoutables échéances. Ce sont la reprise des affaires économiques et administratives, la reconstruction d'urgence pour les rapatriés et les dégroupés, la rentrée scolaire et les labours.

Ce n'est qu'après avoir réglé ces problèmes que l'Algérie pourra s'attaquer aux objectifs plus lointains qui doivent donner au pays son visage moderne toujours à base de démocratie et de justice sociale, répondant ainsi aux aspirations populaires.

Il est évident que l'instrument fondamental, c'est l'Etat structuré sur le plan national, régional et communal. A côté de l'Etat, le Parti doit animer la vie politique du pays et être le moyen d'expression des aspirations du peuple. C'est vers ces deux destinations que doit s'opérer la reconversion des structures actuelles.

Il faut, après une aussi longue périodes de guerre avec tous ses bouleversements, permettre le reclassement des idées et des hommes sur la base des acquis de la Révolution.

C'est là une question d'honnêteté et de réalisme politique.

Cela se fera en donnant la parole au peuple et aux militants qui sont les seuls maîtres de leur destin. A partir du verdict populaire et à travers les élections à l'Assemblée sortiront les institutions du pays. De même c'est en tenant compte de la volonté manifestée par les militants dans un Congrès que se reconvertira le F.L.N. en un parti revigoré.

Toutes les causes de la crise peuvent être aisément démontrées dans une confrontation saine et loyale, loin des passions de la place publique afin qu'une leçon salutaire puisse être tirée par les militants et le peuple.

Seul un Congrès National aux travaux duquel participeront les cadres et les militants peut apporter de la clarté et relancer la Révolution Algérienne. Son rôle serait de situer les responsabilités passées, faire le point de la situation, orienter clairement l'avenir par l'adoption d'un programme qui aura été discuté préalablement par tous les militants.

Il s'agit dans cette seconde phase de la lutte de construire tout d'abord l'Etat Algérien et de consolider l'indépendance de l'Algérie dans tous les domaines: politique, économique, militaire. N'oublions pas que quatre cents mille soldats français stationnent encore sur le territoire national et qu'il faudra prévoir les étapes de leur évacuation.

Sur le plan interne, le Congrès aura pour tâche d'arrêter les nouvelles structures organiques et désigner les organes de direction: Comité Central, Bureau Politique, etc...

Les critères de désignation des congressistes sont entre autres, le militantisme et l'apport effectif à la Révolution.

Beaucoup d'éléments se trouvent aujourd'hui à des postes de responsabilité sans qu'ils aient rempli les conditions adéquates. Beaucoup de cadres militants sont injustement maintenus à l'écart sous des prétextes divers.

La participation des organisations Nationales : U.G.T.A., Organisations Féminines, U.G.E.M.A., Jeunesse, etc...est obliga-

toire en raison de leur participation active à la Révolution et compte tenu des secteurs de la société algérienne qu'ils représentent.

Vu l'urgence à adopter le programme et à désigner les organes de direction , le Congrès doit se tenir sans tarder .

En aucun cas , il ne devra dépasser la fin de l'année .

En attendant , le Bureau Politique provisoire actuel a pour tâche :

1° - La préparation des élections à l'Assemblée Nationale fixée au 27 Août prochain .

2° - La direction provisoire du F.L.N. sur le plan organisationnel et l'entreprise de la reconversion selon un ordre d'urgence qui impose le retour à l'Etat de ses prérogatives d'ordre judiciaire, administratif, économique, financier et éducationnel .

3° - Une semaine après les élections, le Bureau Politique provisoire se présentera devant le C.N.R.A. réuni en Session Ordinaire pour être soit consacré , soit remanié . Après quoi le Bureau Politique préparera le Congrès National du F.L.N.

Le rôle du Bureau Politique provisoire serait en quelque sorte de permettre la soudure entre l'état de guerre et l'état normal qui commencera à partir de l'Assemblée Nationale et du Congrès

Dans un souci d'unité, le G.P.R.A. avait accepté le 23 JUILLET dernier, le Bureau Politique tel qu'il avait été ébauché à Tripoli .

Personnellement, j'ai toujours pensé que tout ce qui peut faciliter la cohésion et l'unité devait être recherché et accepté.

Notre situation actuelle est telle que c'est par le bon sens et la mise en confiance réciproque que nous devons la régler. Sous le poids des problèmes concrets et des aspirations du peuple, notre pays connaîtra une évolution prodigieuse. Mais c'est dans l'unité et la clarté que doit se faire cette évolution.

En oeuvrant dans cette voie le responsable rend aujourd'hui le meilleur service au pays pour lui permettre d'opter dans le cadre de la démocratie.

J'ai parlé sans fard par ce que le peuple algérien est mûr et par ce qu'il a confiance en ses immenses possibilités. C'est lui qui a imposé l'unité aux dirigeants.

Nous rendons un hommage particulier aux Africains et aux Arabes, notamment au Président NASSER ainsi qu'au Présidents MODIBO KHEITA et SEKOU TOURE qui ont tous partagé notre inquiétude.

Cette crise aura, en fin de compte, mis davantage le peuple et les dirigeants en face des réalités et face à leurs responsabilités.

Dans le long martyrologue du pays et devant les tâches considérables qui l'attendent, elle n'aura été qu'un nuage passager.

Elle doit nous inciter à la préservation de notre unité et à un grand travail de clarification et d'éducation militante et politique pour faciliter la résolution des problèmes qui nous assaillent. C'est pourquoi nous devons aider ce Bureau Politique dans ses efforts par notre sagesse et par notre esprit de discipline fraternelle.

Bienvenue aux frères qui arrivent d'Oran, en attendant les autres dirigeants dont la présence à Alger est plus que jamais indispensable.

Alger donnera, j'en suis sûr, l'exemple de la paix et du travail.

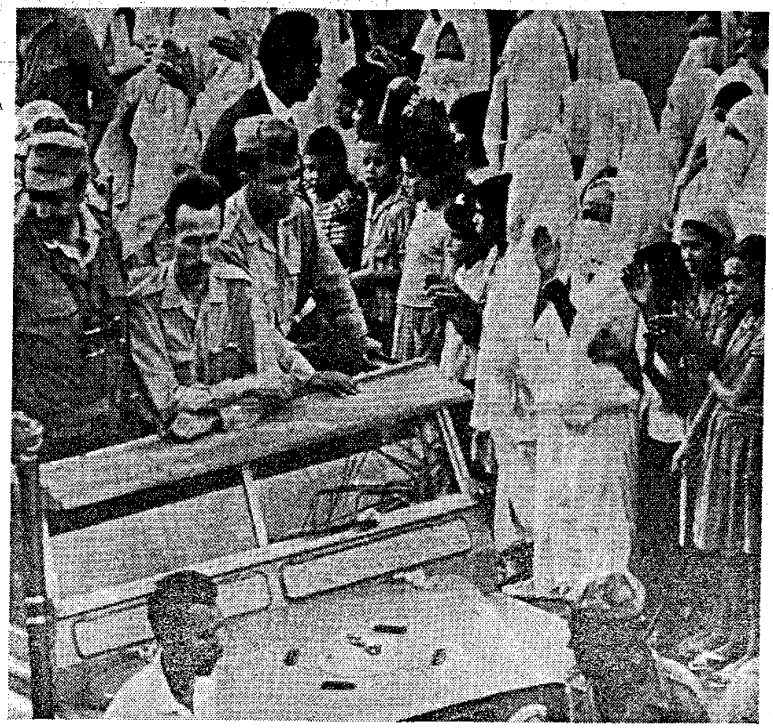

ARRIVEE DE BOUMEDIENNE
Pour la première fois, depuis des siècles, des civils se mettent entre les militaires . . .

Bien que Khider ait parlé prématurément de la date du 16 septembre, Benbella aurait souhaité que le scrutin soit retardé à la fin du mois, afin d'avoir le temps de consolider son succès et d'organiser ses réseaux à travers le pays. Mais le colonel Hassan et Krim Belkacem ne voyaient pas les choses ainsi, et mettaient pour condition à leur soumission que la consultation ait lieu dans les plus brefs délais. On transigea, ce qui explique que, contre toute tradition, la date en ait été fixée le 20 septembre, un jeudi . . .

Les modifications apportées aux listes électorales l'ont été en faveur des Wilayas, qui s'estimaient insuffisamment représentées au bénéfice des candidats du Bureau Politique, et de la Fédération de France, qui avait été complètement boycottée en août dernier, lors de la première confection des listes.

NON PAS CHOISIR, MAIS RATIFIER

De ces élections, on ne peut que répéter aujourd'hui ce que l'on écrivait dès la fin juillet: le F.L.N. présentant des listes uniques sans modification possible, la seule option de l'électeur sera de ratifier le choix du Bureau Politique ou de s'abstenir. Mais on peut dire, sans risque de se tromper, que la composition de l'Assemblée Constituante est déjà connue. *La seule inconnue est le nombre d'Algériens qui auront refusé de se prêter à ce simulacre de démocratie.*

L'Assemblée ne sera pas pour autant monolithique puis que, sous une même étiquette, plusieurs tendances y seront représentées, et que sa composition est finalement le résultat du compromis passé entre les différents protagonistes de la crise.

ATTENDRE UN PEU PLUS POUR Y VOIR DAVANTAGE

Les capitales étrangères se sont montrées, durant cette crise, fort discrètes, parceque généralement attentistes. Cette observation vaut pour Washington, Moscou, Londres, même Tunis et Rabat. Elle ne vaut pas pour Paris, et surtout pas pour le Caire. Le gouvernement français s'est gardé, certes, de tout acte ou propos qui aurait pu être jugé comme une immixion dans les affaires intérieures algériennes. Mais il ne s'est pas moins montré réaliste, renonçant, par exemple, à soutenir coûte que coûte l'équipe du G.P.R.A. sous prétexte qu'elle avait signé les accords d'Evian.

Peu importait à Paris le gouvernement qui prendrait finalement le pouvoir à Alger. Le principal était qu'il y en eut un, qu'il remette l'Algérie sur les rails, et qu'il respecte les accords du 19 mars.

LA R.A.U. NE MENAGE PAS SES COMPLIMENTS

Benbella savait cela, et eut l'habileté de se ménager le soutien, fut-il théorique, de la France, c'est-à-dire de l'Occident. Il fit d'abord savoir discrètement à Paris qu'il était résolu à remplir tous les engagements pris envers la France. Il saisit aussi la première occasion pour rendre hommage à la neutralité de l'Armée française, ce qui fut très apprécié dans les milieux gaullistes.

L'attitude égyptienne fut moins nuancée.

Dans les derniers jours du mois d'août, alors que le Bureau Politique et les Wilayas dissidentes étaient face à face et que la guerre civile menaçait, on vit arriver dans le port d'Oran plusieurs navires égyptiens chargés d'armes. Les adversaires de Benbella accusaient aussitôt celui-ci d'avoir commandé des armes au Caire pour "tirer sur les combattants algériens." En fait, ces armes avaient été commandées bien avant la crise. Mais elles auraient dû être débarquées à Alger, et c'est pour éviter qu'elles tombent aux mains des Wilayas dissidentes que les autorités égyptiennes déroutèrent les cargaisons sur Oran, où était fixé le Bureau Politique. Nasser manifestait ainsi de façon éclatante sa préférence. Les journaux égyptiens, contrairement à leur habitude, ont d'ailleurs donné une certaine publicité à cette assistance. Et dès la victoire de Benbella, la R.A.U. fut le premier pays à s'en féliciter bruyamment. . .

PAS D'AVENTURE MILITAIRE

Cette assistance égyptienne contient-elle pour autant le risque d'une "subversion" nassérienne en Algérie? Cela apparaît actuellement peu probable, et il suffit d'interroger les amis de Benbella pour se rendre compte qu'ils ont appris à se méfier d'une certaine forme de panarabisme.

On a parlé d'une "collusion" entre militaires égyptiens et plusieurs officiers politiciens du type Boumedienne. Peut-être certains chefs militaires ont-ils, devant le chaos politique algérien, songé à se substituer aux civils pour "faire la révolution." Mais cette tentation n'a pas tenu devant une réalité très simple: si le peuple algérien peut juger inévitable une dictature civile, et les sacrifices qu'elle impliquerait, il se refuserait assurément, après sept ans de guerre, à toute aventure militaire.

العلم

لسان حزب الاستقلال

المدير المسئول : عبد الكريم غلاب

السنة السادسة عشرة

العدد رقم : 4661

6 صفحات

0,25 درهم

الادارة والتحر
11 شارع علال بن
تليفون 20-824 و
الرباط ص ب -
شيك بوستو 17

الخميـ

9 صفر 1382

12 يوليوز

سفير الجزائر بالمغرب يصل الى الرباط

وصل امس الى الرباط السيد عبد القادر العيدي أول سفير للجمهورية الجزائرية بالمغرب وقد اجرى السفير الجزائري عدة اتصالات مع الوزراء الجزائريين الذين كانوا يتفاوضون في العاصمة لوضع حد للخلافات القائمة بين اعضاء الوزارة

وسيجري السفير الجزائري اول اتصال له بوزارة الخارجية المغربية لوضع الترتيبات النهائية لتقديم أوراق اعتماده

اتفاق بين الوزراء الجزائريين في الرباط

مندوبو الولايات يعقدون مؤتمر المصادقة على الاتفاق

استقبال حار لابن بلة وخيضر في الجزائر

اكدت الدوائر المطلعة في الرباط ان المحادثات التي دارت في العاصمة المغربية بين السادة محمد يزيد ورابح بيطاط واحمد ابن بلة ومحمد خيضر اعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة قد اسفرت عن اتفاق تام حول النقطتين التاليتين :

اولا : عدم الادلاء باي تصريح يضر بالقضية الوطنية

ثانيا : تقديم حل وافق عليه الوزراء الجزائريون الاربعة الى مؤتمر يضم جميع الولايات لاقراره

وبعد انتهاء مهمة السيدين محمد يزيد وزير الانباء ورابح بيطاط وزير الدولة غادرا المغرب عائدين الى الجزائر .

تصريح للسيد محمد يزيد بين الوزراء الجزائريين في على اثر المداولات التي دارت العاصمة المغربية ادلى السيد محمد يزيد وزير الانباء في الحكومة المؤقتة مساء امس

بتصريح جاء فيه انه وزملاءه قد عملوا لتدعيم الوحدة الوطنية وبذلك اكد الانباء القائلة بانه قد تم اتفاق بين اعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية وجيش التحرير الوطني . وقد اقترح الزعماء الجزائريون على كافة الولايات الرجوع الى محور الخلاف الا وهو التقرير الذي صادق عليه مجلس الثورة الجزائرية اثناء اجتماعه الاخير في طرابلس والرامي الى تحويل جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي

اما الاقتراح الذي اقره الوزراء الجزائريون فيخص النقطتين التاليتين :

اولا ـ تبني الولايات لهذا التقرير

الباقية في الصفحة 2

جلالة الملك يتحدث الى السيدين محمد يز

جلالة الملك يدشن معملا للنسيج في فاس

يسافر صاحب الجلالة صباح اليوم الى مدينة فاس حيث سيدشن في الساعة الحادية عشرة صباحا المعمل الجديد لصناعة النسيج (كوندطكس) وبعد ذلك يتوجه جلالته الى الحي الصناعي الجديد ليضع الحجر الاساسي لمعمل جديد للنسيج

في مؤتمر التنمية الاقتصادية بالقاهرة

وضع حلول للقضاء على سياسة التكتلات

القاهرة 11 يوليو مع

استانف بعد ظهر اليوم مؤتمر التنمية الاقتصادية اجتماعاته برئاسة الدكتور عبد المنعم الفيسوني وزير الاقتصاد ورئيس وفد الح.ع.م لدى المؤتمر

وتحدث في هذه الجلسة رئيس وفد مالي الذي استهل كلمته بتوجيه التهنئة الى شعب الجزائر وقادته المناضلين بمناسبة تحرير بلادهم واستقلالها

ثم استعرض بعد ذلك مشاكل التنمية في الدول المشتركة في المؤتمر وما تتعرض له من اساليب الضغط

ثم تحدث عن الوسائل التي يجب ان تتخذها الدول النامية لتوحيد الاقتصاد على مستوى المناطق ثم مستوى القارات واتخاذ اسس الحياد الايجابي واحترام الانظمة السياسية المختلفة للدول النامية واتخاذ الدول المشتركة لوضع حلول لمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على سياسة التكتلات

ثم تحدث عما يجب على المؤتمر اتخاذه من وسائل لتحديد طبيعة واهداف الانظمة الاقتصادية للدول المشتركة فيه واتخاذ الاجراءات المشتركة لسد النقص في اوضاعها والعمل على تبادل الاراء وتنظيم حلقات دراسية للمشاكل التي تعترضها

وتناول الكلام بعد ذلك رئيس وفد باكستان فتعرض الى مشاكل التنمية في الدول النامية واشار الى ضرورة اتخاذ الاجراءات لتثبيت اسعار المواد الخام والسلع الاساسية

الباقية في الصفحة 2

وزير العدل يدرس مشاكل القضاء في الأقاليم

يسافر صباح اليوم السيد احمد بوستة وزير العدل الى مدينة ابن ملال مصحوبا برؤساء مصالح وزارته وحاجيات الاقليم من حيث المحاكم والتجهيز

ومن المقرر ان تعقد اجتماعات مماثلة في جميع الاقاليم وقد تم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل يوم السبت رابع عشر يوليوز باقليم تطوان ويوم الثلاثاء 17 منه باقليم اكدير

التوتر يزداد حدة على الحدود بين الصين والهند

حكومة دلهي تهدد باستعمال القوة

نيودلهي الجديدة 11 يوليوز م ع

ازدادت الحالة توترا بين الهند والصين بسبب مشكلة الحدود القائمة بينهما وخاصة في منطقة الحدود نفسها ذلك ان قوات الصين الشعبية تقوم حاليا بتطويق احد مراكز الحدود النائية للهند وقد هددت هذه الاخيرة بان ترد بالقوة على هذه الاعتداءات التي تقع مسؤوليتها وعواقبها الوخيمة على حكومة الصين

القوات الصينية تطلق احدى الدوريات الهندية

صرحت مصادر هندية مطلعة بان امدادات من الجيش ارسلت على عجل الى وادي غلوان الواقع في منطقة لاداخ في كشمير لنجدة مركز تابع

الموضوع مؤكدة الوخيمة التي قد تنشأ مبادرة القوات ال بالانسحاب من منطق

وزير الدفاع ال يصدر أوامره ا الهندي المحاصر النار

أصدر وزير الدفا

أمريكا تفجر قنبلة ذرية جديدة في الفضاء

La Presse de Tunisie

NIS, 55, Av. Bourguiba - Téléph. : 245.888 ◆ 20 MILLIMES ◆ PARIS, 18, Rue du Croissant - CEN. 81.11

LES CHEFS DE WILLAYAS VONT INCESSAMMENT SE REUNIR EN ASSEMI

L'A. L. N. DECIDE DE MAINTEN

MEETING A TLEMCEN pour accueillir BEN BELLA

C'EST sous un soleil de plomb, par 42 degrés à l'ombre, que M. Ben Bella a franchi à 15 h. 20 la frontière algéro-marocaine au poste établi sur la route Oujda-Marnia. Il était à pied. A ses côtés marchaient MM. Khider, ministre démissionnaire du G.P.R.A. et Boumendjel.

Le leader algérien fut accueilli par le sous-préfet de Marnia, puis passa en revue une katiba de l'A.L.N. qui rendait les honneurs. Il monta ensuite dans une DS noire décapotable sur laquelle flottait le drapeau algérien, pour se rendre à Marnia, sa ville natale, située à 13 km. de là. Il y est arrivé à 15 h. 50 et s'est rendu directement à la mairie. La population lui a fait un accueil enthousiaste.

L'arrivée de Ben Bella à Tlemcen

M. Ben Bella est arrivé en voiture à Tlemcen à 18 h., venant par la route de Marnia.

Toute la population de la ville et des environs s'est massée dans les rues pour lui faire un accueil délirant.

De Marnia où, reçu à la mairie, il avait été salué chaleureusement par le maire, M. Ben Bella a pris la route de montagne qui conduit à Tlemcen. Plus tôt et à mesure que le cortège s'approchait de la ville, le nombre des voitures allait augmentant pour atteindre près de 100 à l'arrivée. Tout au long du parcours, des femmes poussaient des you-you tandis que les hommes de l'autre côté de la route applaudissaient en cadence.

Au plein djebel, des soldats de l'A.L.N. montaient une garde d'honneur et présentaient les armes au passage de la voiture du leader algérien.

Lorsque la voiture de Ben Bella arriva à Tlemcen, elle dut fendre littéralement le flot enthousiaste des Musulmans, pourtant contenus par l'important service d'ordre de l'A.L.N.

Après de courtes conversations à la préfecture, M. Ben Bella a gagné le Stade Municipal, le « Grand Bassin », où près de cent mille personnes l'attendaient.

Le soleil se couchait lorsque le colonel Othmane présenta M. Ben Bella à la foule. Une immense ovation monta du stade lorsque le leader algérien se leva du fauteuil où il était assis. Il portait un complet d'été gris foncé et une cravate bleu marine. Il s'approcha du micro et commença son discours d'une voix calme et douce. Il parla pendant vingt minutes uniquement en arabe. Le ton du leader algérien se fit plus ferme vers la fin du discours qui fut longuement applaudi par la foule.

Après la manifestation du stade, M. Ben Bella remonta dans sa D.S. noire décapotable pour se rendre à nouveau à la préfecture où un thé était offert en son honneur.

Aux nombreuses personnes qui faisaient cercle autour de lui, M. Ben Bella a fait une courte déclaration:

« Il y a douze ans que je n'avais pas foulé le sol algérien en homme libre. Les épreuves ne m'ont nullement aigri. Je souhaite que la nouvelle étape de la vie commune que doivent mener ici les Algériens et les Français soit placée sous le signe de la coopération ».

M. Ben Bella arrivera à Oran aujourd'hui jeudi entre 16 et 17 heures, après avoir passé la nuit à Tlemcen.

*RABAT. — La décision de réunir prochainement les **chefs de** toutes les Wilayas d'Algérie aurait été prise, selon des **informations** recueillies hier matin à Rabat auprès d'**observateurs** qui ont suivi les entretiens entre les quatre ministres **algériens**, au cours des dernières conversations qui se sont déroulées **avant-hier** soir entre MM. Ben Bella, Khider, Yazid et Bitat en présence des **chefs** des Wilayas 3 et 4.*

*On parait, dans les milieux politiques algériens de Rabat, **attacher** la plus grande importance à la convocation de tous les **dirigeants** de toutes les Wilayas d'Algérie qui auront pour mission de **dégager les** éléments permettant de rétablir l'unité politique de l'Algérie.*

*Les chefs de Wilayas prendront comme base de travail **le rapport** de la dernière session du CNRA à Tripoli tendant à la **reconversion** du FLN en parti politique*

*Ce rapport, en fait, a été à la base de la réunion dite de « **conciliation** » que les quatre ministres ont tenue à Rabat lundi et **mardi** et qui s'est terminée sans avoir enregistré d'accord.*

*Il fait état du projet de désignation d'un directoire politique **réunissant** seulement quelques leaders du FLN chargé de préparer **la re**conversion du Front en parti politique.*

*Si l'accord fut total pour l'élaboration de ce projet, un **désaccord** naquit entre MM. Ben Bella et Benkhedda — cela fut divulgué par*

Une étape importante a (peut-être

ALGER (des envoyés spéciaux de T.A.P.). — Les entretien de Rabat entre les quatre ministres du G.P.R.A. se sont terminés sur une déclaration sybilline de M. Yazid, qui a ému les uns, rassuré les autres et qui a donné matière à mille et une interprétations. Interprétations qui, bien entendu, accroissent la confusion. De la manière dont se sont déroulés ces entretiens, et des quelques rares informations vraies qui parviennent des willayas, on peut tirer un certain nombre de conclusions:

1) M. Ben Bella a quitté ses collègues du gouvernement, pour aller tout seul dans sa ville natale. Tandis que MM. Bitat et Yazid, après un entretien avec le Roi Hassan II, s'apprêtent à rentrer demain à Alger. Donc un retour commun et triomphal dans la capitale algérienne, tel que l'avaient imaginé certains, est définitivement exclu;

2) Deux chefs de wilaya ont participé aux entretiens de Rabat. L'un des chefs est Si Mohand Ould Hadj, commandant la wilaya II, l'autre serait le commandant de la wilaya IV;

3) L'Oranie s'apprête à recevoir triomphalement Ben Bella et Khider;

4) Un certain nombre de ministres et de responsables F.L.N. ont quitté Alger pour se rendre dans leurs villes natales ou auprès de leurs familles. C'est le cas de M. Benkhedda qui est à Blida depuis hier; de M. Dahlab, qui est parti pour Chellala, son village natal; de M. Keramane, qui a passé quelques jours chez lui à Bougie, mais s'apprête à rejoindre son poste à Tunis, et de quelques autres encore.

Il est possible de se hasarder à faire les prévisions suivantes qui demeurent toutefois susceptibles d'être infirmées. L'unité nationale sera vraisemblablement préservée par les wilayas, ou tout au moins les moyens de préserver cette unité seront étudiés au cours d'une réunion qui sera tenue par les différents chefs de wilayas, très prochainement. Ces chefs qui semblent très désireux d'éviter l'épreuve de force, sauront probablement trouver le moyen de maintenir la paix sur tout le territoire. Pendant ce temps les politiques pourront mener leur campagne électorale en toute quiétude dans leurs circonscriptions respectives. Il est probable que les choses ne se passeront pas d'une manière aussi simple, mais il semble que, faute d'un accord définitif et spectaculaire, un modus vivendi, qui n'est pas loin de ressembler au schéma ci-dessus, a été trouvé à Rabat pour cette période pré-électorale.

Un spectacle réconfortant

La décision de l'Exécutif provisoire concernant l'amnistie des infractions de droit commun com-

l'ALN — sur la *furent écartés d* *« Le frère* *même documen* *venir le bureau* *ainsi l'assemblé* *re normalemen* *Selon ces* *aux chefs des W* *tre ministres a* *Dans les mi* *credi sur le fai* *Bella, en dépit* *viennent ce qui* *comportement* *ble avoir reçu* *fait qu'il s'abst* *à l'unité nation* *Dans ces m* *tres réunis mar* *aux problèmes* *Bella, dit-on, p*

AU CONSEI

Adopt

PARIS. - s'est r présid Au cours d d'Etat a fait place de la Le Général mandant sup gérie. A l'issue d Peyrefitte, Se lu le commu Sur le rap approuvées d mesures inté

LE Conseil çais a ap sur le r pidou, les mesu nisation de l'ar M. Pompidou, Peyrefitte, à l'i ministres, a f cation sur l'or

CE NUMERO

reçu par Kas- de l'Indé-

Dans l'ancienne délégation générale

GPRA et Exécutif provisoire s'installent côte-à-côte

Le Monde

Rédaction, Administration : 5, r. des Italiens, Paris-IX^e. — Directeur : Hubert BEUVE-MÉRY

LE NUMÉRO : 0,30 NF

Algérie (messageries-avion) : 35 fr. - 0,35 NF ; Maroc : 40 fr. mar. ; Tunisie : 35 m. ; Italie : 60 l. ; Belgique-Luxemb. : 3,50 fr. ; Autriche : 3 sch. ; Espagne : 4 pes. ; Allemagne : 0,44 DM ; Grande-Bretagne : 3 d. ; Pays-Bas : 0,35 fl. ; Portugal : 3,50 escudos ; Suisse, 0,35 franc.

Tarif des abonnements à l'intérieur.

COMPTE CHEQUE POSTAL : PARIS N° 4 207-23

Adresse télégraphique : JOURMONDE-PARIS

Tél. : PRO. 81-29

TRETIENS DE GAULLE-ADENAUER

s consultations vont s'ouvrir tre les Six sur la possibilité de relancer le projet l'union politique européenne

Dr Adenauer est arrivé vendredi matin à 10 h 46 par autorail à Rouen, première étape de son voyage en province. Après visité la ville, il assiste à un grand déjeuner offert à la Halle iles. Il gagne ensuite Beauvais pour admirer la cathédrale et bres tapisseries et en repart par avion pour Bordeaux.

hancelier avait pris congé
midi et demi du général
Il qui le retrouvera dimanur la grande revue franco-
de de Mourmelon et pour
e solennelle dans la cathé-
le Reims. Dans l'après-midi
u au Quai d'Orsay un pe-
pe de personnalités qui se
articulièrement dévouées à
nciliation franco-allemande,
lesquelles le R.P. du Rivau,
Michelet, Prenay, Poher,
l, les professeurs Brun-
Grosser, Minder, M^e de la
e. Il s'est ensuite rendu rue
se, dans les locaux de l'an-
légation de Sarre, où l'am-
sur, M. Blankenhorn, offrait
ception à laquelle avaient
vités de nombreux représen-
le la presse.
un a pu constater que le
gouvernement fédéral, s'il
sait un peu fatigué de ses
urnées bien remplies, était
tisfait de l'accueil qui lui
été réservé. Plus encore
cérémonial traditionnel il
té sensible à des attentions
portaient parfois que sur
us détails, mais où il pou-
connaître l'intervention du
général de Gaulle. Tant
renance lui a fait accueillir
meilleure humeur les quel-

CHANCELIER SITE ROUEN

notre envoyé spécial
OLAND DELCOUR

n, 6 juillet. — En dépit des
sures encore trop visibles
guerre, Rouen a réservé au
lisir Adenauer un accueil
toute plus chaleureux que
De la petite foule rassem-
vant la gare se sont élevées
ves d'applaudissements.
impression favorable ne
pas se démentir par la suite.
u long du parcours entre
et la cathédrale, les Rouen-
aisaient une haie toujours
e et le plus souvent sym-
ue, mis à part quelques
brandis ostensiblement par
nifestants et qui portaient
ses lettres noires : « *Pas
pes allemandes en France* ».
ntrée de la cathédrale, le
lier, qui était accompagné
ment de MM. Joxe, minis-
affaires algériennes ; Dus-
nistre des travaux publics;
ministre de la reconstruc-
Seydoux, ambassadeur de
à Bonn ; et Blankenhorn,
adeur de la République fé-
fut accueilli par Mgr André
évêque auxiliaire, en l'ab-
ce l'archevêque. Le chance-
lué par le son des grandes
fit le tour de la nef, magnifi-
ent restaurée, sous la con-
le M. Lanfry, ancien prési-
e la chambre de commerce
mier reconstructeur de la
ale, puis de M. Chauvel, in-
en chef des monuments
ques.
mpara l'histoire de la cathé-
le Rouen, dont la construc-
ommença au début du
ne siècle, avec celle de la
rale de Cologne, sa ville
« *Vous savez, dit-il, je tiens
Mgr Pâtier. Cela me donne
t de poser des questions sur
re de la cathédrale de
* L'histoire des deux cathé-
sera identique jusque dans
niers et douloureux épisodes.
a cathédrale, le chancelier
au cloître Saint-Maclou,
de l'architecture de la Re-
ce, qui l'intéressa particu-
nt avec ses sculptures sur
présentant une danse maca-
es galeries abritant aujour-
e travail de jeunes artistes.
filli ensuite à l'hôtel de
par M. Tissot, maire de
Il devait, à l'issue de la
tation des corps constitués,
r un cadeau un plat de
Rouen, avant de gagner la
du préfet régional. M.

ques manifestations hostiles qui se sont produites sur son passage et qui lui ont valu de voir une tomate s'écraser lors de son arrivée sur le pare-brise de la voiture qu'il occupait.

La satisfaction du chancelier s'étendait aussi, bien entendu, à ses entretiens avec le général de Gaulle. Une fois de plus il avait pu constater à quel point coïncidaient leurs conceptions du monde et du rôle que sont appelés à y jouer leurs deux pays réconciliés. Le communiqué que nous commentons d'autre part rend assez mal compte de cette intimité, d'autant plus frappante que sur beaucoup de points le président de la République paraît tout à fait avoir rallié à ses vues le chef du gouvernement fédéral.

Une grande partie de la conversation, qui a rarement débordé le cadre des idées générales, a porté sur l'union politique européenne.

On sait que dans un récent discours à l'Assemblée nationale M. Couve de Murville avait estimé qu'il valait mieux attendre, pour reprendre les discussions sur ce point, d'être fixé sur les chances de la candidature de la Grande-Bretagne au Marché commun. On s'est ému à Rome de ce nouvel ajournement, d'autant plus qu'en acceptant la nomination de M. Cattani, secrétaire général du ministère des affaires étrangères, pour succéder à M. Christian Fouchet à la tête du comité politique des Six, le gouvernement italien avait clairement montré l'intérêt qu'il attachait au projet et son désir de le faire aboutir rapidement. M. Cattani avait d'ailleurs accompli il y a quelques semaines une mission de conciliation dans les capitales intéressées.

ANDRÉ FONTAINE.

(*Lire la suite en 6^e page, 1^re col.*)

APRÈS LA LEVÉE DE L'IMMUNITÉ PARLEMENTAIRE

DE M. GEORGES BIDAULT

La nervosité de l'Assemblée nationale laisse présager un débat mouvementé sur la force de frappe

L'Assemblée nationale a levé, par deux cent quarante et une voix contre soixante-douze, l'immunité parlementaire de M. Georges Bidault. Trente-sept députés se sont abstenus volontairement et cent neuf, dont quarante-huit M.R.P. (sur cinquante-sept), n'ont pas pris part au vote.

Le débat avait été houleux, cisaillé d'incidents qui avaient souvent peu de relation avec le « cas Bidault », mais visaient bien davantage le président de l'Assemblée ou même le gouvernement, qui va être de nouveau pris à partie la semaine prochaine à l'occasion de l'examen du collectif budgétaire.

Le véritable accusé, jeudi, dans l'hémicycle du Palais-Bourbon, n'était pas celui dont on instruisait à grand fracas le procès. Pour ses amis comme pour ses adversaires, le cas de M. Georges Bidault n'était guère qu'un prétexte. Le dossier réuni contre lui pouvait paraître incomplet. Mais on n'ignorait pas que le gouvernement entendait obtenir le désaveu par ses pairs de l'homme qui se prétendait lui-même comme le chef d'une organisation comploiant contre l'Etat.

Ce désir paraissait à beaucoup légitime. Du côté de la défense on savait la partie perdue, et tous les efforts visaient donc à exploiter au maximum l'occasion offerte de faire du bruit, de battre l'estrade et d'enfler la voix.

Une autre opération est venue curieusement se greffer sur l'entreprise des activistes de l'Assemblée. Elle a pris naissance depuis quelques jours ou plutôt s'est de nouveau développée en pleine lumière après avoir longtemps cheminé dans le secret des conciliabules. Son but est tout simplement d'offrir à la majorité européenne qui s'est manifestée hors de l'hémicycle, mais non dans un

la législature, à se prêter ainsi à la manœuvre de ses adversaires.

Aussi ne voit-on guère comment celle-ci pourrait réussir.

Il suffit cependant d'espérer pour entreprendre. La présidence du maire de Bordeaux est supportée avec impatience, à droite comme à gauche, par un nombre croissant de modérés, voire de M.R.P., comme par les radicaux et les socialistes. Ces derniers ont cru tenir une occasion de poser la question d'un renouvellement avec le départ des élus d'Algérie qui amputé le bureau de trois de ses membres. M. Chaban-Delmas a fait la sourde oreille. Mais, bien que se sachant visé, il a prêté le flanc jeudi à la critique en acceptant que le garde des sceaux, procureur contre M. Bidault, ait le dernier mot. Les protestations et le tumulte devant l'Assemblée ne pouvaient trouver meilleure occasion de se déchaîner.

La fronde parlementaire vise le gouvernement autant et plus que le président de l'Assemblée. Elle va se poursuivre et s'enfler à l'occasion de l'examen des crédits pour la force de frappe inscrits dans le collectif budgétaire, dont

TANDIS QUE LES TENTATIVES DE CONCILIATION SE POURSUIVENT

M. Benbella maintient ses positions dans le conflit qui l'oppose au G.P.R.A.

M. Ferhat Abbas demande également la convocation du C.N.R.A.

La situation demeure tendue à Oran, où une trentaine de personnes Européens et musulmans, ont été tuées au cours des incidents de jeudi

Les fusillades qui ont eu lieu jeudi à Oran et qui auraient fait plus de trente morts dans l'une et l'autre communautés ont eu les conséquences que l'on redoutait. Bien que le calme soit revenu, de nombreuses administrations, magasins ou boutiques sont restés fermés et des Européens jusqu'ici demeurés dans la capitale de l'ouest ont manifesté l'intention de la quitter. Ils ont entrepris les démarches en vue de leur départ et se pressaient ce matin devant les compagnies de transport maritimes ou aériennes.

Cependant et en dépit des tentatives de conciliation entreprises par des personnalités politiques algériennes, le conflit qui divise le F.L.N. persiste.

Il ressort d'une interview accordée au représentant de l'agence France-Presse au Caire que M. Benbella ne se refuse pas à une solution « pacifique » du différend, mais qu'il n'en maintient pas moins ses exigences, c'est-à-dire essentiellement la convocation du C.N.R.A. à bref délai et l'annulation des décisions prises par le G.P.R.A. à l'encontre de l'état-major de l'A.L.N. Certains militaires « benbellistes » apparaissent déterminés à obtenir satisfaction et semblent même résignés à l'épreuve de force, comme en témoignent les propos recueillis à Oujda par notre envoyé spécial J.-F. Simon.

De son côté M. Ferhat Abbas vient de prendre également position en qualifiant « d'inopportune » la destitution des membres de l'état-major de l'A.L.N. et en demandant lui aussi la réunion à bref délai du C.N.R.A.

Si la position des « benbellistes » se précise, en revanche la répartition des loyalistes et des dissidents demeure confuse, et les tendances s'affrontent aussi bien dans les organismes F.L.N. au Maroc qu'au sein de la fédération de France.

Cette dissidence d'une partie de l'A.L.N. demeure la préoccupation majeure du G.P.R.A., qui continue de délibérer à Alger mais dont on ignore à peu près tout des décisions et des intentions pour résoudre la crise.

Il est intervenu jeudi pour demander aux Algériens de cesser les manifestations et de reprendre le travail. Son principal souci était d'éviter que ne se reproduisent des incidents semblables à ceux qui ont endeuillé Oran, où l'ordre a été rétabli par des éléments de l'A.L.N., mais aussi par des troupes françaises, intervenues, précise-t-on dans les milieux français, à la demande du F.L.N.

Un porte-parole de l'A.L.N. d'Oranie : « Il n'y a aucune solution de compromis... L'épreuve de force est déjà engagée »

Oujda, 6 juillet. — Dans la nuit chauds, huit camions chargés de soldats traversent les rues pelables d'Oudja et se dirigent vers l'est, vers la frontière. Demain, dans quelques jours au plus tard, l'A.L.N. du Maroc sera en Algérie. Jeudi elle a occupé les postes tenus jusqu'à la semaine

De notre envoyé spécial
Jacques-François SIMON

dernière par l'armée française le long du barrage occidental : elle prétend que toutes les organisations algériennes au Maroc ne parlent désormais qu'en son nom. Cette armée jeune, disciplinée, dont l'enthousiasme et l'intransigeance vont peser d'un poids très lourd dans la conflit qui déchire une patrie qu'elle connaît peu, mais dont elle a beaucoup rêvé.

« *Il n'y a aucune solution de compromis à envisager... L'épreuve de force est déjà engagée.* » L'homme qui après quelques secondes de réflexion prononce ces paroles devant nous n'a guère plus de trente ans. Petit et presque chétif, il parle d'une voix retenue et ne relève la tête qu'aux dernières syllabes pour vous percer d'un regard dur de ses yeux gris. Il refuse de donner son nom, son grade. C'est le responsable du P.C. Ouest de l'état-major de l'A.L.N.

Il y a d'abord les « usurpateurs » du gouvernement provisoire, que mon interlocuteur énumère comme suit :

1) Le 18 mars, la création de la zone autonome d'Alger, détachée de la wilaya IV, et à la tête de laquelle le G.P.R.A. met deux hommes à lui : Azzedine et Oussedik ;

2) Le refus de M. Ben Khedda et de ses amis, mis en minorité au congrès de Tripoli, de tirer les conclusions de cette situation (1). Le désaccord aurait porté sur la composition du comité directeur du futur parti algérien, la candidature de M. Said Mohammedi soulevant les objections catégoriques de la part des amis de M. Belkacem Krim ;

3) Le voyage de MM. Krim et Boudiaf en Algérie pour aider l'exécutif provisoire à conclure des accords avec l'O.A.S., qui n'ont jamais été approuvés par le C.N.R.A. ;

4) La déclaration de M. Ben Khedda selon laquelle le G.P.R.A. était le « dépositaire de la souveraineté nationale ». C'est même de cette proclamation, prétend le chef du P.C. Ouest, que date le « coup de force » ;

5) Le lynchage des chefs d'état-major, le 10 juin, suivi, selon mon interlocuteur, de la démarche faite par M. Ben Khedda aux autorités françaises de fermer les frontières de l'Est

phrase : « *L'A.L.N. représente la révolution intégrale, les centralistes du G.P.R.A. un réformisme suranné.* »

Les prétentions de l'A.L.N. dépassent de beaucoup des rivalités de personnes ou des froissements d'amour-propre. Le conflit porte non seulement sur la forme des actes du gouvernement, mais sur la forme même de l'Etat. C'est ce qui fait la gravité de la crise actuelle, qui s'explique aussi sans doute par la crainte qu'a l'armée de libération d'être frustrée de ce qu'elle considère comme « sa » victoire.

(1) On lira en page 3 un résumé des documents publiés à ce sujet par la wilaya V.

(*Lire la suite en 3^e page, 4^e col.*)

LA REVUE FRANCAISE
de l'Elite Européenne

Prochainement articles figurant au sommaire du n° 142 (juillet 1962)

Au Berceaux de la monarchie anglaise, par Jacques Campbell.
Sur les pas de Xiatris, par Babet-Le Bolin.
Frédéric II et les peintres français du 18e siècle, par Marguerite Kuehn et Helmut Schrosh-Supan, article comprenant une reproduction en couleurs et en grand format de « l'Enseigne de Gersaint ». (Musée de Berlin-Charlottenburg.)
Le Maroc sort de son passé, par André Rivollet, illustrations de Régis Manset.

Les Chroniques de Marcel Brion, Henri Clouard, Pierre-Eli Colombier, Yves Florenne, Pierre-Marie Chotel et Henry Clos-Jouve.

LES PAYS DE L'ENTENTE

Message, par Hubert Maga, Président de la République du Dahomey, Président du Conseil de l'Entente.
Le Dahomey, par MM. Tevoedjré et Antoine de La Chavanerie.
Le Niger.
La Haute-Volta, « Pays des Hommes », par Maurice Yaméogo, Président de la République de Haute-Volta.
Le Parc national du « W », par Sithri Salembéré.
« Pour que la Côte-d'Ivoire devienne un pays béni des dieux », par Félix Houphouët-Boigny, Président de la République de la Côte-d'Ivoire.
Abidjan Capitale, par A. Konan Konga.

Petit Matin

IEN POLITIQUE D'INFORMATIONS RAPIDES

TUNIS
Rue Ali B. Hamba
Tél. 245.858
et 245.859
20 MILLIMES
C.-Post. Tunis 486
FRANCE : 0,50 NF

FONDATEUR-DIRECTEUR
Simon Zana

ABONNEMENTS (TUNISIE) :
3 MOIS ..... 1^D,500
6 MOIS ..... 3^D,000
1 AN ..... 6^D,000
FRANCE ET STRANGER
Timbres en sus
ON PEUT S'ABONNER DANS TOUS LES BUREAUX DE POSTE

49ème ANNEE
SAMEDI
14
JUILLET
1962
N. 6.552

BEN BELLA : PAS DE RETOUR A ALGER

"Il n'y a pas eu d'accord à Rabat"

LONDRES. — « Il n'y a pas eu d'accord entre moi et le Gouvernement de Ben Khedda », a déclaré hier M. Ben Bella au correspondant du « Daily Herald » à Oran. « Les rumeurs à ce sujet sont entièrement fausses. Je n'ai nullement l'intention de rentrer sous peu à Alger. Dès l'aube demain (vendredi) je serai rentré à Tlemcen où j'ai établi mon quartier général. Là je tiendrai une réunion avec le colonel Boumediene et les commandants d'unités de l'armée de libération. Nous déciderons alors un plan d'action ». Le journal ajoute que ces déclarations de Ben Bella ont été faites au cours d'une interview accordée dans une ferme aux environs d'Oran ».

M. BOUMENDJEL A TLEMCEN : IL N'EST PAS QUESTION D'ALLER A ALGER EN RAISON DU CONTEXTE POLITIQUE ACTUEL

Au cours d'une conférence de presse tenue à la villa Rivaud, maître Boumendjel a déclaré aux journalistes :

« Il n'est pas question que M. Ben Bella aille à Alger en raison du contexte politique actuel ».

D'autre part, M. Boumendjel a déclaré que les récents contacts qui avaient eu lieu à Rabat n'avaient donné aucun résultat et qu'ils avaient été négatifs.

LE P.C. DE BEN BELLA

TLEMCEN. — M. Ben Bella a choisi dans Tlemcen la Villa Rivaud réquisitionnée depuis 3 jours par l'ALN pour être le siège de son état-major.

Le porche provençal de la villa est orné de drapeaux algériens et sur une banderole on lit « Vive Ben Bella », le pionnier de la Révolution Algérienne ».

A l'entrée un homme de l'ALN armé monte la garde.

La chambre de M. Ben Bella est gardée en permanence par deux djounouds, baïonnette au canon.

Dans le parc, des moudjahidines montent une garde vigilante. Toute personne non munie de laissez-passer est refoulée impitoyablement.

A la Villa Rivaud, le mystère règne en ce qui concerne les conversations ou conseil de guerre qui s'y déroulent. M. Ben Bella et ses amis se déplacent trop souvent dans une grosse voiture américaine escortée par d'autres véhicules bourrés d'hommes en armes. Il semble qu'ils se rendent dans les P.C. de l'ALN ou alors dans de discrètes villas où ils discutent avec de non moins discrets interlocuteurs.

Selon certaines indications en provenance de Tlemcen, il semble que M. Ben Bella ait déjà de son côté tenu, au cours des dernières 24 heures, des réunions avec certains chefs politiques et militaires de la Willaya 5 vraisemblablement en vue de l'imminente convocation de ce Conseil des Willayas.

A Alger, les membres du GPRA auraient décidé dans l'esprit des « engagements de Lugrétion » puis à Rabat, de renoncer pour l'immédiat à une série de manifestations publiques. C'est ainsi qu'une visite à Constantine, prévue pour demain et qui avait été préparée de longue date, avec les responsables de la Willaya 2 ne paraît plus certaine aujourd'hui.

Pour le moment, il apparaît à certains observateurs que les deux partis en présence s'observent, prêts à répondre à une initiative spectaculaire par une manifestation identique.

L'AMBASSADEUR DE L'ALGERIE AU CAIRE REÇU PAR M. BEN KHEDDA

ALGER. — M. Ali Kafi, ambassadeur de l'Algérie au Caire, est arrivé hier en fin de matinée à Alger. Il a été aussitôt reçu par le Président Ben Youssef Ben Khedda.

On croit savoir rapporte l'agence U.P.I. que M. Ali Kafi est porteur d'un message du Président de la République Arabe Unie, M. Gamal Abdel Nasser au Président du GPRA.

CONFIRMEE DANS L'ENTOURAGE DU GPRA

On confirme dans l'entourage du GPRA que la réunion du Conseil des Willayas décidée à Rabat interviendra dans les 48 heures ou au plus tard d'ici trois jours. Le lieu de réunion est tenu secret.

Il y a eu accord à Rabat sur une « procédure de solution », répète-t-on dans les milieux algériens informés. C'est cette procédure que les Willayas vont examiner sans délai.

On ajoute que le GPRA, désirant s'abstenir de toute controverse polémique préfère pour l'immédiat laisser les Willayas se rencontrer.

Le Conseil des Willayas, qui pourrait réunir une trentaine de personnes, tiendra lieu de petit C.N.R.A. Il se préoccupera vraisemblablement de deux questions essentielles qui sont au cœur de la crise actuelle entre Ben Bella et le GPRA : d'une part la transformation difficile du FLN en parti politique destiné à charpenter l'Etat algérien, et d'autre part la désignation des candidats aux élections du 12 août.

PARIS ACCUEILLE FAVORABLEMENT LES DÉCLARATIONS SUR BIZERTE du Chef de l'ETAT

PARIS — On croit savoir que les dernières déclarations du Président Bourguiba sur Bizerte ont été favorablement accueillies à Paris, rapporte l'agence U.P.I.

En effet, bien que les milieux officiels français observent le mutisme le plus complet, on estime généralement à Paris qu'il n'y a rien, dans les propos du Président Tunisien, qui gêne ou qui puisse gêner le Gouvernement français. On ne cache pas au contraire que de tels propos pourraient faire évoluer heureusement les relations franco-tunisiennes.

En d'autres termes beaucoup pensent qu'au fur et à mesure de la clarification de la situation en Algérie, les relations franco-tunisiennes elles mêmes vont évoluer vers la détente.

Quoiqu'il en soit, dans l'état actuel des choses, ajoute la même agence les milieux officiels français se refusent à dire si un accord entre Tunis et Paris pourrait intervenir dans les jours qui viennent mais on ne cache pas un optimisme raisonné.

ique la remise réance de utif Provisoire

as là une anomalie dont mi- ts et dirigeants algériens se ont de tirer les conséquen- au plus tôt ? Car les lettres créance de l'Ambassadeur ais ont été présentées et i acceptées ».

'ALLATION A ALGER
E CHARGE D'AFFAIRES YOUGOSLAVIE
RES DU G.P.R.A.

Gouvernement yougoslave, mmé M. Martin Gabricevic, e Chargé d'Affaires de la oslavie auprès du G.P.R.A.

diplomate, anciennement sillier d'Ambassade de Yougoslavie en Tunisie, était arrivé ger mardi soir, venant de en compagnie de la mis- diplomatique tunisienne.

La mission tunisienne reçu par M. Ben Khedda

ALGER (de l'envoyé spécial de TAP). — La mission de la République Tunisienne auprès du GPRA a été reçue hier matin à 9 heures cremie par le Président Ben Khedda en présence de la plupart des membres du gouvernement. M. Slim Benghazi, Chef de la mission qui était accompagné de MM. Mohamed Salah Belhadj et Ali Belhadji, Ali a transmis au Président du GPRA les salutations fraternelles du Président Bourguiba et du Gouvernement Tunisien.

Le Président Ben Khedda a réservé à la mission tunisienne un accueil des plus chaleureux et a chargé M. Benghazi de transmettre au Président Bourguiba les salutations du peuple et du gouvernement algérien rappelant le soutien de la Tunisie à la lutte algérienne.

M. Khidder à « Paris-Presse » : "Le problème de l'ALN est un faux problème"

M. Mohamed Khidder, ministre d'Etat « démissionnaire » du GPRA, déclare dans le journal français « Paris-Presse » :

« Le GPRA a le droit de dégrader les chefs d'état-major, mais pas lorsqu'il est en minorité. C'est le GPRA qui actuellement est illégitime.

« D'ailleurs le problème de l'ALN est un faux problème. C'est une diversion. Nous n'en avons jamais discuté en séance. Si on nous avait demandé notre avis, si le CNRA avait pu se prononcer, peut-être me serais-je rangé dans le camp des gens hostiles à l'état-major.

« Mais je le répète, depuis trois ans que ce grave problème se pose, on n'en a jamais discuté sérieusement ».

« Les accords d'Evian, ajoute Khidder, constituent un cadre évolutif. Vous savez, moi je suis né à Bab-El-Oued. Là-bas, je me souviens, les Algériens et les Français vivaient côte à côte. Ils s'entendaient bien.

« C'étaient tous des petites gens ».

ID : "La situation porte en elle toutes les ditions du maintien de l'unité nationale"

ER. — Hier soir à la préfecture d'Alger siège du GPRA M. ed Yazid ministre de l'Information a tenu une conférence de au cours de laquelle il a déclaré :

es prochaines journées se- décisives pour la cause sa- de préservation de l'unité ale. Je suis bien placé pour oir, mais je continuerais à dire qui puisse gêner en ue ce soit les efforts de eux qui travaillent actuel- pour que l'unité nationa- rienne soit maintenue et ée.

puis le 1er novembre 1954 ppris la valeur qu'il faut r à ces déclarations lors- il est le porte parole d'un comme le nôtre et d'une ion comme la nôtre.

s problèmes intérieurs, a M. Yazid, je me refuse à ttre sur la place publique vons des organismes où uvons le faire et où nous

le ferons très prochainement sans doute en tant que militants. Ceci dit je considère que la situation porte en elle toutes les conditions, je dis bien toutes les conditions du maintien de l'unité nationale. Nous avons réalisé l'indépendance de notre pays. Nous savons que ce n'est là qu'une étape sur la voie des objectifs que s'est assignée la Révolution algérienne.

LE PROGRAME ADOPTE A TRIPOLI

Le ministre de l'Information a ajouté : « Ces objectifs de la Révolution algérienne sont contenus dans un programme du FLN qui a été adopté à Tripoli à l'unanimité par le CNRA. Ce programme qui a été préparé par une commission et, approuvé par le GPRA a été défendu par de nombreux responsables parmi lesquels je me trouvais en tant que rapporteur. Ce programme il s'agit de l'appliquer, de l'appliquer pour atteindre les objectifs lointains mais de l'appliquer aussi pour des tâches immédiates. Il faut assurer en premier lieu la réalisation et la consolidation de l'Etat algérien et la reconversion du FLN, reconversion qui im-

LIRE LA SUITE EN PAGE 6

revendications alières

sse-t-il à Saf-Saf ? », » écrit hier matin : 'hui sur ce problème ville marocaine a vou-

Le prochain séjour à Londres de M. Ahmed ben Salah

LONDRES (TAP-REUTER). — M. Ben Salah, secrétaire d'Etat au Plan et aux Finances, s'entretiendra lundi d'une part avec Lord Home, ministre des Affaires Etrangères britannique, et d'autre part avec M. Selwin Lloyd, chancelier de l'Echiquier, annonce le Foreign Office.

Le Ministre Tunisien arrivera à Londres lundi matin pour une visite officielle de six jours.

Londres par M. Peter Thomas, sous-secrétaire d'Etat parlementaire pour les affaires

EL MOUDJAHID : UNE CRISE INOPPORTUNE !

ALGER (TAP). — « El Moudjahid » a publié hier son deuxième numéro en français — dont on peut dire qu'il s'agit en fait du premier numéro « public » la semaine dernière, l'édition française ayant été tirée à 25.000 exemplaires et ayant été presque exclusivement distribuée entre les Willayas. Le numéro de cette semaine tire à 100.000 exemplaires.

الملحق رقم 13: بيان 1976

APPEL AU PEUPLE ALGÉRIEN [1]!

En moins de quatorze ans, l'Algérie se trouve pour la deuxième fois en conflit avec le peuple frère marocain. Parmi nos soldats et nos enfants, les uns sont prisonniers ou blessés et les autres sont morts sans que la responsabilité de notre peuple ait été engagée.

Nos morts, ceux des Marocains, le traitement indigne infligé à nos frères de nationalité marocaine expulsés d'Algérie, le drame et le désarroi des populations nomades de Saguia El Hamra et Oued Ed Hab montrent que ce conflit a déjà exercé ses ravages.

Demain ce conflit risque de se généraliser et de plonger toute l'Afrique du Nord dans un bain de sang. Les haines qu'il engendrera compromettront l'union du Maghreb arabo-islamique : espérance de nos peuples et fondement de notre prospérité et de notre bien-être.

Halte à la guerre! Nous lançons un appel aux responsables algériens et aux responsables marocains, à tous les niveaux, pour que nos deux pays cessent d'être un simple pion dans l'échiquier international. Halte à la guerre! au nom de la fraternité musulmane et de la solidarité humaine.

Les guerres modernes ne peuvent détruire en un jour le travail de plusieurs générations. Elles ont cessé d'être des solutions valables pour nos problèmes. Y recourir c'est accepter le suicide collectif. L'Afrique du Nord deviendrait un nouveau

1. Pour le lecteur, j'indique que cet appel a été remis aux officiels, et distribué. Par la suite, il a été repris et diffusé dans le pays, par les soins du commandant Slimane, de son vrai nom, Kaïd Ahmed. Je reproduis ce tract en souvenir du regretté disparu et pour honorer sa mémoire.

المصدر: FERHAT Abbas, L'Indépendance Confisquée, OP.CIT, P224-227

terrain où s'affronteront les Super-Grands au détriment de nos intérêts et de la paix dans le monde.

L'image que nous offre la malheureuse population d'Angola déchirée entre pro-Russes et pro-Américains devrait nous inciter à la réflexion.

Nous perdrions notre indépendance nationale et ce serait alors la rupture avec le principe de non-alignement, clef de voûte de notre politique internationale depuis plus de vingt ans.

Les peuples marocain et algérien furent unis dans le combat pour leur indépendance. Ils ne peuvent se résigner aujourd'hui à la politique du pire. Durant plus de sept ans, la Tunisie et le Maroc nous ont apporté leur appui constant et positif.

L'ingratitude est la marque des peuples faibles. Le peuple algérien est assez fort pour rendre le bien pour le bien et affirmer sa solidarité maghrébine.

Restons objectifs et réalistes. Certes, nous sommes fermes pour sauvegarder notre souveraineté nationale et l'intégrité de notre territoire, mais il n'en est pas moins vrai que d'autres tâches impérieuses nous sollicitent.

Faute d'institution, l'État algérien n'existe pas. Il faut le créer. L'Algérie n'a pas de Constitution ni de lois. Elle vit dans le provisoire. Le temps est venu d'y mettre fin.

Le coup d'État du 19 juin 1965 devait rétablir notre peuple dans son entière souveraineté. Ses auteurs ont condamné, sans équivoque, le pouvoir personnel par la proclamation suivante :

> Le pouvoir personnel aujourd'hui consacré, toutes les institutions nationales et régionales du Parti et de l'État se trouvent à la merci d'un seul homme qui confère les responsabilités à sa guise, fait et défait selon une tactique malsaine et improvisée les organismes dirigeants, impose les options et les hommes selon l'humeur du moment, les caprices et le plaisir.

Hélas! ce coup d'État n'a rien réglé. Le culte de la personnalité est toujours en honneur. Le pouvoir personnel s'exerce sans contrôle. Il dispose à son gré du destin de notre pays, de nos ressources, du budget. Il impose à nos enfants un système éducatif de son choix. Il nous soumet à une idéologie hostile aux valeurs morales et spirituelles de l'islam. Cet islam pour lequel un million et demi d'Algériens sont morts.

Il est seul juge du maintien de la paix ou de la guerre. Le peuple n'est jamais consulté; pas plus d'ailleurs que les responsables algériens, y compris les membres du Conseil de la révolution.

A notre époque un tel pouvoir est un anachronisme.

La solution de nos problèmes internes aussi bien qu'externes passe par l'exercice de la souveraineté populaire. Il ne s'agit pas de vouloir imposer au pays une charte nationale comme projette de le faire le président du Conseil de la Révolution, afin d'institutionnaliser son pouvoir. Une seule voie reste ouverte pour la confection de cette charte : un débat public, à l'échelle nationale, d'une Assemblée nationale constituante et souveraine, et sans pour autant préjuger de l'option socialiste du pays.

C'est au sein de cette Assemblée que les représentants librement mandatés par le peuple pourront traduire dans les textes les légitimes aspirations de la nation. Toute autre charte établie dans le secret des antichambres du pouvoir ne pourrait être que nulle et non avenue.

Algériens, Algériennes!

Le régime colonial contre lequel nous nous sommes mobilisés nous avait humiliés. Il nous avait interdit dans notre propre pays l'exercice de la souveraineté nationale en nous limitant aux problèmes alimentaires et économiques.

Depuis notre indépendance, le régime du pouvoir personnel nous a conduits progressivement à la même condition de sujets, sans liberté et sans dignité. Cette subordination est une insulte à la nature même de l'homme et de l'Algérien en particulier. Elle est une atteinte à sa personnalité.

C'est pourquoi des hommes, militants de bonne volonté, se sont rencontrés pour dénoncer cet état de choses et mettre fin à l'indignation qui nous frappe. Ils appellent les Algériens à lutter afin :

1. De faire élire par le peuple, librement consulté, une Assemblée nationale constituante et souveraine.
2. De mettre fin au système totalitaire actuel et d'élever des barrières légales contre toute velléité de ce genre.
3. D'établir les libertés d'expression et de pensée pour lesquelles le peuple algérien a tant combattu.
4. D'œuvrer pour un Maghreb arabe uni, islamique et fraternel.

Alger, mars 1976.

FERHAT ABBAS : ancien président du Gouvernement provisoire de la République algérienne.
CHEIKH MOHAMED KHEIREDDINE : ancien membre du Conseil national de la révolution algérienne.
BENYOUCEF BEN KHEDDA : ancien président du Gouvernement provisoire de la République algérienne.
HOCINE LAHOUEL : ancien secrétaire général du Parti du peuple algérien et du Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques, ancien représentant du F.L.N. à l'extérieur.

Algériens, Algériennes

Les frères Ferhat Abbas, Benyoucef ben Khedda, Cheikh Mohamed Kheireddine et Hocine Lahouel sont en résidence surveillée depuis la publication de ce manifeste qui reflète les préoccupations et les aspirations du peuple algérien.

Un Comité de défense et de solidarité a été constitué pour que ces militants de première heure continuent à s'exprimer librement.

Dès demain constituez à votre tour des comités régionaux et des comités locaux pour reproduire, diffuser et expliquer ce manifeste.

KAID AHMED [2].

الملحق رقم 14: ترجمة لأبرز الشخصيات الفاعلة في أزمة صائفة 1962

الخطيب يوسف (سي حسان):

ولد يوم 19 نوفمبر 1932 بـ الشلف، زاول دراسته الابتدائية بسقط رأسه و الثانوية بثانوية الأمير عبد القادر بالجزائر العاصمة، بعدها إلتحق بكلية الطب، إلا أن نشاطه السياسي و اقتناعه بالعمل الثوري و إيمانه بحتمية الكفاح المسلح، جعله ينقطع عن الدراسة و ينظم لصفوف الثورة بعد إضراب الطلبة الجزائريين في 19 ماي1956 . عمل كمسؤول عن الصحة في عدة مناطق أبرزها الأخضرية، تنس، مليانة، وثنية الحد و غيرها من مناطق الولاية الرابعة.

سنة1957 تولى القيادة العسكرية بالمنطقة الثالثة من الولاية الرابعة "الونشريس" ، حيث قام بمبادرة تكوين كتائب للقيام بجلب السلاح من الحدودالتونسية. وفي سنة 1959 تمت ترقيته إلى رتبة نقيب، ثم إلى رتبة رائد عضو بمجلس الولاية سنة 1960 . بعد ستشهاد سي الجيلالي بونعامة في 08 أوت 1961 خلفه على رأس الولاية الرابعة و بقي في هذا المنصب إلى غاية الاستقلال.

خلال أزمة 1962، حاولت الولاية الرابعة إلتزام الحياد في الصراع الذي كان قائما بين الحكومة المؤقتة و تحالف بن بلة قيادة الأركان، إلا أن تمسكها بالعاصمة من جهة و تطور أحداث الأزمة من جهة أخرى، جعلها تدخل في صراع عسكري مع قوات جيش الحدود و لم تنفرج الأزمة إلا بعد اتفاق وقف الاقتتال الذي تم بين يوسف الخطيب و بن بلة.

الزبيري الطاهر :

ولد يوم 4 أفريل بدوار أم العظايم بولاية سوق اهراس .إنظم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 1950. كان ضمن أول فوج مسلح شكلهباجي مختار و اعتقل في أواخر ديسمبر 1954 بجبل سيدي أحمد إثر اشتباك مع العدو. حكمعليه بالإعدام و تمكن في 10 نوفمبر 1955 من الفرار مع مصطفى بن بولعيد من سجنالكدية. عين قائدا للفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية ثم رقي إلى رتبة رائد و عضو فيمجلس قيادة القاعدة الشرقية. تولى قيادة الولاية الأولى في 1960. خلال أزمة صائفة1962 ، وقف الزبيري إلى جانب تحالف بن بلة و قيادة الأركان حيث قاد أهم الفيالقالزاحفة على العاصمة. بعد الاستقلال عين قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي سنة .1963 شارك في انقلاب 19 جوان ضد بن بلة. و بعد خلافات عميقة وقعت بينه وبينبومدين، قاد محاولة عسكرية للإطاحة به، إلا أنها كانت فاشلة ففر إلى خارج الوطن وبقي هناك إلى أن سمح له الرئيس الشاذلي بالعودة .

أولحاج محند:

إسمه آكلي مقران ولحاج، ولد يوم 7 مارس 1911 بقرية بوزقان، ولاية تيزي وزو حاليا.وهو الإبن الوحيد لأبيه سعيد. درس في المرحلة الابتدائية بقرية آيت يخلف، و تحصل على شهادة التعليم الابتدائي بقرية ميشلي عين الحمام حاليا سنة 1926 ، إلا أنه توقف عن متابعة دراسته نظرا لظروف عائلته المادية و امتهن حرفة الحدادة. بعد مجازر 8 ماي 1945، إنخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية .

في سنة 1951انتخب رئيسا للجنة دوار أكفادو، و في هذا الإطار عمد للاتصال بالمحضرين لثورة نوفمبر، حيث ساهم في جمع التبرعات. في سنة 1955 كلف بتنظيم لجان جبهة التحرير بناحية بني إيجار. وفي شهر سبتمبر 1956 عين قائدا لمنطقة عزازقة برتبة ملازم أول. وفي ماي 1957 رقي إلى رتبة ملازم و محافظ سياسي للمنطقة الثالثة الولاية الثالثة. و في أكتوبر 1957 أصبح برتبة نقيب قائدا للناحية الثالثة من الولاية الثالثة التاريخية. و في أفريل 1958 رقي إلى رتبة رائد محافظ سياسي للولاية الثالثة. و في نوفمبر من سنة 1959 تقلد مسؤولية الولاية الثالثة في تلك الظروف الصعبة التي أعقبت استشهاد الرائد عبد الرحمان ميرة، إذ كان عليه مواجهة العمليات الفرنسية العسكرية و ما أنشأته من سدود مكهربة (خطي شال و موريس) لمنع وصول العتاد الحربي إلى الولايات.

يعتبر سي محند والحاج من القادة القلائل الذين لم يغادروا الجزائر أثناء الثورة إلى غاية الإستقلال و قد لقبه قومه (أمغار) أي الشيخ ليس لكبر سنه و لكن لحكمته ووقاره و قدرته على حل المشاكل المستعصية. خلال أزمة صيف 1962، ناهض تحالف مجموعة تلمسان و اصطف إلى جانب كريم و بوضياف للدفاع عن شرعية الحكومة المؤقتة ضمن مجموعة تيزي وزو. و بعد الاستقلال قاد رفقة حسين آيت أحمد و خمسة آلاف مجاهد تمردا عسكريا فاشلا ضد نظام أحمد بن بلة. توفي سي محند أولحاج في 2 ديسمبر 1972 بفرنسا عن عمر يناهز 61 عاما.

آيت أحمد حسين :

ولد عام 1926 بمنطقة القبائل، ناضل في حزب الشعبالجزائري، حيث كان عضوا في اللجنة المركزية و المكتب السياسي لحزب حركة الانتصارللحريات الديمقراطية من 1947 إلى 1949. و في نفس هذه الفترة تقلد مسؤولية المنظمةالخاصة الجناح العسكري للحزب. و بعد أن تم اكتشاف أمر هذه الأخيرة، انتقل إلىالقاهرة سنة 1951. مثل حزب الشعب في المؤتمرات الدولية باسم سعيد فرحي. عضو مؤسسلجبهة التحرير الوطني، و عضو المجلس الوطني للثورة و وزيرا للحكومة المؤقتة فيالفترة (1958 . 1962).

غداة الاستقلال عارض نظام أحمد بن بلة، و قاد ضده تمردامسلحا تحت راية جبهة القوى الاشتراكية سنة 1963. أوقف سنة 1964. و في رسنة 1966هرب من سجن الحراش و استقر بأوروبا. أثناء التعددية الحزبية، برز النشاط السياسيلآيت أحمد من خلال حزب جبهة القوى الاشتراكية .

بن بلة أحمد :

ولد أحمد بن بلة ببلدة مغنية القريبة من الحدود المغربيةسنة 1916، من أسرة فلاحية. و لظروف إدارية استعمارية، تم تسجيل تاريخ ميلاده سنة .1919 تلقى تعليمه الأول في مدارس تلمسان الغنية بتراثها و تقاليدها العريقة. وبعد أن بلغ سن الخامسة عشر من العمر انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري. برزتزعامته للمرة الأولى عام 1949 في إطار المنظمة الخاصة. اعتقل سنة 1950 و التحقبالقاهرة. منذ نوفمبر 1950 أصبح بن بلة أحد زعماء الثورة البارزين. اعتقل بعداختطاف الطائرة المغربية سنة 1956. عين عضوا في المجلس الوطني للثورة فترة (1956ت 1962) و نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة سنة 1960 .

بعد وقف إطلاق النار تحالف مع هيئة الأركان العامة ضدالحكومة المؤقتة فأصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية سنة 1962. و بعد ثلاث سنواتمن الحكم، أطيح به إثر انقلاب عسكري قاده الهواري بومدين ليقضي أربعة

عشر سنة فيالسجن. بعدها اختار حياة المنفى منذ سنة 1982. في عهد التعددية الحزبية، ظهر منديد على الساحة السياسية متزعما الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر .

بن خدة بن يوسف :

ولد سنة 1920 بالبرواقية ولاية المدية حاليا. بدأ النضالفي الحركة الطلابية. و بعد حصوله على شهادة الصيدلة استقر بالبليدة و انخرط فيصفوف حزب الشعب الجزائري. تقلد منصب الأمين العام للحزب بعد مؤتمر أفريل 1953 وكان من أبرز شخصيات المركزيين. إلتحق بجبهة التحرير سنة 1955 ثم أصبح عضوا في لجنةالتنسيق م التنفيذ في الفترة (1956 . 1957) فوزيرا للشؤون الاجتماعية للحكومةالمؤقتة. و في سنة 1961 تقلد منصب رئيس الحكومة المؤقتة. خلال المرحلة الانتقالية،دخل في صراع حول السلطة مع تحالف بن بلة هيئة الأركان العامة، إلا أنه في الأخيرآثر الانسحاب و ترك المجال لبن بلة الذي أصبح أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة .

بن طوبال لخضر :

ولد سنة 1923 بمنطقة لخروب بقسنطينة. ناضل في صفوف حزبالشعب، ثم أصبح عضوا في المنظمة الخاصة. شارك في غجتماع الإثنين و العشرينالتاريخي، و بعد انطلاق الثورة أصبح قائدا للولاية الثانية التاريخية بعد استشهاددیدوش مراد و زيغود يوسف. شارك في مؤتمر الصومام و أصبح عضوا في المجلس الوطنيللثورة، ثم عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ. شغل منصب وزير الداخلية في الحكومةالمؤقتة ثم وزيرا للدولة. كان يشكل بن طوبال يشكل معكريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف تحالفا عسكرياقويا ظل يسيطر على أهم القرارات داخل الحكومة المؤقتة، لكن بعد تأسيس هيئة الأركانالعامة، بدأت مكانة هؤلاء العسكريين تتراجع. و رغم دفاعهم على شرعية الحكومةالمؤقتةخلال المرحلة النتقالية و وقوفهمفي وجه تحالف بن بلة هيئة الأركان، إلا أن السلطة في الأخير كانت لصالح هذاالتحالف .

بن علا الحاج :

ولد الحاج بن علا بتيارت سنة 1923. درس المرحلةالابتدائية بمسقط رأسه. إستقر بوهران في بداية 1946 بعد تسريحه من الخدمة العسكرية الإجبارية،و بهذه المدينة بدأ نضاله في صفوف حزب الشعب الجزائري. إلتحق بالمنظمة الخاصة سنة 1948 و اعتقل بعد اكتشافها سنة 1950 ليزج به في السجن لمدة ثلاث سنوات. كان نائبا للعربيبلمهيدي في قيادة المنطقة الخامسة. اعتقل في 16 نوفمبر 1956 و أمضى بقية الثورة فيالسجون من وهران إلى فران (ضواحي باريس) مرورا بتازولت و سجون أخرى .

خلال أزمة صائفة 1962، كان بن علا من الداعمين لبن بلة،فعينه ضمن تشكيلة المكتب السياسي. بعد الاستقلال ترأس المجلس التأسيسي خلفا لفرحاتعباس. اعتقل بعد انقلاب 19 جوان و وضع تحت الإقامة الجبرية ببسكرة ليفرج عنه سنة 1978.

بوبنيدر صالح:

ولد بوادي زناتي (قالمة) سنة 1929. بدأ نضاله السياسيفي حركة أحباب البيان و الحرية. بعد حوادث 8 ماي 1945 واصل النضال ضمن حركة انتصارالحريات الديمقراطية ليصبح عضوا في جناحها العسكري (المنظمة الخاصة)، و بعداكتشاف هذه المنظمة اعتقل و أودع بسجن عنابة .

كان بوبنيدر من المناضلين الأوائل للفاتح من نوفمبر. عينسنة 1957 عضوا بمجلس الولاية الثانية، و بعد سنتين أصبح قائدا للولاية بالنيابة ثمقائدا رسميا. كان من المدافعين على شرعية الحكومة المؤقتة في أزمة صائفة 1962 وواجه قوات جيش الحدود عندما عزمت على دخول تراب الولاية الثانية. بعد الاستقلالتعرض للإقصاء من طرف حكومة بن بلة و بعد انقلاب 19 جوان أصبح عضوا بمجلس الثورة. إعتزلالعمل السياسي إثر أحداث 14 ديسمبر 1967. توفي بالجزائر سنة 2007 .

بوصوف عبد الحفيظ :

ولد بمدينة ميلة سنة 1926. إلتحق بصفوف حزب الشعبالجزائري أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم أصبح عضوا في المنظمة السرية. شارك فياجتماع الإثنين و العشرين التاريخي. و بعد انطلاق الثورة أصبح قائدا على الولايةالتاريخية الخامسة بعد صعود بن مهيدي إلى عضوية لجنة التنسيق و التنفيذ، ثم عضوافي هذه اللجنة سنة 1957. شغل منصب وزيرا للأسلحة و العلاقات العامة، حيث يعود لهالفضل في إنشاء هذه الوزارة التي تتميز بالتنظيم و الصرامة و الانضباط .

بوضياف محمد :

ولد يوم 23 جوان 1919 بالمسيلة من عائلة كبرى. ناضل فيصفوف حزب الشعب ثم أصبح عضوا في المنظمة الخاصة. من أبرز مؤسسي اللجنة الثوريةللوحدة و العمل و الداعين للكفاح المسلح. كلف أثناء الثورة بمهمة التنسيق بين قادةالداخل و أعضاء الوفد الخارجي. اعتقل في أكتوبر 1956 إثر حادث اختطاف الطائرةالمغربية. عين عضوا في المجلس الوطني للثورة في الفترة (1958 . 1962) و وزيراللدولة سنة 1958 ثم نائبا لرئيس الحكومة سنة 1961 .خلال أزمة صائفة 1962 عارض بوضياف تحالف بن بلة و هيئةالأركان العامة، حيث ظل يطالب بضرورة حل مختلف الخلافات داخل المجلس الوطني للثورة .لم يعترفبالمكتب السياسي المعلن عنه في 22 جويلية 1962، و أسس إلى جانب كريم بلقاسم و محند ولحاج لجنة الدفاع عن الثورة(مجموعة تيزي وزو).

غداة الاستقلال عارض بشدة هيمنة الجيش و زعامة أحمد بنبلة، فأسس حزب الثورة الاشتراكية في سبتمبر1962. اعتقل في جوان 1963 ثم أطلقسراحه. أيد محاولة انقلاب العقيد شعباني سنة 1964، بعدها إستقر كلاجئ بالمغرب الأقصى. بعدالتعددية و استقالة الرئيس الشاذلي، جيئ ببوضياف خصيصا ليتولى رئاسة الجمهورية، وبعد أشهر قليلة أغتيل بمدينة عنابة في جوان 1992 .

بومنجل أحمد :

ولد في 22 أفريل 1906 ببني يني بالقبائل الكبرى ، عمل معلما ثم واصل دراسته و تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق بجامعة السوربون، و امتهن المحاماة. أثناء الحرب العالمية الثانية ناضل أحمد بومنجل إلى جانب فرحات عباس في حركة أحباب البيان و الحرية ثم في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

بعد إندلاع ثورة التحرير الجزائرية أصبح أحمد بومنجل عضواً في إطار فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا منذ سنة 1957 وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 1957 إلى1962 ، ثم سافر إلى تونس أين أشرف من هناك على جريدة المجاهد الصادرة بالفرنسية. مثّل الحكومة المؤقتة إلى جانب محمد الصديق بن يحيى في محادثات مولان في جوان 1960 وشارك في مفاوضات إيفيان الأولى.

خلال أزمة صائفة 1962، إنضم بومنجل مع فرحات عباس إلى كتلة بن بلة، و كان من أبرز الشخصيات التي ناصرت مجموعة تلمسان، حيث كان الناطق الرسمي لها. بعد الاستقلال عين وزيراً للأشغال العامة والنقل ضمن حكومة أحمد بن بلة. توفي يوم 19 نوفمبر1984 .

خيضر محمد :

ولد سنة 1912 بالجزائر العاصمة من عائلة فقيرة تعودأصولها إلى منطقة الزيبان. اشتغل قابضا في حافلات النقل الحضري. انخرط في صفوف نجمشمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية)، حيثانتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946. بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، لجأخيضر إلى القاهرة سنة 1951. يعتبر من الأوائل الذين دعموا الكفاح المسلح. اعتقل معبن بلة و رفاقه في حادث اختطاف الطائرة المغربية سنة 1956. عين عضوا في المجلسالوطني للثورة في الفترة (1956 . 1962) و وزيرا للدولة. أثناء صيف الاستقلال وقفإلى جانب بن بلة في صراعه مع الحكومة المؤقتة .

بعد الاستقلال، أصبح خيضر الأمين العام لحزب جبهةالتحرير الوطني، إلا أنه سرعان ما دخل في خلاف مع بن بلة حول مهام الدولة و الحزبو دور الجيش إنتهت بتقديم استقالته و اللجوء إلى الخارج. أغتيل في ظروف غامضةبمدينة مدريد سنة 1967 .

سعدي ياسف:

ولد بحي القصبة العريق في الجزائر العاصمة عام1928 .تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه حتى سن الرابعة عشر، بعدها لجأ إلى الحياة العملية بمخبزة العائلة. بدأ نشاطه السياسي مبكرا إذ شارك في المظاهرات التي نظمها حزب الشعب الجزائري في 1 مايو 1945 ثم مظاهرات الثامن ماي 1945، كما قاد الحملة الانتخابية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في كل من المدية والعاصمة. بعد هجرةدامت سنتين إلى فرنسا عاد إلى الجزائر ليبدأ اتصالاته مع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعملويتكفل بربط الاتصالات مع خلايا المناضلين بالقصبة.

في عام 1955 ألقي عليه القبض إثر مهمة كلفته بها جبهة التحرير الوطني بسويسرا ليطلق سراحه بعد أربعة أشهر. في إطار ما يعرفبمعركة الجزائر عين ياسف سعدي قائدا للمنطقة المستقلة للعاصمة، حيث ساهم رفقة حسيبة بن بوعلي وعلي لابوانت وغيرهم من الفدائيين في تكثيف العمل الفدائي بالعاصمة إلى أن تم اعتقاله من

طرف فرقة المظليين في 23 سبتمبر1957 ، حيث تعرض للتعذيب وحكم عليه بالإعدام .لكن لم يتم تنفيذ الحكم وأفرج عنه بعد وقف إطلاق النار.خلال أزمة صائفة 1962، ناصر ياسف سعدي تحالف بن بلة قيادة الأركان و كان من الشخصيات الرئيسية التي ساعدت هذا التحالف على دخول العاصمة.

شعباني محمد:

ولد في قرية أوماش (بسكرة) في سبتمبر 1934. تلقى تعليمه الابتدائي ببسكرة ثم انتقل إلى قسنطينة عام 1952 للدراسة في معهد الشيخ بن باديس .وهناك اكتشف الالتزام السياسي وأهمية الكفاح المسلح من خلال صحف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.شارك في أولى العمليات عند اندلاع الثورة ثم أصبح كاتبا مساعدا لسي الحواس في منطقة الصحراء.ترقى إلى رتبة ملازم، وفي أفريل 1958 أصبح ضابطا سياسيا ليعين سنة 1959 على رأس المنطقة الثالثة من الولاية السادسة.بعد استشهاد العقيد سي الحواس خلفه على رأس الولاية السادسة و اشتهر بكونه أصغر عقيد في جيش التحرير الوطني. كان له دور في توسيع العمليات العسكرية في الجنوب الكبير خاصة بعد اكتشاف البترول وسعي فرنسا إلى سياسة فصل الصحراء.

خلال أزمة صائفة 1962، دعم شعباني تحالف بن بلة هيئة الأركان و كان من أبرز شخصيات مجموعة تلمسان، لكن بعد الاستقلال و تأسيس حكومة بن بلة، أصبح شعباني من أهم المعارضين لسياسة الرئيس و وزير دفاعه بومدين خاصة فيما يتعلق بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي.

في يوم 3 سبتمبر 1964 تم إعدام محمد شعباني بأمر من الرئيس أحمد بن بلة بتهمة محاولة التمرد على السلطة وزرع الفتنة في صفوف الجيش الجزائري.

عباس فرحات :

ولد سنة 1899 بالطاهير (جيجل) من عائلة بورجوازية،تشبع بالروح الوطنية و هو في سن مبكرة. درس الصيدلة بجامعة الجزائر. كان من دعاةالادماج مع فرنسا لكن في إطار المحافظة على مقومات الشخصية الجزائرية. أثناء الحربالعالمية الثانية جند في جبهات القتال إلى جانب فرنسا، و بمجرد عودته إلى الجزائرغير نظرته تجاه الاستعمار. و رفع بيانا لقوات الحلفاء ندد فيه بضرورة القضاء علىالاستعمار و منح الشعوب حرية تقرير مصيرها .

اعتقل أثناء مجازر 8 ماي 1945. و بعد إطلاق سراحه أسسحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. إنضم إلى الثورة سنة 1956. شغل منصب عضوفي المجلس الوطني للثورة ثم لجنة التنسيق و التنفيذ سنة 1957. عين أول رئيسللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سنة 1958 و بقي في هذا المنصب إلى غاية 1961 .وقف في أزمة صائفة 1962 إلى جانب مجموعة تلمسان بحجة إنقاذ الجزائر من الانقسام،فعين بعد الاستقلال رئيسا للمجلس التأسيسي. بعد مدة قصيرة بدأ فرحات عباس ينددبسياسة نظام حكم بن بلة خاصة طريقته في إعداد الدستور، و انتى به الأمر إلى تقديماستقالته من رئاسة المجلس ثم اختار العيش في المنفى.

فرنسيس أحمد:

ولد بمدينة غليزان عام 1912 ، تابع تعليمه بفرنسا ، أين تحصل على دكتوراه في الطب من جامعة باريس. باشر نضاله السياسي وهو طالب بكلية الطب الفرنسية في إطار جمعية طلبة شمال إفريقيا حيث كون

رفقة أحمد بومنجل نخبة من الشباب المهتمين بالبحوث السياسية المتعلقة بالقضية الجزائرية . عند عودته للجزائر استأنف نشاطه السياسي إلى جانب فرحات عباس حيث أصبح من أكثر المقربين إليه. شارك في تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، و بعد مجازر 8 ماي 1945تم اعتقاله لينقل إلى مراكز الاعتقال بالصحراء و يبقى هناك حتى عام 1946. في عام 1946 ساهم أحمد فرنسيس في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وعين مندوبا للحزب لدى المجلس الجزائري ، أين واصل نشاطه السياسي حتى اندلاع الثورة التحريرية.

لم يلتحق أحمد فرنسيس بصفوف الثورة إلا عام 1956 بعد انضمام فرحات عباس. عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. قام بعدة جولات إلى أروبا ، أمريكا اللاتينية خدمة للقضية الجزائرية والتقى خلالها بعدة شخصيات سياسية، وفي شهر جوان 1958 عين أمينا دائما في مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي . أصبح وزيرا للمالية في التشكيلة الأولى والثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس (1958-1961). شارك في مفاوضات إيفيان الأولى . خلال أزمة صائفة 1962، دعم أحمد فرنسيس تحالف بن بلة قيادة الأركان و كان من أبرز شخصيات مجموة تلمسان. عين بعد الاستقلال نائبا بالمجلس التأسيسي الأول ووزيرا للمالية في 27 سبتمبر 1962.توفي في 31 أغسطس 1968 في جنيف بعد معاناة طويلة مع المرض.

قايد أحمد:

يعرف باسم سي سليمان، ولد في 17 مارس1921 .بعد إكمال خدمته العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، التحق بـالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح مستشار ا لمدينة تيارت.انضم إلى جبهة التحرير الوطني عام1956 ، حيث أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة. كان من أشهر الضباط العسكريين لجيش الحدود لذلك عين نائبا لقائد الأركان. كان قايد أحمد من أشد المناهضين للحكومة المؤقتة أثناء صراع هذه الأخيرة مع هيئة الأركان العامة. عين بعد الاستقلال وزيرا للسياحة في عهد بن بلة ثم وزيرا للمالية في عهد بومدين فأمينا عاما لجبهة التحرير الوطني إبتداءا من سنة 1967. دخل في صراع مع بومدين حين عارض مشروع الثورة الزراعية ليعيش بقية حياته في المنفى. توفي يوم 5 مارس 1978بالرباط.

كريم بلقاسم :

ولد سنة 1922 بدوار آيت يحيقرب ذراع الميزان. إنخرط فيصفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية. من قدماء المنظمةالخاصة. لعب دورا كبيرا في القضاء على الأزمة البربرية في منطقة القبائل سنة 1949،فأصبح بذلك مسؤولا للحزب بمنطقة القبائل. يعتبر من الستة التاريخيين الذين خططوا للفاتحمن نوفمبر. لعب دورا كبيرا في الاعداد لمؤتمر الصومام إلى جانب عبان رمضان. عينعضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة، ثم نائبا لرئيس الحكومةالمؤقتة و وزيرا للقوات المسلحة. خلال أزمة صائفة 1962 عارض تحالف مجموعة تلمسان وشكل إلى جانب بوضياف لجنة للدفاع عن الثورة ضمن مجموعة تيزي وزو. بعد الاستقلالانضم إلى معارضة نظام بن بلة. أغتيل بألمانيا سنة 1970 .

محمدي سعيد :

ولد بناحية الأربعاء ناث إيراثن(تيزي وزو) في 27ديسمبر 1912. تلقى تعليمه بمسقط رأسم بالمدرسة القرآنية و درس الفرنسية بالمدرسةالابتدائية. إلتحق بوالده المهاجر بضواحي باريس سنة 1927، و ما لبث أن احتك بقادةنجم شمال إفريقيا فأصبح مناضلا بالحزب سنة 1936 .

اعتقل سنة 1944 بتبسة و سجن بتازولت (لا مبيز) و لميفرج عنه إلا سنة 1952. إنضم إلى جبهة التحرير الوطني في بداية نوفمبر، و في جوان 1955 إلتحق بجيش التحرير. عين أثناء مؤتمر الصومام قائدا للولاية الثالثة خلفالكريم بلقاسم، و في أفريل 1958 عين على رأس قيادة العمليات العسكرية. شغل فيالحكومة المؤقتة منصب وزير دولة. وقف إلى جانب بن بلة في صراعه مع الحكومةالمؤقتة، و كان ضمن الأعضاء المقترحين لتشكيلة المكتب السياسي المعلن عنه يوم 22جويلية 1962. عين بعد الاستقلال وزيرا للمجاهدين ثم عين عضوا في مجلس الثورة بعدانقلاب 19 جوان. و في سنة 1967 فضل الانسحاب من الساحة السياسية ليظهر أثناءالتعددية ضمن التيار الإسلامي. توفي في 8 ديسمبر 1994 .

منجلي علي :

ولد علي منجلي بعزابة (سكيكدة) في 7 ديسمبر 1922، إلتحق بحزب الشعب سنة 1942، و سجن في أحداث 8 ماي 1945. إلتحق بالثورة بعد هجوماتى 20 أوت 1955، و ما لبث أن تدرج في المسؤولية و أصبح مسؤول ناحية. في ماي 1958 إنتقلإلى تونس و أصبح من الضباط البارزين في جيش الحدود. و في فيفري 1960 عين عضوا فيهيئة الأركان العامة التي كان على رأسها العقيد بومدين. كان من بين الشخصياتالعسكرية التي ناصرت بن بلة في أزمة صائفة 1962. إنتخب بعد الاستقلال نائبا لرئيسالمجلس الوطني التأسيسي، و بعد انقلاب 19 جوان عين عضوا في مجلس الثورة. انسحب منالحياة السياسية منذ 1967 و عاد إلى مسقط رأسه لتتوفاه المنية يوم 14 أفريل 1998 .

هواري بومدين :

إسمه الحقيقي محمد بوخروبة، ولد بمنطقة هيليوبوليس قربولاية قالمة من أسرة فلاحية. درس القرآن الكريم بمسقط رأسه ثم تابع دراستهبالمدرسة الكتانية القرآنية التي كان يشرف عليها مناضلوا و أنصار مصالي الحاج . بعدها انتقل إلى تونس و تابع دروسا في الزيتونة و معهد الخلدونية ليلتحق بعد ذلكبالأزهر في القاهرة و هناك اتصل بلجنة تحرير المغرب العربي .

شارك في العمل الثوري لأول مرة سنة 1955 بقيادته لشحنةأسلحة باتجاه الناضور، فأصبح بذلك ضلبطا مساعدا لقائد الولاية الخامسة ثم عقيداسنة 1957. أقام مركز قيادته بوجدة و بذل جهودا كبيرة في تنظيم الجيش. في سنة 1960أصبح قائدا للقوات المسلحة لجيش التحرير الوطني. تحالف مع بن بلة في صراعه معالحكومة المؤقتة. بعد أشهر قليلة من الاستقلال و تأسيس حكومة بن بلة، بدأت تظهرالخلافات بين الرجلين و انتهت بانقلاب بومدين على نظام بن بلة في 19 جوان 1965.

قائمة البيبليوغرافيا:

(المصادر و المراجع)

I. الأرشيف و الوثائق:

1. محاضر إجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس، ديسمبر 1959- جانفي 1960 على جهاز الميكروفيش Fiches N°5,N°6، أرشيف المجلس الوطني للثورة، مركز الأرشيف الوطني الجزائري
2. محاضر إجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس، أوت 1961 على جهاز الميكروفيش Fiche N°19، أرشيف المجلس الوطني للثورة، مركز الأرشيف الوطني الجزائري
3. محاضر إجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس جوان 1962 على جهاز الميكروفيش Fiches N°55-57، أرشيف المجلس الوطني للثورة، مركز الأرشيف الوطني الجزائري
4. محاضر إجتماع العقداء العشرة على جهاز الميكروفيش، 14-10: Fiche N° ، أرشيف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مركز الأرشيف الوطني الجزائري

II. الشهادات:

أ- المقابلات الشخصية:

1. بورقعة لخضر: إستجواب بمنزله في شهر جوان 2014 مسجل على شريط فيديو
2. بن عودة عمار: إستجواب بمنزله يوم 04 سبتمبر 2015 مسجل على شريط فيديو

ب- الشهادات السمعية البصرية:

1. الخطيب يوسف، لقناة البلاد الجزائرية من خلال برنامج و صنعوا الحدث يوم: 2016/02/13
2. الزبيريالطاهر، لقناة الجزيرة من خلال برنامج لقاء خاص.

ج- الشهادات المنشورة

1. الثعالبي الطيب، الجزائر نيوز، يوم 15 مارس 2012
2. اعبيدي الحاج لخضر بمجلة أول نوفمبر، العدد 110. 111، نوفمبر، ديسمبر1989
3. آكلي محند سعيد لجريدة الشروق، ليوم: 04 جوان 2013
4. بوضياف لجريدة الشعب يوم 16 نوفمبر 1988.
5. بن عودة عمار لمجلة أول نوفمبر، العدد 108،109.

6. بن شريف أحمد لجريدة الشروق يوم 29 جانفي 2009

7. دحو ولد قابلية لجريدة الشروق ليوم 2015/10/31

8. زراري عز الدين الرائد عز الدين لجريدة الخبر يوم 3جويلية2012

9. سعدي ياسف، جريدة الشروق يوم 18 ماي 2011

10. الشابي عبد السلام لجريدة الحوراء الالكترونية:

http://www.alhaoura.com/ara/social/3452.html

11. فضلون عبد العزيز لجريدة النصر يوم 31 أكتوبر 2012

12. عبد الكريم حساني لجريدة الشروق يوم: 2010/10/12.

13. ملاح عمار لجريدة الشروق يوم 9أكتوبر2011

14. مهدي الشريف لجريدة الخبر. أيام 22/21/20/18 من شهر جانفي 2012.

III.البيبليوغرافيا باللغة العربية

أ– الكتب:

- ابن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم ،الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1947. 1954 ، ط1، ج3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986
- اعبيدي الحاج لخضر ، قبسات من ثورة نوفمبر1954 كما عايشها،تحرير: الطاهر حليس، مطبعة الشهاب، الجزائر (بدون تاريخ)
- الابراهيمي أحمد طالب ، مذكرات جزائري، ج1 أحلام و محن 1932 . 1965، دار القصبة، الجزائر 2006
- البجاوي محمد ، حقائق عن الثورة الجزائرية، دون دار و مكان للنشر، 1971
- الحسن الثاني، ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث و النشر، الرياض (بدون تاريخ)
- الخولي لطفي، حوار مع بومدين سنوات، 1965، 1966، 1974، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر(بدون تاريخ)

- الديب فتحي ، عبد الناصر و ثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984
- الزبيري الطاهر ، مذكرات آخر قادة الأوراس، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر2008
- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1962،ج3، الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر،2007
- الشاذلي بن جديد، مذكرات، ج1(1929 . 1979) تحرير، عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر،2011.
- الشيخ سليمان ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة، محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003
- الكنز علي ، حول الأزمة، 5 دراسات حول الجزائر و العالم العربي، دار تينمل للطباعة و النشر، ط2، مراكش، 1993
- المدني سليمان ، الملف العربي في القرن العشرين، ج9،ط1، المنارة للإنتاج الإعلامي و الفني، بيروت،1998
- المديني توفيق، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بيروت،1997
- آمقران عبد الحيظ ، مذكرات من مسيرة النضال و الجهاد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1982
- براهيمي عبد الحميد ، في أصل الأزمة الجزائرية 1999.1958، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001
- بلحاج صالح ، أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة 1965.1962، ط1 ، دار قرطبة، الجزائر،2006
- بن أشنهو عبد اللطيف ، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982
- بن معلم حسين ، مذكرات حسين بن معلم، ج1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014
- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات ايفيان، ترجمة لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987
- بوحارة عبد الرزاق ، منابع التحرير، أجيال في موجهة القدر، ترجمة: صالح عبد النوري، دار القصبة، الجزائر،2005
- بوداود عمر ، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، ترجمة، أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007

- بورقعة لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، تحرير الصادق بخوش، ط1، دار الحكمة، الجزائر 1990
- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر، تقديم، عيسى بوضياف، دار النعمان للطباعة و النشر، الجزائر2010،
- جيار الهاشمي ، مؤتمر الصومام الفعل المؤسس بحلوه و مره، ت: حضرية يوسفي، مؤسسة أناب الجزائر،2014
- حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، ترجمة، كميل قيصر داغر، دار الحكمة، بيروت،1983
- حربي محمد ، حياة تحدي و صمود، مذكرات سياسية19621945، ت: عبد العزيز بوباكير و علي قسايسية، دار القصبة، الجزائر 2004
- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ت:نجيب عياد و صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1994.
- حماميد حسينة، المستوطنون الأوربيون و الثورة الجزائرية 1954 . 1962، منشورات الحبر، الجزائر، 2007
- حيدوسي غازي، الجزائر التحرير الناقص، ت: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت(بدون تاريخ)
- دبش إسماعيل، السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2000
- دبلة عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد و المجتمع و السياسة، دار الفجر، القاهرة، 2007
- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر 1986
- زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، دار هومة، الجزائر، 2010
- زمام نور الدين ، السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002
- زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة، محمد ساري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014
- زوزو عبد الحميد ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات و مواثيق)، ط1 ، دار هومة، الجزائر 2005
- زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2004
- ستورا بنجامان ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة السورية العامة للكتاب، دمشق، 2012

- عباس محمد، الحلم و التاريخ، دار هومة، الجزائر، 2013
- عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة الجزائر،2010
- عثمان الصيد محمد، محطات من تاريخ ليبيا، دار النجاح، الرباط 1996
- فارس عبد الرحمان ، الحقيقة المرة (مذكرات سياسية 1945-1965)، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007
- كافي علي ، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962 ، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999
- كريمي عبد الرحمان (النقيب سي مراد)، مذكرات سي مراد، تحرير ج,حنفي، دار الأمة، الجزائر 2010
- لونيسي رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، ط2، دار المعرفة، الجزائر، 2011
- لونيسي رابح ، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر،2000
- مالك رضا ، تاريخ المفاوضات السرية1962.1956 ،ت: فارس غصوب، دار الفارابي، لبنان و المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإشهار، الجزائر2003
- مراردة مصطفى " ابن النوي "، مذكرات الرائد مصطفى مراردة " ابن النوي"، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر2003
- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة و المجتمع، ت، حنفي بن عيسى، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1983.
- مطمر محمد العيد ، العقيد محمد شعباني و جوانب من الثورة التحريرية الكبرى، دار الهدى، الجزائر، 1997
- منصور أحمد: الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007
- نزار خالد، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الخبر، مطابع عمار قرفي(باتنة) الجزائر(بدون تاريخ)
- هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، ترجمة: الصادق عماري و آمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003.

ب- المقالات باللغة العربية :

1.الزبيري محمد العربي ، أوضاع الجزائر غداة استرجاع السيادة الوطنية، مجلة التراث تصدر عن جمعية التاريخ و التراث الأثري لمنطقة الاوراس العدد 9 نوفمبر 1997

2.الزبيري محمد العربي ، من ثورة التحرير إلى الثورة الديمقراطية الشعبية، مجلة التراث، تصدر عن جمعية التراث الأثري لمنطقة الأوراس، العدد 8، نوفمبر 1995، مطابع عمار قرفي، باتنة 1995.

3.الصيداوي رياض ، صراعات النخب، دراسة في الصراع بين النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، جريدة رسالة الأطلس، تصدر عن دار الأطلس للصحافة و النشر، باتنة، العدد 295، جوان 2000.

4.الواعي محمود و مسعود مزهودي، إنشاء منظمة الجيش الشري الفرنسية و نشاطها، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

5.الوناس منصف،الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر 1988، سلسلة كتب المستقبل العربي" الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

6.عويمر مولود، الثورة الجزائرية في الدراسات الأكاديمية الفرنسية

7.ثنيو نور الدين، الدولة الجزائرية المشروع العصي، مركز دراسات الوحدة العربية، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، ط2، 1999

8.عنصر العياشي ، التصنيع و تشكل الطبقة العاملة في الجزائر، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1999

9.غربي علي ، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999

10. فيلالي صالح ، إشكالية الثقافة في الجزائر، المبادئ الأساسية و الإيديولوجيا الممارسة، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

11. لونيسي رابح، منهج التعامل مع الشهادات و المذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية شهادات بن يوسف بن خدة نموذجا، مجلة عصور، عدد7.6 جوان ديسمبر2005

12. زوزو عبد الحميد، مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة الجزائرية، العددان 110، 111، سبتمبر، ديسمبر 1995

ج– الدوريات:

1.جريدة العلم المغربية، أعداد شهر جويلية و أوت 1962
2.جريدة العمل التونسية، أعداد شهر جويلية، أوت و سبتمبر 1962

د- المنشورات و أعمال الملتقيات:

1. المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس – 20 سبتمبر 1962، منشورات جمعية حماية مآثر 01 نوفمبر بباتنة، سنة 1994.
2. الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت 1999.
3. وزارة الإعلام و الثقافة، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 . 1962، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر 1976

هـ- الرسائل الجامعية:

1. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 . 1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف شاوش حباسي، جامعة الجزائر، 2006.

2. شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، إشراف عبدالحميد زوزو، جامعة بوزريعة، الجزائر العاصمة، 2002.

3. مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

IV.البيبليوغرافيا باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1. BELHOUCINE Mabrouk , Le Courrier ALGER- LE CAIRE 1954-1956 , CASBAH Editions , Alger, 2000
2. BEN KHEDDA BENYOUCEF, Abane-Ben M'hidi: Leur apport à la Révolution Algérienne, Edition Dahleb,Alger 2000

3. BEN KHEDDA BENYOUCEF, La Crise de 1962, Edition Dahlab, Alger 1997, P154.

4. BOISSON Jean, Ben Bella est Arrêté, Ed Farré et Fils Cholet, Paris 1970

5. BOUCHAMA Kamel, Kaid Ahmed Homme d'Etat, Edition JUBA, Alger 2011

6. BOUHARA Abderrezak, Du Djebel Aux Rizières, Editions ANEP, Alger 2004

7. BROMBERGER Serge, Les Rebelles Algériens, Librairie Plon, Paris 1958. Claude paillat, Dossier secret de l'Algérie, Presses de la cite, Paris 1962.

8. COURRIERE Yves , La Guerre d'Algerie, Tome 3, l'heure des Colonels, édition Rahma, Alger.1992

9. FARHAT Abbas, l'Indépendance confisquée

10. FRANCOS Ania et J.P.Séréni, Un Algérien nommé Boumediène, Edition stock, Paris 1976

11. HADJEM Belaid, L'Algerie de 1962, de l'indépendance à la course au pouvoir, Edition CHIHAB, Algerie 2013

12. HAMDANI Amar, KRIM BELKACEM, Le Lion des djebels, Ed Dahlab, Alger, 1993

13. HARBI Mohamed, les Archives de la Révolution Algérienne, Edition jeune Afrique, Paris 1981.

14. MAMERI Khalfa, Abane Ramdan, Héro de la Guerre

d'Algérie, Edition Rahma, Alger 1992.

15. MEYNIER Gilbert, Histoire Intérieure du FLN 1954-1962, Editions CASBAH, Alger 2003

16. TEGUIA Mohammed, l'Algerie en guerre, OPU , Alger
17. Tricot Bernard, Les Sentiers de la Paix : 1958-1962, Edition Plon, Paris 1972

ب-المقالات:

1. AMER Mohand Amer, « Le Front de libération National à l'été 1962: le Pourquoi d'une Crise», colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'Histoire Franco-Algérienne, 20-22 Juin 2006, Lyon, LSH, 2007,http://colloque-algerie.ens-lyon.fr/communication.php3?id_article=253

2. DILMI Messaoud, Le FLN-ALN après le cessez-le-feu : La Transition douloureuse du mouvement révolutionnaire à l'Etat national, Revue des Etudes Historiques, Périodique Publié par le département d'histoire-Université d'Alger 2,N° 15-16, Annee 2013.

3. HARBI Mohamed, Le Complot l'Amouri, la Guerre d'Algérie et les algériens1954-1962, Ed Armand Colin, Paris, 1997

ج-الدوريات:

1. Le Monde, Juillet-Aout 1962

2. Le Petit Matin, Juillet-Aout 1962

3. La Presse de Tunisie, Juillet-Aout 1962

4. L'Observateur du Moyen-orient et de l'Afrique, Septembre 1962

د- الأشرطة السمعية البصرية:

1. STORA Benjamin et Jean-Michel Meurice, Algérie, été 1962 : L'Indépendance aux deux visages, documentaire de France 5, Paris 2002.

الفهارس

فهرس الأعلام

(أ)

- الإبراهيمي (الشيخ البشير):22، 151، 208، 254
- الإبراهيمي (أحمد طالب): 22، 85، 151، 203
- أوعمران (أعمر):38، 49، 59، 69، 80، 136، 148، 151، 167
- آيت أحمد (الحسين): 16, 26, 31, 39, 41, 47, 72, 81, 88, 89, 99, 114, 115, 122, 132, 133, 134, 142, 153, 169, 173, 176, 177, 203, 206, 207, 208, 209, 210, 212, 213, 214, 224, 238, 268, 273
- إيدير (مولود): 66
- أوصديق (عمر): 79, 92, 103, 136, 139, 174, 176, 210, 267
- أمقران (عبد الحفيظ): 50
- آيت حمودة (عميروش): 15, 42, 48, 50, 51, 63, 69, 92
- إينودي (جون لوك): 16
- أعبيدي (الحاج لخضر): 16, 50, 51, 64, 75, 87, 88, 92, 117, 148
- الأشرف (مصطفى): 54, 99, 103, 197
- أوزقان (عمار): 151, 198
- آكلي (محند سعيد): 210

(ب)

- بايا (كلود):15، 60
- البجاوي (محمد): 117, 151
- بانون (محفوظ):25, 75, 134
- بوبنيدر (صالح): , 26, 94, 95, 101, 137, 138, 139, 153, 164, 171, 172, 175, 180, 181, 186, 194, 196, 220, 221, 227, 266, 268
- بوضياف (محمد): 10, 31, 35, 36, 37, 44, 72, 81, 84, 85, 86, 113, 115, 119, 139, 151, 188, 203, 224
- بوضياف (عيسى): 85

- بيطاط (رابح): 31, 38, 41, 47, 72, 81, 86, 99, 132, 134, 135, 142, 152, 170, 176, 179, 181, 198, 207, 208
- بلحسين (مبروك): 11, 26, 32, 40, 112
- بوصوف (عبد الحفيظ): 36, 41, 42, 46, 47, 52, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 69, 70, 71, 75, 77, 113, 115, 117, 144, 145, 146, 151, 154, 196, 206, 265
- بن طوبال (لخضر): 36, 41, 42, 43, 46, 47, 49, 52, 53, 54, 56, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 69, 70, 71, 75, 77, 81, 93, 115, 117, 134, 142, 145, 146, 152, 154, 171, 172, 175, 176, 196, 206, 265
- بوحارة (عبد الرزاق): 24, 26, 65, 139, 149, 157, 158, 159, 160, 172, 173, 193, 195
- برانش (رافابيل): 16
- برومبارجر (سارج):15
- بولحروف (الطيب): 43
- بن النوي (مصطفى مراردة): 21
- بن بلة (أحمد): 9, 10, 12, 15, 16, 19, 20, 23, 24, 25, 29, 31, 34, 35, 39, 40, 41, 44, 47, 59, 63, 72, 73, 74, 81, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 95, 98, 99, 105, 108, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 128, 129, 132, 133, 134, 135, 139, 142, 143, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 169, 170, 171, 172, 176, 177, 179, 180, 184, 186, 188, 190, 194, 195, 196, 197, 198, 200, 202, 203, 204, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 223, 225, 226, 227, 232, 233, 234, 238, 239, 241, 249, 253, 254, 255, 257, 258, 264, 265, 266, 268
- بن خدة (بن يوسف): 10, 11, 15, 17, 18, 23, 28, 33, 40, 44, 46, 53, 72, 74, 75, 79, 81, 87, 89, 91, 92, 95, 99, 117, 118, 119, 120, 125, 128, 129, 130, 132, 133, 134, 135, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 150,

151, 152, 153, 155, 160, 161, 165, 169, 174, 175, 176, 177, 178,
179, 180, 185, 189, 196, 205, 206, 208, 265, 266

- بورقعة (لخضر): 3, 9, 10, 12, 16, 18, 48, 92, 95, 135, 136, 144, 147, 165, 170, 189, 192, 207, 209, 212, 217, 219, 221, 222, 223, 224
- بن جديد (الشاذلي): 10, 20, 52, 66, 80, 83, 86, 89, 93, 94, 95, 136, 137, 138, 157, 181, 187, 188, 213, 214, 216, 217, 218, 220, 221, 222, 226, 227, 240, 241
- العربي (برجم):، 266،270،267،268،
- بوداود (عمر): 10, 21, 29, 30, 42, 43, 98, 114, 117, 119, 142, 152
- بن معلم (حسين): 43،145 ،22،
- بن عودة (عمار): 3, 12, 26, 37, 38, 46, 47, 48, 56, 62, 79, 206
- بوقلاز (عمارة):46, 47, 48, 62, 151
- بن بعطوش (علاوة): 48
- بن يزار (ليزيد): 48
- بودربالة (الطاهر):181, 196
- بن سالم (عبد الرحمان): 62, 66, 78, 146, 180, 212, 214
- بورقيبة (محمد):44, 77, 89, 146, 153, 155
- بوتفليقة (عبد العزيز): 85, 86, 88, 197, 203, 204, 215, 217, 218, 220, 226, 227
- بوشقوف (صالح): 94, 218, 274
- بشيشي (محمد الصالح):93, 94
- بن يحي (محمد):99, 103, 114
- بلوصيف (رابح): 101, 146, 172, 181
- بن شريف (أحمد): 102, 103, 120, 135, 193, 208, 214, 218, 221, 222, 226, 227
- بن علة (الحاج): 108، 114، 115، 120، 160، 167، 181، 209، 210، 218
- بن تفتيفة (محمد): 128, 134, 135
- بومنجل(أحمد): 150, 153, 160, 167, 175, 198, 207, 232
- بلوزداد (عثمان): 151

- بوعجاج (الزبير):151, 210
- بومدوس (قدور):172
- بوتلة (النقيب): 190
- بلعباس (محمد الطاهر): 191
- بوسماحة (محمد): 192, 221
- بن أحمد (موسى): 78، 80، 203
- بومعزة (بشير): 151, 197, 227
- بن تومي (عمار):198، 207
- بن حميدة (عبد الرحمان):198
- بن أحمد (عبد الغني): 198
- بلهوشات (عبد الله): 65, 198, 227
- بلقاسم (شريف): 186, 204, 215, 217, 218, 220, 226, 227
- بن بولعيد (صطفى):38, 219, 332
- بيرو (فرانسوا):235
- بن باديس (عبد الحميد): 255, 261

(ت)

- تريكو (برنارد): 130, 134
- عبد المالك تمام (عبد المالك): 100, 103
- تقية (محمد): 24, 46
- سيليفي تينو (سيليفي): 16
- تيجاني (الهاشمي): 255

(ج)

- جواد (الطاهر): 172
- الجيلالي (سليم): 213
- جغابة (محمد): 213

(ح)

- حربي (محمد): 11، 12، 21، 30، 60، 82، 85، 100، 103، 144، 152، 158، 197، 202، 261
- حساني (عبد الكريم): 63
- حرموش (السعيد): 139
- حداد (يوسف): 151
- حمداني (عمار): 177
- حساني(موسى): 197, 213
- حمو(محمد حاج): 198

(خ)

- الخولي (لطفي): 234،216،25،239
- خيضر (محمد): 24, 31, 72, 81, 119, 143, 150, 152, 179, 185, 202, 203, 207, 208, 211
- الخطيب (حسان): 102، 2212، 220، 221
- خير الدين (محمد): 205
- خميسيتي (محمد): 170، 171، 197، 215
- خبزي (محمد): 198، 213
- خير الدين (محمد الشريف):212، 213

(د)

- الديب (فتحي): 25، 90، 157، 223، 159
- دحلب (سعد): 29, 33, 41, 45, 46, 71, 79, 81, 82, 87, 110, 115, 116, 119, 157, 163, 171, 175, 198, 209, 352
- دباغين (محمد لمين): 37, 41, 42, 47, 69, 71
- دهيلس (سليمان):47, 48, 75, 115, 205
- ديغول (شارل): 82, 104, 119, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 136, 242
- دوفال (الاسقف): 133
- دراية (أحمد): 227

(ر)

- روينة (محمد): 103

(ز)

- الزبيري (الطاهر): 9, 10, 16, 20, 21, 26, 84, 85, 94, 95, 96, 100, 101, 111, 114, 116, 117, 119, 139, 142, 146, 147, 148, 149, 164, 166, 167, 186, 187, 188, 190, 191, 192, 194, 195, 198, 203, 204, 208, 211, 212, 216, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 227, 231, 269, 332, 345, 347, 350
- زروال (محمد): 37, 43, 44, 53
- زرقيني (محمد):195, 196, 213
- زيغوت (يوسف):15
- زرطال (محمد):214

(س)

- ستورا (بن يامين): 12، 26
- سعيد (محمدي): 48, 61, 62, 75, 115, 116, 129, 153, 154, 167, 186, 200, 342
- السوفي (صالح): 66
- سوزيني (جون جاك):
- سليمان (عزت):151
- الساسي (سي الحسين):213
- سلطان (عبد اللطيف):256

(ش)

- الشيخ (سليمان):12، 30، 144
- شايد (حمود):22

- شعباني (محمد الطاهر): 21, 143, 147, 154, 166, 188, 192, 194, 195, 196, 197, 198, 200, 206, 208, 211, 214, 215, 216, 217, 218, 230, 273, 339, 341, 354
- شريف (محمود): 41, 46, 59, 69
- شال (موريس):48, 51, 69, 94
- شوفالي (جاك):131،135
- شنتوف (عبد الرزاق):199
- الشابي (عبد السلام): 222
- مشابو (عبد القادر):359

(ص)

- الصيد (محمد عثمان الصيد):157

(ع)

- عباس (محمد):10،26
- عباس (فرحات): 16, 23, 41, 47, 49, 55, 70, 71, 76, 78, 79, 121, 130, 151, 152, 154, 166, 199, 203, 204, 206, 208, 210, 216, 229, 265, 340, 341, 342
- عبد السلام (بلعيد): 206،235،25،26،134
- عبان (رمضان): 31, 33, 34, 35, 36, 38, 39, 40, 41, 42, 45, 46, 47, 59, 68, 69, 91, 146, 253, 338, 356
- العموري (محمد): 50،62
- عميرة (علاوة):71
- عبد اللاوي (عبد القادر):95
- عثمان (العقيد): 148،153،195
- العروسي (خليفة): 154
- العيدوني (شيخ): 148،153،195

- عبد الناصر (جمال): 223،216،157،156،122
- عبد النور (علي يحي): 209
- عبيد (السعيد): 146، 222،209
- عطايلية (محمد):95، 140
- عبادو (السعيد): 218
- العربي (الطيبي): 225، 232

(ف)

- فارس (عبد الرحمان): 21، 126، 1129، 130، 128، 129، 130، 135، 147، 170، 182، 203، 207
- فانون (فرونس): 153
- فرنسيس (أحمد): 150، 153، 167، 198
- فضلون(عبد العزيز): 172

(ق)

- قايد (أحمد): 48, 64, 77, 78, 79, 82, 84, 89, 90, 96, 117, 119, 135, 136, 138, 158, 175, 184, 217, 218, 220, 226, 227, 240, 266, 338

(ك)

- كافي (علي): 10, 11, 17, 19, 26, 32, 33, 35, 42, 50, 51, 52, 62, 64, 71, 75, 77, 78, 79, 80, 85, 86, 91, 94, 98, 100, 101, 108, 115, 116, 120, 154, 206, 349
- كريم (بلقاسم): 36, 37, 42, 46, 54, 60, 61, 62, 63, 64, 66, 69, 70, 71, 75, 78, 79, 93, 114, 115, 120, 139, 151, 159, 169, 185, 188, 206, 209, 224, 266, 335, 338
- كريمي (عبد الرحمان): 10، 20
- الكنز (علي): 25
- كحل الراس (عبد المجيد): 94، 137، 181

(ل)

- لطفي (العقيد): 75
- لحول (حسين):205
- لعجال (الطاهر):213، 214

(م)

- المشيرقي (الهادي): 25
- منصور (أحمد): 25، 164
- مهري (عبد الحميد): 47، 69، 108
- ميرة (عبد الرحمان): 48
- مينيي (جيلبار): 12، 58، 60، 184
- منجلي (علي): 26, 64, 77, 78, 79, 82, 84, 89, 90, 93, 108, 113, 117, 119, 138, 143, 145, 181, 184, 186, 187, 212, 220, 227, 266, 339
- مالك (رضا): 24, 76, 77, 78, 79, 81, 82, 84, 85, 86, 100, 124, 125, 126, 129, 131, 132, 133, 155, 197
- مدغري (أحمد): 197، 204، 207،215،217،226
- مصطفاي (شوقي): 122، 128، 132، 197
- مهدي (شريف): 26، 212، 220، 222
- مشاطي (محمد):151
- مرزوقي (محمد): 151
- المدني (أحمد توفيق): 55، 198
- مزهودي (ابراهيم): 203
- ملاح (عمار): 212، 219
- محساس (أحمد): 227

(ن)

- النقاش (محمد الصغير): 197، 218
- نجيب (محمد): 219

(هـ)

- الهواري (بومدين): 16, 22, 25, 29, 42, 47, 48, 52, 53, 62, 63, 64, 65, 66, 69, 71, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 84, 85, 86, 88, 91, 93, 95, 113, 118, 119, 120, 136, 143, 146, 149, 150, 151, 157, 158, 159, 164, 166, 181, 184, 185, 186, 187, 188, 194, 195, 196, 197, 201, 203, 204, 206, 207, 208, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 226, 227, 228, 233, 234, 236, 239, 240, 241, 242, 246, 247, 250, 254, 255, 256, 260, 266, 269, 333, 337, 338, 339, 347
- هارون علي: 10، 23، 26، 30، 107، 116، 129، 136، 144
- هجرس الهاشمي: 93، 137، 138

(و)

- الوناس الزبير : 219

(ي)

- يازوران السعيد: 139
- يزيد امحمد: 99، 169، 173، 176
- يحياوي محمد الصالح: 220، 222، 226، 227

- فهرس الأماكن

(أ)

- إيفيان: 24، 76، 78، 81، 118، 124، 264
- ألمانيا: 78، 79
- أولنوى:86
- الأصنام : 164، 165، 166، 189، 222

- الأوراس :20، 222
- الإيليزي: 16

(ب)

- البليدة: 136, 152, 189, 192, 193, 195, 196, 198, 221
- بنغازي: 120
- بوسعادة:184, 187, 195, 196, 213
- بجاية:174، 188
- البرواقية:195
- بسكرة:212، 213
- بريكة:213
- برج الكيفان:221
- باريس:173،175، 176
- تلمسان:44، 150، 152، 154، 164، 165، 166، 169، 170، 177، 184، 223، 266
- تونس:
35،43،44،46،48،51،68،69،77،79،81،89،95،102،118،120،127،128،131،
134،142،149،155،156،159،173،222،248،264
- تندوف:134
- تيزي وزو:44، 169، 188، 198، 209، 210، 266
- تبسة:48

(ج)

- الجزائر العاصمة: 124، 125، 127، 130، 159، 169، 170، 171، 193، 195
- جنيف:173، 176
- جبل ديرة:20، 191،192
- جبل بوعنداس:101
- جيجل:187

- جبال جرجرة:209

(ح)

- الحمامات: 102، 103

(خ)

- خنقة سيدي ناجي: 213

(د)

- الدار البيضاء (الجزائر) :147
- الدار البيضاء (المغرب الأقصى): 80

(ر)

- الرباط: 88، 142، 149، 150، 160

(ز)

- زمورة: 9، 139، 265
- زغدو:155

(س)

- سويسرا: 87، 93، 129
- سيدي فرج:147
- ساقية سيدي يوسف: 70
- سطيف:187 ,186 ,185 ,101 ,100 ,94 ,3
- سيدي عيسى:186، 189، 190، 267
- سوق الاثنين:188
- سوق اهراس:83، 94، 194، 149

(ش)

- الشلف: 186، 189، 190، 193، 194، 195، 221، 267
- شارون (بوقادير): 131، 193، 194

(ص)

- الصفصاف:155

(ط)

- طرابلس:9، 99، 134، 146، 156، 165، 167، 173، 176، 186، 263
- طنجة:70

(ع)

- عنابة:83، 138، 173، 175
- عين مليلة:139، 172
- عين الحجل:186، 187، 190
- عين وسارة:186، 189، 192
- عزازقة: 210
- العفرون:221، 222

(غ)

- غار الدماء:224

(ف)

- فرنسا:21، 23، 83، 99، 103، 104، 118، 124، 128، 142، 244، 251
- فلسطين:89

(ق)

- القاهرة: 19, 31, 39, 40, 41, 49, 55, 68, 69, 84, 87, 110, 132, 142, 150, 153, 154, 156, 159, 336, 339, 347, 349

- قصر البخاري:18, 190, 192, 194, 196, 267
- قسنطينة: 9, 21, 138, 139, 163, 171, 172, 173, 174, 175, 180, 187, 198, 240, 266, 337, 352
- القصبة:45، 183، 184، 185، 267
- القاعدة الشرقية:49

(ك)

- الكاف:86، 147، 223، 264

(ل)

- لوغران:78، 81
- ليروس:81، 124

(م)

- المغرب الأقصى:46، 88
- مولان:75، 76
- الميلية:137، 138
- المسيلة:139، 176، 186
- مغنية:150
- المدية:192، 221
- ماسينا (أولاد عبد القادر):193
- المرسى الكبير:83، 132

(و)

- وهران: 124, 125, 128, 132, 149, 154, 155, 160, 174, 175, 184, 186, 190, 193, 198, 247, 334
- وجدة:88، 150، 152، 160
- ورقلة:198، 212

- الولاية الأولى: 28, 37, 48, 62, 101, 114, 117, 120, 139, 142, 146, 147, 148, 164, 172, 176, 180, 185, 186, 190, 191, 332, 349
- الولاية الثانية: 19, 21, 22, 28, 42, 46, 48, 49, 61, 93, 94, 101, 102, 115, 136, 137, 138, 139, 140, 146, 152, 156, 164, 170, 171, 172, 175, 180, 181, 183, 186, 187, 189, 194, 266, 335
- الولاية الثالثة: 9, 28, 42, 48, 50, 60, 92, 93, 95, 100, 101, 102, 120, 131, 133, 139, 142, 148, 150, 152, 164, 169, 173, 176, 183, 188, 192, 194, 267, 333
- الولاية الرابعة: 9, 18, 20, 24, 28, 92, 93, 100, 102, 103, 120, 135, 136, 139, 142, 144, 152, 163, 164, 165, 170, 174, 175, 176, 177, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 188, 190, 192, 193, 194, 195, 222, 266, 267, 332
- الولاية الخامسة:60, 63, 82, 142, 146, 150, 166, 186, 193, 194, 339
- الولاية السادسة:103, 142, 146, 186, 198, 337

(ي)

- يوغسلافيا : 155

فهرس المحتوياتP>>>>>>

الإهـــــــداء: **2**

كلمة شكر و عرفان: **3**

المقدمة: **5**

مدخل: لمحة عن شهادات المعاصرين حول أزمة صائفة 1962

الفصل الأول: أسباب الأزمة و جذورها التاريخية

1.من خلال آراء بعض الفاعلين في الثورة : 31

1.1 - قرارات الصومام و مبادئه تؤسس للصراع حول القيادة: 31

2.1 - غياب قيادة متجانسة على رأس الثورة: 36

3.1 - استقرار القيادة خارج الوطن : 44

2. من خلال أطروحات الباحثين و المؤرخين: 53

1.2 - افتقار الثورة لبرنامج واضح المعالم: 54

2.2 -الصراع بين النخب العسكرية و ظهور جيل عسكري جديد: 59

3.2- ضعف و انقسام الجهاز التنفيذي للثورة: 67

الفصل الثاني: وقف إطلاق النار وبروز أطراف الأزمة

1 - توقيع اتفاقيات ايفيان و موقف هيأة الأركان العامة: 74

2 - تقارب هيئة الأركان ومساجين الوفد الخارجي: 84

3- مساعي أطراف الصراع لدى الولايات بالداخل: 91

1.3- مساعي الحكومة المؤقتة: 91

2.3 مساعي هيئة الأركان العامة: 93

الفصل الثالث: مؤتمر طرابلس جوان 1962 و انفجار الأزمة

1- الإعداد للمؤتمر: 98

1.1-ولايات الداخل و اجتماع طرابلس: 100

2-المصادقة على برنامج طرابلس: 103

1.2- تقييم المشروع: 109

3- القيادة الجديدة و آراء المجتمعين: 112

4-فشل المؤتمر في تعيين القيادة: 116

الفصل الرابع: تفاقم الأزمة و موقف الولايات بالداخل

2- الإتفاق بين جبهة التحرير و منظمة الجيش السري الفرنسية و تعميق الأزمة..... 122

1.2-موقف منظمة الجيش السري من اتفاقيات إيفيان: 124

2.1- إتفاق 17 جوان و مختلف ردود الفعل: 128

2- ولايات الداخل في مواجهة الأزمة: 135

1.2 - إجتماع زمورة و تأسيس لجنة ما بين الولايات: 139

2.2 - إقالة هيئة الأركان العامة و موقف الولايات: 143

3- تجسيد التحالفات: 147

1.3 - تحالف بن بلة: 149

2.3- تحالف الحكومة المؤقتة: 152

3.3- البحث عن الدعم الخارجي: 153

4.3- موازين القوى 156

الفصل الخامس: تطور المواجهة بين أطراف الأزمة

1- الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي و مختلف ردود الفعل: 164

1-1 - إجتماع الأصنام: 164

1-2 - إعلان 22 جويلية 1962: 166

2- الاصطدام العسكري و احتلال قسنطينة: 171

2-1 . إتفاق 2 أت 1962 و الإنفراج المؤقت للأزمة: 175

3. ولايات الداخل في مواجهة المكتب السياسي: 180

1.3 . تجدد الاضطرابات بالولاية الثانية: 180

2.3 . الولاية الرابعة تعتصم بالعاصمة: 181

4. الزحف على العاصمة و تأسيس حكومة بن بلة: 186

1.4 . المواجهات العسكرية: 190

2.4 . إنتخاب المجلس التأسيسي و تشكيل حكومة بن بلة: 196

الفصل السادس: نتائج الأزمة و انعكاساتها على مرحلة ما بعد الاستقلال

1. على الصعيد السياسي: 200

1.1- التأسيس للنظام الشمولي في الجزائر: 200

2.1- تكريس سياسة الإقصاء وبروز المعارضة: 206

1.2.1- **معارضة أيت أحمد(تمرد جبهة القوى الاشتراكية):. 208**

2.2.1- **حركة محمد شعباني: 211**

3.2.1- **إنقلاب بومدين على بن بلة (حركة 19 جوان1965): 215**

4.2.1- **محاولة الطاهر الزبيري الانقلابية: 219**

3.1- إضعاف دور المؤسسات: 223

2. على الصعيد الاقتصادي: ..... 228.

1.2- الخيار الاشتراكي و بناء الاقتصاد الوطني: ..... 229.

2.2- تحكم الدولة في الاقتصاد و انعكاسات ذلك على مسار التنمية: ..... 237.

3. على الصعيد الاجتماعي و الثقافي: ..... 248.

1.3- مشروع المجتمع و الخطاب الشعبوي: ..... 248.

2.3- مسألة الهوية و الخطاب السياسي الجزائري: 253

3.3- السياسة الثقافية و أبعادها الإيديولوجية: ..... 257.

الخاتمة: ..... 263.

الملاحق

الملحق رقم1: القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني و المؤسسات المؤقة للدولة الجزائرية. . . . 271

الملحق رقم2:ضباط هيئة الأركان الغربية ينددون بسياسة الحكومة المؤقتة عقب استقالة هيئة الأركان.280

الملحق رقم 3: مهمة النقيب موسى بن أحمد بالمغرب الاقصى 287

الملحق رقم 4: رسالة القادة المساجين للمجلس الوطني للثورة، بتاريخ 04 أوت 1961.. 291

الملحق رقم 5: نموذج من دعوة حضور دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس، جوان 1962 . . . . 304.

الملحق رقم 6: محضر المؤتمرين المؤيدين للمكتب السياسي 07 جوان 1962. . . . . 305.

الملحق رقم 7: قرارات إجتماع زمور 25 جوان 1962. 308

الملحق رقم 8: رسالة هيئة الأركان العامة الى الوحدات المتواجدة بالحدود بعد قرار إقالتها . . . . . 309.

الملحق رقم 9: موقف الولاية الاولى من إقالة هيئة الاركان العامة . . . . . 310.

الملحق رقم 10: إعلان المكتب السياسي 22 جويلية 1962. 314

الملحق رقم 11: خطاب بن خدة، يوم 03 أوت 1962. 315

الملحق رقم 12: نماذج من صحافة الفترة المدروسة 330

الملحق رقم 13: بيان 1976. 335

الملحق رقم 14: ترجمة لأبرز الشخصيات الفاعلة في أزمة صائفة 1962. . . . . 339.

الفهارس:

- فهرس الاعلام. 359
- فهرس الأماكن. 368
- فهرس المحتويات. 374